

مشرفة محمد أحمد المليجى



الأخراج الفنى	تصميم الغلاف
البير جورجى	**سعد الدين الشريف**

اهـــداء

إلى روح والدى

رمز البذل والعطاء

« شغف » بالتاريخ شغفا كبيرا

وكان له على فضل دراسته

فالى روحه السامية أقدم أجمل آيات العرفان

تقـــديم

درجت كلية الآداب جامعة عين شمس ، وسمنار التاريخ الحـديث بها على ان تقدم الجديد فى الدراسـات التاريخية بما يحقق الاضـــافة العلمية بالنسبة لرسائل الدراسـات العليـــا وقـد أثارت شـــخصية عبد الخالق ثروت باشـــا الكثير من التســــاؤلات والآراء المتعارضـــــة مما أدى الى اقتناعى شخصيا باهمية القيام بدراسة عليا عن هذه الشخصية فثروت من الفئة العليا فى المجتمع ونظر بتعال الى ثوار الثورة المصرية سنة ١٩١٩ واعتبر ان الصفوة أو تلك الفئـة المتميزة يمكنها بمؤهلاتهـا الخاصة التصدى للحركة الوطنية والتفاوض مع الانجليز على مستقبل مصر وشكل مع رفيقه عدلى يكن جبهة مناهضة لسـعد زغلول وحزب الوفد وماضى عبد الخالق ثروت يخبرنا بأنه عمل سكرتيرا للمستشار القضائى البريطانى ثم دخل الوزارة وعرك السياسة وان ظلت عالقة به قصة عمله مع المستشارين الانجليز حتى أنه عندما رفض الزعماء قبول منصـــب رئاسة الوزارة فى أواخر عام ١٩٢١ واشترط عبد الخالق ثروت لقبولها اصدار تصريح لانهاء الحماية واستقلال مصر اعتبر البعض أن بريطانيا هى التى أملت على عبد الخالق ثروت هذا التصريح وليس هـــو الذى اشترطه لتولى منصب رئيس الوزراة • وتمضى قصة عبد الخالق ثروت الطويلة والمتشعبة فى السياسة المصرية من حيث علاقاته بالقصر الملكى وبالانجليز وبحزب الوفد ولقد تصدت الباحثة مشرفة محمد أحمد المليجى لهذا الموضوع الشائك حتى أمكنها انجازه معتمـــدة فى ذلك على الوثائق البريطانية والوثائق المصرية والدوريات والمراجع المختلفة وتمســـكت الباحثة بمناهج البحث التاريخى فى تقسيمها للموضوع وصاغت بحثها

فى أسلوب رصين وكل ذلك آهلها لتحوز على درجة ممتاز بالنسبة لهذه الرسالة التى حصلت بها على درجة الماجستير ٠ وإننى شخصيا أشهد للباحثة بقدرتها على البحث والتحليل والعرض الممتاز وأرجو لها كل التقدم فى رسالتها القادمة للحصول على الدكتوراه ٠

والله ولى التوفيق ٠٠

المشرف على الرسالة

د٠ جاد محمد طه

مقــدمة

عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية
(١٨٧٣ ـ ١٩٢٨)

لقد كان لعبد الخالق ثروت ـ موضوع هذا البحث ـ دور بارز وجهد لا ينكر في خدمة القضية المصرية ، ويعد قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ بمثابة بداية ظهور هذا الدور ، وذلك الجهد ، اذ ساعدت ـ مع ما كان له من صفات تؤهله للزعامة ـ على افســـاح مكان له على مسرح السياسة المصرية ، حيث سعى ـ مع الساعين لخدمة قضية البلاد ـ من خلال المنفذ الذى فتحته تلك الثورة لحسم قضية مصر مع بريطانيا .

وفى الوقت الذى كشفت فيه الثورة ـ بطريق غير مباشر ـ عن وجود هذه الشخصية أعلنت أيضا ـ ومن خلال نفس الطريق ـ عن وجود تيارين سياسيين يقودان البلاد ، حتى بعد انتهاء الثورة ، وهما السعدى المتشدد والمعتدل ، ولما كان التيار الأخير ، يدرس ضمن التيار الأول ، الأمر الذى جعل الكثيرين يجهلون الدور الكبير الذى لعبه ممثلو هذا التيار وعلى رأسهم ثروت فى الوصول بالبلاد الى الاســـتقلال ، اذ كانت تتم الاشارة اليه عرضا من خلال العرض المسهب لدور التيار الأول المتشدد فقد اهتممت بزعيم هذا التيار ثروت باشا ، لما كان له من فضل الانتقال بمصر من مصاف الدول المحمية ، الى مصاف الدول المستقلة ذات السيادة وبعد أن فشلت محاولتان مصريتان لتحقيق هذه الغاية ، قاد احداهما التيار المتشدد بزعامة سعد زغلول ، والأخرى بزعامة عدلى ، وان كان للأخير أكبر الأثر ، بل كله فى تحقيقها ، وان كانت لم تتم على يديه ، بل على يد ثروت ، هذا فضلا عما كان لثروت من حرص وسعى لاعادة الحياة النيابية للبلاد من خلال منحها نظاما دستوريا على أحدث المبادىء العصرية

وكان هذا الاتجاه من جانبه دافعا آخر لى للاقدام على دراســة هــذه الشخصية ٠

ولما كان ثروت قد جاء الى الحكم على غير رغبــة التيار المتشدد ، وماله من ثقل شعبى ، فقد عنيت بالاشارة الى الأسلوب الذى سار عليه، وهو يشق لنفسه طريقا فى سبيل مواجهته لممثلى هذا التيار ، ومن ورائه من جموع شعبية ، ولما كان أيضا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو أهم حدث فى تاريخ مصر السياسى خلال تلك الفترة بل وفى انجــازات ثروت السياسية على الاطلاق ، فقد حرصت على القاء الضوء على الظروف والعوامل التى مكنته من الحصول على مقدماته ، وعلى تلك التى أدت الى فشله فى التوصل الى معاهدة مع بريطانيا لتسوية ما احتفظ به هذا التصريح من مسائل أربع ، ظلت تؤرق العلاقات المصرية البريطانية من حين لآخر ٠

وكان أن أتضح لنا من أسلوب معالجــة ثروت للقضــية المصرية البريطانية ، أنه ما كان يتطلع الى حل جذرى لاسترداد حقوق مصر من بريطانيا ، لايمانه بعدم جدوى ذلك ، ومن هنا كان سعيه وحرصه على التدرج فى الحصول على هذه الحقوق ، ولعل ما كان يؤمن به من عدالة بريطانيا وأن مستقبل مصر يتوقف على علاقتها الودية معها ــ كان دافعا آخر له فى انتهاجه لهذا السبيل ، فضلا عما كان له من اهتمــام بالغ لتعزيز الوفاق معها ، مما كان يباعد به عن كل ما يمكن أن يضعف من تحقيق هذه الغاية ٠

ولما كان هذا هو أسلوبه فى معالجة قضية البلاد ، مع بريطانيا ، فلم يكن به من حاجة الى أن يجعل لنفسه ركيزة شعبية ، تلك التى شكلت الأساس والجوهر لحركة سعد زغلول ووفده . فى مواجهة المســتعمر البريطانى لأرض مصر ٠ ومن هنا كانت عدم مبالاة ثروت بمجافاة الرأى العام له ، أو محاولته جذب فئات منه والحصول على تأييدها ، بعد أن كان لا يرى تركز الحكم الا فى يده ويد طبقته ٠ لذا فقد عرضت من خلال فصول خمسة اشتمل عليها هذا البحث لشخصية هذا السياسى المصرى المعتدل واسلوب ادارته للبلاد من خلال الوزارات التى شارك فيها أو تولى رئاستها وموقفه من القوى السياسية القائمة فى مصر آنذاك والطريقــة التى عالج بها القضية الوطنية فتناولت فى الفصل الأول نشأته وحياته وجوانب شخصيته بينما أفردت الثانى للوظائف التى تولاها فى سلك القضاء والنيابة ابتداء من عام ١٨٩٣ وحتى عام ١٩١٤ ٠ أما الفصــل الثالث فقد اشتمل على عمله كوزير ورئيس للوزارة ابتــداء من عمله كوزير للحقانية عام ١٩١٤ وحتى رئاسته لثانية وزارتيه ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ثم عرضت فى الفصل الرابع لعلاقته بالقوى السياسية المعــاصرة له

كالسلطات البريطانية والملك وحزب الوفد • أما الفصل الخامس فقد أفردته للحديث عن موقفه من القضية الوطنية فعرضت لهذا الموقف قبيل قيام ثورة ١٩١٩ وأثناءها ، ومن لجنة ملنر البريطانية ثم من المفاوضات التى أجراها الوفد بزعامة سعد زغلول مع ملنر وتلك التى دارت فى العام التالى بين الوفد الرسمى بزعامة عدلى وبريطانيا وقد انتقلت من ذلك الى الحديث عن الدور الذى لعبه فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى وضع نهاية للحماية البريطانية على مصر وحصلت بمقتضاه على الاستقلال وإن كانت بريطانيا قد قيدته بضمانات احتفظت بها لنفسها فى التصريح كان لابد من اجراء مفاوضات أخرى بشأنها ، ثم أعقبت ذلك بالحديث عن مفاوضاته مع وزير الخارجية البريطانية تشمبرلن ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ والتى انتهت بمشروع معاهدة لم يلق قبولا لا من الوفد بزعامة النحاس ولا من زملائه الوزراء مما أفضى به الى الاستقالة ولقد أعقبت هذه الفصول بخاتمة أو جزت فيها أهم النتائج التى استخلصتها من دراستى لهذه الشخصية •

أما فيما يتعلق بمصادر البحث : فتتمثل فى وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، والمستخرجة من دار المحفوظات العامة بلندن ، وكذلك فى ملف خدمة عبد الخالق ثروت ، والمودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة وفى وثائق دار الوثائق القومية بالقلعة أيضا ، والمتضمنة محاضر جلسات مجلس الوزراء ، ومذكرات السياسيين المصريين ممن عاصروا الفترة التى أتناولها بالدراسة ، والتى كان أهمها بغير شك مذكرات سعد زغلول ، والتى تقع فى ٥٣ كراسة وكشكول •

ولقد شكلت الصحف الصادرة فى مصر ــ آنذاك ــ عمادا لهذا البحث حيث كونت معظم مادته ، والتى تركزت فى خمسة وعشرين دورية ومجلة •

كما اعتمد أيضا على بعض المذكرات الشخصية لسياسيين مصريين عاشوا فترة بحثى ، فضلا عن طائفة من المراجع الأصلية القت أضواء كثيرة على جوانب هذا البحث •

فصل تمهيدى

أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ـ المناخ الذى أدى الى ظهور فئة من السياسيين المصريين الشبان ـ سياسة الاحتلال البريطانى تجاه الحركة الوطنية ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ الصحافة ودورها فى مواجهة الاحتلال ـ الأعيان ودورهم فى الحركة الوطنية.

لقد شهدت سنو ثروت التعليمية، وبداية حياته الوظيفية، الاحتلال البريطانى لمصر، الذى كان له أسوأ الأثر على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، مما سيكون ـ بغير شك ـ أحد العوامل التى ستدفع به الى دخول المعترك السياسى، كأحد الزعامات المصرية المعتدلة، التى تسعى الى تغيير تلك الأوضاع، من خلال ايجاد نهاية للوجود البريطانى بأسلوب التفاوض مع بريطانيا، ممثلة فى سلطاتها فى مصر، مع خرصه ـ وكما سيتبدى لنا ـ على أن يكون ذلك التفاوض بعيدا كلية عن أن يتخذ من التشدد طابعا بل ان يتسم بالاعتدال .

وما من شك فى أن قيمة ذلك العامل، وما كان له من أهمية قصوى تبدو بصورة جلية اذا ما عاد الى الأذهان سؤ ما أصبح عليه حال مصر الاقتصادى والاجتماعى فى ظل الاحتلال، الذى لجأ ـ فى المجال الأول ـ الى تحطيم الصناعات القائمة، مقتصرا على تلك التى لا جدوى عنها، كشركات المياه والنور، أو ما تقتضيه مصلحته كالمحالج والمكابس، أو مد خطوط حديدية جديدة لنقل القطن الى الموانىء، وليس لتسهيل النقل والتجارة الداخلية .

ولما كان الاحتلال ـ فى نطاق الزراعة ـ قد أراد أن تكون مصر مزرعة قطن تمد مصانعه فى انجلترا بالقطن المصرى، فقد ازدادت المساحة المنزرعة قطنا من نصف مليون فدان عام ١٨٧١ الى ٧٠٠ر١ ٠٠٠ فدان عام ١٩١٣، هذا فضلا عن ارتفاع نسبة صادراته من ٧٠٪ من جملة صادرات عام ١٨٧٠، الى ٩٣٪ فيما بين ١٩١٠ ـ ١٩١٤ . ولعل سؤ الأوضاع الاقتصادية يتضح لنا مما لحق انتاج مصر من تدهور فى

مجال المنسوجات والمواد الغذائية ، فبعد أن بلغت قيمة ما صدرته الى الخارج من المنسوجات عام ١٨٧٠ ، اثنان وســـتون ألفا من الجنيهات أصبحت عام ١٩١٦ تستورد ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات ، أمـا المواد الغذائية فبعد أن بلغت قيمة ما صدرته فى العام الأول مليونى جنيه أصبحت تستورد فى العام الآخر ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات

على أن الاحتلال البريطانى ، والذى كانت تلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ، من جراء سياسته ، لا يتوقف به الأمر عندها ، بل يصر على دفع مصر لنفقات جيش الاحتلال ، وسد قيمة العجز فى ميزانية السودان، بعد أن أعيد فتحه ، وكانت حوالى نصف مليون جنيه سنويا ، فضـــلا عن وجوب توفير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية فيه ، كمد خطـــوط السكة الحديد بين بربر والبحر الأحمر ، واقامة مشروعات الرى لتوفير ما تحتاجه مزارع القطن فى أرض الجزيرة من ماء ، واذا كانت الأموال المصرية ــ بذلك ــ قد استخدمت فى مشروعات بعضها ضـــار بمصر ، كتحويل تجارة السودان بالسكة الحديد من طريق النيل ومصر الى طريق البحر الأحمر ، فلقد كان لاعادة فتح الســـــودان بمساعدة بريطانيا ما أضربها ، من ناحية أخرى ، اذ أدى الى تثبيت مركز الاحتلال ومنحه « صفة الدوام » ، فكأن ان تدفق رأس المال الأجنبى على مصر ، حيث اطمأن الرأسماليون الأجانب بما قام به الانجليز ، فتضاعفت استثماراتهم خمسا وعشرون مرة فيما بين أعوام ١٨٩٢ و ١٩٠٧ ، الأمر الذى أثار مخاوف المصريين ، والتى زادها أن ثلاثة أرباع رأس المال الأجنبى كان مستغلا فى شركات الأراضى والرهون العقارية ، وهو ما يتبعه تضاعف الأرض التى يملكها الأجانب ثلاث مرات فيما بين أعوام ١٨٨٧ و ١٩٠٦، مما هدد ملكية المصريين لأراضيهم .

وأخذ النفوذ الانجليزى يتغلغل فى الاقتصاد المصرى ، وهو ما دل عليه بيع شركة بواخر البوستة الخديوية الى شركة انجليزية ، كذلك أراضى الدائرة السنية ، وتأسيس البنك الأهلى المصرى ، برأس مـــال انجليزى ، وانشاء شركة انجليزية فرنسية لخزان أسوان .

وكان أن أدت سياسة الاحتلال الاقتصادية ــ بطريق غير مباشر ــ الى اتساع الهوة بين كبار الملاك وصغارهم ، حيث كانت قروض البنـــك الأهلى تعطى بضمان الأرض ، وهو ما ساعد كبـــار مـــلاك الأراضى والمتوسطون منهم على زيادة ملكياتهم ، بينما لم يتمكن صـــغارهم من تحسين حالهم بزيادة ملكياتهم فتركوا لعوامل تفتيت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة .

واذا كان ذلك فيما يتعلق بصغار الملاك ، فقد كانت حالة العمال الزراعيين وأنصاف الرقيق ـ وكما جاء بتقرير كرومر عام ١٩٠٥ ـ أسوأ وأشد تفاقما ٠

على أن هذا الحال يعود الى سياسة كرومر الزراعية ، اذ أن هذه السياسة قد أدت « الى حدوث حركة استقطاب فى الملكيات الزراعية ، والى اتساع التناقضات الطبقية بين كبار الملاك وصغارهم والفلاحين ، وتقوية روح التذمر فى الريف ، ومع ذلك فانه ـ وهو صاحب هذه السياسة ـ قد خشى من ان يؤدى ما كانت تعانى منه مصر من تناقضات طبقية حادة ، الى قيام الفلاحين باضطرابات ضد كبار الملاك ، على نحو ما حدث فى بلاد أخرى وخاصة فى الهند وايرلندا ، وكان أن اتضحت هذه الخشية فى رد الفعل ، ازاء حادثة دنشواى فيما اتخذه الاحتلال من اجراءات دامية ضد الفلاحين ٠

★ ★ ★

ولم تكن الحالة الاجتماعية للبلاد ـ فى ظل الاحتلال ـ باحسن حالا من الاقتصادية اذ اتجهت سياسته الى اسناد المناصب الخطيرة الى الاجانب والانجليز ـ على وجه الخصوص وهى ما كانت ـ ترمى ـ على عهد كرومر الى حرمان الشعب المصرى من المشاركة فى ادارة البلاد ، وجعلها بريطانية بقدر المستطاع ٠ على اننا نرى ان تلك السياسة التى اتبعها الاحتلال فى اعطاء الموظفين الانجليز الوظائف الهامة فى البلاد ، والتقتير بها على المصريين ، قد جاءت فى غير صالحه ، اذ ستكون تلك التفرقة احدى بذور الحركة الوطنية التى سرعان ما تحركت مدفوعة بذلك العامل ، وبغيره من العوامل ـ التى سيرد ذكرها ـ ذلك أن استيلاء الانجليز على الوظائف والسلطة كان يعنى ـ فى نظر الكثيرين ـ استمرار الاحتلال ، هذا فى الوقت الذى دفعت فيه سياسة الاحتلال ـ القائمة على ايثار الموظفين الأجانب على المصريين ، من ناحية العدد ، ونوعية الوظائف ، غالبية الموظفين الى الانضمام الى جانب الحركة الوطنية ٠

ولقد كانت محاربة التعليم ، من أهم صور معاناة المصريين من سيطرة الاحتلال ، وعلى ذلك فسوف تكون سياسة الانجليز التعليمية ـ فضلا عن الوظيفية ـ من أهم عوامل استياء الطبقة المثقفة ٠

ولقد كانت السياسة الأولى «التعليمية» تخالف ما اعتزمه الانجليز بصددها أن كان هناك صدق فى هذا العزم ، اذ كان اللورد دوفرين قد « وعد باخلاص فى تقريره المشهور ، بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الحكام الجدد ـ حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء » ٠

على أننا نرى الأمر لا يتعدى ترويج الانجليز لسياستهم ، اذ انخفضت الميزانية التى رصدت للتعليم بشكل ملحوظ ، ولا يبدو لنا ذلك بالأمر الغريب ، اذا علمنا أن كرومر قد تعمد الحد من التعليم عن طريق الاقلال من مدة بما يلزمه من أموال « لأن الجهلة أسلس قيادا من المتعلمين » فكان أن ألغى مجانية التعليم ، ثم زاد من المصاريف المدرسية ، فضلا عن حده من التعليمين الابتدائى والثانوى ، ووهن القبول بهما بما تحتاجه الحكومة من موظفين ، ذلك أن سياسة الاحتلال فى تلك الفترة قد تأثرت بعوامل ثلاثة هى : ربط التعليم بالحاجة الى موظفين لدواوين الحكومة، والتطور الاقتصادى ، ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة ٠

وعلاوة على ذلك اتجهت سياسة الاحتلال الى تدريس اللغة الانجليزية وجعلها الوسيلة فى تدريس كافة المواد ، باستثناء التاريخ الاسلامى فى التعليم الثانوى ، وهة ما كان يتم ـ فى نظر المصريين ـ على حساب تدريس مواد الدين واللغة العربية ، وعلى حساب الشعب وقوميته ٠ ولقد كان الاحتلال يرمى بذلك الابتعاد بالتلاميذ عن الحزبية بينما أظهر سياسته هـذه بمظهر السياسة المقبـولة من الاهالى ، فيصفها دنلوب مستشـار المعارف ، فى تقرير رفعه الى كرومر عام ١٩٠٦ بأنها مطابقة لرغبـة الأهالى ٠

ولا يتوقف الأمر بسياسة الانجليز عند حد التمكين للغة بلادهم ، فى المدارس المصرية ، بل عملوا ـ أيضـا ـ على الحيلولة بين التعليم وتطويره على أساس وطنى ، فقام دنلوب والمفتشين الانجليز بالمعارف ، بوضع العراقيل فى سبيل تطوير برنامج مدرسة المعلمين ، بحذف اللغة الفرنسية الاضافية ، وادخال بعض العلوم كالاقتصاد السياسى ، والتاريخ الطبيعى على أن سعد زغلول ، أصر على ذلك ، وحقق ما أراده ، وعـين وطنيين لهذا الغرض ، رغم محاولات دنلوب استبدالهما بانجليزيين ، بعد فشله فى تنفيذ محاولته فى عرقلة برنامج المدرسة الوطنى ٠

على أن السياسة الانجليزية ـ التى سعت لهدم التعليم الوطنى ، وكان دنلوب أهم معاولها ـ ترتب على تنفيذها عواقب وخيمـة لحقت بالاحتلال ، حيث دفعت هذه السياسة الطلبة للانضمام للحركة الوطنية، والالتفاف حول زعيمها مصطفى كامل ، مشكلين أهم عناصرها ٠

ولم يكن من الغريب ـ مع سؤ الوضعين الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ـ أن يشهد هذا العهد ظاهرة على جانب عظيم من الخطورة ، وهى ظاهرة زيادة نسبة الجرائم ، ولعل السبب الذى أرجع اليه كرومر اطراد الزيادة فى تلك الظاهرة ، يفصح لنا عن سـؤ معاناة المصريين فى ظل

الاحتلال ، اذ يرده الى الغاء السوط على أن هناك قولا يرد الظاهرة الى الخراب الاقتصادي والاجتماعى ، الذى تسبب فيه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر ، فيقول عنه أنه « قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها وأحل محلها سلطة أجانب لا علم لهم بعادات المصريين ولغتهم ، فهم أجانب لا يعرفون سوى اصدار الأوامر المشددة والعقوبات الصارمة ، اذا ما أخل بهذه الأوامر . وأن عهد الارهاب الذى ابتدأ سنة ١٨٨٥ ، كان وحده كافيا لايجـــاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات اصلاح عظيم ، ومع ذلك فبدلا من أن يعمد الاحتلال الى الاصلاح ذاته ، فانه مضى يعنى بالمالية دون غـيرها ، وترك الاصـــلاح الاجتماعى والأدبى لنظام البوليس ـ الذى ألف حديثا ـ وهو نظام يقضى بأن يكون بين الأهلين والادارة التى ألغـــوها من قديم ادارة المديرين والعمد والمشايخ ، موظفو بوليس انجليز لم تبرح أذهانهم بعد تقاليـد البوليس السرى الانجليزى والبوليس الأيرلندى ، فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الآن » .

★★★

وكان أن أدت الأوضاع التى كانت تعيشها مصر على عهد الاحتلال، الى ظهور فئة من الشباب المصرى الذى تولى قيادة العمل الوطنى ، فالى جانب سؤ ما كانت تعانى منه مصر ، فى وضعيها الاقتصادى والاجتماعى، وجدت عوامل أخرى ـ بفعل الاحتلال ـ حتمت ظهورها ، وهى التى تمثلت فى تدخل الاحتلال فى اجراءات سير العدالة ، مما أثار استياء الكثير من المصريين ، وفى سياسة بريطانيا فى السودان ، حيث كانت من أقوى العوامل التى أثارت الاستياء من سياسة الاحتلال فى مصر ، قبيل حادثة دنشواى ، وفى ذلك المشروع الذى وضعه كرومر لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، وهو الذى كان يقضى بتنـازل الدول صـــاحبة الامتيـــازات لبريطانيا عن حقوقها فى الاشراف على التشريع ، الذى يمس الأجانب المقيمين فى مصر اذ استنكره المصريون ، وكان أن تعرض لحملة عنيفـة شنتها عليه الصحافة الوطنية قبيل دنشواى ، وأيضا فى السلطة المطلقة للحكومة ، والمطالبة بمجلس نيابى كامل السلطات ، كذلك فى تزايد عداء الرأى العام الاسلامى فى مصر لبريطانيا منذ عام ١٨٩٨ حيث اندفع المبشرون الانجليز الى مصر وازداد نشاطهم بعد اعادة فتح السودان ، فأخذوا يدعون للمسيحية « بطريقة تتسم بالتحدى ومهاجمة الاســـلام والرسول » ، كما تمثلت أيضا فى حادث طابا ، والذى تسبب وقوعه فى أزمة عنيفة بين تركيا وبريطانيا ، من يناير الى مايو ١٩٠٦ ، جعل

الأخيرة تقرر تعزيز حاميتها فى مصر ، وتضع الخطط للدفاع عن شبه جزيرة سيناء ، وقناة السويس ضد هجوم تركى محتمل ، فكان أن أنكر عليها المصريون دور الحامية الذى اتخذته بالنسبة لمصر فى هذه المشكلة ٠
وقد يضاف الى هذه العوامل — التى أوغرت الصدور فى مصر على الاحتلال، وكانت من وراء ظهور هذه الفئة من الشباب ، ما عمدت اليه الحكومة البريطانية من اهمال مطالب المصريين القومية ، وحدها من سلطة الخديو ، فى الوقت الذى حرصت فيه على عدم تدخل الدول الأوربية — مجتمعة أو منفردة — فى شئون الحكم الانجليزى فى مصر ٠ كذلك الطريقة التى حكم بها الانجليز مصر ، اذ أدت الى اثارة الشعور القومى وتحديه ، وما من شك فى أنه مع وجود العوامل السابقة مجتمعة ، كان ولابد أن تظهر فى يوم أو آخر انتفاضة وطنية على الاحتلال ، خاصة وقد ظهر فى تلك الفترة عددا من قادة الفكر الذين ناهضت أفكارهم وكتاباتهم الاحتلال ، نذكر منهم عبد الله النديم ، الذى أصدر مجلة « الأستاذ » حيث نجده يناهض من خلالها الاحتلال ، ويندد بجرائمـــه وآثامه ، فكان أن عادت « للناس الذكرى ، وتحركت النفوس للثورة » ، الأمر الذى أفزع كرومر ، فنفاه وأغلق مجلته ، كذلك نذكر محمد عبده ، اذ كانت صحيفة « العروة الوثقى » التى اشترك مع جمال الدين الأفغانى فى اصدارها ، أول صحيفة تقاوم الاحتلال فى عهده الأول ، وتدعو الأمم الشرقيـة الى مناهضـــة الاستعمار ، هذا فضلا عن مهاجمته — وهو فى منفاه — للخديو توفيق، وقوله عنه : « اننا لا نريد خونة ، وجوههم مصرية ، وقلوبهم انجليزية » ٠

ومن أولئك القادة : كان قاسم أمين ، فيضاف الى تزعمه لقضـــية تحرير المرأة والمطالبة بالسفور ، فى كتابة « تحرير المرأة » ، خدمته للحركة الوطنية ، واتصاله بجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وانضمامه الى جمعية العروة الوثقى ، كذلك كانت له « جولات مشرفة مع ممثـلى الاستعمار فى مصر ، كما يمكننا ان نذكر أيضـا فى هـذا المجـال : عبد الرحمن الكواكبى ، وما كان له من دور بارز فى بعث النهضة القومية وغرس فكرة الحرية فى الشعوب العربية ٠

ولقد كان من الطبيعى — مع هذا المناخ الذى كانت تعيشه مصر فى ظل الاحتلال ، وقبل قيام الحرب العالمية الأولى ، واعلان بريطانيا حمايتها على مصر ، فضلا عن الأحوال والظروف السابقة التى طرأت على مصر مع مقدم الاحتلال — أن تقوم فئة من الشباب المصرى تأخذ بيدها وعلى عاتقها قيادة العمل الوطنى وان كانت فكرة الوطنية ليست حديثة العهد بمصر أو وليدة تلك الفترة ٠



اتسم مطلع الوطنية المصرية الحديثة ـ بوجه خاص ـ بدعـاية أوربية الطابع ، على أن ذلك لا ينفي وجود فكرة الوطن فى مصر ، غير أنها « كانت لا تزال غامضة يلفها الضباب » . ويعد يوسف صديق ، المصرى الوحيد الذى قبل باللجنة الفرنسية السرية للاستقلال المصرى ، اذ كان يعمل وقتها قاضيا وطنيا بالمحاكم المختلطة ، الا أن حماسته الوطنية ، ساءت الانجليز ، فاصر كرومر على اقصائه ، هو واسماعيل الشيمى ، فقد وجد « فى مشاعر الثقة التى كانت قائمة بين هذين القاضـيين ، وزملائهما الأوربيين ، وفى بعدهما عن المصالح البريطانية ، سببا كافيا لتبرير اقصائهما ، رغم أن هذا الاقصاء لم يكن نعم الجزاء ، على نزاهتهما الشخصية والمهنية . على أننا نرى أن محاولة كرومر لقمع الشـعور الوطنى ـ الآخذ فى الظهور ـ لا يحالفها التوفيق ، اذ ساعدت الظروف التى كانت تمر بها البلاد ـ على عهد عباس حلمى الثانى ـ على نمـو التيـار القومى ، اذ اصطدم الخديو بلورد كرومر لتبرمه من سياسته ، ومال نحو تركيا والحكم الفردى ، مما جعله يعارض الاحتلال ، ويستعين فى معارضته بمجموعة من المثقفين من الوطنيين المتطرفين ، على أنه لم يلبث أن تنكر للحركة الوطنية ، عندما أصبحت سياسة بريطانيا معه تقوم على الوفاق ، على يد معتمدها الجديد فى مصر « الدون جورست » بعد مغادرة كرومر مصر .

وليس هناك من شك فى أن القائمين على الحركة الوطنية ، اطمأنوا على ارسائهم لدعائمها اذ كانت برجوازية المدينة ، وهى الطبقة التى تتصدى للعمل الوطنى وقيادته ، قد نمت فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٩٠٧ ، والتفت الفئة المتعلمة منها ـ والتى تعد عمادا لها ـ حول حركة مصطفى كامل ، وذلك لازدياد الحواجز بين المصريين والبريطانيين ، وخاصة فى مجال التعليم « حيث لم يكن ثمة علاقات ودية بين المصريين والانجليز ، وبين الانجليز والطلبة المصريين » ، ومن هنا أمكن لمصطفى كامل التأثير على أولئك الطلبة » الذين حملوا رسالته الى كل مكان فى مصر ، وكان نفوذه وبرنامجه عندهم لا يقبلان المناقشة ، ولعل ذلك ما شجع مصطفى كامل على تأسيس نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥ ، وهى الخطوة التى ـ كما نرى ـ لم تلبث أن آتت أكلها ، اذ أدت حركة تنظيم الطلبة ، الى اضراب طلبة الحقوق ، فى فبراير ١٩٠٦ « وقد كان هذا الاضراب ، وهو الأول من نوعه ، فقد عم مدرسة عالية بأسرها ، وكان موجها ضد سياسة التعليم التى وضعها الاحتلال .

أما سياسة الاحتلال فى مواجهة الخط الوطنى المتزايد ، فتتضح لنا من خلال الموقف الذى اتخذه كرومر من ذلك الاضراب ، اذ أنه أمر

يأخذ الطلبة بالشدة ، فتعطلت الدراسة بالمدرسة من ٢٦ فبراير حتى أوائل مارس ١٩٠٦ ، كما أنذر الطلبة بالفصل ان لم يعودوا يوم ٣ مارس ومع ذلك استمرت الحركة الوطنية ماضية في طريقها ، وواجهت محاولات الاحتلال للقضاء عليها ، فاستغل مصطفى كامل حادث دنشواى ، ليدفع عن الوطنيين تهمة التعصب ، وذلك من خــلال مقال له « بالفيجارو » الباريسية فى ١١ يوليو ١٩٠٦ ، كذلك من خلال مأدبة سياسية أقامها بفندق كارلتون ، دعا اليها الكثير من النواب والكتاب والساسة والصحفيين الانجليز ، وكان أن أرغمت أحاديثه ورسائله فى الصحف الانجليزية ، ادوارد جراى ــ وزير الخارجية البريطانية ــ بالمجاهرة في مجلس العموم، « بأن انجلترا تعد مصر بلدا متحضرا ، بعد أن كان قد نعتها منذ أيام قلائل بالمتوحشة المتعصبة » .

ولم يكتف مصطفى كامل فى خدمة العمل الوطنى عند هذا الحد، بل توج جهوده عام ١٩٠٧ ــ وقبل وفاته بوقت قصير ــ بانشاء الحزب الوطني ، كرد فعل ضد ظهور حزب الأمة ولقد ضم هذا الحزب أعضاء من الطبقة الوسطى ــ بصورة أساسية ــ وهى الطبقة المعبرة عن مصالح البلاد الوطنية فى هذه الفترة ، ولما كانت حركة الحزب تعارض الثورة، وتدين الثورة العرابية ، وتلقى عليها مسئولية البلاء الذى حل بالبلاد ، فقد جعل من جلاء القوات الانجليزية من مصر شعارا وهدفا له ، حتى أنه « يطلق عليه حزب الجلاء » . وما من شك فى أن ذلك ، ما جعل زعيم هذا الحزب ، على استعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للاحتلال .

ولقد كان من الطبيعي للحزب الوطني ــ وقد جعل من هدفه الجلاء، بينما رأى كرومر يفرض على البلاد سياسة استعمارية محضة ــ أن يناصبه العداء ، وهو الأمر الذى وان كان لا يقبل محلا للجدل ، يؤكده كشف زعيمه من خلال صحيفة اللواء ــ وبعد استقالة كرومر بأيام قلائل ــ مساوىء السياسة التى سار عليها فى مصر

ولم يتوقف الحزب بنشاطه فى مواجهة الاحتلال بوفاة مصــــطفى كامل عام ١٩٠٨ ، اذ أنه جمع الآلاف من التوقيعات على عريضة أعــدها للمطالبة باعادة البرلمان المصرى ، الذى ألغاه الاحتــلال ، وقدم هــذه العريضة الى الخديو .

وقد تولى زعامة الحزب ــ بعد وفاة مصطفى كامل ــ زميله محمد فريد ، الذى هدف فى جهاده الى تحقيق الاستقلال والجلاء والدستور ، الأمر الذى أدى الى اصطدامه بسلطات الاحتلال ، وبالحكومة المصرية ، التى

كانت تتعاون مع الاحتلال ، اذ كان (جورست) خليفة كرومر « ينجرف بشدة نحو السلطة الشرعية فى مصر ، ويطلق يد عباس فيما يجب أن تطلق يده ، » أما الحكومة المصرية ـ على هذا العهد الذى كان يسمى عهد الوفاق » ـ جرت على سياسة كبت الحريات ، واغتر الخديو بكل ذلك وبدأ فى التنكيل برجال الحزب الوطنى ـ وعلى رأسهم محمد فريد ـ فى الوقت الذى لاقى فيه من الانجليز ـ بل ومـن بعض المصريين ـ « ألوانا من العذاب » ، على أنه قابل كل ذلك بالتفانى والتضحية ، هذا فضلا عن استهدافه للسجن والنفى • ومع بذل محمد فريد نفسه فى سبيل الوطن، الا أنه كان مقدرا لحقيقة واقعة هى أنه مهما بلغت الوطنية المصرية من قوة وثبات ، الا أنها لا يمكنها أن تتكافأ مع قوة الاحتلال وما لها من بطش وسطوة • وعلى ذلك لم يكن من الغريب أن نراه يؤمن بالعون الخارجى من تركيا ، ويحلم بقوة عسكرية تحرر مصر •

ولما كانت بريطانيا مقدرة ـ كما نرى ـ لخطورة الحركة الوطنيـة فى مصر ، والتى انتظمت تحت لواء هذا الحزب ، فاننا نجدها لا تكف عن محاولاتها للقضاء عليها ، تارة باللين ، وأخرى بالشـدة ، فيأتى جورست لمصر خلفا لكرومر عام ١٩٠٧ وهو مزود بمعلومات تقضى بأن يسعى فى القضاء على الحركة الوطنية ، باتباع سياسة المهادنة والتوفيق• ومع ذلك يقع على عهـد تلك السياسة ما ينقضها « اذ يتعرض الانجليز عسفا لحرية الجامعة الأزهرية مما يترتب عليه اضراب اثنى عشر ألف طالب عن تلقى دروسهم ، واستقالة شيخها ، واستعانة خليفته بقـوة من البوليس انتهكت حرمة المكان ، ثم ما كان من خضوع الخديو والحكومة ـ آخـر الأمر ، ولقـد أدى ذلك الى انضمام المجاورين وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية ، وقيام المظاهرات فى الشوارع ضد حكم الخديو، وحكم من يشد أزره من رجال الحكم ، والاحتلال البريطانى ، وهنا اعتزم جورست تكميم أفواه الصحافة الوطنية ، فكان أن أحيا قانون المطبوعات بقرار وزارى مؤرخ فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ ، ويعرب الحزب الوطنى عن احتجاجه على عودة اصداره لتقييد حرية صحافة الحزب ، وذلك من خلال مظاهرات عارمة فى مارس وأبريل عام ١٩٠٩ •

ولقد اتخذ الاحتلال أيضا من تعيين بطرس غالى رئيسا للحكومة ، وسيلة لقمع الحركة الوطنية ، اذ كان هذا التعيين ـ مع دعم الوفاق مع الخديو ـ « حلقة رئيسية فى مخطط واسع لضرب الحركة الوطنيـة، وقمعها بل وتمزيقها » • على أن اغتياله على يد ابراهيم الوردانى فى فبراير ١٩١٠ ـ لما كان قد أشيع عن الوعد الذى بذله للانجليز بتجديد عقـد امتياز قناة السويس ـ قد عد فوزا كبيرا للحركة الوطنية •

ولما كانت الحكومة البريطانية قد أقلقها ازدياد تيار العمل الوطنى للأحزاب ، وتنوعه فى الأساليب ، وهو ما أرجعته الى سياسة المهادنة، التى أتبعها جورست ، فقد رأت : « العودة الى سياسة الشدة » ، وهو ما تمثل فى تعيينها كتشنر خلفا لجورست عام ١٩١١ ولم يكن هـذا الهدف الذى سعت اليه من وراء هـذا التعيين بخاف على أحد ، اذ يفهم الناس أن فى اختيار الانجليز لعسكرى معروف بالشدة والبطش ، لهذا المنصب ، انما يريدون ضرب الحركة الوطنية وأخذها بأساليب الشدة، ولولا ذلك لما كانوا فى حاجة اليه · وليس هناك من شك فى أن بريطانيا قد حققت هدفها من وراء تعيينها هذا الرجل ، اذ ترتب على السياسة التى اتبعها ، أن لجأ بعض أقطاب الحزب الوطنى « الى تركيا وأوربا اتقاء شره » ·

ولقد مضت سياسة الاحتلال على خطتها الرامية الى قمع العمل الوطنى ، اذ نراها تستخدم قانون المطبوعات ، « بطريقة تعسفية خلال تلك الحقبة ، ففى فترة تزيد قليلا عن عام ، كان قد تم اسكات صحف الحزب الوطنى تقريبا ، باغلاقها » · فتغلق جريدة مصر الفتاة ، فى ٥ أكتوبر ١٩١١ ، ووادى النيل فى ٧ أبريل من العام التالى ، وكانت لسان الحزب الوطنى فى الاسكندرية ، وفى سبتمبر — من نفس العام — أغلقت « اللواء » — لسان الحزب القديم — كذلك « العلم » لسان حال الحزب ، وذلك فى ٢٠ ديسمبر من نفس العام ·

ولا تلقى سلطات الاحتلال النشاط السرى الا بقسوة لا هوادة فيها ، وهو ما يدل عليه وان كان بغير حاجة الى دليل — فصل الحكومة المصرية لكافة اعضاء جمعية التضامن الأخوى الطلاب من مدارسهم ، والموظفين من أعمالهم ، بتحريض من هذه السلطات ·· واعتراف المعتمد البريطانى — لما كان قد بلغها من انتماء الوردانى — قاتل بطرس غالى — للجمعية ، مع أن النيابة كانت قد برأت اعضائها من تهمة الاشتراك فى قتله · ولا تقتصر سلطات الاحتلال — مع ذلك فى قمعها للعمل الوطنى — على داخل مصر بل نراها تتعقب نشاط الحزب الوطنى فى الخارج ، فاذا كان الأخير قد أزمع عقد مؤتمر فى باريس عام ١٩١٠ ، فانها نجحت — باتصالاتها مع الحكومة الفرنسية — فى جعلها ترفض أن تكون العاصمة الفرنسية مقرا له ، على الرغم مما عرضها ذلك من انتقادات حادة فى الصحف المصرية والفرنسية نفسها ، وكان أن انتقل الحزب بمؤتمره الى بروكسل · واذا كانت تلك الوسائل صريحة وواضحة ، لجأ اليها الاحتلال البريطانى للقضاء على الحركة الوطنية ، فاننا نراه لا يتوانى عن اللجوء الى أسلوب آخر ملتو ، للقضاء عليها ، وهو أسلوب التفرقة الدينية ، فاذا

كانت الصحافة القبطية قد بدأت حملتها على الوطنيين بعد دنشـــواى مباشرة ، فقد كانت فى أقوالها « معبرة عن رغبة الاستعماريين والوكالة البريطانية فى مصر ، من ضرب الفلاحين بشدة بعد دنشواى ، ارهابا للحركة الوطنية النامية » • وعلى أى حال يمكننا أن ننتهى الى القول بأن الاحتلال البريطانى ولم يكن يضمر بالطبع ـ بعد هزيمته للثوار العرابيين ـ أن يواجه بانتفاضة من جانب المصريين ، ممثلة فى عمل وطنى منظم ، أثار المتاعب فى وجهه قد جند كل ما فى طاقته من وسائل وأســاليب للقضاء على ذلك العمل •

أسهمت الصحف الوطنية بدور لا ينكر فى ايغار الصدور على الاحتلال ، وتعد جريدة اللواء ـ التى أصدرها مصطفى كامل عام ١٩٠٠ ـ فى مقدمة تلك الصحف ، وتحقيقا منها لهذا الغرض أفسحت صدرها لكل صاحب قلم ، يتعرض لمهاجمة كرومر وأعوانه » • فمن ذلك نشرها مقالات وطنية لكاتب يدعى « عثمان صبرى » كان يهاجم فيها الانجليز •

ولقد رأى صاحبها ـ مصطفى كامل ـ أن خير ما يواجه به الاحتلال هو سلاح الصحافة والدعاية فى الداخل والخارج ، وعليه فقد اتفق مع محمد فريد ـ زميله فى الجهاد ـ على تدعيم الجريدة ، باصدار صحيفتين، أحدهمـــا بالانجليزية ، واســمها The Egyptian Standard وذلك لمخاطبة الرأى والثانية باللغة الفرنسية باسم l'Etendard Egyptien العام الأجنبى ، واعلامه بالحقائق ، على أن يكون تأسيسهما برأس مال مصرى صميم ، فكان لهما ما أرادا ، اذ أعلنا عن تأسيس شركة لاصدارهما فى نوفمبر ١٩٠٦ ، على أن هذا التأليف أحدث دويا هائلا ، أقض مضاجع كرومر ، فأخذ يدس الدسائس ويثير الشائعات ، حول المشروع ، وحول الخديو عباس ، متذرعا فى ذلك بأنه هو الممول الأصلى للمشروع ، على أن مصطفى كامل « ألقمه حجرا أطاح بصوابه » حينما نشر أسماء المساهمين وكان هو أحدهم ومحمد فريد •

وقد حصل مصطفى كامل لهاتين الجريدتين على موافقة صـــحيفة الفيجارو لتنشر مقالات « بيير لوتى » عن مصر وقت نشرها بهذه الجريدة، وهو عمل صحفى يندر مثاله » •

ومن الصحف الوطنية الأخرى التى صـــدرت فى تلك الفترة ، وناهضت الاحتلال « مجلة المجلات » التى أصدرها محمود حسيب ، اذ كانت فى مقدمة الصحف التى أخلصت للمواطنين ، واستنكرت موقف المستعمرين •

ومن تلك الصحف أيضا : « المنبر الأغر » لصاحبها محمد سعيد وأحمد حافظ عوض ، اذ كانت « حربا عوانا على الأعداء » •

ولا تقتصر الصحافة الوطنية على مواجهتها للاحتلال البريطانى — داخل مصر ، بالهجوم والانتقاد ، بل نراها تشن حملة شديدة على دول أوربا بوجه عـــام ، وبريطانيا بوجــه خاص ، لما كان من موقفهم ازاء الاضطرابات التى وقعت فى مقدونيا عام ١٩٠٣ ، ضد الحكم العثمانى، اذ كانت دول أوربا — وعلى رأسها بريطانيا — قد تدخلت لفرض اصلاحات فى مقدونيا ، تحقق بعض ما للمقدونيين من مطالب ، وقد بلغ هـــذا التدخل الى حد القيام بمظاهرة بحرية تجاه شواطىء تركيا ، والاستيلاء على جزيرة ميتيللين التركية فى نوفمبر ١٩٠٥ ، **فكان أن انتقدت الصحف المشار اليها ذلك الموقف بقولها** : « ان أوربا تساعد شـعوب البلقــان المسيحية ضد السلطان ، بينما تترك مصر ترزح تحت نـير الاحتـــلال البريطانى » ، وعن بريطانيا قالت أنها : « تخلق المشاكل لتركيا لتصرفها عن المطالبة بالجلاء عن مصر ، وأنها ترمى الى القضـــاء على الامبراطورية العثمانية ، حتى تنفرد هى بمصر فى النهاية » ، أما عن المشروع الذى وضعه كرومر ، لتعديل الامتيازات الأجنبية ، فان جريدة المؤيد لا تتركه بغير نقد ، اذ نلاحظ أنه بينما أعطيت السلطات للمجلس الأوربى ، بقى المجلسان المصريان مجردين من السلطة ، كما أعربت عن اعتراضها على السلطات الجديدة ، التى أرادت بريطانيا أن تكون لها ، مثل تقـــديم القوانين للمجلس الجديد ، واصدارها أو الاعتراض عليها . وفضلا عن ذلك فقد استنكرت زيادة العنصر الأوربى فى الحكومة ، وزيادة السيطرة الأوربية عليها ، بما يرقى الى تدويل حكومة مصر .

على أنه اذا كانت الصحف — التى ذكرناها — وضح التزامها بالخط الوطنى ، فقد بدا مما كتبته صحف أخرى ميل للاحتـــلال ، مــن ذلك صحف دار الهلال ، التى كانت تجامل كرومر ، وتثنى على تقريره عن المالية والادارة ، والحالة العامة للبـــلاد عـام ١٩٠٥ وتنســـب الى المصريين ثقتهم بســـعة علمـــه ، واعتمادهم على آرائه فى عالم المـــال والاقتصاد ، وبينمـــا لم تذكر كلمة عن مأساة دنشواى ، نشرت فيمـا بعد ، نبأ حفل تكريم كرومر بدار الأوبرا الخديوية ، يوم ٤ مايو ١٩٠٧ ، بمناسبة خروجه من مصر ، بل ونشرت خطابه ، وكلمات الخطباء دون حذف أو نقصان » ، على الرغم مما تضمنه خطابه من افتراءات ومغالطات، حين تناوله لحقائق الحالة المصرية ، ومع ما تضمنه من القول « أن الاحتلال البريطانى دائم الى ما شاء الله ! وأنه ليس فى الناس من هو أقدر على ضمانه من السير الدن جورست خلفى المقتدر البارع .

ومع ذلك يمكن القول ان غالبية الصحف الصادرة فى تلك الفترة ، كانت تعمل لخدمة العمل الوطنى والدفع به الى الامام ، وكشف محاولات

الاحتلال وأساليبه ، ففى خلال عام ١٩٠٨ وحده ، تظهر الى جانب اللواء، أربع صحف تنتمى جميعها الى الحزب الوطنى ، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها من أطراف الصراع السياسى الأخرى ، فى البلاد ، كالخديو ، أو حزب الأمة ، بين تطرف واعتدال ، الا أن موقفها من الاحتلال كان واحدا وكان أن استخدمت أشد وسائل الاثارة ضد الوجود البريطانى ، فتناولت مواضيع ذات حساسية خاصة ، كأوضاع الضباط المصريين فى الجيش أو ما كان يتسم بالتشهير ، ولا تبقى الاثارة الكلامية على ما هى عليه ، بل تتحول الى نوع من الاثارة الفعلية » ، وهو ما حدث عندما حاولت سلطة الاحتلال تقديم الشيخ عبد العزيز جاويش الى المحاكمة بتهمة نشر أخبار كاذبة » ، وذلك للمقال الذى كتبه بعنوان « دنشواى أخرى فى السودان، اذ « صاحب هذه المحاكمة ألوان من الاثارة سواء تلك التى شاركت فيها أغلب الصحف أو شارك فيها المتظاهرون » ٠

★★★

لم يظهر لفئة الأعيان ، والتى ينتمى اليها ثروت – موضوع بحثنا – أى اسهام ايجابى فى الحركة الوطنية ، قبل تأسيسهم لتلك الشركة التى عرفت « بالجريدة » فى يونيو ١٩٠٦ ، بل أنهم – على العكس من ذلك – كانوا « أول من انفض من حول عرابى عند أول صدام له مع قوات الاحتلال ، والأكثر من ذلك أن يؤلف بعضهم وفدا لاستقبال قائد جيش الاحتلال ، وأن يقدم له نوعا من الأسلحة على سبيل الهدية ٠ ومن هنا لم يكن من الغريب أن ينظر اليهم من بعض الانجليز – أنفسهم – أنهم راضون عن الاحتلال ، وهو الأمر الذى دعا الى تأسيس تلك الشركة ، اذ كان القصد من ورائه دفع ما رماهم به كرومر وغيره من الانجليز عن رضائهم عن الاحتلال ٠

ومع ذلك فقد اقتصر دور الأعيان فى الجريدة على تقديم المال وهو ما يبدو غريبا بعد ان كان الغرض من ملكيتهم لها دفع اتهام كرومر وغيره من الانجليز لهم برضائهم عن الاحتلال الامر الذى كان يقتضى ان يكون لهم دور أكثر ايجابية فى الحركة الوطنية من خلال الجريدة التى شاركت اللواء فى طلب الدستور والاستقلال ، على الرغم من اختلافهما فى وسائل تحقيق هذين الهدفين ، ومفهوم كل منهما حسب التطور التاريخى للشعب المصرى » ، فبينما كانت « اللواء » تدعو الى الاستقلال ، مشوبا بروح الجامعة الاسلامية ، والارتباط بتركيا » عملت الجريدة على رفض الفكرة القائلة بأن مصر يمكن أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا ، أو تركيا ، اذ لا سبيل الى حرية المصريين الا بجهودهم وحدهم » ، ومن ذلك كانت محاولتها فى العمل على إنماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع

ولنظر الى الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها ، والرد على مزاعم الانجليز حول الدين الاسلامى والطبيعة المصرية ، والعمل على النهوض بالحرية العقلية والأدبية ، وافساح المجال للشبيبة المصرية لاظهار مواهبها، وكان أن سعت الجريدة ، فى سبيل استكمال الاستقلال المصرى ، وأن لا يجد الاحتلال ثغرة ينفذ منها الى بنيان الأمة ، الى ازالة الفرقة فى الرأى بين المصريين ، والتمهيد لظهور رأى عام مصرى ، يضاف الى ذلك أيضا حثها على تقوية الوحدة القومية وتوحيد عنصرى الأمة ، ودعوتها الى تشجيع التجارة والصناعة والزراعة ، والنهوض بها جميعا ، الى الحد الذى يتفق مع ما تتطلع اليه البلاد وفقا لمذاهب الليبرالية ، ومن هنـــا كان منادأتها بحرية التعليم ، وحرية القضاء ، والكلام ، والكتابة ، فضلا عن العناية ببرامج التعليم ، كى تتلاءم مع أغراض الأمة ، واذا كان — لما يتضح — من الاغراض السابقة ، التى وضعها مؤسسى الجريدة لشركتهم ، أنهم كانوا جادون فى رغبتهم الاسهام بشىء لصالح البلاد ، الا أننا رأيناهم لا يضمنوها ما يشير الى ما يعتزمونه ، فيما يتعلق بالاحتلال وهو ما كان — بالطبع — بايعاز منه ، اذ كان أهم الأغراض التى حددها للجريدة — كما ذكرنا — « عدم الهجوم على وجود الاحتلال أو الاشارة الى الرغبة فى انهائه » . ومع ذلك فقد رأينا الجريدة تظهر رفضها للاحتلال بصورة خفية ، اذ أنها وهى تطالب بالدستور « تناقش العيوب الفكرية والاجتماعية التى ورثتها مصر عن خضوعها الطويل للاحتلال والطغيان، وتشن حملة واسعة النطاق على الاستبداد ، وانعكاساته المباشرة عـلى الأخلاق والفكر ، وتندد بالقصر والانجليز معا ، ناظرة الى مصلحة المصريين وحدهم » .

ولقد كانت الجريدة هى أداة حزب الأمة الذى نشأ فى أواسط عام ١٩٠٦ ، وتم الاعلان عنه فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ ، وترأسه محمود باشا سليمان ، وعين كل من حسن باشا عبد الرازق ، وعلى شعراوى وكيلين له . واذا كان الأعيان قد توزعوا بين مختلف الاتجاهات السياسية فى ذلك الوقت ، وفق مصلحة كل فريق ، الا أننا نراهم فى حزب الأمـــة يشكلون أغلبية ساحقة . وقد يبدو لنا ذلك بالأمر الطبيعى ، اذا علمنا بأن أحد دوافع تأليف الحزب كان ذلك التقارب الذى بدأ بين الخـــديو — كسلطة أوتوقراطية ، تهدد كبار الملاك المصريين — والانجليز ، بما قـــد يطلق يد الخديو « بعض الاطلاق بما يعيـــد مآثم الحكم التركى » . بل ان الأكثر من ذلك أن مطالبة الحزب « بما يسمى بالدستور » كان بغرض أن يصبح « وسيلة ليشترك بها الأعيان فى حكم البلاد جنبا الى جنب مع الخديو والانجليز » ، وهو ما يتبين لنا منه أن حرص الحزب على هـــذه المشاركة كان يعلو فوق أى اعتبار آخر ، حتى لو كان استمرار بقـــاء

الاحتلال ، وهو ما يظهر من ابتعاده عن أفكار القائمين بالحركة الوطنية في ذلك الوقت ، فبينما كانت أفكار أولئك من الاحتلال محض عدائية ، لا ترى مناصا عن الجلاء ، كان الحزب لا يرى ذلك ، « فالاحتلال الانجليزى قوة اتت به ظروف سياسية مرتبة ، وتذهب به ظروف سياسية مرتبة كذلك» ومن هنا لم يكن من الغريب أن نرى صحيفة الحزب « الجريدة » تواظب على اعتدالها ، كلما أمكنها ذلك ، فتنبذ سياسة معاندة الاحتلال ، وتطالب بالهدوء والسكينة ، وتستنكر « العناد السياسى وما يجره من البلاء » ، بل وليس من الغريب كذلك أن نرى زعماء الحزب ينكرون على الحزب الوطنى خطته فى مهاجمة الاحتلال ، اذ كان رأيهم فى ذلك انه « يريد أن يجرى قبل أن يكون قادرا على المشى » ، ومع كل ذلك ، كان من الطبيعى أن يأتى برنامج الحزب خاليا من أى اشارة لوجود الاحتلال وما يعتزمه فى شأنه، بل يركزه على النواحى الداخلية للبلاد كالاصلاح التعليمى والسياسى •

ولقد كان من اليسير تبين خطة الحزب تجاه الاحتلال بمجرد النظر الى مؤسسيه ، اذ كان « حزب الصفوة » ، التى لم تقتصر فقط على الصفوة الفكرية ، وانما صفوة الملاك الزراعيين » ـ أيضا ـ ومن ذلك يمكننا القول: أن القوام الأساسى للحزب كان « جماعة من الباشوات وكبار ملاك الأراضى المصريين ، وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، (وهم من كبار الملاك والباشوات كذلك) ، وبعض كبار الموظفين ، ولم يكن عدد هؤلاء كبيرا ، ولكن نفوذهم كان واسعا فى الأقاليم ، التى كانوا هم سادتها ووجهاؤها » • ولقد كان عبد الخالق ثروت ـ موضوع بحثنا ـ أحد أعضاء هذا الحزب ، وأحد المساهمين فى شركة الجريدة ، وسنراه ينهج نفس أسلوب الاعتدال الذى جرت عليه الجريدة ، وكان سـمة للحزب ، فى علاقته ببريطانيا وسلطاتها فى مصر ، حينما آلت اليه أمور البلاد ، على فترتين متقاربتين من تاريخها السياسى المعاصر •

وعلى أية حال يمكننا القول ، فى شأن الحركة السياسية للحزب ، انه كان مقدرا لها ـ بحكم تكوينه ـ « أن تستمر فى حيز ضيق ، هو الحيز الطبقى ، والفكرى ، الذى اختاره أعضاءه ، وكان ما يتوقع من هذا التكوين ألا يؤدى ـ فقط ـ الى عزلته ، بل أن تتحول هذه العزلة الى عداء طبقى وفكرى ، مع الآخرين » • وليس هناك من شك فى أن ذلك ما كان يجعل محلا لتوقع فى أن يكون الحزب عونا للحركة الوطنية أو معضدا لها بما لأعضائه من قوة ونفوذ فى البلاد ، مما يدفع بها خطوات الى الامام، فى مواجهة الاحتلال • وقد يضاف الى ذلك القول بأن تفكير « الصفوة » دفع بها ـ أيضا ـ الى الابتعاد عن الالتقاء بالحركة الوطنية ، والتى كان يقودها مصطفى كامل ، اذ وقفوا منه موقف المناوىء المتشكك أو المؤيد

على حذر ، بل لوحوا ــ أحيانا ــ بأنه وأنصاره « محتكرو الوطنية » ، وهو ما كان بالأمر الطبيعى لهم ولمصالحهم ، وتفكيرهم ، لأنهم يخشون « الحكم التركى خشيتهم عودة الاستبداد القديم ، ويدركون فى نفس الوقت مدى قوة الاحتلال ويقدرون بعض أعماله » • ومن هنا كان عدم رضائهم عن دعوة مصطفى كامل ، والتصاقه بالخديو وتركيا ، ولكنهم خشوا مواجهة الجماهير بآرائهم صراحة ، « خاصة وأن عددهم كان قليلا ، وان تفكيرهم كان جديدا على البيئة المصرية » ، وعلى ذلك فانهم لم يجدوا استجابة عند الكثرة الغالبة من الشعب ، وان كان بعض المصريين ــ وقد رأوا فشل السياسة الأولى التى سارت عليها الحركة الوطنية ، من حيث الاعتماد على فرنسا ، ثم على أوربا ، ثم على الباب العالى ، قدروا حتمية اعداد الأمة بركائز الاستقلال : من علم ، وخلق ، وغرس الايمان بنفسها فى نفسها ، لا لمجرد كراهية الانجليز ، ولا حبا فى الباب العالى ، ومقام الخلافة ، ولكن حبا فى الاستقلال والحرية لذاتهما » • فاذا كان الحزب قد لاقى بذلك قبولا فى البلاد ، الا أن هذا القبول لم يتعد القلة الى غالبية الشعب فى مصر ، حيث كان مشدودا الى الحركة الوطنية التى يقودها مصطفى كامل ويتزعمها كذلك ، والذى كان موقفه ــ هو الآخر ــ من حزب الأمة ، ليس بأحسن حال من موقف الحزب تجاهه ، وهو ما يتبين لنا من اتهامه «للجريدة» بمحاربتها الشعور الوطنى ، نتيجة لودها لكرومر وسلطات الاحتلال ، فضلا عن اتهامه لها بمعاداتها الخديو (عداء بارزا) ، بينما عادى حزبه الوطنى ــ هو الآخر ــ حزب الأمة حيث رأى [illegible] عليه مساهمو الجريدة تفتيتا للوحدة الوطنية « التى [illegible] الممثل الرئيسى لها » ، على أن اغلب عداء مصطفى كامل وحزبه لنشأة حزب الأمة ، كان موجها الى « الجريدة » [illegible] ، دون الجماعة الحزبية التى تمثلها الصحيفة ، أو يمثلها [illegible] السيد ، فيكتب فى أحد مقالات الهجوم على الجريدة أن « مساهميها الكثيرين (الأفاضل) قد تركوا مديرها يعادى فى عداء ، دون أن يحاولوا ايقافه ، وهو ما يستنتج منه ما كان عليه الحزب وزعيمه من حرص ، على تجنب الدخول فى عداء سافر مع اعضاء الحزب ، بكل ما يمثلون من وزن سياسى ومادى • بل لعله أراد اجتذاب أولئك المساهمين الى حزبه ، مما يوطد من أقدامه ، ويعززه ، ويزعزع من أركان حزب الأمة ، فيعود الى الوحدة الوطنية تماسكها ، ولا يبقى فى البلاد سوى حزب واحد هو « حزبه الوطنى » •

بيد أن تطور الأحداث أدى الى حدوث تقارب بين الحزب الوطنى وحزب الأمة ، اذ لم يرق لكلا الحزبين ذلك التقارب الذى تم بين الخديو وجورست ــ فى النصف الأول من عام ١٩٠٨ كذلك تضامن الحزبان ازاء الانقلاب

الدستورى الذى حدث فى الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ وهو ما بدا من ترحيب دوائر حزب الأمة الشديد باتجاه الحزب الوطنى من جعله « مبدا المصرية دون غيرها من الاعتبارات الأخرى كوحـــدة العقيدة قاعدة فى الأعمال الأخرى » ٠

كذلك أدى هذا الانقلاب الى تخلي حزب الأمة عن المطالبة « بتوسيع اختصاصات الهيئات القائمة ، الى المطالبة « بدستور كامل » ، وهـــو ما اتفق عليه « مع مطلب الحزب الوطنى » كذلك قد ظهر بعد هذا الانقلاب عاملا آخر أدى الى التقارب بين الحزبين ، تمثل فى ظهور موقف مشترك بين الحزبين ، فى شجب محاولة «حزب الاصلاح على المبادىء الدستوريه» بتمثيل مصر فى مجلس المبعوثان » ٠والى جانب ذلك من الأسباب، ففد دفع الى هذا التقارب ايضا ما لاحظناه من تأثر علاقة حزب الامـة بالاحتلال ، نتيجة لقيام سياسة الوفاق بينه وبين الخديو ، اذ ساء كبار الملاك تشجيع الاتجاه الدكتاتورى للخديو ٠ كما نرى أن الحكومة حاولت كبح جماح المتمردين من الحزب بتهديدهم بحل مجلس شورى القوانين، فصرح جورست « بأن المجلس ـ بشكله وحدوده ـ لا يمثل الأمة ولا يدل عليها » ٠ ويبدو أن ذلك التهديد لم يجد نفعا ، اذ يواجه الاحتلال تمرد كبار الملاك ، بتقديم بعض التنازلات الشكلية ، غير أنها لا تنجـــح فى ارضائه ، حيث « بات مصمما على احراز سلطات توازن سلطات الخديو »، على أنه لما كانت الصلاحيات التى أعطيت للمجالس قد نظرت اليها قيادات الحركة الوطنية ، والمتطرفون الانجليز ـ الذين يعادون هذه الصلاحيات ـ على أنها ضعف فى سياسة الاحتلال ، فقد رأى جورست ضرورة انذار « العناصر المعتدلة » ـ أى الأعيان المصريين ـ وافهامهم بأنه ليس هناك ثمة ضعف فى سياسة الاحتلال ، حتى لا يغالون فى تمردهم ، كما أراد الانجليز أن يفهموهم أنهم لن يعطوهم مزيدا من الاختصاصات ، ما لم يوقفوا ذلك التمرد ٠ وكان أن وعد جورست بعودة التفاهم مع حزب الأمة ، اذ كان أميل الى مساعدة السياسة الانجليزية ، مما كان قبـــل ذلك ٠

وعلى أية حال ، فلقد كان من الطبيعى ـ مـع تلك الصـــورة التى أصبحت عليها علاقة حزب الأمة بالاحتلال ـ أن تنهار الحواجز بين الحزبين الرئيسيين الوطنى والأمة ، خاصة وأن سياسة الاحتلال كانت ذات وقع أكثر سوءا على الحزب الوطنى ، وهو ما لا يبدو غريبا ، بعد أن كان يرفض مجرد وجود هذا الاحتلال ، وبعد أن جردته سياسة الوفاق من أحد المعاول التى كان يستند عليها فى مواجهته وهو ما كان يتمثل فى ذلك العون الذى كان يقدمه له الخديو عباس حلمى الثانى ، والتى كشفت فى الوقت نفسه عن وزنه الحقيقى فى ساحة النضال الوطنى ٠

وما يهمنا هنا هو مدى ما تأثر به حزب الأمة ، من التحالف الذى جمعه بالحزب الوطنى ، فنرى هذا الأثر يتضح فى أن حزب (الأمة) « الذى نشأ واستمر كحزب « صفوة » بدأ نتيجه لذلك التحالف فى استخدام أساليب الحزب الوطنى ، مما دفع به الى التخلص من كثير من مظاهر فكر الصفوة ، واقتباس أساليب الأحزاب الجماهيرية » . ويبدو هـذا التغيير واضحا جليا فى دعوة لطفى السيد ، فى منتصف سبتمبر ١٩٠٨، لاشتغال الطلبة بالسياسة ، بعد أن كانت « الجريدة » أكثر الصحف المهاجمة لمصطفى كامل فى أواخر عام ١٩٠٧ ، لمحاولة حزبه ضم الطلبـة الى صفوفه ، فكانت دعوة لطفى السيد هذه تعنى أن الحزب قد تخـلى عن التمسك بالنوع الى التمسك بالحجم » .

كذلك يتضح التغيير من مفهوم الحزب لأصحاب « المصالح الحقيقية »، والذين ظل الحزب يرى أنه يمثلهم ، فبينما كانوا فى نظره ، مع قيامه، أبناء العائلات الكبيرة وأصحاب الملكيات الزراعية ، تغيرت هذه النظرة وأصبحوا فى نظر فيلسوف الحزب « أولئك الذين لهم بوطنهم علاقة أكيدة لا فرق بين الغنى والفقير ، ولا بين الخامل الذكر ، والذى نبذ ذكره عند الناس » . ومن هنا يمكننا القول أن حزب الأمة بأعيانه ومثقفيه ، لـم يتمكن من مواصلة مسيرته بمعزل عن الحركة الجماهيرية ، فى البلاد ، والتى كانت مسوقة وراء الحزب الوطنى ، مادام كان شعاره اجلاء ذلك المحتل ، الذى عانت البلاد من شدته وسطوته .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن ثروت ـ موضوع بحثنا ـ وبعد أن يشارك مصر حياتها السياسية ، سينهج خطاً مماثلا لذلك الذى انتهجه حزب الأمة ، والذى كان ـ كما قلنا ـ أحد أعضائه ، فيما يتعلق بالحركة الوطنية ، فبينما نجده متفاهما مع السلطات البريطانية ـ قبيل ثورة ١٩١٩ ـ سنراه يشير على لجنة ملنر البريطانية ، التى جاءت فى أعقاب هذه الثورة ، باللجوء الى الوفد الذى يمثل الجماهير الشعبية ، وان كان الأمر لن يطول به كثيرا على هذا الاتجاه ،اذ سرعان ما يباعد بين نفسه وتلك الجماهير ، بعدأن آل اليه أمر الوزارة كوزير للداخلية فى وزارة عدلى عام ١٩٢١ ، ورئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية بوزارته عام ١٩٢٢ ، كما يظل على أسلوبه المعتدل من الاحتلال ، وهو الأسـلوب المرفوض جماهيريا ، وان كان ذلك لن يمنع التقاء الطرفين المتنافرين : المتشـدد والمعتدل ، بقيام الائتلاف عام ١٩٢٦ ، والذى كان ثروت أحد أقطابه ، الى جانب عدلى وسعد زغلول ، والذى مثله بعد ذلك وهو على رأس ثانية وزارتيه .

الفصل الأول

نشأة ثروت وأصوله الاجتماعية

نشأته وحياته ـ جوانب شخصيته ـ صداقته

نشأة ثروت :

لقـــد ولد محمد عبد الخالق ثروت بدرب الجماميز ، فى بيت أبيه اسماعيل باشا عبد الخالق ، الذى كان من كبار رجالات مصر ، وذلك فى يوم الثلاثاء أول صفر سنة ١٢٩٠ هـ ـ ١٨٧٣ م ، لكنه ينحدر من أصل تركى ، فهو من عائلة تركية قديمة ترجع للأصل الأناضولى ، وكان مجىء هذه الأسرة الى مصر ، بعد الغزو العثمانى بقليل ٠

أما عن والده ، فهو المرحوم اسماعيل عبد الخالق باشا ، الذي كان يشغل وظيفة زوزنامجى مصر (١) ٠ وهو ابن المرحوم عبد الخالق أفندى الذى كان من كبار الحكام فى أوائل عهد محمد على ، ولعل هناك درجة من القرابة كانت تربطه بأسرة (محمد علي) حيث ينتمى الى الطبقة الثالثة من أحفاد رأس عائلتهم فى مصر ، وهو السيد يوسف الكرانى ، الذى نزح الى مصر من كران ببلاد الأناضول ، وهو ما يؤكد الأصل الأناضولى للأسرة التركية ، التى ينتمى اليها ثروت باشا ، أما والدته فاننا لا نراها تنتمى الى غير هذا الأصل التركى ٠

وعن أسرة ثروت ، نذكر زواجه طوال حياته مرة واحدة ، من السيدة فاطمة هانم ، اذ استمر زواجه بها حتى وفـــاته وأنجب منها أربعـة أبناء (٢) ، هم : اسماعيل ثروت ، وأحمد ثروت ، ومصطفى ثروت

(١) زوزنامجى : كلمة تركية مشتقة من زوزنامة ، وهو ديوان المالية أو بيت المال فى العصر العثمانى ، وتعنى الكلمة القائم على الشئون المالية ، أى وزير المالية ٠

(٢) كانت اسماء الاخوة تختلف فى اسم (ثروت) فمثلا كان احدهم احمد كمال ، والآخر مصطفى رستم ٠ أما عن ابنتى ثروت ، فقد تعلمتا بالمدارس اساسا ، وكانت الكبرى تجيد ثلاث لغات وتجيد الشعر ٠

وعزيز ثروت ، وبنتين هما : عنايت ، ونعمت . وقد عمل الأبناء فى خدمة الحكومة ، فكان أكبرهم اسماعيل ثروت مستشارا بمجلس الدولة ، كما كان أول رئيس لديوان الموظفين ــ الذى ألغى فيما بعد ــ . أما الثانى أحمد ثروت ، فكان مستشارا بالمحاكم المختلطة ، فلما ألغيت عمل فى السلك السياسى ، فعين سفيرا لمصر مرة فى فرنسا ، وأخرى سويسرا . وثالث الأبناء هو عزيز ثروت ، الذى درس الطب فى لوزان بسويسرا ، وعمل كطبيب ، ثم أصبح مديرا لمستشفى السكة الحـــديد ، أما الابن الأخير : مصطفى ثروت ، فتولى أمور الأرض التى تملكها اسرة ، اذ أن ثروت وزوجته كانا يملكان ألفا وخمسمائة فدان ، منها ألف ومائتى فدان مملوكة لحرم ثروت ، التى كانت قد ورثتها عن والدها ، وتقع أغلب هذه الأرض فى مديرية الشرقية (منيا القمح) وفى البحيرة (دسوق) ، وفى بنى سويف . وفيما عدا ذلك لم يكن لثروت أية عقارات ، سوى منزل بالاسكندرية وآخر بالقاهرة .

تعليمـــه :

ولقد اتصف ثروت بالنبوغ منذ طفولته ، وهو مادل عليه حصوله على المرتبة الأولى فى « جل سنى دراسته » ، التى بدأها وهو فى الثامنة من عمره ، وذلك حين أرسله والده الى مدرسة عابدين ، ثم انتقل ثروت بعد أن أتم دراسته بها الى مدرسة المعلمين ، حيث حصل منها على شهادة الدراسة الثانوية ، حاصلا على ترتيبه التقليدى « الأول » بين الناجحين عام ١٨٨٨ ، فالتحق بمدرسة الحقوق ، فحافظ على تفوقه ، فنراه يحصل على الأولوية فى الترتيب بين طلبة فرقته طوال خمس سنوات ، كانت مدة الدراسة بهذه المدرسة ، وفى عام ١٨٩٣ توج تفوقه بحصوله عـلى ترتيب الأول بين الناجحين فى الليسانس . مع أن ذلك قد لا يبدو غريبا اذ علمنا أن تفوقه الدراسى ــ وقت أن كان ملتحقا بتلك المدرسة ــ جعل الحكومة فى ذلك الوقت تقرر له راتبا استثنائيا فى سنوات دراسته تقديرا منها ، لما كان عليه من « نباهة وحدة ذهنية » بل ان هذا التفوق جعـل المسيو « تستو » ناظر مدرسة الحقوق ــ وقتها ــ يرفع تقريرا مسهبا لولاة الأمور ، اشتمل على اقتراحه بأن ترسل الحكومة « بالنابغة » ثروت الى فرنسا ، ليدرس للدكتوراه ، على أن مرض والده ، قد حال دونه والسفر الى الخارج ، ومع ذلك فقد واتته الفرصة فيما بعد للســـفر الى فرنسا وذلك أثناء دراسته ، وبعد ان انتهى منها .

جوانب شخصية :

لقد كان ثروت ذو شخصية قوية ، تتفوق عنده ملكة البيان ، كما كان وفى كل ادوار حياته ، وحتى قبل ان يشغل منصب النائب العـــام « خطيبا مصقعا ومنطقيا مضخما ، ومتكلما مؤثرا خـلايا » ٠ وهـــو ما سنتحدث عنه هنا فى شيء من التفصيل فضلا عن تناولنا بالحديث للصفات الأخرى التى ميزت شخصيته ٠

الخطابة :

تميز ثروت بانه كان خطيبا مفوها ، تفوقت عنده ملكة الخطابة ، فمكنته من الاستحواذ على عقول من يقوم فيهم خطيبا ، بل لقد كان من اغزر الخطباء مادة ، حتى أنه رأى نفسه أحق بالخطابة من ســـائر المتصدين لها ٠ واذا كان لنا أن ندلل على تفوق هذه الملكة عنده فلا نجد قولا أفضل ولا أصدق مما قاله سعد زغلول عن خطبته فى افتتاح الجامعة المصرية ، اذ قال عنها انها كانت « أحسن الخطب العربية تلاوة والقاء ومعنى وعبارة ٠

هذا فى الوقت الذى لم تكن فيه خطبته هذه هى الخطبة الوحيدة التى ألقيت فى هذه المناسبة اذ كان قد شارك فى هذا الالقاء كل من رئيس الجامعة والخديو ، وأستاذ عين لتدريس آداب اللغة الفرنسية ٠

ولقد كان ثروت فى القاء الخطب يتجه الى تلك التى تتضمن ما يهتم الجمهور بالاطلاع عليه ، مدافعا عن مسلك الحكومة ٠ ولقد ساعد ما لصوته من عذوبة مع غيره من المقومات اللازمة لنجاحه كخطيب ، وفى ذلك يقول طه حسين : « ان صوته العذب مرآة لنفسه العذبة » وكان ان أكدت مرافعته فى قضية ابراهيم الوردانى مقدرته الخطابية حتى انها كانت فى نظر سكرتيره أحمد فريد رفاعى « آية فنية من القطع الخطابية النادرة المثال » ٠

وقد لازمت هذه المقدرة الخطابية ثروت طوال حياتـــه ، اذ أمكننا التعرف عليها عن قرب من خلال جلسات الجمعية التشريعية ، والتى كان يحضرها كوزير للحقـانية ، فقد أظهرت لنا بياناته وحججه وبراهينه التى كان يستشهد بها مدللا على صحة أقواله ، أنه كان قانونيا ضليعا نابها ملما بالمعرفة القانونية ، الى درجة جعلت بعض الأعضاء يظهـــرون اعجابهم بمرافعاته ، فيما يكون قد وجه اليه من أسئلة ، واستفسارات قانونية ، تتعلق ببعض الأحكام القضائية ٠ وفى خطبة كانت الحقيقـة تتبع الحقيقة ، ثم يعقب ذلك بملكة التعميم وذلك باستخلاص الكليـات من الجزئيات والقواعد من المفردات ٠ ولقد كان ثروت يحسن الخطابة

الخاصة فكان يوجه خطابه ، وكما ذكرت جريدة التيمس الى مقامات أكثر ثقافة من تلك التى كان يوجه اليها سعد خطبه اذ بينما كان الثانى ـ كما قالت ـ يناشد فى خطبه وجدان الشعب الساذج السريع التأثر وذو مقدرة على التأثير فى الاجتماعات واكتساب قلوبهم وعواطفهم ، كان ثروت يفتقر الى ذلك كل الافتقار ، فكان يوجه خطبه الى جماعات المحامين والموظفين وأرباب الصناعات من المصريين وغير المصريين ، وأعضاء الطبقة الحاكمة القديمة •

القراءة والاطلاع :

كان ثروت شغوفا بالقراءة والاطلاع وهو الأمر الذى كان يعرفه عنه أصحابه ، وباعة الكتب ليس فى مصر فقط ، بل وباريس أيضا ، فكان يكثر من التردد عليهم باحثا من كتب قديمة نفدت طبعاتها ، وكان لا يضن بأيام متتالية يقضيها في البحث ، حتى يحصل على ما يريد وقد لازمه هذا الولع باقتناء المطبوعات العربية القديمة والتى كان أغلبها كتب التاريخ • وكان الزائر لبيته أو لمكتبه بالوزارة يجد أمامه ـ دائما ـ سفرا فى التاريخ أو مؤلفا فى علم الاجتماع ، أو كتابا عن الفن والموسيقى • ولقد كان من الطبيعي ان ينعكس ذلك على ما يدوز فى مجالسه من تناولها موضوعات متنوعة • ولم يقتصر اهتمام ثروت بالثقافة على التزود بها والنهل من مختلف مصادرها ، بل نجده حريصا على نشرها ، أيضا ، اذ فكر فى وجوب تأليف دائرة معارف عربية عام ١٩٢١ وبالفعل اهتم مصطفى ماهر ، وزير المعارف فى ذلك الوقت بهذه المسألة وتألفت لها لجنة من العلماء ، قامت برفع تقرير واف بمهمتها ، غير أن ما حدث من تغير فى السياسة جعل هذه المسألة تتوقف ، وكان أن ضمت وزارة المعارف أشخاصا لم تكن لهم الكفاءة لاستئناف البحث فى هذا العمل القومى العلمى الهام • ولما كان من المعتاد أن توزع الحكومة ـ بأمر من رئيسها ـ اعانات مالية على بعض الصحف ، والتى كانت تختلف باختلاف ميولها وشهرتها ، ومقدار ذيوعها ، فقد كان ثروت يقدر بنفسه قيمة مبلغ هذه الاعانات ، وكان هذا التقدير يدل دلالة واضحة على روح العدل والانصاف التى اتسم بها ، ذلك أنه كان يجعل من شخصية رئيس التحرير أو المحرر المسئول أساسا للتقدير ، سواء ازداد انتشار الجريدة أو قل ، فلقد كان الصحفى عنده يقدر بقيمته العلمية قبل كل شىء ، وباخلاصه للمبدأ وتمسكه به • بينما كان يكره ويمقت ويأسف لتغير موقف بعض الصحف ، وان كانت قليلة ، بتغيير رجال الحكم (١) •

---

(١) الانذار : عدد ٢٠٥ ، ٦ مايو ١٩٣٤ ، ص ٣ ، من مذكرات بقلم سكرتير طه حسين السابق ، الاستاذ البير برزان •

الكتابـــة :

ولقد كان لهذا الاطلاع الواسع ، الذى كب عليه ثروت ، أثره البين على ملكة أخرى برع فيها ، وهي ملكة الكتابة ، فكان ذو ذوق خاص فى اختيار الالفاظ . شهد له به الكثير ممن يعرفونه ويقرأون له ، وقد مال أسلوبه الى السلاسة مع الفخامة والسهولة مع الطـــلاوة ، والعبارة التى نوردها هنا ، والتى جاءت ضمن كلمته الانتخابية تبين أسلوبه فى الكتابة ، اذ قال : « انى لأخاطبكم وأخاطب اخوانى المصريين جميعا بما خاطبت به « سعدا » فى كتابى اليه ، أثر دعوة الأمراء للاتحاد ، يوم تبينتم جميعا بأتم وضوح ، وأنصع جلاء ، أن تقاطعنا لم يضر بأحد سوانا · أخاطبكم قبل أن تصدروا حكمكم باختيار من شئتم لينطق بلســـانكم ، وليتكلم بشكاتكم ، وليفصح عن مشيئتكم ، وليناضل فى سبيل قضيتكم ، وليحقق آمالكم ومطالبكم · أخاطبكم مهيبا باخلاصكم ، نحن الآن أحوج ما نكون الى أن يقف الزعماء فى هذه البلاد المغلوبة على أمرهـــا ، من قـــادتها قبل خصومها ، موقف الناصح البصير ، يمحص قومه خالص النصح ، فكفاه تناحرا وكفاة تهاترا » · « أجل لقد كان أجدى وأخلق أن ينادى بهم وهم على أبواب البرلمان أن ادفنوا يا قوم حزازات الماضى ، وولوا أموركم خياركم، وصفوة عشائركم ، وخلاصة أحزابكم ، كونوا منهم مجموعة صالحة تناضل عن حقوقكم ، وتستخلص لكم مطالبكم ، وكم كان يجدر بكل متصدر للزعامة أن يرشد المصريين الى استخدام ما وصلنا اليه أحسن استخدام ، واستغلاله على أكمل الوجوه ، فنتخذ منه عدة فى المضى لاتمام ما بقى » ·

ولم يكن بكثير على من خبر هذا الاسلوب ، وكان له من سعة الاطلاع ما كان لثروت أن تكون له كتب من المنثور المنتخب فى كتب الأدب ، بل تعدى ذلك بما كان له من ذوق سام فى النقد ، فضلا عن أذن تسمع وتقدر وكان لها بغير شك دور غير قليل حينما كان يوازن ويفاضل بين جملـــة وأخرى · ولقد كان ترتيب ثروت للمعانى يتم بطريقة تحليلية منطقيـــة جذابة ·

حـديثه :

لقد كان لثروت المقدرة على تشجيع المحادثة ، وكان أن مكن لهذه المقدرة بساطة مظهره ، التى خلت من التصنع ، فى الوقت الذى لم تقلل فيه من هيبته شيئا ، فكان المتحدث الى ثروت يعرض عليه ما يشاء دون مقاطعة منه ، لرغبة فى تمسكه بالمهم « أو الرجوع الى نقطة أهملت ، ومن هنا كان محدثه يشعر بكل طمأنينة » وبعد برهة صمت يمنحها تفكيره

يصدر رأيه أو قراره • فلا يزيد محدثه دائما الا احتراما لقوله سواء كان في الجواب تحقيق لرأيه ، أو كان خيبة لأمله ذلك أن العقل كان رائده في كل شيء » • كما أن هذا المتحدث لم يكن يشعر بأى فارق أو تمييز بينهما، حتى وان كانا على اختلاف ، في الرأى ، في الوقت الذى كان فيه ثروت ، ذا تأثير على المتحدث معه ، حتى وان كان خصما ، ففي ذلك قال سكرتيره فريد رفاعي : « قد تكون ممتلئا عداوة للرجل ، وخصومة ، ولكنك بمحض ارادتك ، وسلطان رغبتك ، تنزل بعد محادثته لك عن كل شيء ، الا عن رأيه وأثر حديثه الساحر منك » • وهو مادلنا على ما كان عليه ثروت من قدرة على الاقناع ، والتي تأكدت مما رواه الدكتور طه حسين عن واقعة كانت له معه ، انتهت بتنازله فيها عن رأيه ، أمام تلك المقدرة ، اذ قال في ذلك : « أذكر أني استقلت ذات يوم من مجلس الجامعة لخلاف كان بيني وبينه ، في مادة من مواد لائحة الجامعة ، واستقلت أثناء الجلسة ، فكلف من كلمني في أن أسترد استقالتي فأبيت فانتقل من مكانه حتى انتهى الى وهمس في أذنى : لا أطلب منك أن تسترد استقالتك ، وانما أطلب منك أن ترجئها ، حتى نتكلم ، قلت : فأنا أخشى أن نتكلم ، قال : فأنا أبى أن نستقيل قلت : ان كان الأمر على هذا النحو ، فأنا مذعن لما تريد • قال : أنا لا أحب الاذعان وليس من شأنك أن تذعن » ، ويضيف الدكتور طه حسين معلقا : « أفتظن أن من اليسير أن تقاوم رجلا كثروت ، كانت له مكانته وهو يتحدث اليك هذا الحديث (١) •

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى حرصه على تعرف نفسية مفاوضه، ثم درسه ـ في ترو ـ كيفية اجتذابه الى صفه • ويمكن اتخاذ المفاوضات التي انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير دليلا على ذلك ، اذ تمكن من تهدئة اللورد اللنبي ، بل وتغيير نفسيته حتى أصبح من خيرة المدافعين عن مصر وقضيتها ، الى الحد الذى جعله يلوح باستقالته ان لم تعلن الحكومة البريطانية ، استقلال مصر ، والغاء الحماية ، وتوافق على المطالب التي تقدم بها ثروت • ومن الأحاديث التي أملاها ثروت على أحمد فريد رفاعي، والتي دارت بينه وبين اللورد اللنبي ، يتبين لنا كيف كان الأخير متشددا في بداية المفاوضات ، بل مهددا ، اذ تكلم عن قوة بريطانيا وأساطيلها ، وعن تصميمها الاحتفاظ بقناة السويس ، طريقها الى الهند ، كما « أسهب في بيان سلطانها وأفاض في اظهار حولها وطولها » • وأمام ذلك تحدث ثروت مع باترسون وكليتون وايموس وغيرهم من كبار المستشارين البريطانيين الذين يعملون بالحكومة المصرية فضلا عن أصحاب « بعض

---

(١) المقتطف : مجلد (٧٣) ، ديسمبر ١٩٢٨ ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ •

الرأى » فى الوكالة البريطانية ، وكبار موظفيها فى الوقت الذى كان قد درس فيه « الموضوع بحذافيره ، والأشخاص بميولهم ونفسياتهم واتجاهاتهم ، وكان قد درس أيضا اللنبى وما يحيط به أى درسه شخصا وبيئة ٠٠٠ وأخيرا كان لثروت النجاح والتوفيق وكان لاحاديثه الفوز الباهر ، حتى أنها جعلت وزير الخارجية البريطانية « تشمبرلن » يجهر بأنه لم يترك أحدا من وزراء خارجيات دول أوربا فى نفسه من الأثر ما تركه فيه ثروت (١) ٠

أدبـه :

من بين الخلال الحميدة التى اتصف بها ثروت : الأدب الجم ، والابتعاد برأيه عن أن يفرض على الآخرين ، مما يكون ضد رغبتهم وارادتهم ، فنراه يرفض التحدث الى سكرتيره فريد رفاعى ، وكان يشغل له هذا المنصب عام ١٩٢١ فى أمر تعيينه مديرا للمطبوعات ، والتى كان يتولاها وقتها يوسف خلاط ، حتى لا يفسر ذلك ، وكما أجاب محمد بدر الدين ، الذى عرض عليه أمر تعيين رفاعى للمنصب ، على أنه يريد التخلص منه كسكرتير بالوزارة « وان كنت بالمعاش الآن ، وانى معك فى أن سابقة اشتغاله بالصحافة والتحرير وصلته بأصحاب الصحف تجعله أكثر نفعا فى تلك الوظيفة من سواه » وكان ان اقترح عليه الاستعانة بوساطة صديقه الدكتور طه حسين فى حالة اعتزازه ، وهو ما حدث ، اذ يقابل العرض من فريد رفاعى بالرفض ،لاعتبارات عديدة ، أيدها طه حسين ٠

وفضلا عن ذلك كان ثروت ذا ضمير حى يقظ وهو ما يتبين مما كان من موقفه من غالب كفافى وكيل مديرية جرجا فى ذلك الوقت اذ كان بعض ذوى الرأى قد ابلغوه أن له من الصفات ما لا يتناسب معها بقاؤه فى خدمة الحكومة غير أن ثروت لم يشأ أن يتخذ قرارا فى الأمر الا بعد تحرياته عنه ، فأرسل فريد رفاعى الى الوجه القبلى بقصد التفتيش وزيارة كل مديرية ، دون أن يبلغه الغرض الحقيقى من وراء ذلك ، وهو التأكد من صحة ما رمى به غالب كفافى ، فلما قام بمهمته ، عرض عليه نيتجتها بمنزله فى سانت لوران ــ حينذاك فتبين له منها براءة غالب ٠ ولكنه لم يكتف بذلك بل طلبه للذهاب الى الاسكندرية فى مهمة ما ، فكان ان وقف بفراسته على حقيقته ثم رقاه بعدئذ محافظا لدمياط ٠

---

(١) المقتطف : المصدر السابق ، نوفمبر ١٩٢٨ ، ص ٢٤٤ ٠

ذكاؤه ودهاؤه

ولقد عرف عن ثروت الذكاء العملى الذى يدرك ما يحيط به ، ويستفيد بما يهمه منه ، كما كان يزيد حوله من عدد الناشئين الذين لهم هـذا النوع من الذكاء ، والذى أكثر ما برز فى الأعمال الحكومية ، فضلا عما ماثلها من الدوائر التى تجتمع لها عناصر النجاح ، ووجهات النظر . ويذكر له أيضا اشتهاره بالدهاء والكياسة وحسن التصرف فى عظائم الأمور .

صداقته :

لقد كانت فكرة ثروت عن الصداقة والأصدقاء ، والصلات الاجتماعية بينه وبين الناس ، تقوم على أن من يخلص فانما يكون اخلاصه لنفسه ، وهى الفكرة التى عرفت عنه بعد استقالته من وزارته الأولى بأسابيع ، اذ كانت قد أظهرت من كان يحمل له اخلاصا حقيقيا ، ومن أدبر عنه بعد تهالك عليه « واسراف فى تملقه حين كان اليه السلطان » ومن هنا لم يكن الصلة بين الناس عنده ، وكما يراها الدكتور طه حسين « رهينة بقدر الناس لها أو حكمهم عليها ، وانما كانت رهينة بقدرك أنت لها وحكمك أنت عليها » (١) . كما يحدثنا أيضا الدكتور طه حسين بأنه كان يفهم الصداقة ويقدرها ، « فهو لم يكن يحب ويبغض الا صدر فى ذلك عن نفسه وعن مزاجه وعن طبيعته ، وعن عواطفه ، الخالصة » ، وأنها لم تكن عنده رهينة بالمنافع وأغراض الحياة ، وانما بمزاجه وأخلاقه ، وهو ما يدلل عليه بقوله : « وأشهد لقد كانت الخصومة السياسية تشتد بينه وبين بعض الناس حتى تنتهى الى أقصاها ، ولقد كان على ذلك يحتفظ لهؤلاء الناس ، فى ناحية من أنحاء قلبه بمودة كريمة خالصة ، ويكفى أن نرجع الى أحاديثه وخطبه ورسائله التى عرض فيها لهؤلاء الخصوم ، فسترى أنه يذكرهم دائما ، ولاسيما الذين كان يختصهم بالمودة قبل الفتنة بشىء من اللطف ، والرفق يؤثر فى نفسك أشد التأثير ، ثم كان أن اتخذ من كتاب (ثروت) (٢) الى سعد وما كان من رد الأخير عليه مثلا حيا لصداقته التى لا تغيرها – حتى الخصومة – اذ لم يثر هذا الرد – كما يستفاد من قوله – غيظه ولا حفيظته ، وانما أسفه لعدم توفقه فيما كان يسعى اليه

---

(١) المقتطف : مجلد (٧٣) ، ديسمبر ١٩٢٨ ، ص ٣٦٧ .

(٢) كان ثروت قد وجه الى سعد زغلول بعد عودته من منفاه خطابا يعرض عليه فيه تحكيم الأمراء فيما شجر بينهما من خلاف ، غير أن سعد زغلول رفض عرضه من خلال خطاب شديد اللهجة وجهه اليه ردا على خطابه .

من جمع كلمة الأمة ، يومئذ وأمله « لأنه تلقى هذا الكلام القاسى الظالم من صديق » . غير أن ذلك الرد ـ كما يقول ، وما جاء بعده من خصومة عنيفة بينهما ـ لم يغير من ود ثروت لسعد ، ولا من حبه له ـ كما أنه لم يغير من مضاء عزيمة ثروت ، على ما كان قد عزم عليه من جمع كلمة الأمة ووفق الى ما أراد ، فكان قيام الائتلاف ، ورأس سعد المؤتمر الوطنى بين صديقين : عدلى وثروت . ولقد كان ثروت على صلة بطه حسين منذ ان كان (ثروت) وزيرا للحقانية حيث قدمه له أحمد لطفى السيد ، فى أعقاب اجتماع لمجلس ادارة الجامعة المصرية ، كان قد عقد بناء على شكوى تقدم بها الشيخ محمد المهدى لمجلس ادارة الجامعة ضد طه حسين ، بسبب مقال كتبه فى بعض الصحف لقى تأييد بعض أعضاء المجلس ـ فى ذلك الوقت .

وطالبوا بفصله من بعثة الجامعة ، على أن الأمر انتهى لصالح طه حسين ، اذ ظل ملتحقا بالبعثة وهو ما عاد الفضل فيه لثروت وللطفى السيد .

وقد تبدو لنا عمق تلك الصلة التى جمعت بين ثروت وطه حسين ، مما ذكر سكرتير الأخير السابق البير برزان من أنه لم يتصل بأحد من الناس مثلما اتصل بالمرحوم حسين باشا عبد الرازق وعبد الخالق ثروت باشا ، وان هذا الاتصال قد قام على الاجلال والتقدير والاخلاص (١) .

والى جانب صداقة ثروت لطه حسين نذكر أيضا ملازمته وصداقته لاسماعيل صدقى فقد جاء بمذكرات الأخير قوله « وقد عشنا صديقين ورفيقين طول الحياة » (٢) وسيتضح لنا هذا التلازم من اشتراكهما فى مفاوضات مع اللورد اللنبى انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير والذى تبعه زمالتها فى الوزارة الأولى التى ألفها ثروت فى أعقاب هذا التصريح .

ويمكننا ان نضم الى أصدقاء ثروت محمد توفيق رفعت ، الذى كان مفتشا بلجنة المراقبة القضائية ، والذى كان يراه « نسيج وحده ، وأن مصر لن تحظى برئيس حكومة مثله الى أمد بعيد » .

---

(١) الانذار عدد ٢٢٧ ، ١٧ أكتوبر ١٩٣٤ .

(٢) اسماعيل صدقى : مذكراتى ، ص ٣٥ .

تطوره الوظيفى

عمل ثروت بسلك القضاء والنيابة ـ عمله بالخدمة الادارية (مديرا لاسيوط) عمله بالحقانية نائبا عموميا وناظرا لها

بدأ ثروت حياته الوظيفية فى يوليو ١٨٩٣ ، اذ عمل بقلم قضايا الدائرة السنية ، ثم أخذ يتدرج تدرجا سريعا فى مناصب القضاء والنيابة ، اذ لم يمض العام الذى بدأ فيه العمل ، حتى شغل فى نوفمبر رئاسة ورشة التنفيذ بقلم قضايا الدائرة السنية (١) ، ثم مساعدا لنيابة الحقانية ، فوكيلا لها فى الفترة من ٢٥ يونيو ١٨٩٤ حتى ٣١ مايو ١٨٩٨ ، فشغل ثروت منصب القاضى بمحكمة مصر الأهلية من ١٨٩٨/٦/١ حتى ١٩٠٢/٢/٢٨ ، ثم عمل وكيلا لمحكمة قنا الأهلية من ١٩٠٥/١/٢٨ حتى ١٩٠٦/١٠/٣١ ، ثم عمل بوظيفة باشمفتش أقلام الكتاب بالمحاكم الأهلية من ١٩٠٦/١١/١ حتى ١٩٠٦/١٢/٣١ ، ثم مديرا للادارة القضائية للمحاكم الأهلية من ١٩٠٧/١/١ حتى ١٩٠٧/٢/٢٤ ، فمستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية من ١٩٠٧/٢/٢٥ حتى ١٩٠٧/١١/٢٥ ، وترك ثروت الخدمة فى القضاء والنيابة لمدة عام الا قليلا ليعمل بالخدمة الادارية كمدير لأسيوط من ١٩٠٧/١١/٢٦ حتى ١٩٠٨/١١/١٥ • ليعود نائبا عموميا بالحقانية فى الفترة من ١٩٠٨/١١/١٦ حتى ١٩١٢/١٢/٣١ ، ثم ناظرا للحقانية من ١٩١٤/٤/٥ حتى ١٩١٤/١٢/٢٨ ، فوزيرا لها من ١٩١٤/١٢/١٩ حتى ١٩١٩/٤/٢٢ (٢) •

لقد كان تصدر ثروت لهذه الوزارة فترة تزيد على أربعة أعوام وبضعة أشهر ، أمر طبيعى بعدما وليه من مناصب فيها • خاصة اذا أضفنا اليها ما ذكره أحد مصادرنا من اختياره سكرتيرا للجنة المراقبة القضائية بها

(١) ورشة التنفيذ : أى تنفيذ القضايا المستجدة والتى تستجد •

حتى يقوم بأعمالها الفقهية الدقيقة وليس هناك شك فى أن ذلك يعد خير دليل على ما تمتع به من كفاءة في ادارة الأعمال بهذا المجال ، بل يبدو أنه كان خير من يصلح لها فى ذلك الوقت ، اذ يأتى هذا الاختيار من جانب المستشار القضائى ، سير جون سكوت ، فاختاره للعمل سكرتيرا له ، وسرعان ما قدر هذا المستشار ، الذى يعد من أحسن من عرفت الحكومة فى ذلك الوقت مقدرة ونزاهة المواهب ، التى كان عليها ثروت ، الأمر الذى جعله يوليه كل ثقته ووضع فى يده كل نفوذه فى وقت كان نفوذ المستشار الانجليزى أقوى من نفوذ الوزير المصرى ، والأدهى من ذلك أن نفوذ أى موظف انجليزى ، كان أقوى من نفوذ أكبر كبير من ولاة الحكم فى مصر ، وقد علق محمد حسين هيكل على ذلك بقوله : « كان ما استولى عليه ثروت من نفوذ ومن ثقة بحيث طوع له أن يقوم فى وزارة الحقانية مقام صاحب الأمر ، والنهى فيها ، وما يزال شابا لم يبلغ الخامسة والعشرين من سنه » (١) ٠

واذا كان ثروت قد أصبح على هذه المكانة فى وزارة الحقانية وهو فى مطلع حياته الوظيفية ، فلم يكن من الغريب أن يتولى تلك الوزارة فى الوزارات التى تشكلت طوال الفترة الممتدة من ١٩١٤ الى ١٩١٩ ٠ ويمكننا أن نقدر الى أى حد بلغت هذه المكانة اذا علمنا أن الموظف المصرى فى ذلك الوقت لم يكن له حق الابتكار فى الأعمال ، والتفكير فى المشروعات بل كل ما هو مطلوب منه أن ينفذ ما يؤمر به ، لقاء راتب يحصل عليه ، حيث كانت الوزارة المصرية مبطنة بوزارة من المستشارين لها الفعل وللأولى الاسم » ٠ ولقد كان من الطبيعى أن تختفى الملكات المصرية فى ظل هذه الأوضاع ، والتى ما كان لثروت أن يجنح لها اذ دخل وزارة الحقانية وهو متأهب لوظيفته بها ، بما كان عليه من ذهن حاد ، وكفاءة علمية ، وسمو أخلاقى ، فضلا عن ايمانه بأن الوظيفة ضريبة على الكفء ، و « أن الذى يرى نفسه فى حاجة لوظيفة قمن أن لا تكون وظيفته فى حاجة اليه » ، وهو ما جعله يحتل مكان الثقة من السير جون سكوت ، الذى كان له الأمر فيها ، بل والذى لم يلبث حتى جنى ثمارها ، بأن صار هو« الكل فى الكل فى هذه الوزارة » وهو ما لا يبدو غريبا بعد تحمله لمسئولية هذه الوزارة الضخمة ، سواء أكان ذلك فى التشريع ، أو فى مراقبة أحكام المحاكم الابتدائية ، أم فى اختيار القضاة وغير ذلك من الأعمال ٠ وصار هو المقصود وحده فى وزارة الحقانية دون سواه ٠

---

(١) محمد حسين هيكل تراجم مصرية وغربية ، ط ١٩٢٩ ، ص ١٩٣ ٠

وقد حظى ثروت أيضـا بثقة مالكولم مكلريث المستشار القضـائى الجديد ، والذى اتخذه هو الآخر سكرتيرا له ، ووضع فيه ثقته ، الى الحد الذى أخذ عليه البعض هذه الثقة المفرطة ، نظرا لأنه شاب قد لا يقدرها أو قد يعبث بها فى يوم من الأيام » غير أنه ما كان لينصت لذلك القول ، بل أكد أنه واضع ثقته فيمن يستحقها • ولعل حضور ثروت مندوبا عنه فى القضية الجنائية التى رفعت على الشيخ على يوسف ــ صاحب صحيفة المؤيد ، وتوفيق كيرلس أحمد عمال التلغراف المصرى ، عام ١٩١٢ ــ لأظهر دليل على ذلك •

وقد توج ثروت ازدهاره الوظيفى بشغله منصب النائب العام خلفا للمستر كوربث ، بعد أن كان الاحتلال قد أبعد المصريين عن هذا المنصب • ويعود الفضل فى تعيينه لهذا المنصب لسعد زغلول وذلك على الرغم من معارضة الخديو والانجليز اذ كان قد وقف على كفاءته وكان (سعـد) آنذاك وزيرا للحقانية ، فرشحه لشغله رغم معارضـة زملائه فى مجلس الوزراء أيضا • ويبدو غريبا أن يواجه ترشيحه لذلك المنصب بكل تلـك المعارضة ، مع ما أظهره من كفاءة ملحوظة ، وهو يعمل فى خدمة القضاء ، على أن معارضة الوزراء ، يفسرها عمله مع المستشارين البريطـانيين ، فضلا عما كان معروفا عنه من أنه رجل الخديو ، الذى كان قد تنكر للحركة الوطنية بعد تبدل السياسة البريطانية معه بعد عزل كرومر ، مما جعله فى نظرهم غير مرغوب فيه لشغل ذلك المنصب الهام •

وعلى أى حال فلما ، كان ثروت هو أول مصرى تولى هذا المنصب فقد أصبح محلا لترقب الانجليز لمشاهدة ما سيكون من أمر الخلف المصرى للسلف الانجليزى • وسرعان ما تبين لهم ذلك ، اذ ظهرت قضايا خطيرة ذات شأن سياسى كبير ، وألحت السلطات العليا فى وجوب محاكمة بعض الشبان ، فما كان من ثروت الا أن جعل رائده القانون ، وترك للقضاء الحر أن يتصرف فى حدود القانون ، وقامت « الجريدة » وكان رئيسها أحمد لطفى السيد ، تدافع بشدة عن الحرية الشخصية ، وعن حريـة القضاء ، ووجوب عدم التدخل فيه ، الأمر الذى جعل ذوى المقامات الكبرى يطلبون محاكمة الجريدة ، ومديرها ، غير أن الحاحهم الشديد على ثروت لم يجعله يحيد عن القانون ، واحترامه ، فكان رده « ان القوانين جميعا لا تبيح المحاكمة التى يطلبون ، غير أن اصرارهم على المحاكمة جعلهـم يشيرون الى الاستعانة بأى قانون من القوانين الغير معمول بها فى مصر ، حتى القوانين الهندية ، الا أن ثروت ظل على موقفه » واجابهم : « بأنه لا يستطيع أن يتعدى واجبه ، ولهم أن يتصرفوا كما يشتهون » ، وعلقت صحيفة السياسة الأسبوعية بقولها : « ان هدوءه فى هـذه المسألة غلب حدتهم ، كما كبحت رزانته جماح تسرعهم » • وفى نفس الوقت قدر الناس

له هذا الموقف ، فزاد قدره فى نظر الأمة ، وفى نظر الانجليز معا ، اذ علمهم هذا الموقف من جانبه ألا ينكروا على المصرى أن يكون صلبا فى الحق ، وأن استقلاله فى رأيه وموقفه مؤيدا بهذا الحق ، يجعله لا يقل عن سلفه الانجليزى • ومع ذلك فلم ير ثروت الا أنه قام بواجبه • ولعل ما قام به ثروت يؤكد صلابته فى الحق ، واستهانته بالمناصب • لأنه باتخاذه هذا الموقف ، كان يعلم أن المصرى غير محصن فى وظيفته كالانجليزى من عدم قابليته للعزل :

وابان تولى ثروت هذا المنصب ، اشترك عام ١٩٠٩ مع فتحى زغلول فى لجنة قرر مجلس النظار تشكيلها تحت رياسة حسين رشدى — وزير الخارجية آنذاك — وذلك لفحص قلم قضايا ديوان الأوقاف ، وعمل النظام لحسن سير العمل ، لما كان قد تبين من أن ما يتقاضاه المحامون التابعون لقلم القضايا من أجر لا يتناسب مع الأعمال التى يؤدونها للمصلحة ، وما ان حل العام التالى (١٩١٠) حتى وقع حادث اغتيال بطرس غالى ، وهو الحادث الذى أدى الى اتصال ثروت بالجماهير مباشرة ، اذ تولى رفع الدعوى العمومية على مرتكب الحادث ابراهيم ناصف الوردانى» غير عابىء بكتب التهديد التى وصلته ، ولا بما توعد به ، بما سيصيبه من أذى اذا نفذ حكم الاعدام فى الوردانى ، وفى مباشرة ثروت تحقيق هذه القضية لم يتوقف عند ادانة الوردانى فحسب ، بل انه اتهم كثيرين بالاشتراك فيها ، وكان دليله على ذلك عثوره على أوراق تدل على وجود جمعية سرية كان الوردانى من أهم أعضائها • غير أنه لما كان القانون المصرى لا يوجد به نص العقوبة على تدبير المؤامرات السرية ، الا فى أحوال مخصوصة ، لا تنطبق على حالة المتهمين فى تلك القضية « فقد رؤى عدم ادانتهم » ، وانتهى الأمر بأن اتفق ثروت — النائب العمومى — فى الرأى مع كل من سعد زغلول ومحمد سعيد بأنه اذا كان القاضى لا يدين أولئك المتهمين ، فالأولى تقديمهم لقاضى الاحالة ، اذ أنه هو الذى يستطيع أن يفحص التحقيق جيدا ، ويستمع لما يشاء من الأقوال ، ثم يفصل فى الدعوى بالاحالة أو بالحفظ ، ثم تبع ذلك احالة القضية على قاضى الاحالة ، كما اتفق الرأى ، وكان متولى بك غنيم • الا أن صاحب جريدة مصر أرسل خطابا للسير الدن جورست ، كان موجها الى أحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب ، من تلميذ تابع لارسالية الجامعة المصرية بليون ويدعى محمد كمال، وتبين وجود مخابرة بخصوص استعمال الارهاب وسيلة لانقاذ مصر من الاحتلال ، فقام جورست بدوره بتسليم هذا الخطاب الى ثروت الذى رأى — كما ذكر لسعد زغلول — وللمستشار — أن يحيل قاضى الاحالة المتهمين على محكمة الجنايات بسبب ذلك الخطاب ، الا أن قاضى الاحالة أصدر أمره بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليهم ، ودار كلام بين الخديوى

والسير جورست وسعيد ، بأن يتم رفتهم من المدارس الحكومية ، وأن يكلف النائب العمومى بتقديم تقرير الى النظارات التى يتبعوها عن التهم الموجهة اليهم ، وبالفعل قام ثروت بتقديم التقرير الى نظارة الحقانية ، التى قامت بارساله للأشغال والمعارف ، فقرر مجلس النظار رفت الموظفين، وقررت المعارف رفت التلامذه وحرمانهم من الامتحان • وعلى أى حال فان ما تجدر الاشارة اليه ، هو أن مرافعة ثروت فى الدعوى التى أقامها ضد الوردانى ، قد كشفت عن مقدرة خاصة له ، بالاضافة الى أنها كانت بداية ظهور الجانب السياسى من حياته ، كما أن سياسته كادت تتحدد من خلالها • اذ أبرزت هذه المرافعة الخط المعتدل الذى انتهجه ثروت وسار عليه فى مستقبل حياته السياسية فى علاقته بالقوى السياسية فى مصر ، وهو الخط الذى ستقدره فيه بريطانيا ـ احد هذه القوى حتى ان هذا الاعتدال كان أحد عاملين عول عليهما اللورد اللنبى فى ترشيحه لدى حكومته لتاليف وزارة جديدة بعد استقالة وزارة عدلى الأولى ، وليس هناك من شك فى أنه كان هو نفس ما حدا باللورد لويد الى ترشيحه لدى الملك فؤاد ليشكل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة عدلى الثانية •

ولقد انتدب ثروت أبان شغله هذا المنصب عن المستشار القضائى ، كما سبق وأشرنا ، لحضور القضية الجنائية التى رفعت سنة ١٩١٢ على الشيخ على يوسف ، وتوفيق كيرلس أحد عمال التلغراف المصرى ، وذلك بناء على طلب اللورد كتشنر ـ الذى كان قائدا للجيش المصرى فى أحد معارك دنقلة ـ لما قام به الشيخ على يوسف بالتواطؤ مع عامل التلغراف المشار اليه ، من سرقة تلغراف ، كان قد وجهه « كتشنر » لسردار الجيش المصرى ، وقام بنشره ، وهو الذى يشتمل على وقائع عسكرية فى جريدته • مما جعل لهذه القضية دوراً فى غاية الأهمية فى الدوائر المصرية والانجليزية • فعقدت جلسة لهذه القضية بمحكمة عابدين ، وهى تعد من الجلسات التاريخية ، اذ ازدحمت فيها الجماهير ، فضلا عن كثرة من حضرها من رجال القضاء والنيابة ، والذين شغلوا منصة القاضى عن يمينه ويساره ، وكان من بينهم ثروت الذى حضر بصفة رسمية عن المستشار القضائى ، وانتهى الحكم فى هذه القضية بالبراءة لعلى يوسف ، وبثلاثة أشهر سجن على عامل التلغراف ، فعد هذا الحكم نصرا وطنيا كبيرا ، حتى ان محمد فريد ـ رئيس الحزب الوطنى ـ والذى كان فى ذلك الوقت أحد وكلاء النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف ، ومن آكثر زملاء وأصدقاء ثروت المخلصين ، لم يتمالك نفسه من اظهار سروره بهذا الحكم ، ونطق بكلمات أمام مندوب المستشار عدت ماسة بالمستشار » •

ولقد تميز ثروت ـ أثناء شغله لهذا المنصب ـ بالكفاءة التامة فى ادارة شئون وظيفته وباستقلاله فى رأيه ، وبالاحتفاظ بكرامته والدفاع

عن رجاله ، كما عرف عنه ـ أيضا ـ بعد النظر وأصالة الرأى وسعة الاطلاع ، والتوفيق فى التحقيقات ، واهتداؤه الى أنجح الحلول لشتى مشكلاته (١) ٠

كما كان ثروت حريصا على الا يشغل سلك القضاء من لم يتناوله التحرى الدقيق عن بيئته وأخلاقه ، فكان لا بد من اجرائه لمن يطلب الوظيفة القضائية ، وهو ما جعله يرفض تماما الموافقة على الحاق ابن مطرب متجول بسلك وكلاء النيابة ؛ بل انه لوح بالاستقالة ، حينما طلبت منه احدى الجهات العليا تعيينه ٠

ظل ثروت يعمل نائبا عموميا مدة ستة أعوام ، تميز عمله خلالها بأنه كان « مظهر جليلا لكفاءة المصرى وكفايته ، فمن استقلال فى الرأى ، صان النيابة من العبث والاعتداء ، ووفر لها حسن الذكر وكرامة المكانة الى علم واسع يجلو به غوامض القانون ، ويثبت قواعده ، الى حسن تصرف قوامه الذوق والكياسة وأساسه الرأى الصادق والنظر النافذ ، الى كل ما يجعل الرئيس محبوبا ، مهيبا محترما ، موثوقا بعدله ورأيه ، والى كل ما يجرى نظام العمل فى دقة وأحكام ، وقد كان فى هذا الدور كله محل اعجاب الجميع واحترامهم » ٠ فى الوقت الذى لم يتجاوز المعروض عليه من قضايا وهو يشغل ذلك المنصب عن الست قضايا ، وهى التى كانت محل عنايته ، اذ قال عنها : « درسناها درسا دقيقا جدا ، يليق بها فكانت نتيجة هذا البحث أننا خففنا العقوبة فى اثنتين أو ثلاث ، وكان هذا التخفيض لظروف لم يكن للقضاة أن يأخذوا بها ، ولم أر فى قضية واحدة من هذه القضايا ، أن الحكم فى ذاته كان خطأ ، أو أن الأدلة كانت ضعيفة لا يؤخذ بها ، هذا هو الجارى عندنا ، ومثله يحصل فى كل البلاد ، ولكن على نسبة أكثر وانما شرع حق العفو لمثل ذلك » (٢) ٠

ومما سبق يمكن القول ان ثروت كان له فضل الارتفاع بمستوى القضاء المصرى ووكلاء النيابة ، مما جعلهم مضرب الأمثال من حيث النزاهة واستقلال الرأى ونشر العدل بين الناس ٠ ولا يبدو ذلك غريبا ، وقد تميز ثروت نفسه وهو يعمل فى سلك القضاء والنيابة بأنه كان عاملا نزيها ٠

ثم انتقل ثروت من شغله منصب النائب العام بالحقانية ، ليكون ناظرا لها ، على امتداد فترة قاربت الخمس سنوات ، كانت بداية عمله السياسى ٠

---

(١) الهلال : أول نوفمبر ١٩٢٨ ، ص ٥٠ ٠

(٢) الجمعية التشريعية : جلسة (٢٥) ، ٦ مايو ١٩١٤

ثروت وزيرا ورئيسا للوزارة

أولا : ثروت وزيرا للحقانية (٥ ابريل ١٩١٤ ـ ٢٢ أبريل ١٩١٩) :

كانت وزارة الحقانية هى أول عهد لثروت بالعمل الوزارى ، فدخلها وهو مهيأ لها بعد تلك الخبرة القانونية التى اكتسبها من مزاولته للعمل القضائى ، منذ بدء عمله الوظيفى ، هذا فضلا عن دراسته القانونية ، لذا لم يكن غريبا أن نراه على رأس هذه الوزارة فى الوزارات التى تشكلت فى الفترة من ٥ ابريل ١١٩٤ الى ٢٢ ابريل ١٩١٩ . وأمكن لنا الاستدلال على أهلية ثروت لشغل ذلك المنصب من تلك المرافعات والمناظرات التى شهدتها له قاعة الجمعية التشريعية فى مسائل قانونية ، كان فيها ندا لمناظريه من القانونيين ، كسعد زغلول وعبد العزيز فهمى

ومن المسائل القانونية التى تناولها ثروت بالمرافعة : مسألة الطعن باعادة النظر فى الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات ، فيقر فيها وجهـة النظر القائلة بجعل أساس اعادة النظر اختلاف رأى المحكمة التى صدر عنها الحكم أى أن يكون الشرط فى اعادة النظر هو صدور حكم المحكمة بالأغلبية .

ويمكننا أن نذكر لثروت حرصه على ما جاء به قانون تشكيل محاكم الجنايات ، من ضمانات للمتهمين ، ومن هنا كان تقدم وزارته للجمعيـة التشريعية بمشروع يهدف الى تضييق السلطة المخولة للنيابة العمومية فى تقديم بعض القضايا الى محكمة الجنايات مباشرة ، اذ رأت أن فى تخطى النيابة العمومية لسلطة قاضى الاحالة ـ فى قضايا الجنح والمخالفات التى عرضت على المحاكم الجزئية ، ورأتها جناية وحكمت فيها بعدم الاختصاص،

وذهابها (النيابة العمومية بالمتهمين الى محاكم الجنايات ـ ضياعا لضمانه قررها قانون تشكيل محاكم الجنايات للمتهمين ، وهى تلك التى ذكرها ثروت فى مرافعته فى هذا الشأن بقوله : « ان للمتهم الحق فى أن تكون هناك سلطة تفصل بينه وبين الهيئة الاتهامية ، فيما اذا كانت الأدلة كافية لاحضاره الى محكمة الجنايات أم لا ، « فتقريرا لهذا الحق ـ وتضييقا لما جرت عليه النيابة من المبادىء ، التى وافقت عليها محكمة النقض والابرام ـ قدمنا هذا المشروع » ٠

وفى أثناء عمل ثروت كوزير للحقانية تم وضع مشروع قانون بتعديل بعض مواد (١) من قانون تحقيق الجنايات المختلط بشأن طرق الطعن بالنقض والابرام ، وقد حصل مشروع هذا القانون على مصادقة مجلس الوزراء حيث وافق عليه بجلسة أول أغسطس ١٩١٧ ، وتم صدوره فى اليوم الرابع من نفس الشهر ٠

كذلك شهدت فترة عمل ثروت وزيرا للحقانية وضع مشروع مرسوم بتعديل المادة ١٢٣ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم المختلطة تعديلا يتضمن جواز تشكيل دائرة بمحكمة الاستئناف المختلطة للاشتغال أثناء العطلة القضائية نظرا لظروف الحرب ، فكان أن حصل هذا المشروع على موافقة مجلس الوزراء وذلك فى جلسة ٤ يوليو ١٩١٦ ٠ يضاف الى ذلك أيضا وضع مشروع مرسوم بتعديل المادة ١٢٤ من نفس اللائحة ٠ وفى مجال المحاكم الأهلية رفع ثروت مذكرة لمجلس الوزراء بشأن مشروع قانون بتعديل المادتين ٢٦ و ٣٤٥ من قانون المرافعات لتلك المحاكم ٠

وقد يكون لنا ـ ونحن فى صدد حديثنا عن المحاكم الأهلية ـ أن نذكر ذلك الاستفسار الذى طرحه على ثروت عضو الجمعية التشريعية عبد الرحمن نصير عما اذا كان يعتزم تحقيق ما أشيع من أن وزارة الحقانية ستوجد أقلاما للتسجيل بالمحاكم الأهلية ، وكان جواب ثروت عليه هو اشغال الوزارة منذ زمن بتوحيد أقلام التسجيل الموجودة (الآن) بالمحاكم المختلطة والشرعية والأهلية ، وايجاد أقلام خصيصة للتسجيل فى مراكز متعددة للتسهيل على الأهالى ٠ على أنه يلاحظ أن التسجيل لما كان متعلقا بكل من الأجانب والوطنيين ، فانه لم يكن ممكنا انفاذه الا بموافقة الدول ، مما حدا بالحكومة الى اعداد مشروع وعرضه على القومسيون الدولى عام ١٩٠٥ صادق عليه بعض مندوبيها ، بينما دارت المخابرات مع البعض الآخر الذى طلب ادخال بعض التعديل عليه ، ثم أشار الى اهتمام الحكومة بانجازه فى أقرب وقت ٠

---

(١) المواد المعدلة هى المادة ١٥٣ و ١٥٤ و ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط ٠

وفى مجال التحقيقات الجنائية رفع ثروت مذكـــرة لمجلس الوزراء بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٧ بشأن مشروع بتغيير مختلف بنود قانون التحقيق الجنائى المتعلقة بالطعن بالنقض • ولقد أصدر ثروت ـ أثناء شغله لهذا المنصب ـ بيانا بفعالية نشر القانون رقم ٣ لعام ١٩١٥ . (المرسوم المؤرخ ١٩ يناير) الخاص بتعديل المادتين ٢ ، ٣ من الكتاب الأول من لائحـة ترتيب المحاكم المختلطة • كما أصدر أيضا قرارا بتعـــديل فى دوائـر اختصاص بعض محاكم الأخطاط وباستبدال بعض محاكم أخطاط بأخرى•

وعلى أى حال قد يمكننا الانتهاء الى القول بأن ما أثبته ثروت من جدارة ومقدرة أثناء شغله هذا المنصب هو ما جعله يختص به دون سواه على امتداد تلك الفترة التى لا تعد بالقصيرة •

ثانيا : ثروت وزيرا للداخلية (١٦ مارس ١٩٢١ ـ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٢) :

لقد كانت وزارة الداخلية بوزارة عدلى الأولى ، والتى تألفت فى ١٦ مارس ١٩٢١ ، هى ثانية الوزارات التى أسندت لثروت بعد أن كان قد شغل منصب وزير الحقانية فى الوزارات التى تألفت على امتداد الفترة من ٥ بريل ١٩١٤ الى ٢٢ ابريل ١٩١٩ •

وليس هناك من شك فى أن ثروت قد أدار البلاد بطريقة حازمة من خلال توليه لمنصب وزير الداخلية ، فضلا عن شغله منصب رئيس الوزراء بالنيابة عن عدلى ، الذى كان مترئسا لوفد المفاوضات الرسمية مع الحكومة البريطانية • وقد يتضح لنا ذلك من تلك الحالة من الهدوء التى سادت البلاد ، فيرجع سكوته أحد عواملها الى الطريقة الثابتة والقادرة التى ادير بها الموقف بواسطة مجلس الوزراء تحت رئاسة نائب رئيس الوزراء ثروت باشا (١) • ولا يبدو لنا من الأمور المستغربة بعد ذلك أن نرى تصـدى ثروت لسعد زغلول وهو يقوم برحلات خطابية لبعض الأقاليم ، وهو ما كان مخالفا للروح الديمقراطية التى عرفت عنه (٢) • على أن ذلك يفسره ـ كما نرى ـ حرصه على استمرار هدوء الحال فى البلاد •

ومن ذلك كان أيضا معارضته فى أمر مجىء أعضـــاء من البرلمان البريطانى الى مصر ، لما قد يؤدى اليه مجيئهم من اضطراب الأمن العام ، كما خاطب وزارة الخارجية البريطانية بذلك • على أن كيرزون لم ير أن

---

(١) F.O. 407/190, No. 73, Scott to Curzon, Tel. No. 773, September 7, 1921, p. 253.

(٢) الأهرام ، العدد ١٥٧٥ ، فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٨ •

يتحمل مسئولية ذلك العمل . بل قيده بطلب تتقدم به الحكومه المصرية اليه رسميا ، غير أن عدلى لم يكن هو الآخر يريد تحمل تبعة هذا الرفض على الرغم من أنه كان يشارك ثروت وجهة نظره ، اذ يذكر شيتام القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى برقية لكيرزون أن عدلى طلب منه أن يبلغه (كيرزون) على وجه السرعة انه متفق تماما مع وجهة نظر ثروت باشا ومستر سكوت فيما يتعلق بالخطر الجسيم الذى ينجم عن السماح لأعضاء البرلمان غير مقيدى الحرية بزيارة المدن الرئيسية بصحبة زغلول (١) . على أن الأمر قد انتهى على أى حال بالسماح لأولئك الأعضاء بالسفر الى مصر . اذا لم يكن لحكومة المحافظين أن تمنع ذلك على نواب المعارضين من حزب العمال ، وكان أن بدأ سعد زغلول رحلاته فى الأقاليم وفى صحبته النواب . ومرة أخرى نرى ثروت فى حيرة من أمره بعد أن فشلت محاولته فى منع مجيئهم لمصر ، فيبرق فى هذه المرة برقية لعدلى لا يملك الا أن يطلعه فيها على ما كان من أمر سعد زغلول عند زيارتـــه لبور سعيد ، فيقول فيها : « ان حكمدار بوليس بورسعيد الانجليزى حاول أن يمنع سعد زغلول من الزيارة فصاح فيه سعد « أنت جبان » وتراجع الحكمدار وشتم سعد زغلول الحكومة » . ويبدو أن ثروت قد خشى ما قد يترتب على ذيوع أنباء نجاح سعد زغلول فى رحلاته الخطابية من أثر سيء على عدلى ومهمته فى لندن ، فراح يزيف له الحقائق وهو ما كان يتنافى مع مركزه فى البلاد كرجل قانون قبل أى شيء آخر ، ومع ما عرف عنه من خلال حميدة ، أفاض الكثيرون فى امتداحها فيه ، وهو ما تبين من قول الأستاذ مصطفى أمين : « أن ثروت كان يخدع عدلى فى باريس ، حينما أبرق اليه بأن سعد قوبل مقابلة فاترة فى بورسعيد وأن فشله فى المنصورة كان ذريعا ، وهـــو مافنده بقوله ان الشعب كله قد خرج لاستقبال سعد زغلول وضيوفه فى الأقاليم . واذا كان لنا أن نقول ان محاولات ثروت فى التصدى لسعـــد زغلول فى رحلاته لبعض الأقاليم قد تكون قد نجحت فى حجب بعض جماهير هذين الاقليمين عن المشاركة فى لقاء سعد زغلول والاحتفاء به ، الا أن ذلك لا ينفى حقيقة سيطرة سعد زغلول على الموقف فى البلاد برغم هذه المحاولات وهو الأمر الذى يتأكد لنا مما يذكره يوسف نحاس مستشـــار عدلى فى المفاوضات ، نقلا عن أشيل صقيلى من أن جريدتى المنبر والأهالى اللتين كانتا تشايعان الوزارة فى سياستها قد قلبتا فجأة للحكومة ظهر المجـن ، وتحملان الآن حملات هوجاء عليها ، ولا حاجة للقـــول بأنه قد كسبهما (سعد) الى صفة المال ، وان ثروت ليغل يديه الى عنقه ، فيقتر تقتيرا

---

(١) F.O. 407/191, No. 7. Cheetham to Curzon, October 7, 1921, Tel. No. 715, p. 314

كان من نتيجته أن انتقل عبد الحميد حمدى وعبد القادر حمزة الى الناحية الثانية من المعسكر ، حيث وجدا سخاء وأى سخاء ، مع كـــان يبدو من اتفاقهما مع ثروت باشا ، ولم يبق مع الوزارة من الصحف الجدية ســوى الأهرام ، وذلك لأن سعدا لم يصل الى قفل تلك الجريدة ، كما استطاع قفل غيرها مثل جريدة « الوطن » و « مصر » و « الاستقلال » ، وغيرها • فى الصحافة الاوربية ، فان جريدة « جورنال دى كير Journale de Caire. قد تكون هى الوحيدة المناصرة للحكومة على مضض منها • ولم يكن من الغريب أن يؤدى ذلك الى شدة التنافر بين وزير الداخلية ثروت وزعيم المعارضة سعد زغلول •

ولم يكن ثروت وهو يتولى هذا المنصب بالذى يتورع عن حد الاستعانة بالنفوذ البريطانى المستند على سلطان الأحكام العرفية فنراه يطلب من السلطات البريطانية اتخاذ اجراءات بمقتضى الأحكام العرفية ، ضد على فهمى كامل وذلك لتوقيعه ـ بوصفه رئيسا للحزب الوطنى ـ على برقية بعث بها الحزب الى الخديو المقيم فى تركيا كى يرفع تهانى المصريين بهذه المناسبة (عيد الأضحى) الى سلطانها • وكانت البرقية قد استهلت بعبارة « سمو مولانا الخديو » ، كما أن جريدة الحزب الوطنى الحديثة العهـــد (اللواء المصرى) والتى نشرت البرقية أشارات فى وصفها لاجراءات اللجنة الى الأمير محمد على بلقب الأمير السابق •

واذا كانت تلك الاجراءات قد فسرت من جانب ممثل المندوب السامى سكوت على أنها دعاية موجهة ضد السلطان ولصالح الخديو السابق ، فليس هناك من شك فى أن ثروت قد نظر الى الأمر من هذه الزاوية ، اذ يقول سكوت أنه أظهر تشددا فى ضرورة اتخاذ اجراءاته ولـــا كان يرى (ثروت) أنه من غير المحتمل ادانته من جانب المحكمة الوطنية ، فقد طلب أن تكون الاجراءات المتخذة ضده بمقتضى قانون الأحكام العرفية ، وقـد يتبين لنا مدى تشدد ثروت فى ذلك الأمر ، من أنه كان وافر الاستعداد ، بل لديه كل الاستعداد لاستخدام قانون الأحكام العرفية ، على الرغم من أنه كان ـ بغير شك ـ فى غير صالح الوزارة مما ذكره سكوت بقولـه : « لقد ذكرت ثروت باشا باعراضنا عن استخدام قانون الأحكام العرفية ، لأنه منذ الغائه يشكل أحد العبارات الأساسية فى برنامج عدلى ، الا أنه قال بأهمية تقديم غيره « فما كان من سكوت الا أن أعرب له عن تمام اتفاقه معه فى ذلك » • على أن الأمر بقى موقوفا على موافقة كيرزون ، اذ

---

(١) F.O., 407/190, No. 62, Scott to curzon, September 6, 1921. Tel. No. 532, p. 242.

يعرض سكوت عليه ما يقترحه بأنه في حالة موافقته يقوم بابلاغ علي فهمي كامل بأن السلطات تطلب منه مغادرة مصر ، أما اذا رفض فيجب ابلاغه بأنه سوف يطرد بمقتضى قانون الأحكام العرفية ٠

وعلى أية حال فانه قد يتبين لنا مما ذكرنا أن ثروت كان شديد الحرص على عدم ابداء أى تخاذل في مواجهة مثل تلك الأمور ، الأمر الذى جعله الى جانب استعانته بالسلطات البريطانية ، يخاطب رئيس الوزراء عدلى — وهو فى فيشى — بما يراه من الموافقة على تعطيل جريدة « اللواء المصرى » لسان حال الحزب الوطنى فى ذلك الوقت ٠ على أن ذلك الطلب لم يستحسن من جانب مستشار عدلى الدكتور/ يوسف نحاس ، الذى قال لعدلى : « ليس من مبدئى ولا أحب اتخاذ مثل هذه الاجراءات ضد الصحافة ، ولكن بما أن تلك المسألة فيها مساس بسلطان مصر ، فلتعطل الجريدة لأجل قصير ، ما أمكن ذلك » ٠ غير أن تلك المسألة لم تكن هى الوحيدة من نوعها التى تلقى مناوأة ثروت ، بل يمكننا أن نذكر له أيضا اتفاقه مع اللورد اللنبى على انذار الأمير عزيز حسن على مغادرة مصر ، دون مزيد من التأخير ، وبينما طلب الأمير التوجه الى انجلترا ، عارض ثروت فى ذهابه اليها ، لوجود الوفد الرسمى بلندن ، وهو ما وافق عليه اللنبى ، اذ رأى انه سوف يكون من غير الملائم دخوله بريطانيا العظمى (١) ٠

واذا كان ذلك لما يدلنا على شدة اهتمام ثروت بتهيئة الظروف التى تكفل انجاح وفد المفاوضات ٠ فى مهمته ، فانه لما يؤكد لنا أيضاً حرصه على استتباب الهدوء والاستقرار فى البلاد ، وهو ما قد يتبين مما يذكره سكوت ، فى برقية أرسل بها لمستر لندسى من أنه لديه سبب للاعتقاد بأنه ، حتى فى حالة فشل عدلى فى أن يجعل نصوصه مقبولة فى لندن ، فان زملائه (الحاليين) سوف يظلون الى جانب القانون والنظام ، وأن ثروت قد وافقه على ابراق ذلك (٢) ٠ ولعل ذلك هو ما حدا بثروت الى اتباع اسلوب متشدد مع أى حركة قد تبدو مناهضة ، فنراه — ووقت أن كان معروض عليه من الجانب البريطانى تأليف الوزارة — يحث على عدم التراخى فى الاجراءات السارية وقتذاك ، وقد خص بذلك الصحف اذ رأى بوجوب

---

(١) F.O. 407/190, No. 2, Allenby ot Curzon July 5, 1921, Tel. No. 447, p. 7.

(٢) يذكر سكوت أنه حينما سئل ثروت عما اذا كان يمكنه أن يبرق ذلك جاء رده بالايجاب ٠

F.O. 407/190, No. 17, Scott to Lindsay, September 30, 1921, P, 22.

منعها من التعليق بأى حال على الأعمال التى تتخذ بمقتضى قانون الأحكام العرفية ، فما كان من اللورد اللنبى الا أن أصدر فى الحال ـ وكما يقول ـ أوامر فيما يتعلق بهذا الاعتبار •

ثالثا : ثروت رئيسا لأولى وزارتيه ووزيرا للداخلية والخارجية (١ مارس ١٩٢٢ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

جاءت هذه الوزارة الى الحكم خلفا لوزارة عدلى المستقيلة ، غير أن ذلك لم يكن قبل انقضاء أكثر من شهرين على البلاد ، وهى تعيش بغير وزارة تتولى مسئولية الحكم والادارة فيها ، وسرعان ما ظهر فى البلاد تياران اختلفا فى الرأى بين الاقدام على تأليف وزارة جديدة ، والاعراض عنها ، فبينما رأى أحد هذه التيارات بقاء البلاد بغير وزارة كأسلوب ضغط على الانجليز حتى يقبلوا المطالب الوطنية ، كان رأى أصحاب التيار الآخر أن عدم وجود وزارة مسئولة ما يضر بالقضية الوطنية •

وقد كان عبد الخالق ثروت من أنصار التيار الأول ، حتى حدث تغيير فى السياسة البريطانية تجاه مصر ، من خلال ما كان يعتزمه اللورد اللنبى من تعديل السياسة البريطانية من العنف واغتصاب حقوق البـــلاد الى الجنوح الى نوع من التفاهم مع الزعامات الوطنية ، فلعله أراد استغلال ذلك التحول المحدود من جانب الممثل البريطانى فى مصر ، خاصة وأن رجال الحماية كانوا على وشك الالتجاء الى اعادة « تلك البدعة العتيقة ، بدعة الوزارة الادارية ، وكان فى مصر فئة من المستوزرين يتهافتون على قبول تشكيل الوزارة بلا ثمن » ، كما يقول أحمد شفيق ، والذى قد يكون قد رتب على ذلك قبول ثروت تأليف الوزارة ، مما يعد قبولا ، من منطلق وطنى ، حتى يفوت على الانتهازيين فرصة تشكيل وزارة لا تحقق الا أهدافهم الخاصة ، غير أننا نرى رؤية أخرى مناقضة يتبناها مارشال ، يستدل منها على أن عبد الخالق ثروت أراد أن يستكمل بناء شخصيته الوطنية أمام الشعب ، فأقدم على قبول تشكيل وزارة تحقق شيئا من المطالب الوطنية لن يقبلها الانجليز ، وبذلك يحتفظ بوطنيته أمام الجمهور ، ودلل على رأيه بقوله : انه لم يكن هناك من هو أكثر منه دهشة حين قبلت شروطه ، ومن وراء ذلك نرى ثروت ـ كسياسى متطلع الى القيادة ـ كان لا يريد أن يفقد الفرصة التى أتيحت له لتولى رئاسة الوزارة ، فى الوقت الذى كان لا يود أن تفقده هذه الرئاسة زعامته الوطنية ، وهذا يفسر لنا رفضـه للوزارة دون شروط فى أول الأمر ، ثم قبوله لها بعد ذلك ، بشروط رأى أنه فى حالة عدم قبول بريطانيا لها ، ترفع من شأنه كوطنى ، أما ان قبلتها

فيؤدى ذلك أيضا الى الارتفاع بشأنه ، كوطنى حقق شيئا من المطالب الوطنية • ولا شك أن هذه المناصب كانت تغرى أمثال ثروت بالسعى اليها من خلال تلمس الطرق الى ارضاء أصحاب السلطة ، ومن هنا تبدو مهارة ثروت ، وهو يعمل على كسب ثقة السلطان ، من ذلك ظهوره بمظهر المستجيب لرغبات السلطان فؤاد الشخصية ، والتى كان قد حرص على دراستها بنفس القدر الذى كان ينفذ به البرنامج الوزارى باخلاص ، وكذلك أثناء انابته عن عدلى فى رئاسة مجلس الوزراء ، حتى يظل فى قائمته البيضاء – على حد قول المندوب السامى المستر سكوت ، والذى ذكر أيضا أن ذلك الحرص بلغ به حد الموافقة على تزويد قصر المنتزه بالاصلاحات اللازمة ، حيث كان السلطان يرغب فى استخدامه ، مع أنها كانت فوق ايراد الخزينة المنهكة ، غير أن السلطان – كما يقول – لم يكن بالذى يتم تجاهله ، وأن ثروت وهو يوافق على هذا الترتيب ، لم يكن له من هدف سوى استعطاف السلطان » (١) •

ومن هنا لا يمكننا النظر الى ذلك التحول الكبير فى سياسة ثروت تجاه السلطان ، بعد أن كانت العلاقة بينهما تتسم بالعداء الا من زاوية واحدة ، هى رغبة ثروت فى أن يحوز ثقته وتأييده ، ليكون مرشحه الأول ، حينما يقتضى الأمر تشكيل وزارة جديدة ، حتى أن تطلعات ثروت ومطامحه فى هذا الصدد كانت ملحوظة لدار المندوب السامى فى مصر ، فنراها تنوه بها من خلال أحد مراسلاتها مع حكومتها • ومن هنا اذا كان ثروت قد امتنع فى بادىء الأمر عن قبول تشكيل وزارة جديدة فان ذلك لم يكن ليعنى اعراضه المطلق عنها ، بل لعل ما دفعه الى ذلك حرصه على مسايرة سائر المرشحين بالاذعان لما طالبتهم به الأمة ، من الامتناع عن تشكيل وزارة جديدة ، حيث لم نعهد فيه منذ أن بدأ يشارك فى توجيه دفة السياسة المصرية ، أسلوب الاعراض عن الوزارة كوسيلة لاجابة المطالب الوطنية ، بل وجدناه على العكس من ذلك ، يرى التفاوض من أجل استخلاص ولو بعض من هذه المطالب ، وعلى ذلك لم يكن من الغريب أن نشهد تراجعه عن رفضه القاطع أمام ما تعرض له من الحاح متكرر ، فوجدناه يعرب عن استعداده لقبول تأليف الوزارة الجديدة ، وان كان قد قرن ذلك الاستعداد بشروط • ولعل ما شجع ثروت على وضع تلك الشروط تيقنه من أنه المرشح الوحيد فى نظر كل من السلطان والسلطات البريطانية فى مصر ، فضلا عن ادراكه • كما سبق له أن أدرك من قبل

---

(١) F.O. 407/190, No. 73, Scott to Curzon, Setember 7, 1921, Tel. No. 773, P. 253.

وقبيل ثورة ١٩١٩ ـ لمدى القوة التى كان عليها تيـار الرأى العام ، وما يستتبع ذلك من ضرورة العمل على ارضائه ، ليس بأقل من اشتراط مثل تلك الشروط ، خاصة وأن تيار الرأى العام كان قد أثاره مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به ٠

قيام الوزارة :

تسنى لثروت ـ بعد قبول بريطانيا لشروطـه ـ أن يؤلف أولى وزارتيه ، من ثمانية وزراء الى جـانب احتفاظـه بوزارتى الداخـلية والخارجية (١) ٠ ووضع ثروت برنامجا لوزارته حدد فيه معالم سياستها ، والتى تتمثل فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث ، يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ، مما يجعل للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل ٠ كما يشتمل هذا البرنامج أيضا على الاشارة الى الغاء الاحكام العرفية حيث يقتضى انفاذ الدستور ذلك ٠ وبـذل الوزارة جهدها معتمدة « على حسن موقف الأمة على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية » كما تضمن البرنامج أيضا الاشارة الى ما تعتزمه الوزارة من تولى الأمر بنفسها ، وبلا شريك فى الحكم ، الذى سيكون عليها تحمل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وان رائدها فى ادارة شئون الأمة سيكون توجيهها الى المصلحة القومية دون سواها » ٠ ولعل ما يجدر بنا أن نلاحظه اليه هنا فيما يتعلق بتلك الخطوط العامة التى وضعها ثروت لوزارته ، هو ما كان يحدوه من رغبة ، بل ويعتزمه من توفير حياة نيابية للبلاد ، فان كان قد تضمن برنامجه تلك الفقرة الخاصة بوضع دستور للبلاد ، قد يكون عملا وتحقيقا لما طلبه السلطان ، كما جاء بـه امره اليه بتأليف الوزارة ، الا أننا نراه معتزما تحقيق هذه الغاية ، فكان أحد الشروط التى وضعها لتاليف الوزارة « انشاء برلمان تكون له السلطة العامة وتكون الحكومة مسئولة أمامه ، ومن الحقائق الأخرى التى يمكن استخلاصها من برنامج ثروت ، انعقاد النية على الغاء الأحكام العرفية ٠ وقد كان الغرض من ذلك هو خدمة الغاية السابقة ، اذ كان هذا الالغاء يقتضيه انفاذ الدستور ـ كما سبق لنا القول ٠ ويبدو لنا أيضا من بين سطور هذا البرنامج حرص ثروت على تأكيد استقلال الوزارة ، بعيدا عن

---

(١) كان الوزراء الثمانية هم : اسماعيل صدقى وزيرا للمالية ، ابراهيم فتحى وزير الحربية والبحرية ، جعفر والى وزيرا للأوقاف ، مصطفى ماهر وزيرا للمعارف العمومية ، محمد شكرى وزيرا للزراعة ، مصطفى فتحى وزيرا للحقانية ، حسـين واصف وزيرا للأشغال العمومية واصف سميكة وزيرا للمواصلات ٠

اى تدخلات او ضغوط من جانب السلطات البريطانية ، أو أحد القوى السياسية الأخرى القائمة فى البلاد فى ذلك الوقت ، وذلك حين يشير الى اعتزام الوزارة على تولى الأمر بنفسها « وبلا شريك فى الحكم » ٠

كما تضمن البرنامج أيضا الاشارة الى اعادة منصب وزير الخارجية ، بعد أن كان قد تم الغاءه مع اعلان الحمايه البريطانية عام ١٩١٤ ، ولقد توارى مع عودة هذا المنصب ، منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ، الذى كان قائما خلال وزارة عدلى والسابقة على هذه الوزارة . والذى « يبدو أنه قد أنشىء خصيصا ليشغله رشدى باشا رئيس الوزراء الأسبق ، فلما استقال الرجل اختفى معه المنصب » ٠ ومن الجدير بالذكر ــ ونحن فى صدد حديثنا عن ذلك البرنامج الذى وضعه ثروت لوزارته ــ أن نذكر له حرصه على أن يتضمن ذلك البرنامج عزمه على فك أسر المعتقلين السياسيين ، لولا أن اللنبى وقف دون تحقيق ذلك العزم ، فيذكر لنا أحمد شفيق أن ثروت « كان قد أثبت فى كتابه المرفوع الى السلطان بتأليف الوزارة » ما يتضمن اعادة هؤلاء المعتقلين والاعتماد على فطنه البلاد فى توطيد دعائم الأمن « وأن الصحف قامت بنشر ذلك الكتاب وتوزيعه ، ولكن لما علم اللورد اللنبى بالأمر مساء اليوم الذى رفع فيه ثروت ذلك الكتاب الى السلطان « طلب فى الحال تأخير اصدار الأمر بتشكيل الوزارة ، واستدعى ثروت ، وكانت بينهما مشادة انتهت بأن سحب الكتاب المذكور واستبدل بآخر خلو من أية اشارة الى المعتقلين » ٠ ومن الغريب أن تتصدى السلطات البريطانية لتضمن البرنامج الوزارى تلك الاشارة الحيوية لثروت ووزارته ، على الأقل لما تجلبه وتسبغه على تلك الوزارة من تأييد الرأى العام المحب لزعيمه سعد زغلول ، ومن معه من أعضاء وفده ، بعد أن كانت تلك السلطات وحكومتها قد وافقت على شروط ثروت ، والتى نص أحدها على رفع الأحكام العسكرية « والسعى من جانب الوزارة فى الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين » ٠ أما عن ثروت فقد كان من الجدير به التمسك بتلك المسألة والتى تعد محض وطنية ، حتى وان انتهى به الأمر الى التخلى عن تأليف الوزارة ، خاصة وأنه كان قد أدين فى مسألة نفى الزعماء ٠ فيقول أحمد شفيق : « ولقد تقول المتقولون بأنه كان لدولته يد فى نفى الزعماء وتشريدهم ، أو أنه على الأقل كان راضيا عن سياسة الابعاد توطئة لاعلان سياسته الجديدة » ٠ ولعل تلك الأقوال ــ كما نرى ــ تكون على نصيب كبير من الصحة بعد أن تبين لنا من خلال أحد البرقيات المتبادلة بين السلطات البريطانية فى مصر، وحكومتها ، عدم ابداء ثروت أى اعتراض على النفى ، كما ستجىء الاشارة اليه فى موضعه ، وعلى أى حال فسيكون تراخى ثروت فى هذه المسألة من أولى عوامل مجافاة الرأى العام له ولوزارته ٠

اعضاء الوزارة كما اختارهم ثروت :

كان الأعضاء الذين اختارهم ثروت لوزارته ، من ذلك الفريق المعتدل ، فالى جانبه ــ أى ثروت ــ كان صدقى ، وجعفر والى ، وابراهيم فتحى ، من بين أعضاء الوزارة العدلية ، الأمر الذى كان يعنى التأكيد بغلبة التيار المعتدل من رجال العمل لوطنى ، والذى كان عدلى زعيما له . أما باقى الاعضاء والذين شغلوا من الوزارة آكثر من نصف مقاعدها ، فقد كان التحاقهم بها أول عهدهم بالعمل الوزارى ، « ولعل ثروت قد أراد من وراء ادخال هذه الغالبية من الوجوه الجديدة فى وزارته : أن يؤكد على نوعيتها المختلفة عن كل النظارات والوزارات السابقة ، التى تشكلت فى ظل التبعية للدولة العثمانية ، أو فى ظل الاحتلال أو الحماية » . على أن هذه الخطوة من جانب ثروت بتضمينه وزارته « غالبية جديدة » ، كان لها أثرها السيىء ، وهو ما قد يستدل عليه من قول المندوب السامى فى تقرير سرى طويل بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢ عن أن الوزراء الخمسة الجدد « والذين كان يرجى منهم بعض الخير ، قد فشلوا فى القيام بالدور المرتجى منهم كاملا» . واذا كان ذلك هو وضع أولئك الوزراء فى تقدير السلطات البريطانية ، فانهم كانوا بغير شك كما نرى ــ مع بقية أعضاء تلك الوزارة موضع رفض وامتياء الرأى العام فى مصر ، بعد أن كانوا من تلك الطبقة التى اطلق عليها الدكتور حسين مؤنس « مماليك عصر الاحتلال وعبيد السراى » فوصفهم بأنهم كانوا « رجالا كأنهم الكراسى المذهبة التى كانت تزدان بها قصور الماضى : كراسى فخمة وغالية الثمن ، ولكن الجلوس عليها عذاب ، كل قيمتها فى منظرها » (١) . ولقد كان اختيار ثروت لأعضاء وزارته محلا للانتقاد ، فتأخذ عليه جريدة « النيشين » اقتصاره فى تأليف الوزارة على فريق المعتدلين فقط ، بل واشارت الى ما كانت تعلق عليه الآمال من وقوع الاختيار على رجل « محايد » من المصريين حائز على رضى الفريقين ، مثل مظلوم رئيس الجمعية التشريعية القديمة ، كذلك لاحظ جورج دومانى بأن الغلطة الأولى التى « ارتكبها رئيس الوزارة كانت فى اختيار زملائه » ، ومع نفيه لاثارة عوامل الشك والريبة فى قيمتهم وشرفهم الا أنه رأى أن الوزارة التى كان يجب أن تقوم فى تلك الظروف هى « المؤلفة من جميع الأحزاب ، لا الوزارة التى تكون فى تبعية لرئيسها » .

---

(١) حسين مؤنس : دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، سلسلة اقرأ ، عدد ٤١٨ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٧٩

وعلى أية حال قد يمكننا الانتهاء الى القول أنه اذا كان من الطبيعى لثروت أن يلجأ الى من تجمعه بهم الميول السياسية ، بل والذين تجمعه ببعضهم صداقة أو من كانوا يرتبطون به مثل مصطفى فتحى ، واسماعيل صدقى ، حيث كان الأخير قد انضم الى مجموعة رشدى وعدلى وثروت المعروفة بمجموعة « المعتدلين » ، بعد عودته من صحبة الوفد فى باريس ، وكان قد اختلف مع سعد زغلول ، فقد كان اقدامه على تأليف الوزارة فى وقت طالب فيه الرأى العام المستوزرين بالأحجام عن تأليفها ما جعل فرصته فى ايجاده أعضاء لوزارته قليلة ·

وزارة ثروت فاتحة عهد الاستقلال :

لقد كانت وزارة ثروت الأولى هى أولى الوزارات التى افتتح بها عهد الاستقلال الجديد ، فاذا كان قيامها قد تم بمقتضى صدور تصريح ٢٨ فبراير من جانب بريطانيا ، فانه لم يلبث أن جاء اعتراف الأخيرة باستقلال مصر ، ليعزز ويدعم بنيانها ، اذ أبلغت دار الحماية ــ بعد ظهر ١٥ مارس ــ بانتهاء المناقشات فى مجلس النواب البريطانى وموافقته على الغاء الحماية، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ، ذات سيادة ، فكان أن قامت دار الحماية بابلاغ هذا الخبر للسلطان الذى أبلغه بدوره لثروت والوزراء · ومع ذلك فاننا نرى الحكومة البريطانية كانت حريصة على ألا يتنافى هذا الاستقلال مع حقيقة وجودها فى مصر ، أو أن يلغى اعتراف الدول الأجنبية بحقيقة هذا الوجود ، ومن هنا كان تكليفها ممثليها السياسيين فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، أى يوم اعلان الاستقلال ، بابلاغ الحكومات المعتمدين لديها ، بأن انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، ليس من شأنه أن يحدث أى تغيير فى الأوضاع القائمة أو فى علاقة مصر ببريطانيا ، كما أن انجلترا تعتبر أى تدخل من قبل دولة أخرى فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها ، على أنه لم يكن من الغريب أن يكون الغاء الحماية واعلان استقلال البلاد بعد أن جد وراءهما مفاوضين مصريين هما سعد زغلول وبعض أعضاء الوفد فى مفاوضات شبيهة بالرسمية عام ١٩٢٠ ، ثم عدلى يكن ووفده الرسمى عام ١٩٢١ ، دون طائل ، محل ابتهاج الرأى العام فى مصر ، ولقد كان ثروت يعمل من جانبه على تأكيد حقيقة ما حصلت عليه مصر من استقلال ، اذ قال فى وفد الاسكندرية ــ الذى جاء كغيره من وفود مهنئا بهذه المناسبة ــ « انى اذا قلت ان مصر خطت الخطوة العظمى فى سبيل الاستقلال ، فليس معنى ذلك أنها لم تحصل عليه لأنها قد حصلت عليه فعلا · وانما معنى ذلك أن للمسألة المصرية وجهتين ، وجهة مصرية وطنية

وهى استقلال هذه البلاد وهذه الوجهة قد تحققت وتمت ، ووجهة بريطانية خاصة بما تطلب بريطانيا من ضمانات ، وهذه تحتاج الى مفاوضات سيكون بيدكم وبيد نوابكم فى البرلمان المصرى أمرها » • ومن طرف خفى حاول ثروت اظهار قيمة ما حصل عليه للبلاد من استقلال اذ قال « لقد كانت انجلترا قابضة فى يمينها على استقلال مصر ، وفى يسارها على الضمانات ، وكانت تقول — كما تعلمون — أيها السادة ان استقلال مصر وديعة بيدى هذه أسلمكم وديعتكم متى رضيتم بضماناتى هذه » • على أنه يعود محاولا كسب مودة البلاد للحصول على تأييدها للوزارة التى ألفها فى غيبة زعيمها قائلا : « لقد سمعت الشكر لى ، ولكن الواقع ينطق أن الاستقلال الذى نلناه لم يكن ثمرة مجهود فرد واحد ، بل هو مجموع جهود الأمة بأسرها ، لا فاضل ولا مفضول ، فى جهادنا الوطنى الكبير » • على أنه قد يبدو غريبا أن يتجاهل ثروت — وهو يشير الى جهاد الأمة فى سبيل الحصـــول على الاستقلال — ذلك المجهود العظيم والمثابر الذى قام به سعد زغلول ، وبعض أعضاء الوفد فى سبيل قضية الاستقلال ، والذى يمثل — بغير شك — خطوات واسعة قربت البلاد من تحقيق أمانيها فى الاستقلال ، ولعله قد وجد ملاذا فى الفرار من تلك الحقيقة الملموسة للجميع فى تعميم الحديث بذكره اسهام الأمة بأسرها فى سبيل تلك القضية • هذا فى الوقت الذى نراه يخص بالذكر جهود الوفد الرسمى للمفاوضات بزعامـــة عدلى عام ١٩٢١ • ولقد كان هذا الاغفال وذلك الذكر موضع انتقاد جريدة الأمة ، اذ تقول : « لقد تساءلنا — ونحن نقرأ هذه الخطب ، لماذا دولة رئيس الوزراء يتواضــع الى حـــد أنه لا يقبل أن يخص وحـــده بالشكر ، لأن الاستقلال لم يكن ثمرة مجهوده بل هو مجموع جهود الأمة بأسرها ، يذكر جهود الوفد الرسمى المصرى ورئيسه عدلى باشا ، دون أن يذكر جهــود الوفد المصرى ورئيسه سعد باشا ، الذى يقاسى الآن فى جزيرة سيشل هم النفى ونكبته من جراء هذا الاستقلال » • وظل ثروت على اصراره على اغفال وتجاهل ذلك الدور العظيم الذى واجه به سعد زغلول — ومن معه من أعضاء الوفد — المفاوض البريطانى المتعنتفيطلع على الجمهور المصرى بخطبة طويلة ضافية ، ألقاها فى الكنتنتال مستعرضا فيها الأدوار التى مرت بها القضية المصرية منذ أن فرضت بريطانيا حمايتها على مصر عام ١٩١٤ دون أن يرد أدنى ذكر أو اشارة الى ذلك الدور العظيم وعلى العكس من ذلك يعود الى الاشادة والثناء على موقف عدلى فى المفاوضات الرسمية عام ١٩٢١ •

الصعوبات التى واجهت ثروت ووزارته :

كان من الطبيعى لثروت أن يستقبل عمله الجديد كرئيس الوزراء ، ووزير للداخلية وهو لا يتوقع لنفسه مهمة سهلة ، خاصة وأنه لم يكن قد مضى الكثير من الوقت على تلك المؤامرة التى دبرت لاغتياله ، لما قيل فى ذلك الوقت عن احتمال تأليفه للوزارة • هذا فضلا عما كان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصومة ، لا سيما وأنه (ثروت) كان مسئولا وهو وزير للداخلية فى وزارة عدلى عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره • لقد كان من المتوقع أن يلقى ثروت اعراضا ، بل هجوما من تلك القاعدة الشعبية العريضة من الجماهير المصرية التى كانت تقف وراء الوفد وزعيمه • خاصة وأنها قد وجدت ثروت يؤلف وزارته فى الوقت الذى كان فيه هذا الزعيم فى طريقه الى منفاه السحيق فى سيشل . ولم يكن يشفع لثروت وضعه للشروط التى صارت فى الجملة تصريح ٢٨ فبراير » بعد أن كان عدلى هو صاحب فكرته • ومن هنا يمكننا القول انه لم يكن هناك ما يضمن لثروت هدوءا أو استقرار من ناحية القاعدة العريضة من الرأى العام ، التى تعلقت بذلك « الحزب » الذى يناصبه ثروت العداء ، على أن ذلك لم يكن يشكل كل مصاعب ثروت ، بل أنه لم يلبث أن اصطدم بقوة سياسة كبرى تسيدت فى البلاد فى ذلك الوقت ، وهى بريطانيا ، وذلك من جراء قضيتين كان رعاياها موضوعا لها ، وهى قضية الاغتيالات السياسية ، وتعويض الموظفين البريطانيين ، فضلا عن الأجانب • واذا كانت القضية الأولى كانت موجهة — فى المحل الأول كما نرى — ضد الاستبداد والضغط البريطانى ، فلعل القائمين عليها يكونوا قد وجدوا فيها أيضا ما يحرج مركز ثروت فى نظر بريطانيا ، أهم عناصر مجيئه الى الحكم ، وهو ما حدث بالفعل فتصور بريطانيا لثروت استباءها فى صورة من الاحتجاجات ، أما القضية الثانية فلم تكن أقل شأنا فى جلب الاحراج لثروت ، بل أنها كادت تؤدى به الى تقديم استقالته •

وتجدر بنا الاشارة هنا الى هاتين القضيتين فى شىء من التفصيل •

(أ) حوادث الاغتيالات :

لم تكد تنقضى فترة قصيرة على تشكيل ثروت لوزارته حتى تعرض لهذه المسألة التى سوف تسهم فى تداعى بنيان تلك الوزارة ، ولقد كانت هذه الحوادث تقع على الأشخاص الانجليز من موظفين وغير موظفين ، بل

أن منها ما كان يقع نهارا في أعمر الأحياء بالسكان (١) وقد يبدو لنا أحكام تدبيرها من أنه لم يعثر على واحد من مرتكبيها ، ولم يقدم أحدهم للعدالة، على ان السبب الذى يقدمه لنا نيومان لذلك هو اتجاه الوطنيين ، فيقول : أنه لم يكن ممكنا الحصول على دليل خوفا من الانتقـام ، وليس لتهاون الحكومة والبوليس في واجباتهم » (٢) ٠ على أن تتابع هذه الاعتداءات وازديادها قد جعل حكومة لندن تدعو مندوبها السامى الى النظر في اتخاذ اجراءات انتقامية ، غير ان اللنبى لم يشأ الاقدام على ذلك ، لما كان عليه من تردد ، اذ كان قد علق مصيره السياسى بتسوية دائمة رأى الا يعرضها للخطر ، بعمل يزيد الصعاب القائمة في وجه ثروت ٠ على أنه يبلـغ احتجاجها لثروت والذى حمل معنى اتهام الحكومة المصريـة بالاهمـال والتقصير ، ويحملها بشكل صريح مسئولية تعويض من يقع به اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته في حالة وفاته ، بل انها فوق ذلـك جعلت لنفسها حق تقدير كفاية التعويض الممنوح من جانب الحكومة المصرية من عدمه ٠ وكان أن أجاب ثروت على ذلك الاحتجاج معربا عن أسف الحكومة المصرية لوقوع تلك الاعتداءات واتخاذها التدابير الأدبية والمادية لمنـع وقوعها كما أظهر استعدادها « للتشديد على جهـات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة في العمل على زيادة التدابير التى سبق اتخاذها » أما عن التعويض ، فقد وافق على منحه وان كان قد جعل هذا المنح مردودا الى بر الحكومة المصرية وكرمها ، بمن تقع بهم أمثال الاعتداءات التى وصفها بالسياسة ٠

ولقد قامت جهودا مشتركة بين الجانبين البريطاني والمصرى للقضاء على حوادث الاغتيالات ، فتناقش ثروت مع مع اللنبى كما تطالعنا احد برقيات الأخير الى حكومته في الاجراءات التى يجب اتخاذها لوضع حد لتلك الجرائم السياسية ، فكان ان تحددت تلك الاجرءات في القاء كل المسئولية على وزارة الداخلية ، فضلا عن وضع قانون الأحكام العرفية موضع التنفيذ (٣) على ان الحكومة البريطانية لم تكتف بتلك الاجراءات ، بل كلفت مندوبها السامى بابلاغ ثروت بوجهة نظرها في تلك الاعتداءات ، وقد جاءت مقترنة بلهجة من الوعيد ، فأجاب ثروت أيضا في هذه المرة بما يحمـل معنى الدفاع عن موقف الحكومة المصرية ، اذ يشير الى ما قامت بـه من تدابير

---

(١) يذكر لنا عبد الرحمن فهمى في مذكراته : ان هذه الحوادث تتابعت على الضباط وكبار الموظفين الانجليز ، بعد اعتقال سعد زغلول وزملائه ، ثم ازدادت زيادة كبيرة قبل تصريح ٢٨ فبراير وبعده ، فلم يكد يمر أسبوع دون أن تنشر الجرائد نبأ اعتداء جديد ٠

(٢) Newman Great Britain in Egypt, p. 238.

(٣) F.O. 407/190, No. 20, Allenby to Balfour, July 18, 1922, Tel. No. 25, p. 40.

للحيلولة دون وقوعها ، وكان أخصها ــ على حد قوله ــ زيادة عدد القوات الأوربية بالبوليس حتى يتيسر له زيادة عدد دورياته · كما أشـــار الى ما تعتزمه من انشاء فرع خاص فى وزارة الداخلية يحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية ، والاشراف على الأبحاث المتعلقـــة بها · ومما نلاحظه على هذا الجواب أن ثروت قد حرص على الاشارة الى زيادة عدد القوات الأوربية فى البوليس ابتغاء هدف آخر ــ الى جانب ما ذكره ــ فلعله قد أراد أن يبعث الثقة فى نفس بريطانيا وسلطاتهـا فى مصر فى فعالية الاجراءات التى ستتخذ لقمع تلك الاعتداءات ·

وقد أخذت جريدة الأخبار على ثروت عرضه الوسائل التى ستتخذها حكومته فى مواجهة تلك الاعتداءات على بريطانيا ، فى حين أنها لم تطالب بذلك · على أن ما نراه هو أن ثروت كان ممعنا فى جلب الاطمئنان على قلب بريطانيا ، فكان يعمل على اثبات أقواله بالدلائل بل اننا نجده يقدم على تنفيذ وعده لبريطانيا فيما يتعلق بالفرع الذى ينشأ فى وزارة الداخلية وتحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية ، اذ سرعـــان ما تألفت لجنة التحقيقات السياسية ، وعين عبد الهادى الجنـــدى مديرا لها (١) · على أن ما يبدو هو أن مختلف الحيل قد أعيت ثروت فى القضاء على تلك الحركة ، التى أحرجت مركزه مع بريطانيا ، الأمر الذى اضطره الى اللجوء الى علماء الأزهر ، طالبا منهم أن ينشروا على الناس بيانا بحكم الشرع فى هذا الأمر ، وأنه ينهى عن قتل النفس التى حرم الله قتلهـــا الا بالحق · ومع ذلك فعلى الرغم من تكرار وقوع تلك الحوادث ، وازهاق الأرواح ، ورغم أن اصدار مثل ذلك البيان « ربما عصم دهاء وافتدى أنفسا » فقد تلكأ أولئك العلماء عن اجابة طلب ثروت رئيس الحكومة »

ولقد ظلت حركة الاعتداءات السياسية ماضية فى مسيرتها ، فعلى الرغم من تعاون الحكومة المصرية والبريطانية للقضاء عليها ، الا أنه سرعان ما وقع اعتداء جديد على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة ، ولم يشأ ثروت ــ أمام ذلك الحادث الجديد ــ الانتظار ، حتى يواجه بانذار ثالث من جانب الحكومة البريطانية ، فبادر بارسال خطاب الى المندوب السامى بتاريخ ٢٢ أغسطس يعرب فيه عن أسفه لوقوع الحادث · وقد استغل ثروت هذه المناسبة ليدفع ما يكون قد اعتقده الجمهور الانجليزى من ارتباط وقوع تلك الجرائم بتغيير الحالة السياسية فى مصر ، وهـــو ما يتبين من قوله : « من الحق أن ألفت فخامتكم الى أن الصورة التى اتخذتها الصحافة الانكليزية فى ذكر ما وقع من هذه الجرائم أو فى التعليق عليها

---

(١) النظام عدد ٩٠٤ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٢ ، ص ١ ·

يتحمل الجمهور الانجليزى على الاعتقاد بأن تلك الجرائم أمر جديد ، بدأ مع تغيير الحالة السياسية فى مصر ، على أن فخامتكم لا تجهلون أن أغلب الاعتداءات الجنائية التى وقعت على أشخاص الرعايا البريطانيين كان وقوعها بين شهرى ديسمبر ١٩٢١ ، وفبراير ١٩٢٢ ، أى قبل أن تتولى هـذه الوزارة مقاليد الأعمال » .

وتبين لنا حرص ثروت على نفى اقتران تلك الحوادث بوزارته ، من أنه يعود الى التأكيد عليه فى مقابلة تالية تمت له مع المندوب السامى ، حيث لاحظ له — أنه لم يشار بوضوح كاف فى الصحف البريطانية — الى هذه السلسلة من الاعتداءات والتى كان أقربها الهجوم على المستر براون ومصاحبيه ، قد بدأته فى شهر ديسمبر من العام السابق على تشكيلـه لوزارته ، أى قبل أن تتولى وزارته أعمالها بثلاثة شهور (١) . على أن محاولاته للاحتفاظ بثقة الحكومة البريطانية باءت مع ذلك بالفشل ، اذ ستحمل الأخيرة وزارته مسئولية العجز « عن توفير مناخ الاستقرار بالأمن الذى طمع فيه الوجود البريطانى ، والذى من أجله قدم أهم التنازلات على امتداد تاريخ بقائه فى مصر فى تصريح ٢٨ فبراير » . بل سيكون ذلك العجز فى مقدمة العوامل التى ستفقد وزارة عبد الخالق ثروت من جرائها « أرضا غير قليلة خلال ما انقضى من بقائها فى السلطة » . وليس هناك ما هو أدل على ما أصبح عليه مركز ثروت من ضعف فى نظر بريطانيا من جراء تلك الحوادث من أنها قد رأت بمناسبة وقوع الاعتداء على المستر براون ، من أن وقوع تلك الحوادث ليس من شأنه أن يقوى من عهد الموظفين البريطانيين فى مشيئته ومقدرته على تأمين مراكزهم بعد أن عجزت الحكومة عن منع الاستعداد لتلك الجرائم السياسية ، ولا تكتفى بذلك بل انها ترتب على ذلك حقها فى التدخل لحماية أولئك الموظفين ، ولعلها قد اتخذت من هذه الحوادث ذريعة لذلك اذ تشير الى ما استقر عليه رأيها من أن مثل هذه الحادثة لا يمكن أن يسمح بمرورها دون عقاب ، بل على العكس من ذلك « فان الهجوم الجبان على المستر براون يتطلب عملا حكوميا من جانب حكومة جلالته لحماية مصالح الموظفين البريطانيين ، الذين حياتهم فى خطر عظيم ومتزايد من خلال اتصالهم بالحكومة المصرية » .

ولقد شاركت الصحافة البريطانية وجهة نظر حكومتها فى التنديد بوقوع هذه الاعتداءات وتقصير الحكومة المصرية فى القضاء عليها . من ذلك

---

(١) F.O. 407/194, Allenby to Curzon, Sep. 3, 1922, En in No. 73, Report on general situation in Egypt for period from August 16 to 31, 1922, summary, p. 114.

ما أخذته التيمس على ثروت من استعداد بالغ لطلب المعونة البريطانية فى مناهضة خصومه والوطنيين المتطرفين ، الذين يؤيدون زغلول ، بينما رات أن المناسب هو أن تظهر الحكومة المصرية ـ التى عجزت عن حماية النزلاء البريطانيين ـ قدرتها على الأقل فى مناهضة خصومها السياسيين ، لا أن تلقى تبعة محاكمتهم على عاتق الجيش البريطانى » • على أن ثروت ظل أمام هذا الهجوم والانتقاد الذى تعرض له من الصحافة والحكومة البريطانية، يلتمس المعاذير ويتبع أساليب التهدئة ، والتدليل على أن تلك الحوادث لا تعدو أن تكون فردية ، وهو ما يتبين لنا من ابلاغه المندوب السامى بأن الحادث الأخير كان محل استنكار الهيئات الرسمية بالبلاد (١) • وليس هناك من شك فى أن الحكومة البريطانية كان يهمها فى المقام الأول أن تكون هذه الحوادث فردية لا تحظى بمشاركة أو تأييد من الرأى العام ، الأمـر الذى قد يستدل عليه من حرص مندوبها السامى على ايقافها على ما ذكره له ثروت عما تلقاه من قرارات من جميع مجالس المديريات ، تدين موضوعات قتل البريطانيين • على أن ذلك لم يحل بين تلك المسألة وبين الاسهام فى تداعى بنيان وزارة ثروت •

(ب) ـ تعويض الموظفين الأجانب :

بينما كان ثروت لا يزال يعـانى من ازديـار حدة حركـة الاعتداءات واحتجاجات بريطانيا عليها حتى وجد نفســه فى مواجهـة جديدة معهـا حينما طـالبت بتحديد مركز الموظفين الأجانب ، وتقدير تعويض من يترك خدمة الحكومة المصرية منهم ، ســواء أكان ذلك بمحض رغبتهم ، أو نتيجة للاقالة ، ولقد كانت تلك المشكلة من الخطورة بمكان الى الحد الذى استرعى معه كل اهتمام حكومة ثروت ، بل انها ـ وكما رأى مكاتبو الديلى تلغراف والايسترن اكستشانج والتيمس ـ قد جعلت مركز الوزارة من أشد المراكز تزعزعا • وقد بلغ تمسك اللورد اللنبى بتسوية تلك المسألة الى حد رأى معه أحمد شفيق « أنه قد يؤدى الى قطع العلائق بين قصر الدوبارة والوزارة، الأمر الذى يفضى حتما الى استقالة ثروت » ، تلك الاستقالة التى كانت تتوقعها الحكومة البريطانية (٢) • ولقد كان وجه الخلاف بين ثروت وحكومته وبين الحكومة البريطانية يكمن فى أمر التوقيت الذى تبحث عنده المسألة ، والذى يستتبعه ـ بطبيعة الحال ـ جهة الاختصاص ، فبينما كانت تراها

---

(١) F.O. 407/195, No. 3, Allenby to Curzon, Sep. 20, 1922, Tel. No. 758 p. 3.

(٢) F.O. 407/193, No. 70, Balfour to Allenby, June 14, 1922, Tel. No. 171 p. 129.

الحكومة المصرية مما لا يدخل فى اختصاصها بل يتم ارجاعها الى انعقـاد البرلمان المصرى ، كانت الحكومه البريطانية تطالب بضرورة التعجيـــل بالبت فيها ، وعدم انتظار عقد البرلمان ، وهو ما كان يخالف رأى ثروت ، والذى عبر عنه فى حديث له مع مراسل المورننج بوست ، حيث قال ان « اقالة الموظفين البريطانيين من الخدمة جملة واحدة مع مسألة التعويض اللازم لهم ستؤجل الى أن تدور المناقشة بشأنها متى استؤنفت المفاوضات بين انجلترا ومصر » ٠

وعلى ما يبدو لنا أن ثروت قد أراد ألا يتخذ من هذه المسألة موقفا مغايرا لذلك الذى اتخذه سابقيه من المفاوضين المصريين ، اذ سبق للوفد المصرى فى مفاوضاته مع ملنر أن قبل مبدا التعويض على أن يكون ذلك عند تنفيذ الاتفاق الذى يكون قد تم التفاوض عليه ، بين هيئة البرلمان البريطانى والبرلمان المصرى ، كما أنـه تمت المناقشـــة فى قاعدة هـذا التعويض أثناء المفاوضات الرسمية ، فتقرر عدم منحه للموظفين البريطانيين فى الحال ، بل بعد اتمام الاتفاق بين انجلترا ومصر « أى أنه يأتى لهذا الاتفاق ، فيكون بالتالى تابعا له لا سابقا عليه » ٠ واذا كان هذا الموقف يحمد لثروت ، الا أن أحمد شفيق ـ فى حولياته ـ يرجع ذلك الاصرار من الجانب البريطانى على تسوية هذه المسألة على الرغم من عدم تعرض تصريح ٢٨ فبراير لها ، ولا خطاب المندوب السامى للسلطان ، فضـــلا عما بدا له من عدم تناولهما بالبحث فى شروط ثروت لتأليف الوزارة الى احتمال وجود اتفاق شفوى بين ثروت واللنبى بشأنها ، ورأى أنه وان كان « اتفاقا على المبادىء غير محدود » الا أن الأخير كان شديد التمسك بتسويتها ٠

ويبدو أن هذا الاحتمال على جانب كبير من الصحة ، خاصة وأنه كان قد تم اتفاق ثروت وصدقى مع الجانب البريطانى ، من أجل أن يصدر تصريح ٢٨ فبراير ، على أن تلتزم الوزارة بتنفيذ ما يتضمنـــه التصريح من مطالب خاصة بالمصالح البريطانية ، من خـــلال خطابات سرية يتم تبادلها بين الوزارة والحكومة البريطانية ، فقامت بالفعل حكومة ثروت بتبادل هذه الخطابات السرية مع اللورد اللنبى ، بدون علم الملك فؤاد ، فلا بد وأن تكون مسألة تعويض الموظفين البريطانيين ، أحد هذه المطالب التى تخص مصلحة بريطانية ، ومما يؤكد ذلك حرص السلطات البريطانية فى مصر ـ فيما بعد ـ على أن يمنحها خليفة ثروت المنتظر ، كافة الضمانات المحددة بأنه سيتحمل كل تعهدات ثروت على الأقـــل واحترامه للمسائل التى تم الاتفاق عليها خارج تصريـــح ٢٨ فبراير ، والتى كان من بينها قواعد تعويض الموظفين الأجانب ٠ ومن هنا فلعـل

الحكومة البريطانية تكون قد لمست تساهلا من جانب ثروت ابان بحث هذه المسائل تمهيدا للتوصل لاتفاق بشأنها ، مما جعلها ترى ان فى بحث هذه المسألة وتسويتها معه ووزارته خير ما يضمن لها تحقيق مطالبها ، أو أكثرها فى هذا الشأن ، عما يمكن أن يتيحه لها عرضها على البرلمان المزمع عقده ، ولعل ذلك ما جعل « ايرل بلفور » وزير الخارجية البريطانية ، يحث – فى برقية له – اللورد اللنبى على الاهمية القصوى لاقرار هذه المسألة بدون تأخير ، ويشير بعدم امكانه الموافقة على تركها لميل البرلمان القادم (١) • وأيا كان الأمر فاذا كان ثروت قد أبدى تمنعا فى بادىء الأمر عند تناول تلك المسألة بالبحث ، وتأجيلها الى المفاوضات ، الا أن ما يبدو هو تعرضه لضغط الحكومة البريطانية من خلال ممثليها فى مصر ، مما جعله يعود الى ما عهدناه فيه من اقدام بعد احجام ، مضطرا أو متجاهلا ما حذرته به الصحف المصرية ، من عدم اثارة المسألة ، الا بعد الوصول الى تسوية ، بل وحتى فى هذه الحالة يكون تقدير قاعدة هذا التعويض للشعب المصرى ممثلا فى البرلمان ، ولعل ما ساعد على تخليه عن موقفه ما جبل عليه من اعتدال ، يدفع به دائما الى انتهاج خطا وسطا بين الموقف البريطانى والموقف المصرى ، فيما قد يثار من مسائل تتعلق بالعلاقات بين البلدين ، فلعله هنا وفى هذه المسألة على وجه الخصوص قد أراد أن يتخطى ما يمكن أن يفضى اليه تشبثه بتركها للمفاوضات ، خاصة وأن مركزه كان ضعيفا •

على أنه فى الوقت نفسه احتاط لما يمكن أن يؤدى اليه اتفاقه مع الجانب البريطانى بشأن هذه المسألة من ازدياد معينه من سخط الرأى العام ، ومن هنا فانه وان كان قد قيل وقتها أنه رفض تقرير أية قاعدة لتعويض الموظفين غير التى اقترحها الوفد الرسمى ، الا أن الأمر انتهى به وبوزارته الى انتهاج خطا وسطا بالنظر فقط « فى حالات استثنائية خاصة بأفراد من الموظفين الأجانب تقتضى الحالة الجديدة باقالتهم من الخدمة » • وبذلك انتهى الخلاف بين وجهة نظر كل من اللورد اللنبى وثروت ، بأن تنظر حالة كل موظف أجنبى يريد ترك خدمة الحكومة ، باعتبارها حالة قائمة بذاتها ، يقرر لها التعويض المناسب ، بشرط أن يكون تصريح ٢٨ فبراير قد مس فعلا سلطة هذا الموظف » • ولقد رأت جريدة الكشكول – فى صدد هذا الاتفاق – أنه لا يجعل الحكم فى واحدة ، قاعدة للحكم فى الثانية ، وان ذلك كان تمشيا مع السياسة التى وضعها لوزارته والتى اتسمت بالحرص على عدم التقيد بشىء ، مع

---

(١) F.O. 407/193, No. 70, Balfour to Allenby, op. cit., p. 128.

كسب ما يمكن كسبه ، وان الأمر كان كذلك فى هذه المسألة ، اذ ارادت الا تتقيد بشىء ، والا تكون « مسئولة عن شىء الا بقدر ما يسمح لهـا الدفاع عن هذه المسئولية أمام البرلمان » فكان أن وافقت الحكومة البريطانية على ما رأته الوزارة المصرية ، من علاج لهذه المسألة ، بعدم تقرير مبدأ عام لهذه التعويضات ، ولعلها تكون هذه الأخرى قد وجدت فى ذلك حلا وسطا يكفيها مشقة الالتجاء الى سبيل آخر ، قد يفضى بالوزارة ـ التى كانت قد سعت الى تاليفها ـ الى الاستقالة • فى الوقت الذى لم تكن ترغب فيه بالتعجيل بابعاد رئيسها •

سياسة ثروت الداخلية والخارجية :

فى بداية حديثنا عن سياسة ثروت الداخلية ، تجدر بنا الاشارة الى ذاك المسعى المحمود المبذول من جانب وزارته لتحقيق بعض مظاهـر الاستقلال • ولعل أبرز ما يدلنا على رغبة ثروت فى اظهار الاستقلال فى معناه الحقيقى ، هو الغاؤه ما كان معتادا فى عهد الحماية من تعطيل للمصالح الحكومية فى عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده ، وقد ألغيت أيضا وظيفة مستشار الداخلية ، وكان أحد مستشاريهـا البريطانيين البريجادير جنرال جلبرت كليتون ، كذلك توقف المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، بعد أن كان قد تمتع بهذا الحق طوال عهد الحماية • وامعانا من وزارة ثروت فى اظهار الاستقـلال فى معناه الحقيقى ، نراها تعين وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية)، والمالية ، والأشغال ، والزراعة ، والمواصلات ، محل الوكلاء البريطانيين ، وتعيينها وكيلا مصريا لوزارة الخارجية ، كذلك تعيينها بعض الموظـفين المصريين فى الحكومة بدلا من كبار الموظفين الانجليز •

ولتوفير الكفاءات فى وظائف الحكومة ، نراهـا توجه عنايتهـا « بالمعنى الصحيح الى ايجاد البعثات العلمية لكافة وزارات الحكومة » ، وذلك تمشيا مع برنامجها « احلال العنصر المصرى محل العنصر الأجنبى »، مما دفع بها الى ايفاد عددا كبيرا من خريجى المدارس العليا وطلبتها الى جامعات أوربا وأمريكا ، لتخريج مصريين يتولون الوظـائف الفنية ، ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ، ويحلون محل البريطـانيين والأوربيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال والحماية ، نراها كذلك وسعيا منها فى اعطاء الاستقلال معناه الحقيقى كما يقول سكوت فى برقية منه لكيرزون ، تنظر فى تعيين ممثلين مصريين للندن ، باريس ، وروما ، فكان أن ذكر عدلى يكن للأولى ، وحسين رشدى باشا للمنصب

الثانى ، (وان كانت لم تتخذ بعد اجراءات محددة) • وليس هناك من شك فى أن اعتماد معظم الممثلين الدبلوماسيين الأجانب كسفراء ، كان يندرج تحت هذا المسعى أيضا (اعطاء الاستقلال معناه الحقيقى) ، وفى مجال العناية بأمور مصر الاقتصادية ، قامت وزارة ثروت بانشاء المجلس الاقتصـادى ، على أنه اذا كانت هذه الجهود قد وجهت للصـالح العام ، ورفع شأن البلاد ، الا أن ثروت لم يكن يقبل أى معارضة « لأى عمل من أعمال وزارته » ، من جانب الرأى العام ، بل ان سياسته الداخلية كانت موجهة لمقاومة أى معارضة فى هذا السبيل • وقد يستدل على ذلك من تصميمه على ابعاد الشعب عن المشاركة فى وضع الدستور ، على الرغم من أنه صاحب الحق فى وضعه ، وينتدب لجنة لوضعه . ولعله خشى « تطرف الجمعية الوطنية فى أبحاثها الى ما لا تحمد عقباه » •

(ب) سياسته الخارجية :

لم يتبع ثروت أسلوبا واحدا للسياسة الداخلية والخارجية ، ممـا جعل كل منهما تسير فى سبيل يخالف الأخرى ، وقد يمكننا أن نستهل حديثنا عن سياسة ثروت الخارجية بالاشارة الى ما كان لـه من يد فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ، والذى حصـلت مصر بمقتضـاه على استقلالها ، والذى كان من بين مزاياه تحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج لدى الدول الأجنبية •

ولعل من أهم ما يكون لنا ذكره ، ونحن فى صدد حـديثنا عن سياسته الخارجية ، ذلك الاهتمام الذى أولاه لمسألة حدود مصر الغربية ، والتى اقتضت تعيين الخط الفاصل بين مصر وطرابلس ، بعد أن أصبحت ايطاليا صاحبة السيادة على طرابلس ، وإذا كانت الحكومة البريطانية قد مثلت مصر فى المخابرات التى درات بهذا الشأن منذ عام ١٩٠٤ ، الا أن انتهاء الحماية قد جعل بريطانيا تترك حل المسألة لمصر، لذا فان خارجيتها قامت بابلاغ السفير الايطالى « دومارتينو » بأن انتهاء الحماية على مصر قد غير الوضع من الأصل ، وأنه لم يعد ممـكنا للحكومة البريطانية مواصلة المفاوضات مع الحكومة الايطالية بمعزل عن وزارة الخارجية المصرية ، وبغير التعاون مع الحكومة المصرية • وللوصول الى حل مرض لكلا الطرفين الايطالى والمصرى ، رفع ثروت مذكـرة لمجلس الوزراء ، يقترح فيها تشكيل لجنة مؤلفة برئاسة وزير الحربية يتم ايفادها الى الحدود لتفحص المشروعات التى جرت المناقشة فيها خلال السنوات الأخيرة •

على أنه ما يمكننا قوله ان تلك المسألة ما كانت بالتى تشغل ثروت فى المقام الأول ، بل ان ذلك كان فى تمهيد الطريق للمفاوضات بين مصر وبريطانيا فى المسائل المتحفظ بهـا فى تصريح ٢٨ فبراير ولما كان ثروت مهتما أيضا بمشاركة مصر فى المؤتمرات والاحتفالات الدولية فلقد عرض على مجلس الوزراء مسـألة حضـور مصر الاحتفالين المئويين لتأسيس الجمعية الآسيوية ولاكتشاف تأثير الحروف الهيروغليفية كذلك الدعـوة التى وجهت لحكومته لتمثل فى المؤتمر الدولى الثالث للتربية والأخـلاق والذى ازمع اقامته فى جنيف والدعوة الأخرى التى وجهت للحكومة كى تمثل فى المؤتمر التحضيرى الذى ازمع عقده فى بروكسل تمهيدا للمؤتمر الدولى لتعليم الاناث ٠

وقد يمكننا الاستدلال من تلك الدعوات على ما أصبحت عليه مصر من مكانة دولية مرموقة بعد حصولها على الاستقلال ، وان وزارة الخارجية المصرية ، والتى أعيدت مع الاستقلال قد أصبحت تمارس مهامها بشكل فعلى ، وأصبحت اتصـالات مصر بغيرها من الدول تتم من خلالهـا وهو ما يتأكد من ذلك الخطاب الذى وجهه سيف الله يسرى وكيل وزارة الخارجية الى وزيرها ثروت بخصوص الدعوة التى وجهتها البعثة الايطالية الى الحكومة المصرية ، كى تمثل فى المؤتمر الدولى للاقامة ٠ كذلك يتلقى ثروت دعوة الحكومة الفرنسية لحضور اجتماع اللجنة الدولية للاستكشاف العلمى فى البحر المتوسط والتى أزمعت عقدة فى باريس فى أواخـر عام ١٩٢٢ ٠

واذا كان لنا القول فى ختام حديثنا عن سياسة ثروت الخارجية ، نذكر أنه قد سار بها ووجهها الى كل ما يعبر عما حصلت عليه مصر من استقلال ، الا أننا لانخلى الحديث عن هذا المجال دون أن نذكر ما أخذ عليه وقتها من « سكوت حكومته عن رحلة اللنبى بالسودان والتى من خلالها عمل على توطيد دعائم الحكم الانجليزى فيه من غير اشتراك مصر ، وهو الأمر الذى يعد مخالفا لنفس تصريح ٢٨ فبراير ٠

مصادرة الحريات :

لما كان ثروت قد أقام وزارته وهى لاتحظى بموافقته وتأييد الوفد بمعينه الشعبى الكبير الزاخر ، بل كانت على خلاف ذلك موضع انتقاده وهجومه ، وما له ذلك من صدى لدى الجماهير ، فلقـد تميزت الفترة التى قضاها فى الحكم باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير حتى وان اتسمت بالعنف ، ومنافاة التقاليد الدستورية فى سبيل أحكام قبضته على البلاد ، ولكن لما كانت هذه الأساليب ليست بالتى تفلح فى انالة طاعة الشعوب ،

ورضوخهـــا لحكامها ، فلقد أدت تلك الأســاليب الى المباعدة بين ثروت والرأى العام ، الى الحد الذى أصبح موضع سخطه وغضبه ·

ومع أن ثروت قد حاول عند اعتلائه للوزارة التنويه لما كان يعتزمه من اتباع للأساليب الديمقراطية فى حكم البلاد ، من ذلك ما يتبين من تصريحه فى خطبته بالكونتننتال عن عدم كراهيته للمعارضة وعمله على خلقها ، ان هى انعدمت ، لما لها من نفع وفائدة فى الوصول الى الحقيقة ، الا أنه كان هناك بونا شاســعا بين هذه التصريحـات البراقة وغيرها ، مما جاء فى هذه الخطبة ، وبين ما حدث من أفعال تناقضها ، كما تبين لنا من معاملة الوزارة للمعارضين لها،وصدور الأوامر بمنع نواب الأمة ووكلائها من الاجتماع ببيت الأمة ، ووضع الحراس المسلحين ، أمامه ليمنعوا « حتى السيدات من غشيانه » (١) ، على أن أبرز ما مثل مصادرة الحريات على عهــده هذه الوزارة كان منع الاجتماعات الســياسية المخــالفة للوزارة وتعطيل الصحف ·

أولا : مصادرة حرية الاجتماع :

اذا كانت حرية الاجتماع من الحقوق المقررة فى دســاتير الأمم المختلفة ، فلقد تميزت فترة حكم ثروت بمصادرة تلك الحرية ، فى وقت كانت فيه وزارته كما ورد فى برنامجها تريد « أن تتولى الأمر بنفســها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى ادارة شئون الأمة توجيههــا الى المصلحة القومية دون غيرها » مما يجعل وقوفها فى وجه تلك الحرية ناتجا عن محض ارادتها وليس تحت الضغط البريطانى » · ومع ذلك نرى وزارة ثروت فى سبيل تحقيق سياستها لاتعبأ بهذه الحقيقة الواضحة وضوح النهار ، ففى الوقت الذى تبيح لنفسها ما شاءت من اجتماعات والقــاء ماتريد من خطب كذلك أنصارها ، كانت تحرم ذلك على معارضيها ، حتى أننا نجدها لاتتورع عن منع اجتماع سياسى دعى اليه الأمير يوسف كمال بدعوى المحافظــة على الأمن العام ، بينما لم يكن يخشى منــه على الأمن والنظام · بــل ان ســياسة التفرقة التى اتبعتها وزارة ثــروت ازاء اجتماعاتها وأنصارها من ناحية وخصومها من ناحية أخرى ، كانت من الوضــوح حتى اننــا نراها محلا للانتقاد بين أروقة مجلس العمــوم البريطــانى ·

---

(١) الأخبار عدد ٦٤٤ فى ٤ ابريل ١٩٢٢ ص ١ ·

ثانيا : حرية الصحافة :

فى الوقت الذى كان منتظرا أن يمنح الاستقلال ـ الذى حصلت عليه البلاد ـ الصحافة مجالا أرحب للانطلاق من القيود التى رسفت فى أغلالها ، كان هذا الاستقلال عونا عليها لم يزدها الا قيودا على قيودها ، فالى جانب النظم الاستثنائية التى عوملت بها ، كانت تتلقى التعليمات من وقت لآخر بالامتناع عن نشر بعض الأنباء والخوض فى بعض المسائل ، والحذر من التعليق على بعض الموضوعات ٠

وفى الوقت الذى أصبحت فيه الصحافة المصرية معذبة ، لاتدرى كيف تؤدى وظيفتها وهى تتخبط بين قوانين استثنائية ونظم عرفية وتعليمات تتلقاها بين ساعة وأخرى ، فلا يعلم الكاتب أى شىء يثبت وأى شىء يحذف ٠ « كانت الجرائد مهددة بخطر التعطيل المؤقت أو الاقفال النهائى بأوامر ادارية ، وليس ما هو أدل على الحالة المؤسفة التى أصبحت عليها الصحافة على عهد ثروتمما ذكره مراسل الديلى هرالد لمحررى تلك الجريدة من « أن صحف مصر سواء أكانت وطنية أو انجليزية مكممة تماما « فلا يسمح فيها بنقد سياسة عدلى ـ ثروت » ، وأن جميع المعلومات التى تستقيها كل الصحف الانجليزية تقريبا تصدر عن رجلين أو ثلاثة رجال يعبرون عن سياسة اللنبى ـ ثروت (١) ٠

والى جانب مصادرة اجتماعات المعارضة ، وتعطيل الصحف المناهضة ، نجد أن عهد ثروت تميز بالأحكام العرفية ، ومصادرة الحريات، وقد يبدو لنا الى أى حد بلغ حنق الوزارة على المعارضة ، اذا علمنا أن الشباب كانوا يأخذون خطأ الى السجون بغير جريرة ولا تهمة ، سوى الظن بأنهم ذوو وطنية ومبادىء ، وأنهم يكنون الاجلال للزعيم ٠ « وقد ارتبط اسم » بدر الدين ـ ساعد ثروت الأيمن ـ بالأعمال القاسية التى كانوا يلقون بها فى تلك السجون ٠ كذلك اتبعت الوزارة سياسة تعسفية ازاء أعضاء الوفد ، وامتدت مصادرة حرياتهم لتشمل حرم سعد زغلول ، وهو ما يتبين لنا من قول مراسل الديلى هرالد ـ سالف الذكر ـ « وحرم سعد باشا زغلول معزولة فى بيتها ، وأعضاء الوفد الوطنى الباقون لايسمح لهم بزيارتها ، وأموال الزعماء خصوصية كانت أو عمومية مصادرة » ٠ وليس هناك ما يمكن أن يصور قسوة ماكان عليه الحال من قوله ان « الفزع ضارب فى البلاد أطنابه » ، ولم يكن ذلك بالأمر الغريب ، اذا أضفنا اليه وجود التدابير الاستثنائية ، وارتكاز

---

(١) الأخبار عدد ٦٤٩ فى ١٠ ابريل ١٩٢٢ ، ص ٢ ٠

نظام الحكم عليها ، أكثر من ارتكازه على أى شيء آخر ٠ ومع ذلك فقد حاول ثروت اخفاء معالم تلك السياسة الصارمة التى اتبعها فى ادارته للبلاد ، وتعويض ما كان ينقصه من تأييد شعبى ، وهو ما يتبين مما تذكره جريدة النظـام ، عن اكثـاره من الخطب فى الاجتماعات والاحتفالات ، وايحائه الى صنائعه ومريديه ليدلوا فى الصحف العربية بآرائه ، ويسبحوا بحمد آلائه ، ودعوته مراسلى الصحف الأجنبية ليفضى اليهم بأغراضه ونياته ، ويستدرجهم الى التغنى بمديح سجاياه ومزاياه ، بل كان يرمى أيضا ــ كما اتضح لنا ــ الى اظهار نجاح سياسته وتوطيد مركزه فى البلاد ، وذلك بالاعلان عما يسودها من هدوء وسكون ، اذ كان يصارح الصحفيين الأجانب ، بأن الحالة هادئة ، والسكون شامل والأمن مستتب٠

الانتقادات التى وجهت لثروت ووزارته :

لقد كان على ثروت أن يواجه أيضـا ، وبجانب ما تعرض له من صعوبات حملة من الانتقادات تناولت الكثير من الأمور السائدة فى البلاد وقتذاك والتى تمثلت فى تعيينه سكرتيرا عاما انجليزيا لوزارة الخارجية « المستر كوين بويد » ، وتغلغل النفوذ الانجليزى فى الوزارات المصرية ، واستمرار الأحكام العرفيـــة ، وبعث قانون المطبوعات على عهد وزارته والذى كان قائما على عهـد الاحتــلال ، كذلك ما لجأت اليه وزارته من ترقية بعض المنتمين اليها دون استئذان السراى هذا فضلا عن مسألة السودان اذ تعرض ثروت للانتقاد بسبب التزامه الصمت ازاء ما قامت به السياسة البريطانية من تصرفات متعددة ومتكررة ، بقصد الفصل بينه وبين مصر ٠ بل لقد ألقى اللوم على وزارته عدم اشتراطها ــ فى المفاوضات التى سبقت تاليفها ــ تقرير بطلان اتفاقية عام ١٨٩٩ ، وما أدى اليه هذا التساهل من أطماع الانجليز « فى ان يزيدوا مركزهم الفعلى فى السودان تثبيتا » ٠

ثروت والرأى العام :

لم يكن من الغريب أن يواجه ثروت ــ ومنذ بادىء تاليفه للوزارة ــ مناهضة الرأى العام ــ بعد أن نقض اجماع الأمة ، بالاحجام عن تاليف الوزارة ، فضلا عن مجيء هذا التاليف وقت أن كان سعد زغلول فى طريقه الى منفاه فى سيشل ، الأمر الذى آثار الشك فيه ووزارته ، وجعل الطريق أمامه مليئا بالعقبات والأشواك » ٠

وقد يكون لنا تصور ما كان عليه حال ثروت من نفس جماهير الرأى العام ، من قول مراســل الافريكان ورد « ولا نفشى سرا اذا قلنا ان ثروت باشا أوجد ثقة خاصــة فى نفس المستر شلدون ايموس ، الذى يقــدر اللورد اللنبى نصائحه تقديرا عظيما ، ولكنه لم يولد لنفسه غير ثقــة قليلة فى نفس مواطنيه • ان الجميع يسلمون بأن ثروت باشــا رجل نبيه ذو مقدرة عظيمة وحزق ، ولكنه لايتمتع بتأييد عام ، والشائع بين الناس سواء صح هذا الزعم أم لم يصح ــ أن ثروت باشا نصح بابعاد زغلول باشــا ، فكان هذا الزعم ســببا فى نفور فريق كبير من المصريين منه » • فمن هذا القول يتضح ضآلة المكانة التى كان يشغلها ثروت فى قلوب مواطنيه ، خاصة وأنه لم يكن هناك غرض سياسى معين يحمل ذلك المراسل على ما ذكر ما ذكره ، بل كانت طبيعة الأحداث تفرض معاداة الرأى العام له ، فالى جانب ما ذكرنا من أسباب ، فلقد كان لتدخل ثروت فى العرائض التى استكتبت بالثقة بالوفد الرسمى » ، فضــلا عن مقاومته لرحلة سعد زغلول فى الصعيد ، ما أدى الى ازدياد معنية من نفور الرأى العام • واذا كانت تلك الأســباب لما يعد محصلة طبيعية لما كان يحمله الرأى العام من شعور تجــاه ثروت ، الا أننا نرى رأيــا مغايرا يحمله مارشال ، وتظهر من خــلاله الروح الاستعمارية واضحة ، اذ انه يرجع الفقدان السريع لشعبية ثروت والتضــاؤل فى نفوذه وعدم اســتمرار وزارته سوى تسعة أشهر فقط ، على الرغم من تحقيقه الغــاء الحماية واعلانه استقلال مصر الى قوله « ان الشعوب المحررة حديثا تتسم دائما بالبخل ، وليست شاكرة على الاطلاق سواء مع مواطنيهم أو الغرباء الذين أعطوهم حريتهم » (١) وعلى أية حال ، اذا كان وصول ثروت وزملائه الى السلطة ــ كما يرى لويد ــ محل رضــاء دار المندوب الســامى ، الا أنه لم يكن فى نظره بأى حال بالأمر السار لكافة قطاعات الرأى العام المصرى• ولم يكن ذلك ــ فى رأينا ــ بالأمر الذى كان يخفى على ثروت خاصة بعد علمه بتلك المؤامرة التى دبرت لاغتياله ، على أنه ــ وعلى مايبدو لنا ــ لم يكن يعبأ كثيرا بقوة الرأى العام ، وهو ما يظهر الفارق بينه وبين غيره من الزعامات الشعبية المتشددة ، والتى تجعل من قوة الرأى العام عصا تتكىء عليها ، ومما يدلنا على ذلك أن ثروت قد تغاضى عن تأييد الأمة له وأقدم على الوزارة يؤلفها ، وهو ما تجنبه عدلى اذ كان قد « رأى بثاقب نظــره أن الأمة لا تؤيده فى تأليفها » ، أما ثروت فقد تغاضى « عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية » ويوجد الرافعى تفسيرا لذلك فى

---

(١) Marshall, The Egyptian enigma, London, p. 267.

ان يكون « أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض ، لأنه خيل اليهم أن الأمة لابد وأن تذعن للهيئة السياسية ، والتى فى يدها قوى الحكم والسلطان » . على أننا نرى أنه اذا كان ذلك هو تصور أولئك الأعضــاء المنشقين عن الوفد ، الأمر الذى يكون قد جعلهـم يشحذون همـة ثروت للاقدام على تأليف الوزارة ، الا أن هذا لم يكن نابعا من الأمر الواقع ، ذلك أن الاذعان لايعنى سوى الاستسلام للسلطة الحاكمة ، بينما ما خبره أولئك الأعضــــاء ، وثروت ، بل حتى الانجليز ، أن الاذعان ليست سمة توصف بها قطاعات الشعب المصرى ، وهو ما تجلى بصورة واضحة فى ثورة ١٩١٩ ، ضد السلطة العسكرية المحتلة ، فما بال يكون الأمر مع السلطة الوطنيـة المدنية اذا لم يكن ذلك هو التفسير ، بل كان ما رأيناه ، وهو أن ثروت قد حط عنه جانبا قوة الرأى العام ، ولم يكن الأمر يتوقف عنـد ذلك الحد بل ان الخطة التى كان يتبعها « وأصدقاؤه من المنشقين عن الوفد من الملاك الأعيان والرأسماليين ، ويطمعون الى جريان الأمور فى مجراها الى الغاية المنشودة ، هى تنفيذ ذلك الاتفاق بينهم وبين الانجليز ، وضمان الحكم على القواعد الدسـتورية فى غيبة سـعد وأصـحابه فى المنفى والمعتقلات ، وكان من الممكن تقرير المبادىء التى تلائم هؤلاء على أساس اقرار المسئولية بالوزارة ، والاعتراف بالأمة وحدها مصدر السلطات ، فلا تحصر فى يد الملك كى تضمن الخطة الدستورية فى ذلك المجرى ، وكان من الممكن ــ بجانب هذا ــ وثروت فى الحكم ، أن يجرى على الذى يحسنه ، وجرى عليه فى جمع التوقيعات ، فينزل هو وأصـدقاؤه من شيعة عدلى ، من الملاك والأعيان المنشقين عن الوفد ، الى ميدان الانتخابات، فاذا ما انتخبوا ومثلوا كثرة كان الدستور وما جاء فيه ضامنا بالاستئثار بالسلطة والسيطرة ، الى زمن طويل ، ومن ثم تحقيق الغـاية » . وكان أن مضت وزارة ثروت فى تنفيذ ما اعتزمته ، فكان أن ألفت لجنة لوضع مشروع الدســتور ، وقانون الانتخاب برئاسـة رشدى . فكان أن زادت تلك الخطوة جفاء الرأى العام لها ، اذ كان ماتريده الأمة لوضع هذا الدستور أن يكون بيد جمعية وطنية تأسيسية ، على أن ثروت لم يلق بالا الى ماتعرضت له تلك الخطوة من انتقادات لذلك السبب الذى ذكرناه ، ولم يتراجع عن فكرة اللجنة التى كان قد استقر عليها رأيه ، ولم يكن هناك مايدعوه ــ كما نرى ــ أن يتراجع عنه أو عن أى رأى آخر سوف يتخذه ، لما يكون قد اعتقده من عدم أحقية الجماهير المشاركة ، ولو برأى فى شئون الحكم ، اذ كان « مثله وعدلى يكن وحسـين رشـدى ويحيى

ابراهيم وعبد الفتاح يحيى من الساسيين الذين ورثوا الحكم والسيادة كابرا عن كابر وانهم وحدهم هم الجديرون بالحكم ومسئولياته ، والوصاية على الشعب « الجاهل » فى نظرهم ، مهما كثر عدد المتعلمين فى هذا الشعب » ، لذا لم يكن من الغريب أن نراه قد اختار أعضاء وزارته من « الطبقة التى أطلق عليها الدكتور حسين مؤنس اسم «مماليك عصر الاحتلال وعبيد السراى » فكان اسماعيل صدقى وابراهيم فتحى وجعفر والى ومصطفى ماهر ومحمد شكرى ومصطفى فتحى وحسين واصف وواصف سميكة — فى رأيه — رجالا كأنهم الكراسى المذهبة التى كانت تزدان بها قصور الماضى : كراسى فخمة وغالية الثمن ، ولكن الجلوس عليها عذاب ، كل قيمتها فى منظرها .

وفضلا عن ذلك فان ماكان يركن اليه ثروت — كما نرى — ويجعله فى شغل عن أعراض الرأى العام هو أنه ألف وزارته وهى مؤيدة من الجانب البريطانى ومن هنا كان اطمئنانها الى امكان مواجهتها للعناصر الثورية ، فاذا كانت مواجهتها لهم لم تكن بالتى تكفى لارجاعهم عن مواقفهم الثورية ، الا أنها « كانت على كل حال قادرة على اسكاتهم ولو بمعاونة السلطات البريطانية ، بقدر ماكانت هذه العناصر قادرة — من ناحيتها — على مقاومتها وازعاجها » .

وعلى أية حال ، اذا كان ماذكرنا لايبشر بأى حال بأوضاع مستقرة مطمئنة ، رغم القوة البريطانية المستعانة من جانب الوزارة ، فان ثروت كان يحاول — كما بدا لنا — أن يظهر الأمور على صورة مغايرة ، اذ يجيب مراسل الماتان ، الذى سأله عما اذا كان لايفكر بأن القلاقل التى تقع أثناء وجود نظام جديد تؤدى حتما الى تهديد رفاهية البلد بالخطر » يجيبه بقوله :

« انى من هذه الوجهة اطمئنكم تمام الطمأنينة ، فان الأمة المصرية أعقل من أن تضر بمصالحها بالتجائها الى حوادث العنف ، ومع هذا فنحن فى الشهر السادس من حياة وزارتى والحالة — كما ترى أنتم أنفسكم — أبعد من أن تدل على مستقبل ينطوى على القلاقل ، ولقد كان المتشائمون كما تعلمون ، عند تاليف وزارتى أكثر عددا من المتفائلين ، أعتقد أن هؤلاء الأخيرين هم الذين كانوا على حق ، اذ أنى متحقق أن غالبية مواطنى قد وقفوا على أهمية الخطوة التى خطتها البلاد نحو استقلالها الفعلى . وأنى أقول لكم الفعلى لأن استقلالنا القانونى أمر خارج كل مناقشة ، فقد اعترفت به جميع الدول ، ولدينا الآن وزارة خارجية

تتخابر مباشرة مع هذه الدول » . على أن ثروت واذا كان قد أراد بما جاء في هذا الحديث ، أن يصور جريان الأمور بصورة طبيعية حسنة ، الا أنه كان ـ ومن غير شك ـ مدركا أنه انما يعطي صورة لغير الواقع ، والذى كان من الواضح عدم مبالاته به ، فمما يذكره لنا عنه العقاد أنه ذهل عن كل عبرة مضت وكل عاقبة تلى « ولم يذكر الا شيئا واحدا : وهو أنه صار الرئيس المطاع باذن الانجليز ، والآمر الناهى بحولهم وطولهم ووثق من بغض الأمة له وتبرمها بعهده ، وأن اسمه أصبح من أشأم الأسماء فى مسامعها ، وأيامه أصبحت من الأيام السود فى تاريخها . ولكنه وثق « فى جانب ذلك من شيء آخر ، ذلك أن الانجليز يشدون أزره ، ويسندون ظهره ، ومتى وثق من ذلك فماذا عليه من سخط الأمة وغضبها ، وماذا عليه من سعادتها وشقائها » . وقد يصور لنا مدى استهانة ثروت بالأمة وزعمائها ، تلك المقولة التى يوردها له العقاد ليلة استقرار الرأى على توليته ، والتى يراها لائقة به ، وانه لائق بها اذ قال : « اننى أنا الليلة صاحب الدولة على رغم أنف من فى مصر ومن فى سيشل !! » (١) .

وعلى أية حال ، قد يمكننا الانتهاء الى القول أن ثروت لم يكن من ذلك الطراز من السياسيين ممن يعبئون بالرأى العام وبتأثيره على مجرى الأمور ، ويعود ذلك الى نقطة ضعف كانت عنده وعند جماعته وهى « أنهم لم يفهموا قوة الحركة الوطنية التى قامت فى مصر ، ولم ينتبه هو بالذات ـ الى التطور الحاسم الذى شمل هذه الحركة بقيادة سعد زغلول » .

ثروت والدستور :

لم يمض الكثير من الوقت على تشكيل ثروت لوزارته ، حتى أخذ فى تنفيذ أهم ما اشتمل عليه برنامج هذه الوزارة ، وهو وضع دستور للبلاد ، ولقد كان الطريق أمامه خاليا لتحقيق تلك الغاية ، دون عقبات ، فاذا كان قيام نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، مما كان يرغب فيه الملك ، وأشار اليه فى كتابه الى ثروت بتأليف الوزارة ، فقد كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت هى الأخرى بأن يكون نظام الحكم فى البلاد دستوريا ، وهى تعلن اعترافها باستقلال مصر ، ولقد كان وضع هذا الدستور يمهد لانتخاب الهيئة التى تبرم الاتفاق بين مصر

---

(١) الأفكار عدد ٥٨٢ فى ٣ ديسمبر ١٩٢٢ .

وانجلترا بشأن القضية المصرية ، الأمر الذى دعا وزارة ثروت الى أن تنشأ برأيها ورأى أصدقائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا برئاسة « حسين رشدى » لتقوم بوضع الدستور الجديد · وفى هذا الصدد يذكر لنا محمد على علوبة ــ أن ثروت سعى فى « تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمع فى الرقى » ، الأمر الذى جعله يلتجىء فى تشكيلها الى أشخاص عرفت فيهم الكفاءة ويمثلون الهيئات التى لها صفة في البلاد ·

وفى صدد تشكيل هذه اللجنة رأينا ثروت يدعو اليها « بعض اتباع سعد » ليكونوا بين أعضائها ، على أن اقتصاره فى هذه الدعوة على عضوين أو ثلاثة أعضاء من ذلك الحزب الشعبى الكبير قد جعله لا يجبه سوى بالاعراض اذ رفض من وجهت لهم الدعوة من أعضائه اجابتها « لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لايناله منه الا التبعة ، وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها ويضعفه ويفل سلاحه » · ويضاف الى ذلك أيضا ماكان يقترحه الوفد فى شأن وضع الدستور ، اذ كان يرى انتخاب جمعية تأسيسية لوضعه برأى نواب البلاد ، لا برأى الوزارة ، ومن يشايعها ، هذا فضلا عن أنه كان يستريب بمقاصد عبد الخالق ثروت ؛ ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله ، وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التى أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه » · على أن محمد على علوبة يرى أن رفض هذا الفريق أو بعض أتباع سعد ــ كما أطلق عليهم ــ كان بأمر من سعد ، وأنه كان من بينهم مرقص حنا ، الذى اعتذر عن دخول اللجنة التى وصفها سعد بلجنة الأشقياء ، ومع ذلك ، فاذا كان بعض الأعضاء المؤسسين للوفد قد ظلوا على كلمتهم التى اتفقوا عليها فى باريس ، وصدر بها قرار جماعى بحضور سعد ، فلم يشاركوا فى وزارة عدلى ووزارة ثروت « لاعتقادهم » أن خدمة البلاد تتحقق بجهادهم الوطنى وهم بعيدا عن مقاعد الحكم ، فقد قبل بعضهم الاشتراك فى هذه اللجنة على اعتبار أن وضع الدستور جهاد وطنى ، فشارك فيها : على ماهر ، وعبد اللطيف المكباتى ، وتوفيق دوس ، وعبد العزيز فهمى · أما عن رافضى الدعوة فيمكن أن نضم اليهم أيضا الحزب الوطنى ، ولم يكن ذلك بالأمر الغريب ، ولم يكن قد مضى الكثير من الوقت على رفضه لتصريح ٢٨ فبراير ، تمسكا بمبدئه ، باللامفاوضة الا بعد الجلاء · واذا كان ذلك

ليشير الى أن الحزب سينتهج خطا مناوئا وغير متعاون وهو ما ينصرف على لجنة الدستور ، الا أنه قد يكون ما دعاه أيضا الى ذلك أنه كان يرى — كالوفد — أن يعهد بوضع الدستور لجمعية وطنية تمثل الأمة • وعلى أية حال قد يمكننا القول ان الوزارة الثروتية كانت حريصة على ان تمثل فى لجنة الدستور مختلف طوائف الأمة ، فضلا عن حرصها على أن تضم عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية باعتبارها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسميا فى ذلك الحين ، ولقد قدر عدد أولئك بعشرة أعضاء من بينهم على المنزلاوى ، واسماعيل أباظة ، وعبد اللطيف المكباتى ، ومحمد على (١) ، على أن حرص الوزارة على تمثيل مختلف طوائف الأمة فى اللجنة ، جعل من بين أعضائها ، من هم ليست لهم أية صلة بالفقه الدستورى ، فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية ، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين، وكان بها أيضا صالح لملوم ، وكان من زعماء البدو • وقد ضمته اللجنة ممثلا لعرب البادية ، الذين كانت لهم الى ذلك الوقت امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية ، وكان أن اشتملت اللجنة غير أولئك من أعضاء الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، على جماعة من كبار الأعيان كان اختيارهم موضع رضاء أصحاب المصالح الواسعة ، فى البلاد ، ومع ذلك كانت اللجنة تضم صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية ، فيذكر فى مقدمة رجال القانون عبد العزيز فهمى وابراهيم الهلباوى ومحمود أبو النصر ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى ، والى جانب أولئك الأعضاء القانونيين ضمت اللجنة بعض من شباب الموظفين الممتازين أمثال عبد الحميد مصطفى ، وعبد الحميد بدوى وتوفيق دوس ، والياس عوض ، ولقد كان الأخيران يجمعان الى جانب الاشتغال بالقانون صفة الطائفية « التى يسرت لهما مع البطريرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة تمثيلا تاما » •

أما من وقع عليه الاختيار لرئاسة اللجنة فقد كان حسين رشدى وهو « من أكثر المصريين تضلعا فى القانون والفقه الدستورى » وقد أختير محمد حشمت ليكون نائبا له وكان هو الآخر قد سبق له أن تولى مناصب القضاء ، ومنصب الوزارة •

(١) F.O. 407/193, No. 21, Scott to Curzon, April 12, 1922, Enc. in No. 21. Report on the general situation in Egypt for the period from March 30 to April 5, 1922, inclosive, p. 30.

وعلى أية حال قد يمكننا أن نستدل من الهيكل الذى بنيت عليه تلك اللجنة أن ثروت قد حرص على أن يختار لها من رجال القانون ممن يقتضى وجودهم اعداد ذلك العمل التشريعى الهام فضلا عن تمثيل بعضهم للبلاد بعضويته فى الجمعية التشريعيـة الأمر الذى كان ضروريا وهاما لثروت حيث لم يكن فى حاجة الى ازدياد معينة من سـخط الرأى العام خاصـة بعد أن كان قد تجاهل رغبته فى أن يكون وضع الدستور من عمل جمعية وطنية ، تأسيسية ، وليس بواسطة لجنة حكومية ، الأمر الذى عرضه ووزارته لحملة من الانتقـادات زخرت بهـا صفحات الصحف المصرية الصادرة فى تلك الفترة • ولعل تخليه وعدم استجابته لتلك الرغبة من جانب الرأى العام هو ما جعله يختار لها ممن عرفوا بالثورية وبعملهم فى السياسة ، وقد يكون لنا أن نخص بالذكر فى هذا المجـال عبد اللطيف المكباتى ، فالى جانب عضويته للجمعية التشريعية ، يبدو أن ثروت قد عول على ما عرف عنه من ثورية بقصد ارضاء الرأى العام وطمأنته على عمل اللجنة • ومن رجال السياسة فى اللجنـة أيضا : عبد القادر الجمال وعبـد العزيز فهمى ، وكان على المنزلاوى من الوطنيين ، أما محمـود أبو النصر ، فقد كان معروفا بأنه من المعارضة وقد يمكننا أن نضيف الى هذا الفريق توفيق دوس ، وذلك لما كان قد اكتسب من شهرة واسـعة كمدافع عن المسجونين السياسيين بموجب الأحكام العسكرية ، والذين كان من بينهم عبد الرحمن فهمى ، وذلك فى محاكمة « جمعية الانتقام » وان كان قد ترك حزب الوفد وأصبح عضـوا بارزا فى حزب الأحرار الدستوريين (١) • على أن ثروت وان كان قد حرص على أن يضم اليها ، أولئك الأعضاء ذوى الصفة النيابية والتمثيلية والسياسية فى البلاد ، فقد كان حريصا فى ذات الوقت ، على أن يختار لها من يرضى عن وجودهم فى السراى ، وكان فى مقدمتهم عبد الحميد بدوى ، كذلك يوسف اصلان قطاوى فقد كان يهوديا من الأقليات المنضمة للسراى ، وصالح لملوم الذى كان من عصبية بالفيوم عن أصول ليبية مرتبطة بالسراى ، وكان من أولئك الأعضاء أيضا الشيخ محمد بخيت • بل لقد اختار ثروت أيضـا للجنـة من عرفوا بصـلاتهم مع الانجليز ، مثـل عبد الحميد البكرى ، وابراهيم الهلباوى ، وقلينى فهمى ، وان كان عضوا معينا ووكيلا للجمعية التشريعية ، الا أنه كان من أشد المؤيدين بمشاعره للانجليز ، وظـل

---

(١) وثيقة السير مايلز لامبسون عن ١٥٠ سياسيا مصريا ، الأهرام ، عدد ٣٠٣٧٣ فى ١٩٧٠/٢/١٦ •

محتفظا بهذه المشاعر حتى فى أثنـاء مدة الاضطرابات ، وكذلك ضمت اللجنة جماعة من كبار الأعيان قصد باختيارهم ارضاء أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد ، وكان منهم اسماعيل أباظة ، وهو من أسر الأعيان المناهضة للوفد من الأحرار الدستوريين ، ومنهم أيضا محمود أبو حسين ، وفضلا عن ذلك فقد اشتملت اللجنة أيضا على من اشتركوا مع ثروت فى الأصل التركى مثل زكريا نامق ويوسف سابا ٠

ولما كان ثروت يتصف بالاعتدال ـ كما سيتضح لنا من خـلال معالجته للقضية المصرية ـ مع بريطانيا ، فلم يكن من الغريب أن نـرى الصفة العامة لغالبية أعضاء اللجنة تتسم بالمرونة والاعتدال ، بل تذكر لنا جريدة المحروسة أنه كان حريصا على أن يكونوا من « أنصاره المعتدلين المرنين » ٠

وعلى أية حال قد يمكننا القول ـ بعد استعراضنا لبعض أسماء من ضمنهم لجنة الدستور ـ أنها وان كانت قد ضمت ممثلين عن مختلف طوائف الأمة ، الا أن ماكان عليه بعض أعضائها من ميول أو صـلات بالسراى أو الانجليز ٠ فضلا عن الجماعة ـ التى أشرنا اليها ـ من كبار الأعيان والتى كانت ـ كما سبق لنا القول أيضا ـ تمثل أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد ، فقد كان يباعد بينها وبين تحقيق رغائب الشعب فى الدستور الذى تضعه ، وهو الأمر الذى جعلهـا غير ممثلة للشعب تمثيلا صحيحا ٠ على أن ثروت كما بدا لنا كان يرى بكفاية اللجنة فى تنفيذ المهمة التى وكلت اليهـا ، حيث رأى فى أعضائهـا الخبرة ، والصـفة النيابية ، كما أشار فى المذكرة التى رفعها لمجلس الوزراء بقصد الحصول على موافقته على تاليفها ، وهو ماتم له ٠ ومن هنا رأينا دورة فى وضع الدستور قد توقف عند اختياره لأعضاء هذه اللجنة ٠ وليس هناك من شك فى أنه كان موقنا ومطمئنا من أن أعضـائها لن يأتوا للدسـتور بمبادىء وأسس تخالف تلك التى يراها ، بعد أن كان معظم أعضائهـا كما سبق لنا القول يشاركونه نفس صفة الاعتدال ، هذا فضلا عما ذكر عنهم كأنصار للوزارة ، لذا لم يكن من الغريب ان نجـده وهو صاحب اليد الطولى فى تكوين لجنة الدستور يطلق لها الحرية التامة للقيام بهذه المهمة بل وان نرى وزارته تترك لها الحرية المطلقة فى البحث والمناقشة ٠

وانطلاقا من ذلك الاستقلال فى العمل ، نرى اللجنة تأخذ فى الجلسة الثانية لها والتى كانت بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٢٢ باقتراح طرحه رئيسها بتأليف لجنة تسمى لجنة المبادىء العامة لتقوم بوضع مجموعة متسقه من

المبادىء الدستورية العصرية ، لتقوم بعرضها بعد ذلك على اللجنة العامة ، وقد جاء تأليف هذه اللجنة من ثمانية عشر عضوا ، كان أكثرهم من رجال القانون. ولقد سادت هذه اللجنة تيارات مختلفة، تعود الى أن أعضاءها ـ وان كانوا قد اقتنعوا جميعهم بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى وضع دستور لمصر على أحدث المبادىء العصرية ، الا أنهم « كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويرا يتفق وحاجات مصر » ، فمنهم من كان يرى ان يكون لصاحب العرش من الحقوق ما يكبح جماح الأهواء الحزبية ، وكان داعيهم لذلك ما رأوه من عدم بلوغ البلاد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، بينما كان آخرون يحملون ما يخالف ذلك الرأى اذ رأوا ان تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور : وهو أنه مصدر السلطات كلها الأمة ؛ تطبيقا لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما حدث فى انجلترا ، هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من اخطائها ، اذا وقعت أخطاء ، أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده » .

وما يهمنا فى هذا الصدد هو الاشارة الى أن أكثر الأعضاء اتصالا بثروت وبالوزارة فضلا عن رئيس اللجنة رشدى ، قد سلكوا مسلك الدفاع عن بعض أمور كانوا يعتقدون أن صاحب العرش يتمسك بها . ولقد كان دافعهم لذلك ـ كما يتراءى للدكتور هيكل هو خوفهم على مشروع الدستور من أن يعدل من أساسه اذا ما سلب صاحب العرش كل سلطان ، بينما ان روعيت بعض الاعتبارات التى ترضيه ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ، ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ، لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة انجلترا فى حل المسائل التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » .

وعلى أية حال ، اذا كانت هذه اللجنة ، وكما يذكر لنا أيضا الدكتور هيكل ، قد وضعت المبادىء العامة ، على أساس مقبول . الا أننا رأينا تلك المبادىء يتم تناولها بالكثير من الانتقاد ، من ذلك مالاحظته جريدة الأخبار من تعمد اللجنة نقل الكثير من الأنظمة العتيقة ، التى لم تكن لتتفق مع العصر « وتهدم سلطة الأمة شر هدم » . كذلك رأى أمين الرافعى فى « المبدأ الذى وضعته اللجنة فيما يتعلق بتعيين الحكومة

لثلاثين من أعضاء مجلس الشيوخ الثمانين ، بينما ينتخب الباقون من هيئات خاصـــة وبشروط معينة ، رآه من القواعد العتيقة التى لايجوز الأخذ بها ، لأنه يفقد المجلس صفة النيابة عن الأمة ، ويجعله آلة فى يد الحكومة » .

ولقد كانت الخطوة التالية هى عرض ماقررته اللجنة الفرعيه من مبادىء عامة ، والتى ستقوم عليها نصوص الدستور وقانون الانتخاب على اللجنة العامة ، فكان أن اجتمعت يوم ٢١ مايو ١٩٢٢ ، برئاســـة حسين رشدى فى قاعة الجمعية التشريعية ، فوزع على أعضائها تقرير اللجنة الفرعية . ولما كان رشدى قد سافر بعد ذلك الى أوربا للاستشفاء ، فقد تولى نائبه أحمد حشمت دعوة اللجنـــة بهيئتهـا الكاملة للاجتماع بالاسكندرية فى مقر المجلس البلدى ، فكان أن اجتمعت وناقشت المبادىء العامة . وأخذت فى مراجعة التقرير الذى وضعته اللجنـــة الفرعية ، وتسأل الناس آراءهم . على أن أعضـــاء اللجنـــة الفرعية قد دافعوا عن المبادىء التى قالوا بها فى هذه اللجنة ، من ذلك ما طالب به المكباتى من النص على مبدأ سيادة الأمة ، وكان كما أشار قد اقترحه فى اللجنـــة الفرعية . على أن أحد أنصار الحكومة ــ وهو توفيق دوس ــ لايرى ذلك، فاشار الى ماكانوا قد اتفقوا عليه فى اللجنـــة الفرعيـــة من الأخذ بكل تطبيقات مبدأ سلطة الأمة دون النص عليه ، حتى « لايفهم من النص عليه جواز تغيير شكل الحـكومة فى المستقبل » على أن الأمر انتهى فى هذه المسألة بترجيح كفة المكباتى ، اذ وافق الأعضاء على ما اقترحه من أن ينص فى الدستور على مبدأ سلطة الأمة ، وأن كل سلطة فى البلاد مستمدة من الأمة .

على أنه قد يتضح لنا مدى حرص بعض الأعضاء من الموالين للحكومة فى اللجنة على تقرير ذلك المبدأ من عدم معارضة عبد العزيز فهمى والذى كان أحد أقطاب اللجنة ، لما اقترحه عبد الحميد البكرى من النص على أن تكون كافة السلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية مستمدة من الأمة ، بل طلب بما يفيد تأييده لذلك الاقتراح ، بأن الأولى الايجاز فى التعبير كما هو الحال فى الدستور الفرنسى ، بأن يقال جميع السلطات مصدرها الأمة ، فكان أن حاز هذا الرأى الموافقة العامة للاعضاء .

وعلى أية حال فلقد انتهى الأمر بأن حددت اللجنة السلطات العامة التى تقوم بأمر الحكم فى البلاد فى ثلاث سلطات هى : السلطة التشريعية ويتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان ، والسلطة التنفيذية ويتولاها الملك،

والسلطة القضائية وتتولاها المحاكم ، وفيما يتعلق بسلطات الأمة فقد رأت اللجنة النص صراحة على أن الأمة مصدر السلطات · وعن تصديق الملك على القوانين نصت المادة ٣٣ على أن الملك اذا لم ير التصديق على قانون رده الى البرلمان فى مدى شهر ، مشفوعا بأسباب عدم التصديق ، لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرد القانون فى الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه ·

وقد نصت المادة (٣٤) على أنه اذا رد القانون فى الميعاد المتقدم ، وأقره البرلمان ثانية ، بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين ، أصدره الملك · فاذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه فاذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك القانون بالاغلبية العادية للأعضاء الحاضرين ·

ولقد أنهت اللجنة عملها باختيار لجنتين : احداهما للتحرير حيث عهد لها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور ، تمهيدا لعرضها على لجنة الثلاثين والأخرى لوضع قانون الانتخاب ، وبعد انتهاء اللجنتين من عملهما اجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ماتم وأقرت الصيغة التى تتقدم بها اللجنة الى الحكومة · وبذلك لم يكن أمام اللجنة بعد أن فرغت من المهمة التى أوكلت لها سوى التقدم بمشروعها الى الحكومة ، وفى ذلك يقول محمد حسين هيكل فى مذكراته : « وفى موعد ضربه ثروت باشا ذهبنا اليه بمكتبه ببولكلى ، وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب، فشكر اللجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور ، بالنص الذى وضعته اللجنة » وقد رأى هيكل فى هذا التصريح من جانب (ثروت) » معنى خاص ، يتفق وما تداولته الألسن من خلاف بين القصر والوزارة ، وما قيل عن دقة مركز الوزارة · ولعل دقة هذا الموقف قد تزداد لنا وضــوحا مما ذكـره اللنبى من أن الملك قد أعرب عن عدائه الحاد لأى دستور ، سواء أكان حسنا أم سيئا ، تتم صياغته « تحت سلطة الوزارة الحاضرة » (١) · فما بال الأمر وقد أصبحت المادة التى نصت على تلقيب الملك بملك مصر والسودان محلا للأخذ والرد ، بل اننا نرى ثروت ــ وان كان أكد على عدم قبوله لأى مساس بالدستور ، ولا أى انتقاص لحق مصر فيه ولاحقة فيها ، باعتبارهما وطنا واحدا ــ الا أننا نراه يرتضى حذف المادة التى تعطى للملك لقب ملك مصر والسودان · ولعل ثروت فى ذلك كان يركن الى أن ذلك التأييد العام الذى وعده به اللنبى فى حالة ما اذا

---

(١) F.O. 407/195. No. 59, Allenby to Curzon, November 7, 1922, Tel. No. 388, p. 80.

أعاق الملك اعلان الدستور ، على الا يدل ذلك على انتقاص الحالة القائمة فيما يتعلق بالمسائل المتحفظ بها ٠

وعلى أية حال قد يكون لنا أن ننتهى الى القول بأن لجنة الدستور التى وضعها ثروت وان كانت قررت سلطات الأمة ، الا أنها لم تغفل من حسابها مراعاة حقوق لا بد أن يصر عليها الملك ، ولا يبدو لنا أن تقرير تلك الحقوق كان كل القصد منها عدم اعاقة الملك عن اصدار الدستور ، فان كان ذلك لما يكون فى المقام الأول الا أن الأخير ما كان بالذى يغفل فى أى الحالات أى أن تلك الحقوق تقرر على أنها من الأمور المسلم بها ، ومع ذلك ، فقد كانت تلك الحقوق ــ وعلى ما يبدو لنا ــ بمثابة الشذرات فى ناظريه ، وذلك أمام ما جبل عليه من طبيعة أوتوقراطية ، هذا فضلا عما كان من أمر لقب الملك فى الدستور ، مما جعل الدستور أمضى سلاح شهر فى وجه ثروت ووزارته فترك منها الحكم خاليا

ثروت ومؤتمر لوزان :

لقد أظهر اتفــاق الدول الأوربية على عقد مؤتمر دولى فى لوزان ــ للاتفاق على شروط صلح جديدة ، مع حكومة كمال أتاتورك ، وتسوية مشاكل الشرق الأدنى عامة ، والتى تمثل مصر أهم نقاطها ــ دورا جديدا لثروت فى تاريخ السياسة المصرية ، وذلك من خلال ما أراده لمصر من تمثيل فى هذا المؤتمر ، تمثيلا رسميا ليكون لها ما تتنازل عنه تركيا من حقوق فى مصر والسودان ٠ ومع ذلك فقد أشــيع وقتها ــ فى بعض الدوائر ــ أن الوزارة ستقصد المؤتمر « لا لشىء سوى الحصول على اعتراف تركيــا بالتنازل عن سيادتها الى مصر ، أما تفاصيل المسألة المصرية فلا تتناولها ، لأنها بطبيعة الحال مقيدة ، بأن تفاوض فيها انجلترا وحدها » ٠

وقد كان هذا القيد يرد ــ بطبيعة الحال ــ الى وجود تصريح ٢٨ فبراير ، وهو الذى كان يستحيل على الوزارة محــاولة التخلص منه فى ذلك المؤتمر ، بل « المعقول هو أن تدافع عنه وتؤيده » ٠ ومن هنا فان الخطوة التى كان يستعد ثروت للاقدام عليها : تمثيل مصر فى المؤتمر كانت تقابل بالأعراض ، بل ومطالبته بالتنحى عن تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق لمندوبى الشعب » ، ذلك أن ما كان يخشى أن اتفاق الوزارة السابق مع الحكومة البريطانية يجعلها لا تقنع من المؤتمر سوى بموافقته على انتهاء السيادة العثمانية ، بينهما قد يضطرها قبولها لتصريح ٢٨ فبراير الى أن تطلب من المؤتمر فيما يتعلق بالسودان والامتيازات ، والأقليات ، والمواصــلات البريطانية أو قناة السويس ، ارجــاء البت فيهــا الى المفاوضــات التى ستجرى بين مصر والحكومة البريطانية ٠ وفضــلا عن

ذلك ، فقد نظر الى تمثيل الوزارة للبلاد فى هذا المؤتمر على أنه يمثل تعارضا مع ما كان قد سبق لثروت أن صرح به من أن مسألة المفاوضات مع بريطانيا ستكون من حق الأمة ، اذ كانت هذه المفاوضات « أقل شأنا من المفاوضة مع الدول جمعاء فى مؤتمر يكون لقراراته شأن عظيم ، ولا يكون من السهل نقضها أو اعادة جمع كل أعضاء المؤتمر لتعديلها ؟ » .
وعلى أية حال اذا كان لنا القول هنا أن ثروت قد أراد ألا يفوت على مصر فرصة اسماع صوتها فى هذا المؤتمر ليكون لها ما تتنازل عنه تركيا من حقوق فى مصر والسودان ، الأمر الذى لم يكن يحتمل انتظار قيام البرلمان ــ الذى يراقب تعيين المفوضين المكلفين باجراء المفاوضات ــ كما سبق وأن تعهد ــ الا أن ذلك قد لا يتخذ مبررا أمام ما كان فى الامكان من عقد مؤتمر وطنى يتولى هذه المهمة ، والذى كان يؤدى الى « تحقيق النظرية القومية التى ترمى الى أن يكون ممثلو مصر منتخبين بواسطة الأمة وحدها ، ليحسنوا الدفاع عن مطالبها » . بل انه قد يبدو لنا استعداد ثروت ، وحتى اعتزامه تبنى سياسة مصرية بريطانية مشتركة فيما يتعلق بالمؤتمر مما ذكره اللنبى من أن ثروت قد عبر له عن رغبته فى « استشارتنا فى الحال فيما يتعلق بالبرنامج المشترك » على انه قد حذر حكومته من احتمال عمل ثروت بمعزل عنهم ، وذلك بجعل اتصاله مع تركيا بصفة مباشرة .

وعلى أية حال فقد كان ثروت حريصا على قبول مندوبا مصريا لمداولات المؤتمر ، وان كان على ما يبدو لنا أن تأثير زملائه فى هذه المسألة كان كبيرا ، فهو وان كان قد قرر على مسامع اللنبى هذا الطلب ، الا أنه كان مقتنعا بما كان يراه الأخير من عدم ضمان موافقة فرنسا وايطاليا عليه ، غير أنه لما كان قد ناقش هذا الجانب من المسألة مع زملائه ــ كما يقول ــ فقد كان قرارهم أنه لن يكون متفقا مع سيادة مصر كبلد مستقل ، أن تلعب أى دور فى المؤتمــر ، بغير هذه المشاركة ، وعليه فان المندوب لن يتقدم للوزان ، ما لم تتم دعوته بهذه الصفة . ولعل ذلك ما دفع بثروت الى التفكير فى مخاطبة الحكومة البريطانية وفرنسا وايطاليا مخاطبة رسمية بشأن قبول مصر كمشارك فى المناقشة المتعلقة بالبنود المصرية ، على أننا نرى اللنبى يرى تفسير آخر لهذا الموقف من جانب ثروت ، اذ يعده ضروريا من جانبه لمواجهة الانتقادات التى تعرض لها (هنا) من أنه ، وقد حصر نفسه بالامتثال مع الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع ، قد فشل فى أن يحقق الحريات المصرية الجديدة (١) . واذا كنا نرى هذا

(١) F.O. 407/195. No .55, Alle-by to Curzon, Nrovember 6 ; 1922, Tel. No. 386, p. 72.

التفسير على جانب كبير من الصواب خاصة بعد أن كان ثروت قد حدث اللنبى بشأن ما أخذ عليه من توسيطه بريطانيا لحضور مصر المؤتمر وهو ما رآه تصرفا تام الصحة ، فى طلب دعوة مصر من خلال الحكومة البريطانية ، الا أننا نراه ، فى الوقت ذاته صادق الرغبة فى اشراك مصر فى المؤتمر وهو ما يتأكد لنا من السياسة التى رسمها لها فيه والتى ترجع لأصول خمسة :

أولا : اعتراف تركيا باستقلال مصر وبحكومتها الملكية الجديدة ٠

ثانيا : تنازل تركيا لمصر عن الحقوق التى كانت لها بمقتضى اتفاقية ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ ٠

ثالثا : المحافظة على حياد قناة السويس ٠

رابعا : اعفاء مصر من جانب تركيا وجانب الدول الأخرى من دفع ديون سنتى ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ٠

خامسا : التنازل لمصر من جانب تركيا عن حقوق التبعية التى كانت لها على السودان ٠

وقد يتبين لنا الى أى حد كان ثروت متمسكا بتلك السياسة من تمكنه من اقناع الحكومة البريطانية بقبول وجهات نظره جميعها بعد أن كانت مصرة ـ لا سيما فيما يتعلق بمسألة السودان على أن يكون تنازل تركيا عن حقها فيه « لها ولمصر معا » وطلبها أن يكون هذا الحق وديعة لدى عصبة الأمم حتى يتم الاتفاق على هذه النقطة ٠ كذلك نرى ثروت ـ بعد أن تم اتفاقه مع بريطانيا على ذلك جميعه ـ يحتاط لما يمكن أن يكون من معارضة الدول فى هذا الاتفاق « وجواز اظهار تركيا ، على وجه خاص ـ المعاكسة للمطالب المصرية ، لأنه كان يعلم أنها لا تميل الى نصرة مصر ، نظرا لموقفها فى الحرب الكبرى » ٠ فكان أن أوفد الى أوربا ـ قبيل انعقاد المؤتمر ـ سيف الله يسرى ، وكيل وزارة الخارجية ـ وقتذاك ـ ، كى يتصل بمندوبى تركيا ، تمهيدا لأعمال الوفد الرسمى الذى اعتزمت وزارته ايفاده للمشاركة فى المؤتمر ، تحت رئاسته ٠ وليس هناك من شك فى أن ثروت قد وقع اختياره على سيف الله يسرى دون غيره لما كان عليه من شهرة فى الدوائر السياسية التركية (١) ، فضلا عن منصبه بالطبع ـ كوكيل للخارجية ـ ولقد كان ثروت حريصا على أن يتم مثل ذلك الاتصال

(١) F.O. 407/195, No. 60, Allenby to Curzon, November 7, 1922, Tel. : No. 389, p. 81.

من خلال نفس الشنخص مع الجانب البريطانى ، فلما كان قد بلغه قرب ذهاب كيرزون الى باريس للقيام بمباحثات ابتدائية مع حكومتى فرنسا وايطاليا ، فلقد أعرب لسكوت عن أمله فى أن يكون قادرا على ارسال يسرى باشا لمقابلة كيرزون هناك ليشرح له وجهة نظره بصـورة أكثر تماما ، والذى كان واثقا من اصغائه اليه (١) ٠

ولقد كان ثروت يحاول ــ فى الوقت نفسه ــ طمأنة جانب الحكومة البريطانية من ناحية موقف مصر فى المؤتمر من خلال سلطاتها فى مصر ، فيذكر سكوت ــ فى برقية لكيرزون ــ أن ثروت قد التمس منه بصفة خاصة أن يؤكد له (لكيرزون) أن مصر سوف ترتب لتتبنى فى المؤتمر اتجاها غاية فى الودية تجاه الحكومة الانجليزية ، وأن مطالب مصر ــ والتى لن تكون سوى نتيجة منطقية للاستقلال المصرى ، وانقضاء السيادة التركية لصالحها ــ لن تتناقض بأى حال مع مصالح بريطانيا العظمى ٠ على أننا نرى الحكومة البريطانية ــ ومع تعويلها الشىء الكثير على قيمة تعاونها مع مصر ــ فى شأن هذا المؤتمر ــ فانها كانت تحاول من خلال سلطاتها فى مصر ، اخفاء هذه الحقيقة ، وهو ما قد يتبين من قول اللنبى لكيرزون « اننى فى محادثاتى مع ثروت بذلت كل جهدى لعدم اعطاء انطباع هو أن حكومة جلالته شديدة الرغبة لضمان التعاون المصرى ، بل حاولت تركه يستنتج أننا مختلفين فيما يتعلق باتجاهه الفعلى أو المحتمل ٠ ومع ذلك فانه ليستهناك من حاجة للافتراض أن اهتمامى بضمان ادراك رغبات فخامتك فى شكل تبادل مذكرات قد أحدثت فى ذهنه اعتقادا أن اتجاه مصر له بعض الأهمية لنا » (٢) ٠ هذا فى الوقت الذى حاولت فيه الحكومة البريطانيـة افهام ثروت أنها قد أبدت تساهلا كبيرا فى قبول آرائه الى الحد الذى لا تستطيع معه المزيد ، فطلب كيرزون من سكوت أن يجعل ثروت يدرك أنه (كيرزون) قد ذهب لأقصى مدى حتى يمكنه مقابلة آرائه ، غير أنه ليس مستعدا ــ مع ذلك ــ لأن يغامر بنبذ البرلمان المصرى الموافقة المصرية على تعديل بنود معاهدة سيفر « التى تمثل فى حد ذاتها اذعانا كبيرا من جانبها » ٠

وعلى أية حال فان ما يجدر بنا ذكره هنا هو ما اقترحته السلطات البريطانية فى مصر بشأن تعديل بعض المواد فى معاهدة سيفر ، والتى كانت تتعلق بمصر ، **وهو ما كان بالاتفاق مع ثروت باشا ، وكان كالآتى :**

---

(١) F.O. 407/195 No. 72 Scott to Curzon, November 13, 1922, Tel. No. 396, p. 91.

(٢) F.O. 407/195, No. 76, Allenby to Curzon, November 13, 1922, Tel. No. 399, p. 93.

(أ) المواد من (١٠١ ـ ١١٣) تبرأ تركيا من كافة الحقوق والألقاب التى لها مصر والسودان على أن يكون ذلك نافذا من ٥ نوفمبر ١٩١٤ م تأخذ تركيا مذكرات من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى بمقتضاه تنهى بريطانيا حمايتها وتعترف باستقلال مصر • تعترف تركيا باستقلال مصر وقيام المملكة المصرية المعلنة من ملك مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ •

(ب) المادة (١٠٩) كنتيجة لتنازل تركيا عن حقوقها وحقها الشرعى فى مصر وعليها ، واعترافها باستقلال مصر ـ فان الحقوق والالتزامات الواقعة على تركيا بموجب اتفاق ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ ، والخاص بحياد قناة السويس ، تندمج ، وتظل مندمجة ، بالحقوق والالتزامات الواقعة على مصر ، بموجب الاتفاق نفسه ، واذا ما افتقرت مصر الى وسائل تأمين مراعاة الاتفاق للمذكور ، فان بريطانيا العظمى ، سوف تتخذ ـ فى حالة دعوة مصر ـ التدابير الضرورية للاستجابة لهذه الدعوة •

(جـ) المادة (١٠٤)بالنسبة الى كل الأغراض المتصلة بالمعاهدة الحالية باستثناء المادة (٦) ، فان مصر ، والرعايا المصريون ، وسلعهم وسفنهم ، سوف تعامل على نفس الأساس الذى تعامل على أساسه الدول المتحالفة ورعاياها وسلعها ، وسفنها ، اعتبارا من أول أغسطس ١٩١٤ ، وفيما يتعلق بالبنود الخاصة بالأراضى الواقعة تحت السيادة التركية ، أو الأرض المنتزعة من تركيا بموجب المعاهدة الحالية ، فانها لن تطبق على مصر •

(د) المواد (١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥) يتم تسوية الشروط التى سوف يعد بموجبها العثمانيين المقيمون فى مصر ، حاصلون على الجنسية المصرية من خلال التشريع المصرى •

(هـ) المادة (١١٢) ، بالنظر الى التزام مصر المتعلق بتقديم مدفوعات ، كانت تقدمها ـ حتى الآن ـ لخدمة القروض العثمانية لسنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ ، فان مصر سوف تعفى من أية مسئولة أخرى ، فيما يتعلق بالدين العثمانى العام ، ومن التزامها لدفع جزية للامبراطورية العثمانية •

(و) مادة (جديدة) ، يجوز لمصر الموافقة على شروط المعاهدة ، وذلك عن طريق أشعار موافقة يودع لدى (الحكومة التى تودع لديها المعاهدة الأصلية) ويجوز ايداع مثل هذا الأشعار فى أى وقت ، بعد توقيع المعاهدة الحالية ، واذا ما أودع قبل سريان مفعول المعاهدة ، فانها

سوف تكون سارية المفعول ، بحكم هذه الحقيقة عينها ، اعتبارا من تاريخ مثل هذا السريان للمواد ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤ من معاهدة سيفر .

وعلى ما يبدو لنا أن ثروت ـ وقد وضع تلك المقترحات مع الجانب البريطانى ، قد أراد أن يلغى فكرة امكان قيام أى نوع من الوصاية من ذلك الجانب على المندوب المصرى فى المؤتمر ، فكان أن قرر ما يجب أن يكون له من سلطات كاملة (١) . ومع ذلك فقد كان ثروت يضع فى اعتباره احتمال تعرض وزارته للانتقاد من جانب البرلمان بخصوص عملها فى هذا المؤتمر ، وهو ما يتبين لنا من قوله للنبى « أنه فى حين أن الالتزام المصرى سوف يكون قانونيا ، فانه لا يمكن بالطبع اعطاء أى تأكيد بأن عمل الوزارة سوف ينجو من التعليق البرلمانى » .

وعلى أية حال قد يمكننا الانتهاء الى القول بأن ثروت كان شديد الاهتمام بتمثيل مصر فى هذا المؤتمر ، وهو ما يتأكد من تشكيله « وفد للاشتراك فى المؤتمر سواء فى فترة رئاسته للوزارة ، أو بعدها » .

ثروت وزيرا للداخلية (أول مارس ١٩٢٢ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

لقد كانت وزارة الداخلية هى المنصب الثانى لثروت بعد رئاسته لمجلس الوزراء بأولى وزارتيه ، والتى تألفت فى أول مارس ١٩٢٢ . على أنه ، على الرغم من أهمية هذا المنصب ، الا اننا لم نجد بالمصادر التى توفرت لنا ما يثيرينا بالأعمال والقرارات ذات الشأن التى اتخذها ثروت أثناء شغله هذا المنصب ، بينما انعدم وجود مصادر أخرى كان يعول عليها كثيرا فى الافادة بتلك الأعمال والقرارات ، اذ خلت تقارير الأمن من أية معلومات عن تلك الفترة التى عمل فيها كوزير للداخلية بهذه الوزارة ، بينما اقتصر الموجود وبمحافظ الداخلية على مراسيم أصدرها ثروت بتعيينات مثل ذلك المرسوم الذى أصدره بتعيين محمد حلمى عيسى ـ المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ـ مديرا للغربية ، محل على جمال الدين باشا الذين عين لوظيفة أخرى (٢) . أو الانعام بنياشين على بعض المحالين الى المعاش تقديرا لخدماتهم .

على أن الأمر الذى لا يقبل جدلا أو شكا هو أن وزارة الداخلية كانت أكثر الوزارات شأنا فى تلك الفترة حيث قامت فى ظروف كانت لا تزال

(١) F.O. 407/195, No. 86, Allenby to Curzon, November 24, 1922, Tel. No. 411. p. 700.

(٢) محافظ مجلس الوزراء : محفظة من يونيه ـ اغسطس ١٩٢٢ ، ص ٤٢٤ .

فيها الأحكام العرفيــة مبسوطة على البلاد ، فكان من الطبيعى أن تشارك السلطة العسكرية البريطانية فى تنفيذها بشكل أو بآخر خاصة اذا تذكرنا ان وزيرها ثروت ما كان بالذى يمانع فى الاستعانة بها ، بل انه كان يطلب ــ كما رأينا ــ ابان توليــه لنفس الوزارة ، بوزارة عدلى الأولى ــ هذه المعاونة ، فى الوقت الذى كان يلقى على عاتقها ــ كما نرى ــ كافة الأساليب التى تتخذ لقمع حركة المعارضة للوزارة ، فليس هناك من شك فى أن ما تميز به عهد وزارة ثروت الأولى من مصادرة للاجتماعات التى يعقدها خصوم الوزارة ، واقفــال الصحف المعارضة ، أو تعطيلها ، وغير ذلك من الأساليب المتشددة التى كانت تجابه بها المعارضة ، كانت تتم من خلال هذه الوزارة ، اذ كان عداء الحكومة « للمعارضة » شديدا ، الى الحد الذى لا يخفى على عين ، فنرى ســعد زغلول يرجع السبب فى القبض على أعضاء الوفد الى تحرش الحـكومة بهم والقائهــا مسئولية الحوادث الجنائية ضد الانجليز عليهم ، وأن هذا التحرض هو ما أدى الى القبض عليهم ، وذلك عندما تقوت بالانجليز عليهم •

ولقد بدت مناهضـــة وزارة الداخلية للمعارضة ــ والتى كان من الطبيعى أن تكون ممثلة لوجهة نظر ثروت ــ عند محاكمة أعضاء الوفد (١) المقبوض عليهم ، اذ جاءت شهادة أحد مفتشى هذه الوزارة وهو أبو بكر الدمرداش ــ وكان قد تم استدعاؤه لهذا الغرض ــ فى غير مصلحة أولئك الأعضاء من ذلك ما كان من أمر اقراره بأن ما وجده من منشورات كان موقعــا عليها من المتهمين • هذا الى غير ذلك من أقواله التى كانت تدين الأعضاء المقبوض عليهم ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل لقد لقى الأعضاء السبعة ، وقد صدر عليهم الحكم بالسجن ، معاملة سيئة بسجن قره ميدان• وفضلا عن ذلك فاننا نرى ثروت يستجيب لطلب اللورد اللنبى ، باضافة مواد جديدة لقانون العقوبات بسبب كثرة الحوادث وتوقع غيرها •

على أنه على ما يبدو لنا أن ثروت قد أراد ابراء ذمته واخلاء مسئوليته من اضافة تلك المواد ، والتى كان نشرها لا بد وأن يحدث جوا من الرهبة يجتاح النفوس ، والتى سوف يسخطها فى نفس الوقت ذلك ، لذا فقد جاءت الصيغة التى أرسل بها لوزير الحقانيــة « مصطفى فتحى » فى هذا الشأن تفيد ذلك المعنى ، أى اخلاء المسئولية وان كانت ــ على ما نرى أيضا ــ لتدل على أنه كان بغير حول أو قوة ازاء مطالب المندوب السامى فى هذا الشـــأن ، على وجه الخصوص ، اذ كان على ما بدا لنــا يخشى أن تتسبب مسألة الاغتيالات السياسية فى تدهور وتأزم الموقف بينه وبين

(١) أعضاء الوفد المشار اليهم هم : حمد الباسل ، ويصا واصف ، مرقص حنا ، واصف بطرس غالى ، علوى الجزار ، جورج خياط ، مراد الشريعى •

بريطانيا • وعلى أية حال ، فقد كانت تلك الصيغة كالتالى : « **مطلوب اضافة المواد الآتية الى قانون العقوبات :**

١ ــ يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقعة بغية قلب نظام الحكم ، أو ارتكاب قتل سياسى •

٢ ــ يعاقب بالأشغال الشاقة كل من صنع أو استورد من الخارج قنابل أو ديناميت ، أو مفرقعات •

٣ ــ يعاقب بالاعدام كل من ألف عصابة تقاوم بالسلاح رجال السلطة ، وكل من تولى زعامة هذه العصابة أو تولى أى قيادة فيها •

٤ ــ من ينضم الى تلك العصابة ، ولم يشترك فى تأليفها ، ولم يتقلد فيها قيادة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة •

ومع ذلك لم تكن هذه المواد هى الأخيرة من نوعها ، والتى أضيفت لهذا القانون بل ان توفيق نسيم ــ رئيس الديوان الملكى طلب من ثروت اضافة مواد أخرى الى نفس القانون بقصد حماية الملك •

على أن حركة المعارضة ــ مع ذلك وعلى ما يبدو لنا ــ قد مضت فى طريقها دون أن تثنيها اضافة مثل تلك المواد الى ذلك القانون أو غيره من القوانين الاستثنائية الأخرى ، التى ميزت عهد ثروت الأول بالوزارة ، مما دعى الى تطويع ما تحويه تلك القوانين من مواد فى مواجهتها ، الأمر الذى أدى الى ازدحـام السجون بساكنيها ، الى الحد الذى ــ على ما يبدو لنا ــ قد أساء الى وزير الداخلية ثروت ، وهو ما قد يتأكد لنا من تلك البرقية التى أرسلت لسعد زغلول ، وهو فى جبل طارق اذ تشير الى خطاب سرى أرسله ثروت وزير الداخلية الى مصطفى فتحى وزير الحقانية يقول فيه : « ان سجون الحكومة أصبحت مزدحمـة لدرجـة أن المسجونين بها فعلا يزيدون على المقرر الصحى لهـا بمقدار ٥٨٥٥ مسجونا ، وعدد المسجونين تحت التحقيق الذين قضوا بالسجون مدة تتراوح بين شهر واثنى عشر شهرا فأكثر ، قد بلغ ٢٤٨٥ » •

ولما كان ثروت قد تولى هذه الوزارة ، فضلا عن رئاسته لمجلس الوزراء ، بعد أن كانت العلاقة قد تحسنت بينـه وبين الملك ، فلا يبدو غريبا أن نراه يصدر قرارا ــ بوصفه (وزيرا) للداخلية بمنع دخول جريدة « لاسويس » السويسرية ، وتداولها وبيعها بالقطر المصرى ، لما كان من نشرها أمورا عدها ماسة بكرامة ولى الأمر • ولعل هذا الموقف من جانب ثروت قد يذكرنا بموقف مثيل له من صحيفة الحزب الوطنى « اللواء المصرى » وقت أن كان يعمل وزيرا للداخلية بوزارة عدلى الأولى كما سبقت لنا الاشارة •

وقد تناول ثروت ـ أثنـــاء عمله وزيرا للداخلية ـ أمورا تتعلق بالادارة الداخليـة للبـلاد ، من ذلك ما كان من أمر اهتمامه بما طلبته بلدية الاسكندرية من اســتبدال لائحة عمومية جديدة بلائحة ٣١ مايو ١٨٨٥ والمتضمنة : اشغال الطريق العمومى فى مـدن القطر المصرى ، المختلفة بما فيها مدينة الاسكندرية « فكان أن رفع ثروت مذكرة لمجلس الوزراء فى هذا الشأن » .

وفى مجال الادارة الداخلية أصدر ثروت ـ بوصفه وزيرا للداخلية ـ قرارا بانشاء مجلس قروى ببندر القناطر الخيرية (مديرية القليوبية) . وقرارا بتعـديل دوائر الاختصاص الادارى بمديرية الشرقيـة ومحافظة القنـال .

وفى مجال آخر ، أنشأ ثروت أثناء شغله لهذا المنصب وظيفة ثانية لمدير عام لادارة الأمن بوزارة الداخلية . وكان أن عين لهـــا محمد بدر الدين ، والذى كان يعمل مراقبا للجنايات بوزارة الداخلية،فصدر مرسوم بتعيينه لهذا المنصب اعتبـارا من أول ابريل ١٩٢٢ وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء بطريق التمرير فى ١٣ مايـو ١٩٢٢ . وعلى أية حال قد يمكننا الانتهاء الى القول بأن ثروت قد أخلى منصبه بهذه الوزارة تبعا لاستقالته .

ثروت وزيرا للخارجية (١ مارس ١٩٢٢ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :

شـغل ثروت ـ الى جـانب عمله كرئيس لمجلس الوزراء ووزير الداخلية ـ منصب وزير الخارجية ، وذلك بأولى وزارتيه التى تشكلت فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، مفتتحة عهد الاستقلال الجديد الذى نالته البلاد بمقتضى ذلك التصريح . ولقد كانت وزارة الخارجية المنصب الثالث وموضوع حديثنا على وجه الخصوص ، أظهر الثمار التى جنتها البلاد من وراء حصولها على الاستقلال ، بعد أن كانت قد ألغيت مع اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

ولقد كان انشاء هذه الوزارة تنفيذا من جانب ثروت لما « ينطوى عليه التصريح من حقوق مصر » .

واذا كان انشاء ثروت لتلك الوزارة لما يعد من الحسنات التى تذكر له ، الا انه قد قلل من شأن هذه الخطوة العظيمة تعيينه مدير عام انجليزى لهذه الوزارة وهو المستر كوين بويد ، وهو ما أخذ عليه وقتهـــا ، من ذلك ما لا حظته جريدة الأخبار من أن تعيينه الأخير سكرتيرا عاما لوزارة الخارجية ليعنى أنها ستكون « ادارة انجليزية فى الواقع والحقيقة » ،

وأن وجوده فيها « أشعار للمصريين وللعالم بأن السياسة الخارجية المصرية ستسير ذيلا للسياسة الخارجية الانجليزية ، فلا يبرم شيء في شئون مصر المتعلقة بالخارج الا بعد اقرار هذا الموظف الانجليزي ، الذي يعد ممثلا لوزارة خارجية انجلترا وازاء هذا القول وغيره من الأقوال المؤاخذة للوزارة في شأن هذا التعيين ، كان ما سبق لنا الاشارة اليه من اصدار رياسة مجلس الوزراء بلاغ توضح فيه حقيقة الأمر ، لعل ما يهمنا فيما جاء فيه هو التهوين من شأن ذلك المنصب ، بالاشارة الى أن شاغل هذا المنصب (منصب المدير العام بوزارة الخارجية) لا يختلف عن غيره من الموظفين الأجانب .

ولما كانت حوادث الاعتداءات الواقعة على الشخصيات البريطانية العاملة في مصر ، من جانب الوطنيين لم تمهل ثروت طويلا ــ فسرعان ما تعرض للوم من جانب بريطانيا ، فوجه له اللنبي خطابا ــ بوصفه وزيرا للخارجية ــ يحمل له فيه قلق حكومته المتزايد ازاء تلك الاعتداءات المتكررة ، وما يستوجبه ذلك من اتخاذ الحكومة المصرية اجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم ، ووضعها حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية .

ولقد أجاب ثروت على ذلك الخطاب بما يهدىء من روع الحكومة البريطانية وسلطاتها في مصر ، وبما يحمل معنى الدفاع عن موقف الحكومة المصرية ، باشارته الى عدم تقصيرها فيما يتخذ من تدابير لتفادي وقوع تلك الاعتداءات ، وخص من هذه التدابير زيادة عدد القوات الأوربية بالبوليس ، ثم أضاف الى ذلك ما تعتزم الوزارة اتخاذه لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، من زيادة أثر التدابير المتخذة في هذا الشأن ، ما أمكن ، وانشائها فرع خاص بوزارة الداخلية نحصر في يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والاشراف على الأبحاث المتعلقة بها .

ولقد شهدت الفترة التي عمل فيها ثروت وزيرا للخارجية بوزارته الأولى تحول بعض الوكالات الدبلوماسية الأجنبية في مصر الى مفوضيات ، من ذلك ما كان من أمر الوكالة الدبلوماسية الأسبانية ، اذ وجه المندوب الاسباني في مصر « سلفيو فالبين » رسالة لثروت يبلغه بذلك التصريح الذي منحه اياه وزير الخارجية الأسباني من تغيير الوكالة الدبلوماسية الى مفوضية (اسبانيا) وبأنه بذلك سيتولى مهمة المبعوث فوق العادة والوزير المفوض مطلق الصلاحية والمهمة التي تولاها منذ عام ١٩٠٩ . كذلك كان الأمر في شأن الوكالة الدبلوماسية الروسية كما تبين لنا من الخطاب الذي وجهه الوزير الروسي في مصر لثروت بهذا الخصوص .

وفي نفس المعنى يرسل وزير الوكالة الدبلوماسية الفارسية برقية

لثروت بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٢٢ بما قررته حكومته الامبراطورية من تغيير الوكالة الدبلوماسية الى مفوضية باسم «المفوضية الامبراطورية الفارسية» .

ولقد كان لعودة وزارة الخارجية لمصر فضل أن أصبحت المراسلات الدولية بمصر تتم من خلالها ، بعد أن كانت بريطانيا قد جعلت المخابرات بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيلها فى مصر ، وذلك بمقتضى تبليغها فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ . فكان أن سمح الوضع الجديد لمصر بأن تتلقى بصورة مباشرة الدعوات لحضور المؤتمرات والاحتفالات الدولية من ذلك : تلك الدعوة التى وجهتها اليها المفوضية الفرنسية بالنيابة عن الشركة السويسرية بباريس للاشتراك فى الاحتفالات المئوية لتأسيس هذه الشركة ، فكان أن رفع ثروت الى مجلس الوزراء مذكرة بقصد الموافقة على تلك المشاركة ، ومن تم ترشيحهم لتمثيل مصر فيها .

استقالة ثروت :

لقد أسهمت كافة القوى السياسية فى مصر ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى الانتهاء بثروت الى تقديم استقالته وذلك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، وبعد انقضاء تسعة أشهر من تولية مقاليد الحكم فى البلاد ، وقبل أن تنجز وزارته « الا » الجانب الأساسى من مهمتها باصدار دستور للبلاد، واجراء انتخابات عامة تتألف بعدها أول وزارة نابعة من ارادة الأمة » (١) . ولا يبدو غريبا أن تحدث هذه الاستقالة السريعة للوزارة ، بعد قضائها فترة فى الحكم ، لا يمكن وصفها سوى بالقصيرة ، بعد تلك الضغوط التى تعرض لها ، وما كان قد لاقاه من مواجهات صعبة من كافة القوى السياسية القائمة فى ذلك الوقت .

ثروت وزيرا للخارجية (٧ يونية ١٩٢٦ — ٢١ ابريل ١٩٢٧) :

لقد عاود ثروت الاشتغال بالعمل السياسى بوقوع الاختيار عليه كوزير للخارجية بالوزارة التى ألفها عدلى فى الفترة من ٧ يونية ١٩٢٦ الى ٢١ ابريل ١٩٢٧ ، على أن اشتراكه فى تلك الوزارة ، فضلا عن تأليف عدلى لها ، قد عد وقتها سابقة غير دستورية ، فعلى الرغم من انتسابهما لمجلس الشيوخ ، الا نهما كانا « من المعينين ولا يمثلون أحدا » وكان المقضى به أن تكون الوزارة من المنتخبين (٢) . ومع ذلك ، فقد كان يركن كثيرا

---

(١) يونان لبيب تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٦٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول : محفظة ٦ ، كراسى ٥٢ ، ص ٢٩٨٦ .

على تأليف عدلى للوزارة والتحاق ثروت بها ، فتقول مجلة نيشن « ان فى شخصية عدلى باشا وفى تعيين ثروت باشا وزيرا للخارجية فائدة حقيقية فى معالجة المسائل التى أوجدتها استقالة المستر كرشو ».

ولعل أهم ما يعنينا فى صدد عمل ثروت كوزير للخارجية ، هى تلك الاتصالات التى قامت بينه وبين السلطات البريطانية فى مصر ، والتى كان من الطبيعى أن تتناول ، بشكل أو بآخر المسائل المحتفظ بها خاصة وأن الاحتفاظ بها قد جاء فى الاتفاق الذى تم مع ثروت عام ١٩٢٢ ، مما قد يجعل البحث فيها بالأمر الميسور ، واذا كان ذلك من ناحية بريطانيا ممثلة فى سلطاتها ، فليس هناك من شك فى أن ثروت كان بدوره يتحين الفرص للتوصل الى اتفاق بشأن تلك المسائل ، بعد أن يكون قد حال بينه وبين ذلك عدم استمراره فى الحكم ، ولقد كان يتوقف على تسوية التحفظات مسألة كانت تشغل البال المصرى فى ذلك الوقت ، الا وهى الحاق مصر بعضوية هيئة الأمم . ولما كان الموضوع قد أثير فى مجلس العموم البريطانى ، فقد طلب ثروت ــ كما ذكر لويد فى برقية أرسل بها لتشمبرلن ــ تعبيرا محددا لوجهة نظر الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بعضوية مصر فى عصبة الأمم ، اذ كان يتوقع استجوابا قريبا فى الموضوع (١) . ولعل ثروت قد أراد بذلك أن يشرح دقة موقفه أمام النواب ازاء ما تبين عن وجهة نظر الحكومة البريطانية فى شأن المسألة . اذ يلاحظ الى أن غموض الاجابة الأخيرة للحكومة البريطانية على سؤال مستر لندسبرى فى مجلس العموم ، قد جعلت من الصعب عليه صياغة رد فى المجلس (٢) ، ولم يكن من الغريب ، وقد ترك القرار فى شأن هذه المسألة لبريطانيا ، أن نراها غير مهتمة بالتعجيل بالبت فى أمرها، فيشير تشمبرلن بما يجاب به على الاستجواب من أنهم قرروا بعد اعتبار تام ، أن الوقت الراهن غير مناسب لطلب العضوية ، أما السلطات البريطانية فى مصر ، فقد أرادت اعطاء جواب أكثر تحديدا ، يوقف تناول المسألة على تسوية المسائل المحتفظ بها ، فلما كان لويد قد رأى أن الاتجاه العام للجواب على السؤال الاضافى الأخير بمجلس العموم فى العاشر من مارس ، قد شجع مع ذلك الآمال المصرية فقد أشار على حكومته بأن كان فى الامكان تصحيحه بعبارات أخرى منشورة ، تكون أكثر تحديدا ، ومثل لذلك بأن تذكر أن اى التماس لمصر للعضوية قبل التسوية بين البلدين ،

---

(١) F.O. 407/204, No. 60. Lloyd to Champerlain, March 15, 1927, Tel. No. 79, p. 88.

(٢) F.O. 407/204. No. 62 Lloyd to Chamberlain, March 25, 1927, pp. 88-89.

والمتعلقة بالنقط المحتفظ بها بمقتضى تصريح ١٩٢٢ ، لايمكن أن تؤدى الا لصعوبات ليس فقط لمصر وبريطانيـا ، والتى تكون مؤسـفة نظرا للتحسن الأخير فى العلاقات الانجليزية المصرية ، بل وأيضا لعصبة الامم نفسها ، حيث كانت قد وضعت تحذيرا تاما بوجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها فى خطاب وجهته لسكرتيريتها فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ والذى أرسلت نسخة منه الى حكومات الدول كافة ومن بينهـا مصر .

وأيا كان الأمر ، فليس هناك من شك فى أن الاتصالات التى كانت لثروت مع لويد ، قد مهدت السبيل للمباحثات بين ثـروت والسـاسة البريطانيين أثناء زيارته للندن فى أكتوبر عام ١٩٢٦ ، ولقد كان ثروت حريصا على نفى اى صفة رسمية لزيارته للنـدن ، فيذكر مكاتب المقطم الخصوصى بلندن أن ثروت قال له بكل صراحة وجلاء : أن غرضه من زيارة لندن ليس المفاوضة لا رسميا ولا غير رسـمى ، ولكن مع ذلك يستحيل اجتناب البحث فى الشؤون المصرية ، فى أثناء المحادثات الودية والولائم والحفلات » . كما يذكر فى حديث آخر تنقله له جريدة الأهرام بأنه « لم يأت الى لندن بمهمة تتعلق بأية مباحثة كانت ، بل انتهز فرصة وجوده فى فرنسا ، لزيارة لندن . كما يذكر فى حديث اجراه معـه مندوب شركة رويتر بأنه ليس لديه تفويض رسمى لعمل كهذا .

وليس هناك من شك فى أن ثروت لم يكن يمتلك ذلك التفويض ، حيث لم يكن لزعيم الأغلبية البرلمانية والوفد ، سعد زغلول علما بزيارته لبريطانيـا ، اذ يقول الأخير فى صفحة من مذكراته بتاريـخ الاثنين ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ ، « وقد سافر ثروت باشا الى اوربا ، ولم يخبرنى أنه سيزور لوندره ، ولكنه زارها واستقبله الملك ووزير الخارجية ، ودعى الى حفلات كثيرة وطير البرق أن زيارته أثرت أحسن تأثير فى العلاقات بـين مصر وانجلترا ، ورأيه هو ذلك بعد عودته ، وقال ان الملك لم يتكلم معه فى السياسة » .

وعلى أية حال ، قد يكون لنا القول أن زيارة ثروت للندن لم تكن تتعدى مجرد استطلاع رأى الحكومة البريطانية ، وتعرف مدى استعدادها للمفاوضة وتساهلها أو تشددها فيما بقى من أمور الخلاف بين الدولتين، أى أن الزيارة كانت بقصد الاعداد وتمهيد السبيل للمفاوضة ، وبذلك لم يكن ثروت فى حاجة الى تفويض فى ذلك الوقت ، على أن هذا الاعداد ـ وعلى ما يبدو لنا ـ قد أخذ صورة غاية فى الجدية ، اذ وجـدنا ثروت يستعد له بأخذه المستندات المتعلقة بالمفاوضات السابقة على تصريح ٢٨

فبراير . هذا فضلا عن انكبابه « على العمل من الصباح الى ساعة متأخرة من الليل ».

وليس هناك من شك فى أن ثروت قد صادف النجاح لمهمته ، فالى جانب ما قرأناه من قول لسعد زغلول يفيــد ذلك ، نطالع بأحد الوثائق البريطانية القول بأن الليبرتية قد نظرت لنجاح وزير الخارجيــة كنصر شخصى « للخائن » الذى افترى عليه سعد باشا عام ١٩٢٢ (١) .

ومن المسائل التى دارت لثروت مع السياسة البريطانيين يمكن لنا أن نورد منها ما يذكره تشمبرلن من انه حثه (ثروت) بشدة على وجوب قيام استشارة حرة وأكثر ودية مع المندوب السامى ، وأشار بأنه يمكن تفادى الكثير من الصعاب وحــل آخر من أجل « مصلحتنا المتبادلة » اذا وضعت الحكومه المصرية فى الامور التى ربما « تعنينا » ثقتها فى اللورد لويد قبل أن يجعل أى تصريح على التعديل ، أو الجهود التى تبذل من أجل المصالحة من جانب أحد الطرفين أكثر صعوبة وفضلا عن ذلك فقد ألفت انتباه الحكومة المصرية الخاص الى مسألة مستقبل التزود بالماء ، ولاحظ لثروت بأنه سوف يكون من الخطر الشديد التسليم بادخال أى غرض شخصى أو وطنى ، حتى أنه لم يقدم أى استبعاد لرغبة الحكومة المصرية فى اعادة بحث المشروع الذى سبقت موافقة الخبراء عليه ، وتصديق أكثر من وزارة مصرية على أنه يشــير بعدم امكانه السماح بأن يقع أى جانب من مسئولية التأخير الغير لازم ، أو لأى قرار خاطىء على عاتق الحكومة البريطانية ، وأضاف الى ذلك قوله « حمدا للرخاء والسلام اللذين حلا على مصر من وراء اتصالنا بذلك البلد الذى عدد سكانه فى سرعة متزايدة ، وتعد مشكلة تزويده بالماء مستقبلا من أخطر المشاكل التى على الحكومة المصرية أخذها فى الاعتبار ، فان هم أقدموا لذلك على استشارة الخبراء فاننى واثق من أنهم سوف يكونون رجالا ذوى مقدرة عالية ، وبغير أغراض وأن الحكومة لن تسمح بأن يدخل فى القرار أية عاطفة أو غرض ، أو ارجاء العمل الذى يجب اتخاذه فى تاريخ مبكر جدا ، اذا أريد تفــادى كارثة مستقبلة » (٢) .

وفى اطار الاتصالات التى أجراها ثروت مع الساسة البريطانيين ، كان قد أجرى مقابلة مع اللورد لويد وموظفى الخارجية ، ويذكر مراسل

---

(١) F.O. 407/203, No. 48, Henderson to Chamberlain, October 30, 1926, Tel. No. 688, p. 71.

(٢) F.O. 407/203, No. 45, Memorandum by Sir Austen Chamberlain, pp. 54-65.

السياسة الخاص من لندن عن تلك المقابلة أنها استغرقت زمنا طويلا جدا وأن المحادثات كانت ودية للغاية ٠

وعلى أية حال ، قد يمكننا الانتهاء الى القول ان زيارة ثروت للندن قد حققت الهدف المقصود من ورائها ، وذلك بتهيئة جو من التفاهم و«لود» يصلح كأداة لفتح باب المحادثات فى المسائل المختلف عليهـــا بين مصر وبريطانيا ٠

والى جانب ذلك ، وفى أثنـاء شـغل ثروت لهذا المنصـب اثيرت مسألة على جانب عظيممن الأهمية ، تلك التى تتعلق بالتمثيل السياسى والقنصلى فى الخارج ، اذ اتفق الرأى وقتها على عدم جدوى المفوضـــيات المصرية ، وكان ان مثل هذه الوجهة للنظر فى مجلس النواب ، النائب عبد الحميد سعيد ، والتى أيده فيها مصطفى الشـــوربجى ٠ واذا كان ثروت قد اعترف بعدم استفادة البلاد من التمثيل فائدة تذكر بجانب ما يهبط ميزانيتها من أموال تنفق عليه ، الا أنه قال بعظمة هذا التمثيل وما يعود على البلاد من ورائه من فوائد ٠

كما أشار الى تقديمه مشروع للجنة المالية يستفاد مما ذكره فى شأنه بأنه حقق وفرا فى الميزانية ، وعلى أية حال فقد استقر الرأى على الاكتفاء بالغاء وظائف الوزراء المفوضين على أن تبقى أقلام المفوضيات مع الحاقها باقرب مفوضية فيما عدا مفوضية البرازيل ، التى اتفق عـلى الغائها الغاء تام » ٠

وفى مسألة مسئولية الموظف فى المفوضـــية أمام الوزير المفوض ، ومسئولية الأخير أمام وزير الخارجية ، اتفق ثروت مع النائب حسين هلال وعده من الزم الأمور لحسن سير العمل (١) كما وافق اللجنة المالية فيما رأته من اعادة النظر فى جميع التعيينات بالســـلكين الســـياسى والقنصلى ، حيث كانت تلك التعيينات ـ وكما ذكرت اللجنة ـ قد تمت فى عهدين غير دستوريين : عهد وزارة يحيى ابراهيم وزيور ، فلم تلاحظ « فى بعض التعيينات جميع الشروط الأساسية التى يجب أن تتوافر فى أصحاب هــذه الوظائف الخطـيرة ، وقد يضـاف الى ذلك اهتمام ثروت باصلاح الحال فى مجال التمثيل القنصلى ، فنراه يضع مشروعا بهذا القصد يتضح لنا منه تخفيض ملحوظ أجراه على مرتبات موظفى هذا السلك والذى كان تحقيقا لسياسة الاقتصاد ، والتى كانت تسير عليها الحكومة فى ذلك الوقت ٠

---

(١) مضابط مجلس النواب : جلسة ٣٢ فى ١٥ اغسطس ١٩٢٦ ، ص ٤٨٠ ٠

موقف ثروت من الخلاف الايطالى المصرى بشأن الحدود المصرية الغربية :

ولقد واجهت ثروت ابان عمله وزيرا للخارجية مسالة على جانب عظيم من الأهمية وهى ما ثار من خلاف بين مصر وايطاليا على الحدود المصرية الغربية •

ولقد كان جوهر الخلاف فى تلك المسالة يتعلق بمشكله جنسية السنوسيين ، ولحسم النزاع ، تالفت لجنه مصريه ايطاليه ، للنظر فى اوجه هذا الخلاف • اما عن ثروت فقد كان مقتنعا باخضاع مسالة السنوسيين للحكم العرفى ، ويرفض كليه أن تنتهى المساله الا كنتيجة له ، على الرغم من اقتناعه بما يلحق مصر من خسارة من جرائه • وفى ذات الوقت كان يتطلع الى تسليم الايطاليين ـ فى مسألة الجنسية ، وكان ما بعث بذلك الأمل الى نفسه هو طلب الايطاليين تعليمات جديدة من حكومتهم • على أن هندرسون لم يتركه يركن الى هذا الامل طويلا ، اذ سرعان ما أبلغه بعدم توقعه لاى اتفاق فى هذا المعنى من جانب ايطاليا وراى أن الأخير ربما تقدم على أكثر تقدير تنازلا فيما يتعلق ببئر الرملة اذا تخلت الحكومة المصرية عن مسألة الجنسية •

ولقد تأكد ذلك من استمرار الجانب الايطالى فى مفاوضات الحدود على تشدده فيما يتعلق بمسأله الجنسية ، اذ عرض الوزير الايطالى عقد اتفاقية تمنح تنازلات لمصر فى كافة نقاط المسأله ، فيما عدا مسألة الجنسية اذ رأى وجوب تركها لمفاوضات تالية ، وذلك لكونها ألحقت سياسيا بلجنة الحدود ، بينما ليست لها صفة قانونية حتى يتم تقريرها• ومن هذا فقد كانت فكرته ـ كما رأى هندرسون ـ هى أن مشكلة حق السنوسيين فى الجنسية يمكن بذلك تأجيلها الى أجل غير مسمى (١) على أنه لم يكن ليترك المسألة بغير شروط ، اذ رأى أنه لكى يعطى ضمانا بذلك فانه يجب على وزير الخارجية بعد توقيع الاتفاقية ، أن يكتب له مذكرة بالموافقة • ولقد كان رد الحكومة المصرية على ذلك كما جاء بمذكرة وجهتها للوزير الايطالى هو أن سلفه قد أعلنها رسميا بعد ابرام معاهدة جغبوب باستعداد الحكومة الايطالية للنظر فى احتمال التنازل من العام التالى للمعاهدة التجارية الايطاليـة المصرية ، واقترح بأن يكون ذلك التعهد نافذا ، ومع ذلك فقد نفى الوزير الايطالى أن يكون لديه أية فكرة عن أية سلطة أعطيت لسلفه ليدلى بمثل ذلك التصريح ، فى الوقت الذى كان يعارض فى التنازل حيث رآه لن يكون مقبولا لدى أصدقاء ايطاليا•

---

(١) F.O. 407/203, No. 189, Henderson to chamberlain, September 9, 1926, Tel. No. 396, p. 280.

غير أن هذا الاتجـــــاه من جانبه كان مغـــايرا لذلك الذى كان لوزير الخارجية ٠

وعلى أية حال ، فلقد انتهى الأمر بالأخذ بوجهة النظر الايطالية فيما يتعلق بمشكلة السنوسيين فى مسألة الجنســـية ، اذ تم ارجاؤها الى مفاوضات تجرى بين الدولتين ، فيذكـر هندرسـون فى احدى برقياته لتشمبرلن : أن ممثل وزير الخارجية والوزير الايطالى قد اتفقا بعد مباحثات متعثرة على نصوص المذكرات ، التى يتم تبادلها والتى تتضمن الموافقة على ارجاء مسألة الجنسية الى مفاوضات مباشرة ، أما كافة النقط الأخرى فقد كانت معدة للتوقيع ؛ وبتوقيع الاتفاق قام ثروت بنشر بيان رسمى استهله بالاشارة الى توقيع الاتفاق المقترح على المعاهدة الايطالية المصرية بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٢٢ ، والذى كان يتعين صوغه من جانب لجان مختلطة ٠ ثم أعقب ذلك باستعراضه ما يتضمنه هذا الاتفاق من معالجة التحـديد المفصل للحدود الطبيعية للغرب المصرى ، ومعالجته مسائل قانونية فى مناطق الغرب ، وحقوق الرعى ، ونظام الجمارك وجنسيات سكان المناطق الواقعة غرب السلوم وواحة جغبوب ٠

الاتفاق الانجليزى الايطالى بشأن بلاد الحبشة وموقف ثروت منه :

ومن الأمور الأخرى التى عرضت لثروت أثناء شغله هذا المنصب ، بل وفى بدايته ما قيل عن عقد اتفاق بين انجلترا وايطاليا بشأن بلاد الحبشة كانت فيه انجلترا بمثابة الوصى على مصر والسودان وأنها بمقتضى هذا الاتفاق حصلت على تعضيد ايطاليا لها فى كل ما يتعلق بانشاء خزان لمياه بحيرة تسانا ٠ ولقد دعا ذلك النائب مصطفى الشوربجى الى توجيه سؤال لثروت فى هذا الشأن ، متضمنا الاستفسار عمـــا اذا كان لدى وزارة الخارجية علم بالاتفاق ، وعن الكيفية التى انتحلت بها انجلترا لنفسها الولاية على وادى النيل ، وهو أمة مستقلة دوليا ، ان صح ما قيل عن أن انجلترا كانت فى الاتفاق بمثابة الوصى على مصر والسودان ٠ كما أشار أيضا فى سؤاله ، الى ما يكون على الحكومة المصرية من واجبـــات جديدة ان كان صحيحا ما قيل عن تعضيد ايطاليا لانجلترا فى اشرافها على منطقة أعالى النيل ٠

ولقد أجاب ثروت بما يفيد علم الحكومة المصرية بالاتفاق ، وأوضح الغرض منه ، كما أطلعته للحكومة المصرية كل من الحكومتين الانجليزية والايطالية ، وهو السعى « لدى حكومة الحبشة فى الحصـــول على اذن للحكومة الانجليزية بانشاء خزان على بحيرة تسانا ينتفع به فى تحسين حالة

الرى فى السودان ومصر « ثم ينفى ثروت فى جوابه أن يكون فى نص الاتفاق ما يسمح بالقول بأن انجلترا فيه كانت بمثابه الوصى على مصر والسودان (١) ٠

خامسا : ثروت رئيسا لثانى وزارتيه (٢٥ أبريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨) :

موقف القوى السياسية من تاليف وزارة برئاسة ثروت :

لقد قدر لثروت – وللمرة الثانية – أن يكون خليفة لعدلى فى رئاسة الوزارة ، وذلك بعد أن رشحته كافة القوى السياسية القائمة فى مصر فى ذلك الوقت، بما فيها الوفد ، والذى كان قد منع عنه موافقته وتعضيده لوزارته الأولى ، بل ان الوفد قد منحه تأكيدات سرية بعدم تعرض وزارته لهجمات حادة من جانب النواب ، وتأجيل اثارة قانون العمد ، والقوانين الخاصة بالجيش ، وبألا تطرح فى البرلمان أية أسئلة مثيرة خاصة بالعلاقات الانجليزية المصرية ، وبعدم الضغط على أحد من الوزراء بهدف القيام بعمل يؤدى الى صدام بين الوزارة ودار المندوب السامى (٢) ٠

ولقد فسر ثروت قبوله تشكيل الوزارة من منطلق وطنى ، فيقول فى حديث له مع مراسل التيمس « اننى بقبولى طلب زغلول باشا الى تأليف الوزارة الجديدة أعتقد أننى اديت واجبا وطنيا ، وحققت رغبة أصدقائى السياسيين » ٠ ولعل ثروت قد أراد بذلك أن يلغى وجود أية فكرة أو ما قد يقال عن تهافته على تأليف وزارة ، فى الوقت الذى يوجـد تبريرا لتراجعه عن الاتفاق ، الذى كان قد تم بينه وبين زملائه من اعضاء الوزارة العدلية ، وبين رئيسهم ، حيث كان قد اتفق معهم على ألا يعود واحد منهم رئيسا أو عضوا فى الوزارة التى تخلفه » ٠

اجراءات تاليف الوزارة :

(أ) المرسوم الملكى الصادر بتأليف الوزارة ٠

(ب) أعضاء الوزارة ٠

(جـ) البيان الوزارى ٠

---

(١) مضابط مجلس النواب : جلسة ٩ ، فى ٦ يوليه ١٩٢٦ ، ص ٨١ ٠

(٢) F.O. 407/204. No. 24 Lloyd to Chamberlain, April 25, 1927, Tel. No. 144

(د) الأزمات التي اعترضت ثروت ووزارته (مسألة الدكتور حافظ عفيفى ـ عمدية ديروط ـ آزمة الجيش ـ الاستجوابات البرلمانية) ٠

لقد صدر الأمر الملكى لثروت ليؤلف ثانية وزاراتيه فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ ، فقام بتأليفها من تسعة وزراء ، واختص نفسه بوزارة الداخلية ـ الى جانب رئاسته لمجلس الوزراء ـ ولقد كان وجه الاختلاف بين هذه الوزارة وسابقتها العدلية ، يكمن فى آمرين : خروج عدلى ودخول جعفر والى باشا ، الذى كان أيضا من الأحرار الدستوريين ٠ والثانى : ما حدث من تبادل بعض المناصب الوزارية ٠

أعضاء الوزارة هم :

جعفر والى باشا للحربية والبحرية ـ أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ، على الشمسى باشا للمعارف العمومية ، أحمد محمد خشبة للمواصلات ، عثمان محرم باشا للأشغال العمومية ، محمد محمود للمالية ٠ وذلك تنفيذا لأحد بنود الاتفاق الذى تم بين ثروت والوفد ، والخاص بعدم اثارة مسائل الجيش ٠ فاذا كان أحمد خشبة وزير الحربية هو صاحب السياسة التى أدت الى اثارة هذه المسائل ، فقد كان عليه أن يتخلى عن هذه الوزارة ليحل محله فيها جعفر والى باشا ، بينما ينتقل هذا الى المواصلات ، وهو الأمر الذى أراد به ثروت ـ كما يرى الأستاذ محمد حسين هيكل ـ أن يحسن علاقاته بالانجليز ٠ فلعله قد أراد بذلك العمل أن يقدم دليلا مسبقا على حسن نواياه تجاههم ، على أن ذلك الحرص لن يحول دون وقوع أبرز أزمة تعرضت لها وزارته ؛ وكانت مسألة الجيش من وراء وقوعها ٠ ولقد علقت جريدة الأيجبسيان ميل على ذلك التغيير بما يفيد أن ثروت لم يكن مصيبا فيه ، اذ تقول : « وليس فى امكاننا أن نعتبر هذا التغير تحسنا، فانه اذا اتخذت الحوادث الأخيرة تكأة يستدل منها على ما يأتى فى المستقبل فانه يمكن التنبؤ بحدوث متاعب ، لأن رقابة المواصلات من الأمور العظيمة الأهمية التى تقوم بها الحكومة ، وهى لذلك تحتاج الى وزير قادر يمكن الاعتماد عليه ٠ وقد كان محمد محمود هذا الوزير فى وزارة المواصلات وقد عمل بنجاح ، فاذا كان هناك شيء يدعو الى الأسف فهو هذا التغيير ، الذى كان من نتيجته أن ترك وزارة المواصلات ٠ أما خشبة باشا ، فلم يكن ناجحا تماما فى وزارة الحربية ، لأنه قامت أمامه صعوبات واختلافات كثيرة ، فالأمل ألا يقع شيء من هذا فى وزارة المواصلات ، ومن حسن الحظ أن خشبة باشا سيجد فى وزارته الجديدة موظفين دائمين ذوى مقدرة وكفاية ، يمكن الاعتماد عليهم ٠

وعلى أية حال ، فقد أدى انتقال أحمد خشبة الى المواصلات بوزيرها محمد محمود الى تركها ليتولى المالية ، التى ينتقل بالتالى وزيرها مرقص حنا الى الخارجية ·

البيان الوزارى :

اذا كان ثروت قد ألف وزارته من زملائه فى الوزارة السابقة ، والتى كانت العلاقات بينها وبين المجلس ، قد توترت الى الحد الذى تسبب فى تقديمها لاستقالتها فقد كان من الطبيعى أن يكون استقبال المجلس للوزارة الجديدة استقبالا فاترا ·

على أن ثروت سعي - على ما يبدو لنا - من خلال بيان وزارته ، الى العمل على خلق الشعور الودى مع المجلس ، فينوه فى بداية البيان ، بما كان لتعضيد البرلمان من فضل فى تمكين الوزارة السابقة من تثبيت أركان النظام الدستورى وتوطيد تقاليده · ولقد أشار ثروت فى بيانه الى ما تعتزم وزارته القيام به ، فى مقدمة برنامجها ، من انتهاج أسلوب الوزارة السابقة من حيث تأييد النظام الدستورى ، وأن هذا البرنامج يتفق مع برنامج الوزارة السابقة ، سواء فى سياسة الاصلاح أو ادارة الأعمال العامة ، كما أعلن فيه قبول وزارته الميزانية التى وضعتها هذه الوزارة واتخاذها أساسا لأعمالها ، على أنها لو رأت تعديل شيء منها ، عرضته على المجلس وفى ختام بيانه ، حرص ثروت على اظهار تلك العلاقة الودية التى تعتزم وزارته اقامتها مع المجلس ، فيقرن قوله بمباشرة هذه الوزارة لأعمالها فى حدود سلطتها ، وحريتها الدستورية باعتمادها فى ذلك على تأييد المجلس وتعضيده ·

الأزمات التى اعترضت ثروت ووزارته :

لم يكد ثروت يفرغ من تشكيله لوزارته حتى وجد نفسه فى مواجهة مع أزمة أثارها الأحرار الدستوريون ، بسبب العدول عن الدكتور حافظ عفيفى - أحد مرشحيهم للوزارة - كنتيجة لاعتراض الملك على هذا الترشيح · وليس هناك من شك فى أن هذا العدول قد جاء على غير رغبة من ثروت ، اذ كان هذا الترشيح قد تم بناء على اقتراح منه لشدة رغبته فى أن تشمله الوزارة ، بل اننا نراه فضلا عن ذلك ، يحاول أثناء الملك عن رفضه ، ولكن كان ذلك دون جدوى ، فقد ذكر لنا لويد : أن ثروت قد حث الملك بشدة على اعادة النظر فى رفضه ، مستندا فى ذلك بما كان عليه الدكتور حافظ عفيفى من مزايا تؤهله للالتحاق بالوزارة كأحد أعضائها ، فهو رئيس سابق للأحرار الدستوريين ، ورجل ذو وزن

واعتدال ، ومدير تحرير لجريدة السياسة ، فضـــلا عن كونه على وفاق ودى مع دار المندوب السامى ، فقد رآه ثروت بذلك كما اشار الى الملك بأنه سوف يكون أكثر العناصر فائدة فى الوزارة الجديدة (١) ٠

وقد يمكننا أن نلاحظ من ذلك أن ثروت فى اختياره لأعضاء وزارته كان يتجه لأولئك الذين يتوسم فيهم الاعتدال والعلاقة الطيبة بالسلطات البريطانية ، فى الوقت الذى كان الملك أيضا يحبذ ذلك فيمن يعينون أعضاء للوزارات وهو ما يتبين لنا من امتداح ثروت وجود تلك الصفات للدكتور حافظ عفيفى ، كى يشجعه على قبوله ، ومع ذلك لم تفلح هذه المحاولة من جانب ثروت ، أمام ما كان يحمله الملك للدكتور حافظ عفيفى من عداء ، والذى يعود الى عدة أمور هى قيامه بدور كبير فى الظروف التى أدت ببريطانيا الى اجبــاره على توقيــع الدســتور ٠ وأنه كان مديرا « للسياسة » جريدة الأحرار الدستوريين ، التى كانت تحــارب دائما الاتجاهات الرجعية للملك ، مما جعله هدفا خاصا لبغضه ٠ ويضيف لنا لويد أمرا آخر ، هو أن حافظ عفيفى قد يكون ــ كغالبية الأحرار ــ يحمل كراهية عميقة للملك فؤاد ، بينما قد يكون غير فطن بكيفية اخفاء شعوره لتجنب الاستزادة من الصعاب ٠

وليس هناك من شك أيضا فى أن ما أوغر صــــدر الملك فؤاد على الدكتور حافظ عفيفى رفضه ما عرضــــه عليه من الانضمام الى حزب الاتحاد ، تاركا حزبه ، مما يكسبه قوة رهيبة ، فضـــلا عن أنه لم يتصد لجريدة السياسة ، وهو صاحب امتيازها والعامل الأول فيها وهى تكتب دفاعا عن الأستاذ عبد الحميد حمدى صاحب جريدة « السفور » يوم أودعه حسن نشأت السجن » بل وتطالب بعدم القبض على صحفى الا بعد الحكم عليه ٠ واذا كان ذلك لما يؤكد لنـــا أن الملك فؤاد كان من وراء ابعــاد الدكتور حافظ عفيفى عن المشـــاركة فى الوزارة ، الا أننا وجدنا أحد مندوبى جريدة الاتحاد يحاول طمس تلك الحقيقة حيث يرجع ذلك الى الدكتور حافظ عفيفى نفسه لتطلعه لشغل وزارة الصحة ٠

وعلى أية حال ، فقد انتهى الأمر بثروت الى التســليم برغبة الملك بعدم اشراك الدكتور حافظ عفيفى فى الوزارة ، اذ كان « قد أراد أن يحسن علاقاته بالقصر ، وقام بترشيح بديل له ، وهو من رضى القصر بترشيحه ، وكان جعفر والى باشا » ٠ على أن لويد وهو من ترى جريدة الاتحاد أن مسألة اهمال ترشـــيح الدكتور حافظ عفيفى كانت بعلمــه واطلاعه ، يورد لنا سببا مغايرا لذلك التراجع من جانب ثروت ، اذ يرى أن تسليمه يعود لدرجة كبيرة لخوفه على سلامة الدستور ٠

---

(١) F.O. 407/204, No. 41, Lloyd to Chamberlain, May 16, 1927, Tel. No. 268, p. 71.

واذا كنا نرى أن تراجع ثروت كان لهذين العـــاملين مجتمعين ، الا أننـــا نرى أن عدوله عن مرشحه يعد هو الآخر انتقاصا للدستور ، وذلك لما تحتمه التقاليد الدستورية من تنفيذ ما يستقر عليه رأى رئيس الوزارة فى مثل ذلك ، ولا تبيح وجود عقبات فى طريق هذا التنفيذ · وبطبيعة الحال لم يكن لهذا الأمر ان يمر دون أن يثير لثروت أول متاعبه مع بداية عهده بالوزارة الجديدة ، اذ كان عليه أن يواجه حنق الأحرار الدستوريين بالنكوص عن مرشحهم ، وذلك من خلال اصدارهم قــرارا بالاحتجاج على ذلك العمل · ولعل الأحرار الدســـتوريين لم يجدوا فى احتجاجهم الرد الكافى على ذلك التصرف الغير دستورى ، لذا نجدهــم يقررون ــ فى اجتماع للحزب مســـاء ٢ مايو ١٩٢٧ ، بالأغلبية العظمى ــ مطالبة جعفر والى ــ كأحد الأحرار الدستوريين ــ بالاستقالة من وزارة الحربية ، كاحتجاج ضد عمل الملك الغير دستورى ، على أن الأخير ــ ولم يكن يرغب فى الاســـتقالة على الاطلاق ــ رفض الامتثال لأمر الحزب ، وأجابهم بتضامنه مع رئيس الوزراء الذى بيديه القرار ، وأنه لا يمكنه ابداء رأى قبل عرض الأمـر عليه · على أن ثروت حينمـا عـرض عليه الأمر ــ جـــاء رأيه بعـدم الموافقة على الاســـتقالة ، مما جعل الأحرار الدستوريين ينكرون صدور القرار عنهم « حتى لا يظهر جعفر والى بمظهر الخارج على حزبه ، ويضطرون هم الى فصله عن الحزب ، طبقا لما جرى به العرف » · ولقد رأى لويد أن ثروت لم يكن يبغى على الاطلاق الاقدام على أى عمل متسرع ، وأن فكرته كانت أن يستبقى جعفر والى فى وزارة الحربية ، ويسترضى الدكتور حافظ عفيفى ومساعديه بوعدهم باجبـــار الملك على قبول الدكتــور كوزير للصـــحة ، عند افتتاح تلك الوزارة الجديدة ، والذى كان مع حلول الخريف ·

وعلى أية حال ، فلعل ما حال بين الأحرار الدستوريين واعادة طلبهم على جعفر والى مما وضع نهاية لهذه الأزمة ، ما كان الوفد قد أوعز به فى تلك الأثناء من أنه فى حالة ما اذا اســـتقال جعفر والى فان الوزارة الشاغرة ستطلب لسعدى ، اذ أثار هذا التلميح خشية الأحرار مما عاون دون شك فى تثبيت جعفر والى باشا فى منصبه ·

الأزمة التى اثارتها عمدية ديروط :

لم تكن الأزمة الســـابقة التى اعترضت ثروت ، وهو لا يزال فى مرحلة تشييد البناء لوزارته ، هى الأزمة الوحيدة التى قدر له مواجهتها ، اذ سرعان ما اصطدم بأزمة أخرى ، أظهرت مقدار ما كان يعـــانى من ضغوط تعرض لها من كافة القوى السياسية المحيطة به ، الى الحد الذى

يدفع به الى التلويح باستقالته متذرعا بتلك الأزمة ، والتى تعود الى ما كان قد طلبه شيوخ ونواب أسيوط من ثروت بصفته وزيرا للداخليه اعادة بكر كيلانى عمدة بلدة ديروط (مديرية أسيوط) ، الى منصبه بعد أن كانت لجنة المشايخ بتلك المديرية ، قد قضت برفته « منذ أيام الوزارة الزيورية الأولى » ، على انه حينمـا تولى عدلى الوزارة ، وتقرر تصفية مسائل العمد ، عاد نواب أسيوط وشيوخها يطلبون اعادة العمدة » بحجة أن القلوب تصافت والضغائن زالت وانهم يمثلون جميع الأحزاب » • فوافق عدلى على ادراج اسمه فى كشف المرشحين ، وقامت لجنة الشياخات بترشيحه ، فجاءت نتيجة فوزه بأكثرية تسعة عشر صوتا ضد سبعة أصوات ، وبعرضها على لجنة الشياخات بمديرية أسيوط قررت تعيينه عمدة ، على أن القرار حينما أرسل لوزارة الداخلية ليصدق عليه ، عارض مفتشها فى قرار لجنة الشياخات ، وضمن أسباب معارضته تقريرا مطولا ، حصل له على موافقة عدلى ، الذى أمر باعداد قرار بعدم الموافقة على انتخابه ، غير أنه لم يتمكن من توقيعه • على أنه كما سبق لأولئك النواب والشيوخ أن التجأوا لعدلى فى هذا الشأن ، اتفقوا أيضا على مقابلة ثروت بنفس القصد ، وذلك حينما بلغهم ميل وزارة الداخلية الى الغاء تلك العمدية • غير أن ثروت احتد عليهم فى القول ، لاتفاق مجيئهم اليه وقت نظره لقرار الغاء العمدية ، اكتفاء بوجود مركز البوليس فيها ، كما اتفقت بذلك أقوال الصحف الصادرة ، وقتذاك عن سبب هذا الاحتداد اذ « هاله أن تنكشف شئون وزارته على هذا المنوال » • ولقد ذكرت جريدة الاتحاد سببا آخر لذلك ، وهو أن نفس ثروت تقززت من تدخل أعضاء الهيئات النيابية فى الأعمال الادارية الصرفة •

وعلى أية حال ، يمكننا القول أن ثروت ان كان قد أثاره انكشاف أمور وزارته ، فلن يقل عن ذلك سببا لتلك الاثارة تدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية ان لم يكن هذا السبب الأخير المصدر الرئيسى لثورته مما قد يكون قد عده فاتحة لتدخل النواب فيما لايخصهم من أعمال هى للسلطة التنفيذية •

على أننا نرى لويد يعطى الأهمية الكبرى للعامل الأول ، اذ يقول ان ثروت وقد عد هذا الطلب الذى تقدم به وفد أسيوط تدخلا غير جائز منهم فى السلطة التنفيذية قد أثاره على ما يظهر انكشاف أمر القرار السرى الذى كانت وزارة الداخلية قد وضعته مؤخرا لالغاء عمدية ديروط كلية كأيسر طريق للخلاص من تلك

الصعوبة ، واذا كان لنا أن نقول ان كلا العاملين كانا من وراء حدة وغضب ثروت ، الا أن ما أوردته جريدة كوكب الشرق فى هذا الصدد قد يكون أكثر حسما للمسألة ، اذ تقول ان العارفين بحقائق الأمور يعتقدون بأن انفعال ثروت انما جاء جميعه من توالى طلبات النواب والحاحهم » وهو ما يتأكد من برقية نشرتها التيمس لمكاتبها من القاهرة بعنوان « مشكلة الوزارة » اذ يقول فيها « ان زيارة الوفد البرلمانى لثروت باشا ليست سوى حادث مما يقع كل يوم منذ تقلد ثروت باشا منصب رئاسة الوزارة وتكرار لما كان يحدث فى عهد سلفه ، فلا غرو أن ثارت نفس ثروت باشا من هذه الأمور ، ومن طبيعة الأسئلة البرلمانية المتواصلة .

ومن ذلك قد يمكننا القول أن ثروت قد وجد أنه لن يستقيم له العمل فى ظل أمثال هذه التدخلات من جانب النواب ، الأمر الذى جعله يفضل عليها الاستقالة ، وهو ما أكده تبرير ثروت رغبته فى الاستعفاء لزملائه بعدم انقطاع هذه المطالب ، وبأن الشيوخ والنواب يجرون على عادتهم فى التعرض لأعمال السلطة التنفيذية . على أن زملاء ثروت قد هونوا عليه الأمر ، ولم يروا فيه ما يدعو الى الاستقالة — وأيا كان الأمر فما نراه هو ان هذه المسألة لم تكن هى كل ما يواجه ثروت من متاعب ، وذلك على الرغم من انقضاء فترة قصيرة على تأليفه للوزارة ، بل انها جاءت لتضيف الى معينه الزاخر بمختلف الصعاب ، اذ كان مركز وازرته دقيقا بين العوامل المختلفة والقوى المتدافعة من دار المندوب السامى والسراى والمجلس النيابى فما كان ذلك الحادث الأخير الا بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير . (١)

وعلى أية حال فقد انتهت هذه الأزمة بعدول ثروت عن استقالته وذلك بعد أن حصل من سعد زغلول على تأكيدات كافية فيما يتعلق بسلوك النواب .

أزمة الجيش :

لم يكد ثروت يرفع عن كاهله عبء الأزمة التى أحدثتها مسألة عمدية ديروط ، حتى وجد نفسه فى خضم أزمة من نوع جديد ، اذ اصطبغت فى هذه المرة بالصبغة السياسية البحتة ، وكانت بريطانيا من وراء وقوعها ، وهى ما عرفت بأزمة الجيش .

أما عن منشأ هذه الأزمة ، فانه يعود الى ما كانت قد اقترحته اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الحربية بمجلس النواب من اقتراحات

---

(١) F.O. 407/204, 38, Lloyd to Chamberlain, May 19, 1927, Tel. No. 190.

خاصة باصلاح الجيش المصرى ، وترقيته ، والتى كان من بينها الغاء منصب السردار ، وكان قد أصبح شاغرا منذ مقتل السير لى ستاك ، وتحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، كذلك اقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش ، بحيث لا يكون المفتش العام للجيش - وكان وقتذاك بريطانيا وهو (سبنكس باشا) - عضوا فيه ، وقد أبدت اللجنة كذلك بعض ملاحظات على مصلحة الحدود وخفر السواحل ، والمناطق التى كانت لاتزال تحت الحكم العرفى، سواء فى محافظتى الصحراء أو الواحات • ثم كان أن قدمت هذه اللجنة تقريرا بمقترحاتها وملاحظاتها السالفة الذكر ، الى لجنة الحربية ، على أنه قبل أن تقوم اللجنة الأخيرة « بفحصها وأن تبت فيها برأى ، تناهى أمرها الى دار المندوب السامى والصحف البريطانية « فهبت ترعد وتبرق ، تتهدد وتتوعد » • ولقد كان من الطبيعى أن تصطدم تلك المقترحات مع ما كانت تراه دار المندوب السامى وقتذاك ، من أن احتفاظ بريطانيا لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير ، بحق منع أى تدخل من جانب دولة أخرى فى شئون مصر ، يمنحها حق المطالبة بشىء من الاشراف على الجيش بحيث يكون من رؤسائه من يحصر فى يده سلطة لترقية الضباط ، ومنحهم النياشين ، وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم ، والتقدم بالنصائح الفنية •

ولم تكن دار المندوب السامى وهى تطالب بذلك الا معبرة عما كانت قد قررته حكومتها من أن الأمور المتعلقة بالاشراف على الجيش المصرى وتنظيمه ، يجب أن تعامل على ضوء تضمنها مع المسائل المحتفظ بها فى تصريح فبراير ١٩٢٢ • ومن هنا نرى لويد يحث ثروت على التعجيل بالبت فى تلك المسألة ، وعلى وجه التحديد ، مركز المفتش العام ، الذى رأى وجوب تقريره « فى القريب العاجل » • بل ان الحكومة البريطانية كانت تسعى لما هو أكثر من ذلك فيما يتعلق بمسألة الجيش المصرى ، وذلك بايجاد تعاون ودى بينها وبين مصر فى الأمور العسكرية • فيقوم مندوبها السامى بعرض خطتها فى ذلك على ثروت ، والذى ما كان بالطبع ليمانع فى قيام هذا التعاون ، بعد أن كان قد سبق له أن أعرب عن رغبته للويد فى قيام تعاون صادق مع بريطانيا العظمى فى كافة المجالات، والتى كانت بطبيعة الحال ستشمل المجال العسكرى •

أما فيما يتعلق بالمطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، فلقد بدت مقبولة لثروت وهو ما تبين من قول لويد فى برقية لحكومته انه أى ثروت لم يبد ما يفيد أنه يرى المطالب تتسم بعدم المعقولية غير انه كان يرى الانتظار حتى تتبين مقترحات الوفد فيما يتعلق بمصلحة أقسام

الحدود • على انه مع استمرار التباحث طرأ تغيير على موقف ثروت من المطالب البريطانية وهو ما قد يكون بتأثير من سعد زغلول اذ صرح للويد بعد مقابلته لسعد زغلول « ان محـــاولة اعطاء أية فعالية لأية تغييرات جوهرية للهيكل الحالى للجيش المصرى ، ربما يؤدى بسهولة الى اضطراب عام ، وأنه اذا كانت الحالة تبدو هادئة في البـــلاد ، الا أن الحـكومة البريطانية يجب ألا تنسى أن اضطرابات عام ١٩١٩ قد أخذتهم على غرة ، وعلى ذلك فقد قدم ثروت للويد اقتراحا مغايرا للمقترحات البريطانية ، كان قد حصل له على موافقة سعد زغلول ، وهو أن يستبدل بالغاء وظيفة السردار منصبا بريطانيا جديدا ، وهو منصب القائد العـام للجيش ، وأن يبقى منصب المفتش العام بيد ضابط بريطانى • ومع ذلك لاحظ لويد أنه اثبت غموضا لايبعث على الرضاء ، والتباسا فيما يتعلق بالتفاصيل ، معترفا بجهله بالجانب العسكرى الدقيق لهذا الاقتراح ، وعليه فقد طلب لويـد من ثروت أن يجعله يأخذ اقتراحه بصـــفة غير رســمية • هذا فى الوقت الذى كانت فيــه السلطات البريطانيــة حريصــة على ضرورة التعجيل بالبت فى مطالب حكومتها ، اذ لاحظ لويد لثروت فى تشدد ، مايترتب على التأخير من خطورة ، كذلك كان يعتزم تذكرته بأن المفتش العام بدون عقد منذ أول أبريل • ومن هنا فانها اذا كانت قد وصفت مطالب حكومتها ــ فيما يتعلق بهذه المسألة ــ بالاعتدال ، الا أنها رأت أن ذلك الاعتـدال لايجب أن يؤدى بثروت الى اغفال حقيقـة أن الحـكومة البريطانية تنظر الى تعجل قبولها على أنه أمر حيوى لها •

كذلك يؤكد لويد على جدية هذه المطالب ، وذلك بملاحظته لثروت بأنه ان كان قد سمح له بتناول هذه المشكلة بصفة غير رسمية ، وفي سرية ، حتى ينقذه من الارتبـاك ، الا أنه « ثروت » يجب ألا ينسى أن تقاريره اليــه كانت رســمية تماما • وكان أن فسر ثروت عدم كتابة مشروعه بوجود بعض النقط القانونية التى لفت انتباهه اليها من أسماهم « بمنازعيه » والتى بدت له أنها ستوجد صعوبات ، فذكر مجادلتهم له فى أن الجيش المصرى على سبيل المثال لم تمسسه مســـألة التحفظات الأربعة ، كما اعتمدوا على أن المادة السابعة من القانون المؤسس لمجلس الجيش اعطت للوزير حقا شرعيا واضـــحا ليتدخل فى كافة التعيينات والترقيات والنياشين •• الخ ، التى توصى بها لجنـــة الضباط وعليه لاتستطيع الحكومة المصرية أن تسلم بذلك الحق ، كمـا انهم لا يأملون بالتالى ان يشجع زملاءه على الموافقـة على اعادة أقسام الحدود للاشراف البريطانى •

على أن لويد ــ والذى أصابته تصريحات ثروت باحبــــاط شــديد كما ذكر له ــ رأى أن اقتراحه بتعيين قائد عام اذا حدد بالشكل الذى أشار اليه يمكن أن يكون بالكاد حلا للمشكلة ، اذ رأى أنه ليس هناك ضابطا بريطانيا ذا شهرة ، سوف يقبل وضعا على هذا النحو ، وفيمــا يتعلق بلجنة الضباط ، فان سبنكس باشــا قد عين بنفسه الفقرة في المسألة ، من أجل حماية الجيش من التدخل السياسى ، وانه اذا كانت الحكومة المصرية تفسر (الآن) الكلمات بطريقة قد أنكرتها كل الممارسات الماضية « والتى نعتقد أنها ليست فقط ملتبســة ، بل انها هى أحد مما لايمكننا قبوله أبدا كحل عملى ، فاننا يجب أن نتخذ خطوات أخرى لضمان غايتنــــا » ، أما فيما يتعلق بالمستشار الحالى ، فقد بدا له أن استعادة شىء أقل مما كان عليه وضعه عام ١٩٢٥ . يعد أكثر الاقتراحات معقولية مما يمكن للظروف أن تسمح به ، ثم أضاف الى ذلك قوله بأنه لايمكنه أن يأمل بأن تقنع الحكومة البريطانية بما هو دون ذلك . ولعل ثروت قد وجد أن قبوله لتلك الوجهة للنظر ســوف يشكل له صعوبة كبيرة لأنها لن تكون من الأمور المقبولة للوفد وزعيمه وللوطنيين فى البلاد، وهو مايتبين من قول لويد أن المناقشات بينهما قد انتهت الى غير اقتناع .

ومع ذلك فيبدو أن ثروت كان مقدرا لخطورة رفضــها مما جعله يعمد الى المراوغة ، وهو ما اتضح من قول لويد « ومع أنه وعد بأنه سوف يعيد نظر هذه النقط بكل سرعة ، الا أن طريقته تركتنى بغير شك فى أنه كان يماطل عن قصد » . على ان ثروت اذا كان قد التجأ الى هذا الاسلوب، على حد قول لويد الا أنه قد كف عن ذلك بعد رفض قبول المطالب من جانب سعد زغلول وأعضاء حكومته ــ غير اننا رأيناه وهو يبلغ لويد ما يفيد ذلك ، يبعد عن نفسه تحمل مسئولية الموقف أو التضامن فيه بل يقصره على حكومته ، اذ قال : « انه شعر بأن من واجبه لتفادى حدوث أى سوء تفاهم محتمل ، أن يسجل كتابة أن الحكومة المصرية تتمسك من وجهة النظر القانونية :

(أ) بأن الجيش المصرى لا يندرج تحت أى من التحفظات الأربعة لتصريح فبراير ١٩٢٢ ، وتبعا لذلك يكون للحكومة المصرية الحرية التامة فى التصرف بشأنه .

(ب) وأن تخضع توصيات لجنة الضباط فى كل الأحوال لموافقة وزير الحربية (١) .

---

(١) F.O. 407/204 No. 98 Lloyd to Chamberlain may 24, 1927, Te. No. 203.

ويبدو أنه كان قد أخذ على ثروت اقتراحه الخاص بتعيين قائد بريطاني ، لذا نجده يشير في نفس المذكرة الى أن القصد من ورائه ليس الا للرغبة في مواجهة احتياجات الجيش المصري ، ولكن لايربطه (ثروت) باية التزامات ذات صفة سياسية ·

وكان من الطبيعي ان يغضب ذلك الرد لويد الذى شعر بيد المتطرفين من ورائه ، وبأنهم يسيطرون على الحكومة ، وبانه من غير المستطاع « الحصول على شيء من مطالبه ، بهذه التحفظات الخاصة المستمرة (١) ·

ويبدو أن لويد لم ير جدوى من وراء مواصلة هذه الاتصالات الودية والغير رسمية ، بشأن هذه المسألة · اذ وجدناه في اليوم التالى لتسلمه مذكرة ثروت ، والتى كانت ردا على هذه الاتصالات يعرب لحكومته عن رأيه بأن الوقت قد حان ليعينوا للحكومة المصرية قضيتهم بصفة رسمية وعلى ذلك فقد تقدم في ٣٠ مايو بمذكرة لثروت تضمنت النص على ما تراه الحكومة البريطانية من وجوب مساعدة مصر لبريطانيا في الدفاع عن مصر ، من العدوان الأجنبي ، وعلى حماية المواصلات البريطانية ، وأضافت الى ذلك النص على رغبة الحكومة البريطانية في جعل الجيش المصري قوة حديثة تتصف بالكفاءة وتشكل جزءا من خطة الدفاع عن البلاد ، وعليه فانها مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة عى ايجاد مثل هذه القوة ، على أنها تشترط أن تكون مدربة وفقا للقواعد البريطانية، وبأقل عدد من (الخبراء) البريطانيين حيث ان هذه القوة ستدعى لتنسيق التعاون مع القوات البريطانية في مصر ·

ثم أضافت المذكرة ــ مسترسلة ــ أنه قد لوحظ في الأيام الأخيرة ، أن هناك اتجاها مقلقا يرمي الى اقحام النفوذ السياسي في الجيش المصري ، والتى رأت أنه برز بأشكال مختلفة والذى تم جذب انتباه رئيس الوزراء الى خطورته عدة مرات ــ كما حدث مع سلفه ــ وتلاحظ المذكرة أن الاتصالات مع رئيس الحكومة المصرية ــ في هذه المسألة ــ كانت غير رسمية ، الا أنه نتيجة لقلق الحكومة البريطانية ، أمام تهديد مصالحها بطريقة مباشرة ، فانها فضلت التدخل بأدنى درجة من درجات التدخل ــ طبقا لما تسمح به الظروف ــ في الشئون المصرية ·

---

(١) عبد العظيم رمضان · تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٦٢٧ ·

وهذا الاتجاه ـ اقحام النفوذ السياسى فى الجيش ـ أدى الى فشل جيوش عديدة من قبل ، وأخيرا ارتبط هذا الاتجاه بمحاولات فعالة لتقليل اختصاصات المفتش العام للجيش ، وكذلك الضباط البريطانيين القلائل، الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت مؤخرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربيـة البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا ، وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة العامة بين مصر وبريطانيـا ، ولذلك فانها تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ٠

ثم أوضحت المذكرة أن الحكومة البريطانية ـ من أجل التوصل الى التسوية الودية ـ مستعدة للموافقة على توصيتين : الأولى : بخصوص تخفيض الخدمة العسكرية من ٥ الى ٣ سنوات مع أنه كانت هناك معارضة معلنة بالنسبة لهذه التوصية بخصوص زيادة الاحتياطى المدرب ٠

أما التوصية الثانية : فكانت رفع كفاءة ٩ كتائب مشاة ، الى تدعيم أفضل ، وتحقيق زيادة سريعة فى قوات المشـاة (حملة البنادق) فى الجيش المصرى بأكثر من ١٦٠٠ جندى ومساعدة الحكومة البريطانيـة لمصر بغرض تشكيل قوة جوية مصرية ٠

أما المطالب التى طلبتها الحكومة البريطانية فى مقابل ذلك ، فقد كانت كالتالى :

١ ـ وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس باشا) من أن يؤدى ـ فى حرية ، وعلى الوجه المناسب ـ اختصاصاته ، كما تسلمها من اللواء هدلستين فى يناير ١٩٢٥ (اذ هى لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق ، مع المرتب المتناسب وواجباته ، ويجب أن يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر ٠

٢ ـ اذا بقيت لجنة الضباط على تشكيلها الحاضر ، فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة الملك توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ، ومسائل النظام عامة ٠

٣ ـ أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مسـاعدا للمفتش العام ، ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمـال التى يقوم بهـا المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا ٠

٤ ـ يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل) (اذا نفذ الادماج الذى تقرر أخيرا) ، تحت اشراف المفتش العام البريطانى ، للجيش أو نائبه فى غيابه ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ .

٥ ـ أن تظل المراكز التى شغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل ، اذا أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لامباشرة ، ولا بالواسطة .

٦ ـ فيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها .

ولقد علق الرافعى على المذكرة بقوله : ان الغرض منها هو استبقاء الاشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى ، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية . ومع كل ذلك ، يبدو أن لويد قد لمس من ثروت قبولا لمطالب حكومته ، وهو مايتبين لنا مما يذكره لها بقوله « انه سوف يكون هناك قليل من الشك فى امكانية الوصول الى حل مرض اذا كان الأمر لثروت وحده .

وعلى أى حال يبدو أن ثروت قد آثر أن يبدأ فى تذليل أهم وأولى الصعاب التى تقف دون قبول مطالب بريطانيا فى هذا الشأن ، الا وهى الحصول على موافقة الوفد على أن ذلك لم يكن بالأمر اليسير ، اذ أنه استخدم كل قدراته على الاقناع مع سعد زغلول لضمان موافقته على تلك المطالب باسم الوفد ، حتى انه أعرب له عن تيقنه من أن لويد سوف يصر على قبول تلك المطالب كاملة دون نقصان (١) . ولعل ذلك ما جعل سعد زغلول يشارك ثروت فى بحث ما اشتملت عليه المذكرة البريطانية واعداد الرد عليها . فكان ان جاء هذا الرد فى الثالث من يونيو غير قابل سوى مطلب واحد من المطالب الانجليزية ذلك المتعلق بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، على أنه لم يرفض ـ مع ذلك ـ بصورة قاطعة المطالب الباقية(٢) .

---

(١) F.O. 407/204, No 135, Lloyd to chamberlain, June 4, 1927 Tel. No. 241.

(٢) عبد العظيم رمضان . الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٧ .

وقد جاء فيه قول ثروت ان الحكومة المصرية ، تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش ، وأنها تتوق أبدا الى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية . ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذى أشار اليه المندوب السامى فى مذكرته أنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تالفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ ، الذى أنشأ مجلس الجيش ، ولجنة الضباط ؛ فكلفت اثنين من اعضائها بوضع تقرير فى الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال : ان الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل ـ بكل ترحاب ـ الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى ، كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وأنه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا ـ الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، الا أنها كانت نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام ، سيقبل ـ بصفة عامة ـ آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات التى يتخذ منها سندا لقرارته ، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لم يكد تبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ، ورفع راتبه ، على أن وزير الحربية سيبحث من وجهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام ، على أداء أعباء منصبه ، أو ليحل محله عند غيابه .. ومادامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين ، فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه ، أو نيابة عن المفتش العام ، أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فان هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الادارة الداخلية البحتة ، ومنع التهريب قد الحقت

بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشىء لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضواً فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا الى انه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش ، فان هناك كل مايدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم فان الضباط البريطانيين — الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة — قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم ، فقرر لمصلحة العمل ، أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ، ولا يزالون مستمرين على القيام بها . وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا . وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية — طبعا — خاضعة لمصلحة العمل فقط ، لا لأى اعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان المبادىء التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود حتى شمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل عليه نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع — على الأقل — الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش ، التى تتبع منطقة الحدود الشرقية ، أن الحكومة تدرس مسألة اعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الادارة محل البحث

ولقد ختم ثروت رده باعرابه عن رجائه فى أن الإيضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوم ، وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما ، وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين ، كما يضمن مصلحتهما .

ولقد شعر لويد أن الرد المصرى انما « يستهدف جس النبض » ، فاذا كان الرد الانجليزى بالتصميم على قبول المطالب ، فان الحكومة المصرية سوف تخبر المتطرفين بأنهم كانوا مخطئين ، وانها لن تستمع اليهم

بعد ذلك ، أما اذا كان الرد ينقصه التحديد ، فان حجة المتطرفين سوف تقوى ويضعف موقف الانجليز ٠

وليس هناك من شك فى أن ثروت فى رده على المذكرة البريطانية ، كان مقيدا بما يمكن للوفد أن يقبله منها ، الأمر الذى كان لا بد أن يتعارض مع ما كان يرنو اليه لويد ٠ فكان من الطبيعى ألا يقع منه رد ثروت موقع القبول ، فراح يعرب لحكومته عن خشيته من ألا ينظر الى المذكرة المصرية المتضمنة لذلك الرد ، الا على أنها مراوغة ومتلبسة وغير وافية بالغرض « وانها تقريبا أكثر قربا من رفض مطالبنا (١) ٠ غير ان ثروت قد تخطى ذلك الموقف بأن رأى ان رفض الجواب لابهامه لا يحول دون ايجاد تفسير لذلك الابهام ، فأجاب لويد ــ الذى رأى فى الرد المصرى مدعاة لرفض حكومته لغموضه وابهامه «انه اذا فرض أن كان الجواب مبهما فى بعض نقطه ، فالابهام لا يستوجب الرفض ، وانما يستوجب طلب التوضيح » (٢) واقترح عليه أن يرسل له طالبا مزيدا من التفسير للرد الرسمى ، فيجيبه بمذكرة ثانية أكثر تناسبا وتحديدا ــ ولم يتوقف الأمر بثروت عند ذلك بل ــ الى جانب منحه مسودة هذه المذكرة للويد ــ قام بتزويده ــ كما يذكر لويد وبأسلوب رسمى وبات ، وفى حضور أحد رجال (لويد) ووزير الحربية ــ بالتأكيدات الملحقة التالية :

(أ) منح المفتش رتبة ومرتب فريق خلال أسبوع ٠

(ب) تعيين نائبه خلال أسبوع من تقديم بريطانيا لاسمه ٠

(جـ) شغل المنصب الثانى لمصلحة أقسام الحدود والشاغر تبعا لوفاة شاغلها المصرى مؤخرا بنائب المدير العام الانجليزى الحالى لمصلحة خفر السواحل عند توحيد الادارتين ٠

ولم يكن من الغريب أن تلقى هذه التأكيدات ــ فضلا عن المذكرة ــ استحسان لويد ، ومن هنا فلعله كان يرغب لحكومته قبول مذكرة ثروت الايضاحية ، وهو يشير الى ما يحققه لبريطانيا اقتران المذكرة بتلك التأكيدات ، والذى كان كالتالى :

(أ) اعطاء الانجليز كل مطالبهم العسكرية الأساسية ٠

(ب) انهاء الأزمة الحالية فى الحال فى جو ودى ، وهو هنا يلاحظ لحكومته أن رئيس الوزراء ووزير الحربية لا يمكنهما أن يكونا أكثر ودا ٠

---

(١) F.O. 407/204, No. 136, Lloyd to Chamberlain, June 5, 1927, Tel. No. 242.

(٢) البلاغ : عدد ١٢٩١ ، فى ٩ يوليو ١٩٢٧ ، ص ٤ ٠

(جـ) عدم الزام الانجليز بشيء ٠

(د) لا يمنع الانجليز من التفاوض ـ ان هم تطلعوا لذلك ـ فى شأن الاتفاقية الواردة فى تلغراف وزير الخارجية (اوستن تشمبرلن) رقم ٢٥٦ على الرغم من أنه سوف يكون ملائما بصعوبة للانجليز أن يشددوا على مثل هذه النتيجة فى الحال ٠

ولقد يتبين لنا من ذلك الى أى حد كان ثروت سخيا ، وهو يجيب المطالب البريطانية ، ولعل ثروت قد أراد أن يقدم للويد (دليلا ساطعا على حسن نواياه تجاه بريطانيا ، وذلك بما كان من اطلاعه على مسودة المذكرة والتى وجدها لويد تعطى مزيدا من التفسيرات ٠ ولقد كان ذلك ـ فى نظره ـ تقدما عظيما جدا ٠ **من وجهة النظر البريطانية ، وذلك لعدة اسباب كان أن أوردها لحكومته فى المعانى التالية :**

(أ) أنها قررت فى كثير من الوضوح وبلهجة أكثر سلاسة ، الدوافع التى أملت المذكرة الأولى كما أعطت تأثيرا وقيمة ملزمة لبعض القبول الهياب الذى ميز تلك المذكرة ٠

(ب) أنها ذكرت بالتحديد ان وظائف السردار هى كما انتقلت اليه بواسطة هدلستون عام ١٩٢٥ ، لم توجد لتتناقض مع طبيعة الأشياء القائمة ، مما جعل الحكومة المصرية مستعدة لتأكيد تلك الوظائف بدون ضرر ، كما اعترف بها لمنصب المفتش العام ٠

(جـ) أما فيما يتعلق بنائب المفتش العام ، فقد قالت بوضوح انه لما كانت الحكومة المصرية قد أصبحت الآن مقتنعة بالحاجة لهذا التعيين ، فقد قررت أن يتم ذلك بدون تأخير ٠

(د) طالبت أن يظل تقديم توصيات لجنة الضباط للملك لأسباب استثنائية جدا بواسطة وزير الحربية كما هى عليه ٠

(هـ) فيما يتعلق بمصلحة الحدود ، فقد كانت قوية فى التأكيد على أن الحكومة المصرية ـ فيما يتعلق بالأمور المدنية والقضائية ـ سوف توجه انتباها عاجلا للمسائل المؤثرة فى الدفاع عن البلاد ، أو أية موضوعات أخرى ، ربما تثبت أهمية تأكيدها ٠

ويبدو أن ثروت قد أراد التعجيل بالاعراب عن حسن نواياه لبريطانيا والتأكيد على فعالية ما جاء بمذكرته من اذعان للمطالب البريطانية وهو ما قد يؤكده تصديق الملك على ترقية المفتش العام الى رتبة فريق فى ١٦ يونيه ، أى بعد أيام قلائل من تقديم المذكرة الايضاحية المصرية ٠ وازاء تلك الروح الودية التى أبداها ثروت فى مواجهة المطالب البريطانية ،

وازاء ما سوف يؤدى اليه الاعلان عن هذه الترقية من تعرض لهجوم من النواب قد لا تحمد عقباه ، فقد أخر لويد أمر اعلانها ، وترك أمر اعلانها الى العطلة البرلمانية وذلك معاونة منه لثروت • كذلك يظهر لنا حرص ثروت على استرضاء السلطات البريطانية من خلال ما أكده للويد من ان المدير العام المصرى ، والذى كان يدير فى ذلك الوقت مصلحة الحدود ، بمعاونة سكرتير قانونى بريطانى ، والذى سبق له تعاطفه الشديد مع الانجليز ، سوف يتم التمسك به الأمر الذى جعل لويد يعرب لحكومته عن رضائه التام بذلك الحل (١) • ولقد رتب لويد مع ثروت ان يكون الاعلان عن ترقية المفتش العام الى رتبة فريق بعد رحيل ثروت بيومين (أى بعد سفره مع الملك لأوربا) •

وعلى أية حال فانه يمكننا الانتهاء الى القول بأنه كان من الطبيعى لثروت أن يدرك فى شأن مذكرته الأخيرة انها وقد جاءت بكل هذا التساهل لن تلقى قبولا على الاطلاق ، لدى مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية ، الأمر الذى جعله يضمر فى نفسه عدم طرحها عليه ، وهو الأمر الذى اتضح من مطالبة بعض النواب بعرض المذكرات التى تبودلت فى هذا الشأن على المجلس ، وما كان يتذرع به ثروت من ضرورة اتفاقه مع الحكومة البريطانية على تاريخ النشر ، وما يؤكده أيضا ما ذكره لويد عن تلك المذكرة من أنها صيغت بمهارة على أسس تجعل مرجعها لمجلس النواب غير ضروريا ومع ذلك • فاذا كانت المذكرة قد قبلت المطالب الجوهرية البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، الا انها مثلها فى ذلك مثل المذكرة الأولى لم تقبل بشكل قاطع مبدأ التعاون العسكرى ، على الرغم من أنها قد نظرت الى مثل هذا التعاون برجاء ، فكان ان أوضح ثروت ان مثل ذلك القبول انما يعد خارج المسألة ، الى أن تعقد المفاوضات العامة بخصوص النقط المختلف بها :

مصاحبة ثروت الملك فى رحلته لأوربا وما أثير بشأنها من أقوال :

جاءت رحلة الملك الى أوربا لتظهر الى أى حد كان ثروت لا يزال غير محظى برضاء الملك فعلى الرغم من أن احترام التقاليد الدستورية كان يقضى عليه اصطحاب رئيس حكومته ، الا أنه لم يأبه لها وان كان الأمر قد انصرف أيضا ليشمل بقية الوزراء • وان كنا نرى أنه قد امتنع عن اصطحاب أحدهم حتى لا يجد نفسه مضطرا — فى نهاية الأمر — الى اصطحاب ثروت لأحقيته عليهم بذلك • واذا كان ذلك هو موقف الملك ، فقد كان

(١) F.O. 407/204, No. 170, Lloyd to Chamberlain, June 23, 1927, Tel. No. 285.

ثروت قد ظن بعد تعيينه رئيسا للوزارة ، أنه سيسافر مع الملك فأعد نفسه لذلك الغرض الى أن « فهم أخيرا أن النية لم تتجه بعد الى أن يكون للملك رفيقا من الوزراء » • وقد يتأكد لنا أن الملك كان يعنى ثروت ـ على وجه الخصوص ـ من قول توفيق نسيم لسعد زغلول ازاء ما تراءى للأخير من ميل غالبية النواب الى رفض اعتماد المبلغ المخصص لرحلة الملك أمام موقفه هذا « ان جلالة الملك لا يساوم ، وسواء وافق المجلس أم لم يوافق على الاعتماد ، فسوف يسافر جلالة الملك دون أن يصطحب معه ثروت باشا » • واذا كان الملك لا يرغب لا محالة فى اصطحاب ثروت ، فقد كان ما برر به عدم اصطحابه أحد من وزرائه أنه كان يرى زيارته لانجلترا شخصية غير رسمية ، على أن مجلس النواب لم يكن يرى هذا الرأى معتمدا على قول مجلس الوزراء برسمية الزيارة ، ولما كانت الأمة هى التى ستتحمل نفقاتها ، فيجب أن يكون لها رقابة عليها ، ولا سبيل لذلك الا بأن يكون فيها وزير مسئول » • وكان أن انتهى الأمر بأن رجح رأى مجلس النواب ، وان كان ذلك ـ على ما يبدو ـ قد حدث بعد تدخل من السلطات البريطانية فى مصر لدى الملك لاقناعه باصطحاب أحد وزرائه ، وهو ما قد تؤكده ، تلك التهنئة الخالصة التى بذلها ثروت للويد تقديرا للعمل الذى قام به فى اقناع الملك بضرورة اصطحابه وزيرا فى الزيارة الرسمية للندن ، وتنبؤه بما يكون لذلك القرار من نتائج مناسبة• ويبدو أن السلطات البريطانية ، كانت تمهد بذلك للاشارة على الملك فى خطوتها التالية باصطحاب رئيس وزرائه ـ ثروت ـ وهو ما قد يؤكده ، أن قراره (الملك) ، باصطحابه قد جاء فى أعقاب الزيارة التى أداها له مستر نيفل هندرسون ـ الوزير البريطانى المفوض ـ فى دار المندوب السامى ، فلعل هذا الوزير يكون قد أبلغ الملك بأن حكومة (انجلترا) تفضل لو اصطحب معه فى زيارته لها رئيس وزرائه • وليس هناك من شك فى أن مسألة سفر ثروت مع الملك ، كانت من الأمور المرغوب فيها ، للحكومة البريطانية ، وذلك لما قد تتيحه من فرصة التوصل الى اتفاق بشأن المسائل المحتفظ بها ، خاصة وأنها قد سبق لها أن استغلت الفرصة التى أتاحتها مسألة الجيش ، والأزمة التى ترتبت عليها فى توجيه « دعوة صريحة للحكومة المصرية لفتح باب التفاوض معها فى التحفظات الأربعة »•

ولقد كانت مسألة سفر ثروت مع الملك من الأمور المرغوب فيها للمصريين أيضا • وعلى وجه الخصوص سعد زغلول ، الذى كان يروم « تنقية جو العلاقة بين مصر وبريطانيا وتسوية المسائل المختلف عليها ، تجنبا لأى صدام بين البلدين » •

ولما كان من المحتم ان تكون هناك نقط خلاف بين المشروع المصرى والمشروع الذى يمكن ان يقبله الجانب البريطانى ، فلعل ذلك ما يفسر

قول ثروت لمراسل جريدة البلاغ بباريس ان المقصود من سفره هو ان يرى ان كان « يمكن ان يوجد سبيل لاتفاق يرضى الأمتين ، برغم ما بينهما الآن من اختلاف فى وجهة النظر » • ومع ذلك فقد كان ثروت يرى بعدم امكان قيام مفاوضات بين مصر وانجلترا ، قبل محادثته ومناقشته لرجال الحكومة البريطانية فى أزمة الجيش ، حتى يتضح المركز ، وعلى وجه الخصوص لعدم عودة العلاقات بين مصر وانجلترا – كما رأى – الى التوتر الذى كانت عليه فى الحوادث الأخيرة ، والذى عده مؤلما للبلدين « على انه لما كانت العلاقات بين البلدين فى نظره أصلح من أى وقت مضى ، فقد عد ذلك لمما يقوى الأمــل فى الوصـــول الى نتيجة حسنة • من هنــا فقد كانت مهمته الأولى – كما تذكر جريدة السياسة – هى ازالة ما ترتب على أزمة الجيش من آثار •

ولقد كان من الطبيعى أن يؤدى التحدث فى أمر تلك الأزمة الى التطرق تلقائيا لتناول المسائل المحتفظ بها بصفة عامة ، وبذلك فبدلا أن يؤدى وقوع هذه الأزمة الى قطيعة بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، اذ به يؤدى الى جولة جديدة من المفاوضات بهدف اقرار العلاقات بين الطرفين ، وذلك لما قد تبين لثروت وسعد من وجوب الاسراع فى ذلك حيث بقاءها على ما هى عليه هو « ما يسمح بالتدخل البريطانى بين الحين والآخر ، على النحو الذى تم به خلال أزمة الجيش » • ولقد ساعد على ذلك نجاح ثروت فى مهمته الأولى ، وذلك بازالة الآثار التى ترتبت على هذه الأزمة ، وان كان ذلك قد استغرق زمنا ليس بالقليل ، هذا فضلا عما آنسه فى الجو من صلاح للسعى فى تقريب وجهتى النظر فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، مما جعله لا يتردد فى اختبار نجاح هذا المسعى • فكان أن بدأ محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية – سير أوستن تشمبرلن – على امتداد الشهور ما بين يوليه ١٩٢٧ ومارس ١٩٢٨ • ولعل اهمية قيام هذه المحادثات قد يتضح لنا مما كان لهـا من سيطرة « على الأوضاع السياسية فى مصر ، بحيث أصبحت الشغل الشاغل لكافة الأطراف المهتمة بهذه الأوضاع خاصة خلال الشهور الأولى منها » • ولما كان ثروت قد بدأ جهوده فى هذا السبيل بالاتفاق مع سعد زغلول ، فلا يبدو غريبا ما قيل وقتها من أنه كان يحيطه علما بها أولا بأول •

على أن وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، وأثناء سير هذه المحادثات قد ترتب عليها عدة أموز كان لها أثرها المباشر وغير المباشر عليها بل وعلى الوزارة ، مما مهد لسقوطهـا ، وفى مقدمة هـذه الأمور ما أصاب الائتلاف الوزارى من اهتزاز لعدم تمكن خليفة سعد زغلول مصطفى النحاس من القيام بذلك الدور الذى أداه الأخير فى رعاية الائتلاف

والحفاظ عليه ، فى الوقت الذى لم يكن لديه تلك الارادة التى كانت تمكن سعد من كبح جماح « الجناح المتطرف » من الوفد وسرعان ما بدا أثر ذلك فى تشقق الائتلاف ، ولم يكن قد مضى وقت طويل على وفاة سعد زغلول ، وقد تمثلت مظاهر ذلك ، فى الروح العدائية لرئيس الوزراء والتى سادت مجلس النواب حول بعض المسائل مثل الادارة الاقليمية والاجتماعات العامة ، وضريح سعد · ثم كان أن أخذ الجناح المتطرف من الوفد (النقراشى وماهر) يعود الى نشاطه العدائى السابق ، فيتمكن هذا الجناح من السيطرة على جموح الطلاب الوفديين ، ويرفض اقتراحا بتنظيم استقبال ودى لثروت لدى عودته من لندن ، فى الوقت الذى أخذ فى شن حملة على المفاوضات التى قام بها فى لندن ، رغم تحذير النحاس لهم بعدم التعرض لهذا الموضوع · على أن تراجع الوفد عن الائتلاف الوزارى كان قد أصبح من الأمور الواضحة وهو ما قد يتأكد مما يذكره ابراهيم الهلباوى من أنه « قد ظهر على جرائد الوفد قبيل استقالة ثروت ، وفى أوائل عودته الى أوربا مسحة التحرش بوزارته ، مما اضطر جريدة السياسة — غير مرة — الى رد هذه الحملات المكتوب منها فى الصحف ، والمتحدث عنها فى المجتمعات والأندية ، ولعل المقال الذى كتبه الدكتور هيكل بعنوان « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، والذى وضع قضية الائتلاف بأكملها موضع المناقشة ، لما يعد أبرز ما قامت به السياسة فى هذا السبيل ·

على أننا وجدنا هذا العمل من جانب السياسة يحدث صدعا آخر فى الائتلاف وذلك من خلال ذلك الانشقاق الذى أصاب جبهة الأحرار الدستوريين ، وتفصيل ذلك هو أن محمد محمود — بصفته ممثلا لحزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة — لم يرض عن منهاج السياسة فى هذا الشأن ، فكتب رسالة يعترض بها على تصرفاتها ، وطلب نشرها فى نفس الجريدة ، على أن محمد حسين هيكل رفض قبول « تسفيه آرائه فى نفس الجريدة التى يتولى تحريرها والمسئول عن سياستها » فما كان من محمد محمود الا أن التجأ الى الأهرام لنشرها ، فنشرت فيها ، وعلى ذلك — ومن هذه النقطة — صار حزب الأحرار الدستوريين شعبتين : احداهما — وكانت أقلية — تؤيد سياسة محمد محمود فى الوزارة ، والأخرى تؤيد سياسة جريدة السياسة وكانت تضم أكبر أعضاء الحزب نفوذا ، وعلى رأسهم الدكتور حافظ عفيفى واسماعيل صدقى ، ومحمود باشا عبد الرازق ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد بك عبد الغفار ، أما المؤيدون لسياسة محمد محمود فكانوا من الأعضاء الذين تربطهم به صلة القرابة وعدد قليل من الأعضاء وعلى رأسهم عبد الجليل بك أبو سمرة ·

وإذا كانت هذه الأمور تشير الى أن الائتلاف آخذ فى التداعى ، فقد كان تشكيل الوزارة على النحو الذى قامت عليه أولى بهذه الاشارة ، بعد أن كانت المناصب التنفيذية ـ مناصب السلطة المباشرة ـ قد جعلت للدستوريين ، فثروت رئيس للوزارة ، الى جانب منصب وزير الداخلية ، ومحمد محمود وزيرا للمالية ، وجعفر والى للحربية والبحرية ، مما جعل صفوف الوفد ـ شيئا فشيئا ـ تهمس بالشكوى « بينما أخذت صفوف الأحرار الدستوريين تتأهب ـ هى الأخرى ـ للتحفز ، وإذا كان فريق الطبقة الثانية من الوفديين يتطلعون للمناصب الوزارية وغيرها ، التى يشغلها الدستوريون ، فقد كانت صفوف الطبقة الثانية من الدستوريين تطمع فى ان يخلص لها الحكم حتى يكون لهم نصيب فيه ، وعلى الرغم من علمهم بأن الشعب ليس معهم ، الا أنهم لم يلقوا بالا لذلك ، اذ سبق وأقصى الوفديون عن الحكم عام ١٩٢٤ ، على الرغم من تمتعهم بأغلبية ظاهرة « وتولى الحكم الدستوريون والاتحاديون ، ثم الاتحاديون وحدهم . وليس لهؤلاء أو هؤلاء نصيب كبير أو قليل من تأييد الشعب » الأمر الذى قوى معه الاعتقاد بقيام وزارة جديدة يتولاها الدستوريون .

وعلى أية حال فاذا كان ذلك هو موقف الدستوريين من الائتلاف ، فيبدو أن الوفديين من الناحيـة الأخـرى كانوا يسعون لنفس الغاية أو لاحراج رئيس الوزراء على الأقل ، والذى ينتمى للفريق الأول الى الحد الذى يزهد معه فى الوزارة ، اذ تحدثنا جريدة الاتحاد عن خطة وضعها الوفديون أنفسهم ، ويعملون لها خفية ويجدون فيها سرا ، وهى « أن يتصـلوا بالانجليز اتصالا يكسبهم شيئا من العطف عليهم ، والثقة بهم من ناحية ، وأن يعملوا من جهة أخرى على بث المكائد (لدولة) رئيس الوزراء ، والقاء العثرات فى سبيله ، سواء أكان ذلك فى أعماله الادارية أم فى مهمته السياسية ، ومحاربته فى داخل البرلمان ، وفى خارجه على الأسلوب الذى يلجأون اليه عادة من الغمز واللمز والتلميح والتلويح ، حتى اذا بلغوا ما يطمعون فيه ويطمحون اليه من ركون دار المندوب السامى اليهم ، واعتدادها بهم ، يكونون قد وصلوا من احراج الرئيس الى الحد الذى يزهده فى الوزارة ، وينفره من البقاء فى الحكم وييئسه من فائدة الاستمرار فى العمل على ما ترجى منه الثمرة والمنفعة . بل تذكر أنهم ، وبدون أسباب معقولة تعجلوا تغيير خطتهم من المناوشة الى المنازلة ، ومن التحدى الى الهجوم » . هذا فى الوقت الذى كان على ثروت أن يواجه ذلك التفكك الذى اعترى بنيان الوزارة ، فقد كثر الحديث وقتهـا عن بعض الوزراء واستقالاتهم واشتغاله بصلحهم وترضية بعضهم على بعض ، وهو الأمر الذى لم تر معه جريدة الكشكول ما يستحق الاستغراب ، بعد أن كان تشكيل الوزارة غير طبيعى ، اذ لم تكن فى الواقع ـ وكما رأت ـ سوى ثروت

وسعد ، لا هما وغيرهما · ولقد اعترفت جريدة السياسة الموالية للوزارة بما ذكرته جريدة البلاغ عن ذلك الضعف وتفكك الروابط اللذين أصبحت عليهما الوزارة فى أواخر أيامها ، حتى ان عملها الإدارى نفسه كان ضعيفا ·

هذا فى الوقت الذى كثر فيه حديث الصحف الانجليزية عن وجود انقسام بين الوفديين وتنافر بين أعضاء الوزارة · وليس هناك من شك فى أن سير الأوضاع على هذا النحو ما كان لينذر سوى بقرب مبارحة ثروت لعمله كرئيس للوزراء · وسرعان ما عجل مشروع المعاهدة التى عقدها مع تشمبرلن بتلك النهاية ، ذلك أن ابقاء ثروت أمر ما جاء به ذلك المشروع سرا كان ولابد أن يثير استياء زعيم الوفد مصطفى النحاس ، هذا فضلا عن أنه وبعد اطلاعه عليه وجده احتلالا رسميا ، فجاء رده برفض المشروع (١) · على أنه ــ على ما يبدو لنا ــ أن ثروت لم يكن يقابل المشروع بنفس الرأى ، اذ يقول النحاس : أنه لما قال لعدلى ــ والذى رفض المشروع أيضا ــ نتفق مع ثروت على أن يكتب ردا للانجليز يبلغهم أنه لا هو ، ولا البلد ، تقبل المشروع تضايق واستقال ، على أن النحاس لاحظ له أن الاستقالة لا تنفع ، وقبل أن يقدمها يجب أن يرد لأنه قبل المشروع ، وهو رئيس للوزراء ، وألح عليه « أن يكتب فكتب » ·

ومن ذلك يتبين لنا أن مشروع المعاهدة كان يلقى قبولا لدى ثروت والا ما كان رفضه من زعيم الوفد والذى سيكون هو نفس موقف زملاءه الوزراء ، بالذى يدعوه الى تقديم استقالته ، بل كان أدعى الى تضامنه معهم فى موقفهم ، وهو ما قد يؤكده لنا ما يذكره جاكوب لاندو من أنه على الرغم من المكاسب التى اشتملت عليها المباحثات لصالح مصر ، مثل وعد الانجليز باعادة النظر فى امتيازات القوى الأجنبية الكبيرة فى مصر ، فان ثروت لم يكن واثقا من أن البرلمان سيوافق على طلبات الانجليز الأخرى ، وبخاصة فى الاشراف على الجيش المصرى وفى حماية مصر بالقوات الانجليزية ، واستمرار المستشارين الانجليز بوزارات المالية والعدل فى مناصبهم ، مما قد يدلنا على أنه لو ضمن هذه الموافقة لما توانى عن التصريح بقبول مشروع المعاهدة ، مع كل ما فيها من منافاة لمعنى الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد · وقد يبدو لنا مدى تحمس ثروت لقبول ذلك المشروع من انه رفع للملك استقالته فى نفس اليوم الذى قرر فيه مجلس الوزراء رفضه ، والذى كان فى ٤ مارس ١٩٢٨ · ولما كان من الطبيعى أن يكون مقدرا لما سوف يعنيه تعجله بتقديمها من معنى القبول الضمنى للمشروع فقد أرجع السبب فيها لحالته الصحية ·

---

(١) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، ص ٢٨ ·

ثروت وزيرا للداخلية بوزارته الثانية :

لقد كانت وزارة الداخلية هى المنصب الثانى لثروت بعد رئاسته مجلس الوزراء وذلك فى الوزارة الثانية والأخيرة ، والتى ألفها فى الفترة من ٢٥ ابريل ١٩٢٧ ، حتى ٤ مارس ١٩٢٨ ، وبذلك يكون قد شغل رئاسة هذه الوزارة ثلاث مرات .

وعن رئاسته الثالثة موضوع حديثنا ، يمكن القول بأنه قد أثير العديد من المسائل التى تعد على جانب عظيم من الأهمية ، ولعل أهم ما يكون لنا أن نذكره — فى مقدمتها — مشروع القانون الخاص بالاجتماعات والمظاهرات فى الطرق العمومية ، ولقد كانت وجهة نظر حكومة ثروت فى شأن المادة السابعة من ذلك القانون ، كما جاء فى تصريحها الذى أدلى به وكيل الداخلية على جمال الدين باشا على أعضاء مجلس الشيوخ حيث أنابه ثروت عنه لحضور جلسة المجلس عند نظر مشروع هـــذا القانون ، تتضمن مع موافقتها على هذه المادة واعترافها بما جاءت به من أن تفريق المظاهرات المحظر عنها لا يكون الا فى حالة الاخلال بالأمن العام ، الاشارة الى أن حماية الأمن ومسئوليتها عنه وحقها فى اتخاذ التدابير لمنع ارتكاب الجرائم ، الذى اعترف به المجلسان ، قد تقضى عليها عندما تخطر بخطة سير مظاهرة وترى — بحسب الظروف — التى تقع فيها أن سيرها فى بعض الطرق والشوارع قد يترتب عليه الاخلال بالأمن العام ، أن تدعو المتظاهرين تغيير خطة سير المظاهرة ، بحيث لا تسير فى الطرقات التى يخشى منها الخطر على الأمن العام ، ولم تر فى تلك الدعوة أى اخلال أو منع لحرية التظاهر . غير أنه لما كان ذلك التصريح قد انتبذ من جانب بعض أعضاء المجلس ، فلقد انتهى الأمر فى صدد تلك المادة بالأخذ باقتراح طرحه علوى الجزار بالتصديق عليها ، وذكر تصريح الحكومة بالمضبطة .

وعلى أية حال اذا كان ذلك لما يدلنا على حرص وزارة الداخلية برئاسة ثروت على استتباب الأمن العام ، فى البلاد ، الا أنه لم يكن ليعنى أنها حالت بين المواطنين وما لهم من حريات وهو ما يتأكد لنا من موافقة لجنة الأمور الداخلية على مشروع قانون أحيل اليها من مجلس النواب بالغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والخاص بالتجمهر ، اذ رأته مخالفا لنصوص الدستور التى كفلت لكافة المصريين حرية الاجتماع . وطالما أن الباعث عليه قد زال بزوال مدة الحرب فضلا عما رأته من تنظيم القانون للاجتماعات العامة والمظاهرات طبقا لنصوص الدستور ، فحدا بها كل ذلك الى الموافقة على مشروع قانون مجلس النواب القاضى بالغـاء قانون التجمهر .

ولقد عرض لثروت — أثناء عمله بوزارة الداخلية — الكثير من الأمور الداخلية ، بينما كان هناك أيضا ما تعلق بنواح خارجية ، من ذلك ما أثير بمجلس النـــواب حـول من دخـل الجنسية المصرية من الرعايا العثمانيين ، فيلاحظ النائب حافظ عابدين فى سؤال وجهه لوزير الداخلية فى هذا الصدد تأخر صدور القرار الخاص بالرسوم التى يفرضها (وزير الداخلية) لقاء حصولهم على شهادات بالجنسية المصرية • بينما أدى ذلك الى أضرار كثيرة بمن اكتسبوا الجنسية المصرية حيث لم يتمكنوا من اثبات جنسيتهم ، ولقد أجاب محمد نجيب الغرابلى (وزير الأوقاف) والذى أناب عن ثروت باشا باشارته الى أن تنفيذ هذا القانون (الجنسية المصرية) يقتضى وضع القواعد والاجراءات الخاصة باستعمال حق الخيار المشار اليه فى المادة الرابعة من ذلك القانون ، وأنه لما كان تحديد تلك القواعد والاجراءات يتطلب تفاهم الحكومة المصرية وحكومات البـلاد التى يختار جنسيتها الرعايا العثمانيون الذين لهم حق الخيار ، ولم يكن ذلك التفاهم قد تم مع كافة تلك الحكومات ، فقد ترتب على ذلك تأخر اصدار القرارات اللازمة ، وأنه عند انتهاء ذلك التفاهم يمكن اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ كافة نصوص القانون ، وأعرب عما تأمله وزارة الداخلية من أن يتم ذلك فى القريب .

ومن الأمور الخارجية — أيضا — التى عرضت لثروت وقت أن كان يعمل وزيرا للداخلية ، ما كان من أمر الحكومة الحجازية من اشتراطهـا شروطا معينة فى حج ذلك العام • وكان أن رأت الحكومة فى وجود تلك الشروط ما لا يطمئن معه على سلامة ركب المحمل والحجاج ، فعدلت عن ارساله ، فضلا عن اعلانها الحجاج المصريين بأنهم بسفرهم قد يستهدفون لبعض المخاطر ، وأخلت مسئوليتها عنهم ان هم رأوا مع ذلك السفر فى تلك الظروف • على أن ما أخذ على الحكومة عدم مخابرتها الحكومة الحجازية قبل اعطائها جوازات السفر لمن أزمعوا الحج ، فيوجه عضو الشيوخ سعد مكرم سؤالا لوزير الداخلية (ثروت) عن عدم تفكير الحكومة المصرية فى مخابرة ملك الحجاز قبل اعطاء الجوازات بالسفر المبكر للأقطار الحجازية ، ثم يضيف الى ذلك ما يفيد وقوع ضرر مادى بمن أعطيت لهم جوازات السفر ، وللاجابة على ذلك ألقى ثروت على الأعضاء بيانا شرح فيه حقيقة المسألة وموقف الحكومة المصرية منها ، فأشار الى رفضها أن تمنع على الحجاج ما اعتادوه فى الأعوام الماضية (كأحد مطالب الحكومة الحجازية) كما لاحظ فيه أيضا الى مجىء القرار متأخرا بعد سفر الفوج الأول ، من الحجاج

أما عن موقف الحكومة المصرية من تصرف الحكومة الحجازية ، فقد تمثل فى امتناعها عما اعتادته من ارسال كسوة الكعبة والصدقات التى ترسلها لفقراء مكة والمدينة ، وهو ما كان موضع انتقاد عبد الرحمن اللوم عضو الشيوخ عن دائرة مغاغة ، وذلك من خلال سؤال وجهه لثروت في هذا الشأن ، اذ أشار الى ما يفيد أن الشروط التى وضعتها الحكومة الحجازية على الحج لا تبرر ايقاف تنفيذ تلك الخيرات • واذا كان ذلك بالفعل مما كان لا يجدر بالحكومة المصرية ، الا أننا نرى ثروت ، وكما جاء بجوابه كان مقتنعا بتلك الخطوة الغير جائزة ، التى أقدمت عليها حكومته ، اذ يشير فى هذا الجواب الى أن تقرير الصدقات مرتبط بتقاليد كانت تجرى عليها الحكومة المصرية ، فيما يتعلق بكيفية دخول الحجاج الى الحجاز بمظهر يتفق مع كرامة مصر ، فاذا نقضت الحكومة الحجازية هذه التقاليد ولم تصرح بها ، فلا معنى لأن تقوم الحكومة المصرية بارسال شىء مما كان معتادا ارساله •

على أن عبد الرحمن اللوم يدفع هذا الجواب برد كان يجب أن يكون لكل الأعضـــاء الحاضرين ، والذين ــ على العكس من ذلك ــ قابلوه « الجواب » بالتصفيق ، اذ قال فيه « انى مع احترامى لتصريح دولة رئيس الوزراء ، أرى أن الدين لله وحده لا لابن السعود ، فلذلك أرى أن ترسل الحكومة كسوة الكعبة ومقام الخليل خصوصا أن هنا عائلات كثيرة تربو على الثمانين عائلة ليس لها عمل ولا كسب الا من اشتغالها فى صنع الكسوة الشريفة •

ومن الأمور الأخرى التي عرضت لثروت أثناء شغله هذا المنصب ، ما ذكره مكاتب التيمس ونشرته جريدته عن تدخل النواب والشيوخ فى أعمال الادارة فى الأقاليم ، وفرض سلطتهم عليها « وأن المديرين والموظفين صاروا خدما لهم لا يجرؤون أن يعصوا لهم أمرا أو أن يتغاضوا عن رغباتهم، حتى ولو كانت ضد القانون ، أو ضد المصلحة العامة « وهو ما رآه من أهم الأسباب فى تأخر الأمن العام فى الأقاليم » • ولقد دعا ذلك بالنائب يوسف الجندى الى توجيه سؤال لثروت عما اذا كانت قد وصلت اليه شكاوى أو معلومات من المديرين والمحافظين تبين صحتها تؤيد صحة هذا الادعاء ، كما طلب معرفة المديرية أو المحافظة فى حالة حدوثه • على أن ثروت ينفى فى جوابه وصول شكاوى أو معلومات تفيد بأن ذلك حادث لدى تلك الجهات •

وفى مجال آخر يتعلق بذلك الحكم الذى صدر عام ١٩٢٤ بالعفو عن الجرائم السياسية ، التى وقعت ابان حوادث عام ١٩١٩ ، يوجه عضو مجلس الشيوخ عقل محمد بك استجوابا لثروت بخصوص استمرار

حبس أحد ممن أصدرت السلطة العسكرية ضدهم احكاما على الرغم من اطلاق سراح المجرمين السياسيين٠٠ ولقد أجاب ثروت بما يفصح عن حقيقة الحال في تلك المسألة ، اذ يشير الى تلك القاعدة التي وضعت وجرت عليها الحكومة ، حين النظر في الافراج عن المحكوم عليهم بأحكام عسكرية ، وهي أنه لا يفرج عن المحكوم عليهم في جريمة سرقة اذا كان قد سبق أن حكم عليهم من المحاكم الأهلية في جرائم مشابهة لتلك الجريمة ، وعن الشخص الذي عناه عضو مجلس الشيوخ عقل محمد فقد لاحظ الى أنه قد صدر حكم عليه من المحاكم العسكرية في جريمة سلب ونهب ، فضلا عما كان قد سبق للمحاكم الأهلية من الحكم عليه بخمس سنوات بالأشغال الشاقة ، لارتكابه جريمة سرقة بالاكراه ، ومن ذلك فقد رأى أنه لم يفرج عنه اتباعا للقاعدة المذكورة ٠

ويثير جواب ثروت استفسارا لعضو آخر هو حافظ عابدين ، وذلك بسؤاله عما اذا كان من مقتضى القاعدة التي ذكرها الوزير أنه اذا حكم على شخص في سرقة ، ونفذ عليه الحكم ، ثم حكم عليه من المحاكم العسكرية مع آخرين لسبب وآخر ، وصدر العفو ، أن ينفذ عليه الحكم ، ولا يشمله العفو ، لأنه من أرباب السوابق ، وقد رأى ثروت — في جوابه — أن خطأ ذلك العضو راجع الى اعتقاده أن العفو قد صدر من جميع الأحكام العسكرية بينما كان صدوره بشروط خاصة وضعت بالاتفاق مع رئيس الحكومة ٠

ومن الأمور الداخلية التي سئل عنها ثروت — بوصفه وزيرا للداخلية — ما قيل بشأن اقامة مدير الفيوم حفلا تكريما لنفسه ، وجمع في سبيله مبالغ كبيرة من الأهالي ، اذ يتساءل عضو بمجلس الشيوخ — مرسي أبو جليل — عما اذا كان في تعليمات وزارة الداخلية ما يمنع رجال الأدارة من جمع نقود من الأهالي بغير ما يفرض القانون ، وان كان الرد بالايجاب فهل بلغ (ثروت) ما قام به مدير الفيوم من جمع مبالغ كبيرة بواسطة مأموري المراكز ورجال الادارة ، بعمل حفل تكريم لنفسه وأنها اقيمت بسراي المديرية ٠

ولقد نفى ثروت ما جاء في الشطر الأول من السؤال ، مضيفا اليه قوله ، بما يحظره على تعليمات الداخلية على رجال الادارة من التدخل في جمع تبرعات لأعمال خيرية ، أو مشروعات عامة ، وما تقتضيه من الرجوع الى رأي وزارة الداخلية أولا اذا أريد في بعض الأحوال الاستثنائية ، فتح اكتتاب عام ، وعن الشطر الثاني من السؤال : أجاب بقوله ان الذي حدث « هو أنه عقب زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك مديرية الفيوم ،

تشرف المدير ووفد من كبار أعيان المديرية ، برفع فروض الشكر على تفضل جلالته بهذه الزيارة ، ولما لقيه هذا الوفد من التعطف السامى رأى أن يقيم حفلة ، دعى اليها الكثير من أعيان المديرية ، ولم يصل الى علم وزارة الداخلية أن رجال الادارة تدخلوا فى جمع مبالغ لنفقات هذه الحفلة ، بل على العكس أن المعلومات التى حصلت عليها الوزارة استعدادا للاجابة على سؤال حضرة الشيخ المحترم تدل على أن شيئا من هذا التدخل لم يحصل ، وتقوم الحكومة بمراقبة تنفيذ هذه التعليمات مراقبة جدية » ٠

على أن السائل الشيخ مرسى أبو جليل ينكر صحة ذلك القول مشيرا الى ما حدث من تولى مأمورى مركز سنورس والفيوم جمع المبلغ ، كذلك مأمور مركز اطسا والذى قال عنه انه كان يطلب من كل عين من أعيان البلاد وكل عمدة يدخل عنده مبلغا لحفلة المدير ٠ وهنا لم يجد ثروت ــ وكما تبين لنا ــ ما يدفع به تلك الأدلة الدامغة ، فتشبث برد تجلت فيه معنى المراوغة والهروب ، إذ قال : بما كان يجب على ذلك الشيخ من أن يضمن سؤاله ما قد يكون لديه من معلومات تأكد منها ، حتى يمكن الاجابة عنهـــا ، بينما رأى أن الســؤال كان عما اذا كان قد وصـــل الى علم الحكومة ، فكان الجواب مطابقا للسؤال » ٠

ثروت وزيرا للخارجية بالنيابة :

لقد شغل ثروت بوزارته الثانية الى جانب منصب وزير الداخلية ، منصب وزير الخارجية كنائب عن وزيرها مرقص حنا ، ولعل أهم ما يكون لنا ذكره ، ونحن فى صدد حديثنا عن شغله لذلك المنصب ما كان يحدث من اغارات الأشقياء على الحدود المصرية ، ولما كان أولئك المغيرون يلتجئون بعد ذلك الى الحدود الفلسطينية ، فقد دعا ذلك ثروت الى ملاحظة الأمر لحكومة الدولة الأخيرة ، التى رأت ــ فى المقابل ــ معالجة منهما للأمر ، وضع آلات تليفونية لاسلكية فى مخافر البوليس ، على حدود القطرين المصرى والفلسطينى ، وذلك لســهولة وسرعــة التخاطب حتى تتمـكن السلطات المحلية فى كلا البلدين من تعقب الأشقياء ، والقبض عليهم ، على أنها أشارت بعقد مؤتمر لبحث الموضوع تمثل فيه كل من حكومات مصر وفلسطين وشرق الأردن ، ولقد اقترح ثروت فى المذكرة التى رفعها لمجلس الوزراء ــ بهذا الشأن ــ انضمام المستر بوث ، مستشار ملكى وزارة الخارجية ، الى ممثلى الحكومة المصرية ٠ وعلى أية حال فلقد انتهى الأمر فى هذه المسألة بوضع تقرير من ثلاث نسخ وقعها كافة الأعضاء وتسلم مندوبو كل حكومة نسخة منه ٠

ومن الأمور التى عرضـــت لثروت ابان عمله كوزير للخارجيـة بالنيابة ، مسألة مشاركة الحكومة المصرية فى المؤتمر السياسى الذى أزمع عقده فى مدينة روما لاعادة النظر فى اتفاقية برن المبرمة فى ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ ، بشأن حماية المؤلفات الأدبية والفنية ، وذلك بناء على دعوة الحكومة الايطالية من خلال مفوضيتها ، ولتحقيق هذه المشاركة قام ثروت برفع مذكرة لمجلس الوزراء البريطانى يطلب موافقته عليها وعلى من وقع عليهم الاختيار لتمثيل الحكومة المصرية فى المؤتمر ٠

وقد يكون لنا القول ـ فى ختام حديثنا عن عمل ثروت كرئيس للوزارة ، ووزير فى الوزارات التى شكلها زميلاه السياسيان (رشدى وعدلى) ـ أنه من خلال ادارته لتلك الوزارات قد أسهم بنصيب لا يغفل فى ادارة الأمور المصرية فى فترة تعد من أهم فترات تاريخ مصر الحديث ٠

الفصل الرابع

ثروت والقوى السياسية فى مصر

علاقته بالسلطات البريطانية ــ علاقته بالملك فؤاد ــ علاقته بحزب الوفد
علاقته بحزب الأحرار الدستوريين ــ علاقته بالحزب الوطنى

أولا : علاقته بالسلطات البريطانية :

كانت بريطانيا ــ من خلال سلطاتها فى مصر ــ احدى تلك القوى التى اتصل وتعامل معها ثروت منذ فجر حياته الوظيفية ، وذلك من خلال عمله سكرتيرا للمستشارين القضائيين : المستر جون سكوت ، وملكولم مكلريث . ثم كان أن أخذت تلك الصلة فى الازدياد بظهوره على مسرح السياسة المصرية أثناء الأحداث التى أعقبت استقالة رشدى ، وقبيل قيام ثورة ١٩١٩ ، وأدى تطور الأحداث بقيام الثورة ومجىء لجنة ملنر البريطانية الى مصر ، واتصاله وزميليه عدلى ورشدى بها ، الى ازدياد تلك الصلة فعالية ووضوحا ، ثم أصبحت أكثر تحديدا بالتقائه مع اللنبى المندوب السامى فى مصر ، فى مفاوضات انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وما ان شكل وزارته الأولى فى أول مارس من نفس العام ، وبمقتضى ذلك التصريح حتى أصبحت صلته ببريطانيا ــ من خلال سلطاتها فى مصر ــ حتمية تفرضها الأحداث . وكان من الطبيعى أن تأخذ علاقة ثروت بالسلطات البريطانية ــ وأثناء شغله لهذه الوزارة ــ مظهرا وديا ، بعد أن كان مجىء الوزارة بمحض اختيارها ، فضلا عن أن « الوجود البريطانى » كان يساند الوزارة تماما ، وذلك لما كانت تعقده دار المندوب السامى فى القاهرة من آمال على تدعيم « الخط المعتدل » الذى كانت تمثله الوزارة .

واذا كان ثروت ــ مع ذلك ــ قد أراد أن يحقق للاستقلال الذى أتى به للبلاد ، بعض مظاهره ، فيبدى اهتماما كبيرا بتغيير لقب المندوب

السامى ، وهو ما يتبين لنا من قول سكوت ــ فى برقية أرسل بها الى كيرزون « لقد أبلغت رئيس الوزراء أنه من غير المرغوب فيه أن يتشدد ــ فى الوقت الراهن ــ من أجل تغيير لقب المندوب السامى » • الا أننا نراه يتساهل فى شأن مسألة على أهمية كبرى ، وهى تعيينه مديرا عاما لوزارة الخارجية وهو المستر كيون بويد • مما يؤدى بنا الى القول بأنه كان يهتم بالمظهر دون الجوهر • على أن العلاقة الطيبة التى قامت بين ثروت وبريطانيا سرعان ما تتعرض للاحراج ، وذلك من خلال حوادث الاعتداءات التى وقعت على الشخصيات البريطانيـة ، فأمام تكرار وقوعها أخـذت الحكومة البريطانية فى الاحتجاج ، وقد يضاف الى ذلك أيضا ، ما ثار من خلاف بين اللنبى وثروت ، بخصوص تعويض الموظفين الأجانب ، ثم كان أن زادت مسألة النص الخاص بالسودان فى الدستور ، عـلاقة ثروت ببريطانيا حرجا ، بل ان تمسك الأخير بحذف ذلك النص من الدستور ــ وعدم تنازلها عن ذلك قط ، أحد أسباب استقالته ، على أن هذا الموقف الأخير كان نهاية المطاف لسياسة التسويف والمماطلة التى اتبعتها بريطانيا نحو ثروت ، والتى ترتب عليها رجحان كفة الدسائس ، وقوة ساعد المعارضة ضده « مما أدى الى اعتزاله الحكم ، فكان أن خرج من الشروط والتصريحات الرسمية بمعرفة حقيقة السياسة الانجليزية وأساليبها » •

وعلى أية حـال فلعل أكثر ما كان يهم بريطانيا من بقاء ثروت فى الحكم ، هو أن ينفذ تعهده لها ، خارج تصريح ٢٨ فبراير ، وهو ما قد يتأكد من قول اللنبى فى برقية أرسل بهـا لكيرزون « ان مصلحتنـا الضرورية ، فى حالة استقالة ثروت باشا هو أن نضمن من خليفته المعين ، ضمانات تامة ومحددة بأنه سوف يأخذ على عاتقه ــ على الأقل ــ تعهدات ثروت ، فيما يتعلق بالأمور التى تم تناولها بالاتفاق خارج تصريح ٢٨ فبراير بالتحديد فى خصوص وظائف المستشارين المالى والقضائى ، نتائج المعاهدات ، تعيين الموظفين الأجانب من غير البريطانيين ، تقاعد وتعويض الموظفين الأجانب ، بالاضافة الى بعض الأمور الثانوية •

ومما لا شك فيه أن السياسة البريطانية لم تكن ترى هناك من هو خير للتعاون معها فى مصر ، من ثروت ، فضلا عن عدلى وصدقى ، اذ يشير تقرير أرسل به المستر ايموس الى وزارة الخارجية ، وهو بتاريخ لاحق على استقالة ثروت ، يشير الى وجوب الاعتماد على عدلى وثروت وصدقى فى تنفيذ الخطة الانجليزية ويمتدحهم لبعد النظر وأصالة الرأى » • واذا كان لنا أن نخص بالذكر ثروت ، فاننا نرى أن اللنبى كان يفضل التعامل معه بدرجة كبيرة • بل يمكننا القول ان العلاقة بينهما قد ظلت على وديتها حتى بعد استقالة ثروت ، اذ يصف سعد زغلول فى صفحة من مذكراته

بتاريخ ٦ يونيو ١٩٢٥ العلاقة بينهما بأنها متينة ومعلومة (١) · وقد يتبدى لنا الى أى حد كان ثروت مقدرا للورد اللنبى ، معتزا بتلك الفترة التى عمل معه فيها ، وقت أن كان رئيسا لأولى وزارتيه ، من قوله فى أعقاب مجىء لويد الى مصر خلفا لأللنبى · « لقد خسرنا حقيقة اللورد اللنبى » وهو ما رده الى أن اللنبى كان جنديا صريحا يعرف حقوقه ويطالب بها ، بجانب اعترافه بواجباته نحو البلد الذى هو فيه نحو السلطة الشرعية العليا فيها ، أما لويد فقد ظهر له ـ كما قال ـ « انه يعتقد أنه فى هند أخرى ، وأن مصر مثل بومباى ، وأن ملك مصر لا يعدو أن يكون مهراجا من مهراجات الهند » · وفضلا عن هذا الرأى الذى كونه ثروت عن لويد ، فان العلاقة بينهما لم تبدأ بداية طيبة ، اذ يطالعنا سعد زغلول على صفحة أخرى من مذكراته وهى بتاريخ ٣ يناير ١٩٢٦ ، بما قاله له محمد محمود من أن عدلى وثروت غير راضيين عن خطة العميد الجديد ، لأنه لم يرد الزيارة لأحد منهما لا بنفسه ولا بورقة زيارة ·

ولقد كان أن أدى تطور الأحداث التى مرت بها مصر ، فى ذلك الوقت ، الى ازدياد الجفوة والتباعد بين ثروت ولويد ، اذ يغضب لويد للضجة العنيفة التى أثيرت فى مجلس النواب حول الزيارة التى قام بها للمنيا ، ويعرب عن غضبه لثروت الذى وضح له بدوره الأمر من وجود سلطة شرعية عليا فى مصر ، وان البرلمان لا يطيق أن يعتدى أحد على حقوق السلطة على أنه خرج من عنده ، تاركا اياه يفكر فى وسيلة يذل بها البرلمان والحكومة المصرية وينتقم بها لغروره ، حتى كانت أزمة الجيش ، وكان الارعاد والابراق ومقدم البوارج البريطانية · وهنا يوافق ثروت سعد زغلول ـ كما تذكر جريدة روز اليوسف ـ على ما ارتآه ، من أنه لن يرجو خيرا للعلاقات بين مصر وبريطانيا ، طالما كان لويد فى مصر « وكان أن تقرر بينهما أن يسافر ثروت الى لندن ليجس نبض وزارة الخارجية البريطانية ثم يقنعها باستدعاء لويد · واذا كان المفهوم هو انتقال لويد من مصر ، بعد انتهاء المفاوضات ، حيث كان ثروت فى سفره الأول الى لندن ـ وقبل سفر الملك اليها ـ قد نجح فى افهام تشمبرلن حقيقة الحال ، بعد أن كان لويد قد أفلح فى ايغار صدره ضد الوفد والبرلمان المصرى عامة ، وسعد زغلول خاصة الا أنه ـ على ما يبدو لنا ـ أن هذه المفاوضات قد غيرت الوضع تماما ، اذ أننا نرى للدوائر السياسية البريطانية نفس قرار الملك فؤاد المبادرة بالقدوم الى لندن ، بأنه دليل على الصداقة التى عادت بفضل المفاوضات التى دارت بين ثروت باشا واللورد لويد » ·

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، محفظة ٦ ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٢ ·

وعلى أية حال ، اذا كانت الحكومة البريطانية ــ من خلال سلطاتها في مصر ــ ترحب بالعمل مع ثروت ــ كاحدى الزعامات المصرية المعتدلة ، التى يسهل لها التعامل معها ، الا أنها كانت تعول كثيرا على ما يفتقر اليه من حق التعبير عن المطالب الوطنية المصرية ، وهو ما يتبين من قول جريدة الديلى كرونيكل (لسان حال المستر لويد جورج) ، فى مقال افتتاحى لها بعنوان « مشكلة مصر الحقيقية » : « ان صعوبتنا كانت الى اليوم أن نجد مفاوضين نستطيع أن نتعامل معهم على قاعدة وطيدة راسخة » ، « ان رجالنا العدليين والثروتيين لا يعبرون عن مطالب الوطنية المصرية ، وانما هم وسطاء أو سماسرة ، ومهما تمشينا معهم ، فاننا لا نستطيع أن نتمم عملا اذ أنه ليست هناك ضمانة على أن الوطنيين لا ينكرونهم فى النهاية » ٠

وقد علقت جريدة المحروسة على ذلك بقولها : « ان ثروت وعدلى ومن يؤيدونهما قد خسروا ثقة وطنهم ، وها هم أولاء يخسرون ثقة الانجليز ، فمثلهم كمثل من باع دينه بدنياه فكانت النتيجة أن خسر الاثنين معا » ٠

وأيا كان الأمر ، فقد يكون لنا القول بأن ما كان معروفا عن الزعامات الوطنية من تشدد قد جعل بريطانيا تميل الى العمل مع الزعامات التى عرفت باعتدالها والتى كان ثروت احداها ، ولعل ما حفزها على ذلك ما كان يتمتع به من صفات تؤهله للتعامل معها ، اذ تقول عنه مجلة « نيوستيتسمان » « أنه » سياسى قادر أمين ذو صفات عالية له ميل مسالم لانجلترا ، ولكنه فى الوقت نفسه وطنى مصرى مخلص ، وان كانت أفكاره وآراؤه لم تلق فى كثير من الأحيان تعضيد الوطنيين ٠ وقد يتضح لنا ميل ثروت المسالم تجاه بريطانيا ، من ذلك الحديث الذى نشرته له جريدة الديلى تلغراف اذ قال فيه « انه يسعنى أن أقول عن علم وخبرة ان مصر كلها تشعر بأشد اعجاب بالبريطانيين ، كشعب ، ولا سيما زعماء الرأى العام البريطانى وقواده ، ونحن نحترم ــ على الخصوص ــ الكفاءة البريطانية ، وحسن التنظيم فى معاهد وأعمال وأنظمة بريطانية عديدة وما جنى من ذلك لفائدة البلدين ، وقد أظهرت مصر بتمام الصراحة والجلاء ، فى خطب الملك فؤاد أنها تريد أن تفى السجايا والأخلاق والصفات البريطانية ، حقها الكامل من المدح والاعتراف من غير ضن ولا تقيد » ٠ واذا كانت تلك الأقوال لثروت لا تجعل محلا للشك فى اهتمامه بايجاد جو من العلاقات الودية بين مصر وبريطانيا ، فقد كان ما صرح به عن سعيه لتعزيز الوفاق بين مصر وانجلترا محلا لانتقاد أمين الرافعى ، حيث رأى أن الوفاق الذى يعمل له ، ليس وفاقا على قاعدة المساواة ولا بين ندين ولا شعبين مستقلين ، وانما هو وفاق يريد أن يربط

به شعبا محكوما بشعب حاكم . كذلك الذى يوحد بين حكومة انجلترا وممتلكاتها الأخرى » .

وعلى أية حال فان جملة القول أن الحكومة البريطانية وان كانت قد فضلت التعامل مع ثروت باعتباره احدى الزعامات الوطنية المعتدلة ، الا انها ما كانت تتطلع الى امكان عقد اتفاق معه دون مساندة حزب الوفد صاحب الأغلبية فى البلاد .

ثانيا : علاقته بالملك فؤاد :

لقد اتخذت العلاقة بين ثروت والملك فؤاد — فى أوائل عهدها — طابعا عدائيا ، وقت أن كان الأخير لا يزال يحمل لقب سلطان مصر . ولقد ظلت العلاقات بينهما تحمل نفس الطابع خاصة من ناحية السلطان فؤاد ، حتى أنه لا يقبل بسهولة انضمامه (ثروت) الى وزارة عدلى على أن هذا الخط العدائى لعلاقة السلطان بثروت ، يأخذ فى التحسن عندما عمل ثروت نائبا عن عدلى فى رئاسة مجلس الوزراء ، وهو ما رده اللنبى لحصوله (الملك) على ممتلكات ثمينة للخديو الأسبق . والذى يذكر أيضا — فى شأن هذه العلاقة الجديدة — بأن السلطان قد أصبح يتوق — مع مجىء ديسمبر ١٩٢١ — أن يخلف ثروت عدلى كرئيس للوزراء ، ورأى أنه ربما يكون من المظنون فيه أن يكون ثروت قد عدل عن تصرفاته نحو الملك متطلعا لهذه الغاية . ولعل هذا التحول فى علاقة الملك بثروت ورغبته فى أن يخلف عدلى ، لا يكون من الأمور المستغربة ، اذا علمنا بتلك الرغبة الجارفة التى كانت له « فى التخلص من عدلى ، وأن يتم ذلك بالتلويح بآخر يكون مقبولا من البريطانيين ، وهى لعبة قديمة طالما لعبها القصر قبل ذلك » هذا فضلا عما كان ثروت قد نجح فى احرازه من تقارب واضح ، وبخطوات واسعة ، من الملك فؤاد ، وذلك أثناء فترة قيامه بعمل رئيس الوزراء أثناء غياب عدلى فى لندن . ومن هنا فقد كان بالأمر الطبيعى ما رأيناه من عرض الملك لرئاسة مجلس الوزراء على ثروت دون سواه ، بعد استقالة عدلى ، فكان أن جاء تعيينه ليمثل فى الواقع انتصارا لسياسة القصر » . ولعل ذلك ما يفسر لنا القول بتوقع القصر استماع رئيس الوزراء الجديد لمشورته ، وهو ما كانت تتوقعه أيضا دار المندوب السامى ، غير أن ثروت من خلال ارتباطه الطويل بالحكومة قد تعلم ادارة الرجال فى السلطة ، هذا فضلا عن أن الدهاء والحذر كانتا وسيلتيه ، فأحسن استخدام كلتيهما ، فكسب — بوداعته — محبة القصر ، وبالأحاديث المقنعة دار المندوب السامى (١) . على أنه اذا كان السلطان فؤاد ، والذى اتخذ

---

(١) Elgood, party politics in Egypt, London 1928, p. 287.

بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ـ الذى كان ثمرة لجهود ثروت ومفاوضاته مع الجانب البريطانى ـ لقب الملك فؤاد فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وأخذت سلطته السياسية فى التزايد تدريجيا ، الا أنه سرعان ما رأينا الخلاف يظهر فى أفق علاقته برئيس وزرائه ، ذلك أنه لما كان الاعداد للدستور الجديد ، نتيجة للمفاوضات التى أعقبت تقرير لجنة ملنر ، مما كان يعنى أن وزارة ثروت لا يمكنها أن تكون على اتفاق مع سياسة القصر ، بل تعمل فى اتفاق مع الحكومة البريطانية ، فقد ثروت ثقة الملك • هذا فى الوقت الذى كان متوقعا رفض الملك قبول الدستور فى الصيغة التى من المحتمل أن يتم بها بواسطة ثروت •

واذا كانت مسألة الدستور وما أثارته من خلاف الملك مع ثروت ، سوف تكون العامل المباشر الذى يفضى بثروت الى الاستقالة ، الا أننا نرى الأخير ما كان بالذى يرجو خلافا مع الملك ، بل انه ـ على العكس من ذلك ـ قد حاول الابقاء على ما قام بينهما من حسن علاقات ، بل وتعزيزها ، اذ أننا نجده يبذل جهودا مثابرة وناجحة فى العمل على أن يتصل القصر بالشعب المصرى ، وتأكيد حضور أكبر عدد من ممثليه فى الاحتفالات الرسمية • على أننا نرى أن تلك الجهود المبذولة من ثروت لاحداث تقارب فى علاقته بالملك لم تكن لتجدى أمام ما جد من أمور كدرت على العكس من ذلك هذه العلاقة ، اذ كان يساعد على الخلاف القائم بينهما ، والذى يعود أساسا الى مسألة التطور الدستورى والامتيازات الملكية ، ما حدث من تعطيل جريدة الليبرتية جريدة سعد زغلول ، والتى كان يستخدمها القصر ، وكان ان دل على هذا الخلاف رفض الملك عقد مجلس الوزراء لعدة أسابيع مما تسبب فى عرقلة الأعمال الادارية بصورة خطيرة ، وان كان تدخل اللنبى لدى الملك قد أنهى هذه الحالة حيث يحدد اجتماع لمجلس الوزراء •

على أن الخلاف سرعان ما عاد من جديد بين الملك وثروت ، بسبب فقرة وردت بجريدة الأهرام ، رآها الأول تخلق احتكاكا فيما يتعلق بمصالحه الشخصية ، مما جعله يطلب تعطيل الأهرام ، على أن ثروت لم ير أن يتعدى الأمر اصدار تكذيب رسمى وتعنيف رئيس التحرير • وكان أن عقدت تلك المسألة العلاقات ـ من جديد ـ بين ثروت والملك ، فمما يذكره اللنبى أن ثروت وكبير الأمناء لم يظهرا أية علامة للمصالحة ، كما تأجل عقد مجلس الوزراء ، ومع أن كلا الجانبين قد وعدا بعدم اتخاذ خطوة نهائية قبل ابلاغه ، الا أنه رأى الدلائل القائمة تشير ـ على الأكثر ـ الى استقالة ثروت • ولقد فسر اللنبى رغبة الملك فى التخلص من ثروت بأنه قد يكون قد تصور أن ذلك سيعيد له الأرض التى فقدها العام

السابق ، عندما تولى عدلى الوزارة على أساس برنامج دستورى • واذا كان لنا أن نضيف الى ذلك ما كان قد أثير من خلاف بين الملك فؤاد وثروت بشأن اللائحة التى تنظم ممتلكات الخديوى السابق ، فلا يكون هناك ما يثير الغرابة حينما يشاهد الأول وهو يعمل على اختلاق الأسباب والمعاذير للتخلص من رئيس وزرائه ، فيبلغ اللنبى — من خلال رسالة سرية أرسل له بها بعدم رضائه الشديد عن ثروت ، وأرجع السبب الرئيسى فيه الى فشله التام فى تأكيد الأمن العام فى البلاد • بل الأكثر من ذلك ازماعه عزله لولا ملاحظة اللنبى بأن سقوط الوزارة ، فى اعقاب اعتقال أعضاء الوفد يكون فى غير أوانه بدرجة كبيرة ، وأن نصيحته هى ألا يقدم الملك على شىء قبل انتهاء عيد الأضحى » • ولقد كان استياء الملك من ثروت ملموسا للأخير ، فيحدث اللنبى بما يلاقيه من الصعاب المتتابعة مع الملك والتى تثير خشيته من أن يستحيل له معها الاستمرار فى الوزارة ، وكان أن بث ثروت اللنبى شكواه من رفض الملك عقد أى اجتماع لمجلس الوزراء كما أشار أيضا فى حديثه الى انهماك القصر سرا لخزى الوزارة ، والى مداعبة موظفيه للزغلوليين ، على أنه أضاف بأن الملك لم يعرب له شخصيا عن أى شعور بعدم الرضاء ، على أن ذلك يعود الى عدم رؤيته له منذ وقت •

ولعل الملك كان يتحين الفرص لاظهار شعوره بالاستياء لرئيس وزرائه ، اذ كانت لديه من الأسباب — فضلا عن تلك التى ذكرنا — مما يدفع به الى ذلك ، فنراه يفسر لاللنبى سخطه على ثروث والوزارة القائمة فى عدة أمور هى : أن حالة الادارة الاقليمية كما علم بها من الرجال المبرزين الذين أتوا لرؤيته ، كما استمع اليها من ممثليه ، كانت جد غير مرضية ، وأن الوزارة غير شعبية بدرجة كبيرة ، وأن لجنة الدستور التى ألفها تصرفت بغباء فى اختيار معظم المواد الحرة التى يمكن أن تجدها فى دساتير البلاد المختلفة ، وقامت باعداد دستور أكثر تقدما من أن يكون مناسبا لمصر ، كذلك الدستور والذى رأى أنه سوف يثبت عدم فعاليته بل وتغيره من خلال الأحداث ذات الطبيعة الثورية ، ولاحظ الى عدم اعتزامه أن يبقى ليكتنف فى مثل تلك الأحداث ، هذا فى الوقت الذى ينفى عن نفسه الرغبة فى أن يكون أوتوقراطيا ، بل ان ما يريده هو دستور يناسب الحالة الراهنة للبلاد ، والتى يمكن أن تتغير فى الاتجاه الليبرالى مثلها فى ذلك مثل البلدان المتقدمة • أما عن ثروت فقد قال بأنه لم يكن صريحا معه على الاطلاق ، ومثل نقوله بعدم علمه شيئا عن اعتقال أعضاء الوفد ، حتى وقت قصير ، من قراءته له فى الصحف ، وأنه لا يزال يذكر كيف كاد ثروت باشا وصدقى باشا له فى أوائل عام ١٩١٩ • وكان أن لاحظ بأنه كاد أن يكون من المستحيل له العمل مع ثروت ، على

أن اللنبى ينبه على الملك بأنه من غير المرغوب فيه ـ بدرجة كبيرة ـ اسقاط الوزارة فى أعقاب اعتقال أعضاء الوفد ، وأنه بينما الأشخاص المتهمون لا يزالون ينتظرون المحاكمة بتهمة اثارة السخط ضد الحكومة ، فان مثل تلك المطابقة سوف تعظم ـ بدرجة كبيرة ـ من النفوذ القليل القائم لحزب زغلول ، وعلى ذلك يشـــير عليه بمحاولة ترتيب الأمــور مع ثروت ، ويستجيب الملك ، ويلتقى برئيس وزرائه فى ١٥ أغسطس ، وهما ان كانا قد تفاديا ـ فى البداية ، وكما يقول اللنبى ـ بحث أسباب النزاع ، الا أنهما عادا لبحثها بناء على مبادرة من ثروت ·

وعلى أية حال فلقد تقرر عقد مجلس الوزراء خلال يومين على أن الأزمة ان كانت قد مرت الا أنه كان من المحتمل تكرارها · ولم يكن ذلك بالأمر الغريب ، وقد ظل الخلاف مثارا بين الملك وثروت فيما يتخذ بشأن جريدة الأهرام ، فبينما كان الأول مصرا على اقفالها ، كان الأخير يرى ـ كما صرح لأللنبى ـ بأنه من المستحيل له أو لأية وزارة ايقاف الأهرام التى تعـــد أقدم وأهم صحيفة فى البلاد ، كما لاحظ الى أنها ليست بجريدته ، على الرغم من اعتدالها ، وأنها فى الغالب أكثر انتقادا له من أن تكون ودية · وفى هذه المناسبة يحرص ثروت على أن يدفع عن نفسه أن يكون سببا فيما يقوم بينــه وبين الملك من نزاع ، اذ يقول لاللنبى « انه ذهب الى أقصى ما يستطيعه لمقابلة رغبات الملك ، وبأن رغبته الرئيسية هو أن يكون على علاقة طيبة معه ، غير أن تدخله فى أصغر تفصيلات الادارة قد جعل من ادارة الوزارة فى حــكم المستحيل · ثم ما كان يوده بصفة خاصــة وهو ما أشار اليه من خلال حديثه مع اللنبى هو أن يمتنع الملك ، ولمصلحته الشخصية (أى مصلحة الملك) من اقتراف حماقة بمعارضــة الحــكومة الدستورية ، اذ أن النتيجة العاجلة لاتجاهه هى أن لجنة الدستور التى توقفت فى الصيف ، قررت استئناف اجتماعاتها وعقدها يوميا ·

وعلى أية حال ، فقد انتهى الأمر فى شأن جريدة الأهرام بالاتفاق بين الملك وثروت ، والذى قد تكون قد أفلحت فيه وساطة اللنبى على تعطيلها لفترة غير محدودة ، على أن يزول الالغاء بعد ثلاثة أيام من العمل به فى حالة التماس المحرر عفو الملك · على أن الملك يظل مصرا على عودة الليبرتية الموقوفة ، وعلى ما يبدو أن الملك قد رأى طرح تلك المســألة والتى كانت تشكل أهميــة كبيرة له ، حيث كان يستخدمها فى أغراض الدعاية قبل الموافقة على دعوة مجلس الوزراء للانعقــاد ، ولعــل تلك الموافقة تكون قد جاءت بعد أن ضمن موافقــة ثروت على اعادة الجريدة ، ومع ذلك لم يكن تسوية النزاع وعودة مجلس الوزراء لاستئناف أعماله لتعنى أن العلاقة بين الملك والوزارة فى حالة من التوازن الدائم · ولقد

كان ثروت موقنا من تلك الحقيقة اذ كان يتوقع ما سوف تثيره مناقشة الدستور مع الملك من صعوبات اذ يذكر فى ملاحظات أرسل بها لأللنبى ضمنها علاقته بالملك قوله « ان الصعوبة الوحيدة تكمن عند المناقشة مع الملك » • ولعل ما جاء بهذه الملاحظات يوضح لنا الى أى حد عانى ثروت من سوء معاملة الملك انتظارا لصدور الدستور ، فمن بين ما طالعناه فى هذه الملاحظات قوله « اننى فعلت بقدر استطاعتى كل ما يريده دون أن أضر بالمبادىء التى أعمل لها • لقد أفسحت الطريق لكل الأمور التى ليست لها أهمية حيوية ، ان جلالته قد جعل فى غاية الصعوبة لى أحيانا الاحتفاظ بهدوئى ، غير أننى فشلت مرة عندما أرسل الى وواجهنى بالقانون الخاص بالخديوى ، لقد كان من الطبيعى أن أتألم بعض الشىء لآخذ قانونا معدا مدفوعا لى على المنضدة ، ولكن عندما صحب ذلك بكلمات هناك ، خذ هذا ، شوف هذا ، ينفذ بسرعة ، دون تغيرات ، فقد كان ذلك بالنسبة لى كثيرا ، وقلت : اننى أظن أن جلالتك سوف تسمح لى على الأقل بقراءته ، وقلت أيضا لسعيد ذو الفقار من فضلك اخبر جلالته اننى رئيس وزراء ، لست موظفا ، واننى أتيت الى هنا لابداء النصيحة ، لا لتلقى الأوامر » •

ويوجه ثروت فى ملاحظاته نظر اللنبى الى ما يحدث كل بضعة أيام من حوادث طفيفة تعود فى أهميتها لاتصالها بالفكرة الرئيسية وهو أن يتجنب ، بأية وسيلة ممكنة ، أن يتضمن الدستور المسئولية الوزارية أمام البرلمان ، وهى ما قال عنها بأنها النقطة الوحيدة التى لن يتسامح فيها ، وأنها الشىء الوحيد الذى نتعارك من أجله ، الشىء الوحيد الذى يحوز اجماعا فى مصر •

بل لقد بلغ ضيق ثروت بسلطة الملك الأوتوقراطية الى حد القول : « اننى شخصيا أفضل العودة للحكم الانجليزى المباشر ، من أن أكون هدفا لاستبداد أوتوقراطى من ذلك النوع الذى يريد الملك خلقه لنفسه » • ولقد أضاف الى ذلك قوله : « فى الأيام السالفة اعتدنا أن نستخدم الخديو ضد الانجليز والانجليز ضد الخديو ، ان الملك يحاول نفس اللعبة الشرقية القديمة باستخدام كل حزب ضد الآخر ، ويأتى هو على القمة ، انه قد استخدمنا لاسقاط الزغلوليين ، وانه الآن يريد أن يستخدم حزبا آخر لاسقاطنا ، غير أن الزمن قد تغير وانه لن يفعل » •

وفى اطار تلك العلاقة المتنافرة بين ثروت والملك ، يشير أيضا فى ملاحظاته الى عدم اقدام الأخير على تنفيذ ما عرضه عليه من تعيين وزراء فى لندن وباريس وروما ، وهو ما اقترح لأن يشغلها كل من محمود فخرى ، جعفر والى ، يوسف سميكه ، توفيق نسيم ، وعديدين آخرين

على أن يكون للملك الخيار • على أننا نرى ثروت ــ وكما يستفاد مما جاء بملاحظاته ــ يرشح محمود فخرى زوج ابنة الملك للندن ، غير أن الأخير يرفض ، وكان مبرره خشيته من ألا تسير زوجته سيرا حميدا فى لندن ، وأمام ذلك يقترح ثروت سيف الله يسرى ، لما يتمتع به من عقل سياسى حقيقى أكثر من أى مصرى آخر ، ومناسبته للندن لتحدثه بالانجليزية مثل رجل انجليزى ، وتمتعه بالتقاليد والعادات الانجليزية ، على أن الملك يرفض الأخذ بذلك أيضا ، اذ عد الاقتراح موعزا به اليه دون شك من دار المندوب السامى ، كذلك يرفض اقتراح ثروت لصدقى متعللا بالأهمية الكبيرة له كوزير للمالية ، وهو ما علق عليه ثروت فى الملاحظات المشار اليها بقوله « كيف يقول ذلك لى.بينما نعلم جميعا أنه يكره صدقى ، وانه حاول منذ وقت ليس بالطويل أن يطرد كلينا خارج الوزارة » •

وقد صور ثروت لأللنبى ــ فى ملاحظاته ــ مبلغ معاناته مع الملك بقوله : « اننى أخبرتك بكل هذا عسى أن تدرك نوع الصعوبات التى أواجهها يوميا ان عمل الحكومة متأخر وادارة البلاد معرقلة لاهتمام الملك بأصغر الأمور : تعيينات صغار الموظفين ، المسائل المتعلقة بالقانون ، الأوقاف ، الصحف ، اننى لست فى حاجة لأن أذكرك بواقعة « الليبرتية » « لقد سئمت من الأمر كله ، واننى لن أطلب خيرا من الاستعفاء من هذا النزاع المتعب بكرامة • لعلك تذكر أننى أخبرتك فى بداية أغسطس أننى منعب من كل شىء ، وأرغب فى الاستقالة ، غير أننى رأيت أن من واجبى أن أرى الأمر منجزا بقدر ما أستطيع • لذا فاننى الآن سوف أنفذ البرنامج ان استطعت ، معتقدا أن ذلك لمصلحة مصر ، اننى ــ كما أعتقد ــ كنت صبورا جدا على صعوباتى مع القصر ، واننى شديد الأسف أن اللورد اللنبى الذى ندين له بالكثير ، قد انزعج انزعاجا شديدا بها ، اننى سوف أظل صابرا ، واننى سوف أحاول مسايرة الملك بأقصى استطاعتى » (١) •

ولم يكتف الملك باثارة المتاعب فى وجه ثروت ، بل كان يسعى لاحراج مركزه وهو ما يتأكد لنا من اصراره على ما يتعين عليه القيام به من الحصول من الانجليز على عودة زغلول وأصدقائه من المنفى الذى أرسلوا اليه فى ديسمبر ١٩٢١ ، ليتسنى له تأليف الوزارة دون عائق • وقد يكون لنا أن نذكر أيضا فى هذا الصدد ، ظهور الخلاف فى الرأى بين ثروت والملك فيما يتعلق بالسياسة التى تتبع مع قادة الزغلوليين ، فبينما كان الأخير يخشى عداءهم ، ويذهب بعيدا فى التساهل معهم ، نرى ثروت يعد ذلك ضعفا ويعارضه •

---

(١) Holt, Political Social Changes in Modern Egypt, p. 356.

وعلى أية حال ، فقد يتبين لنا من ذلك ومن ملاحظات ثروت السابقة أن مركزه قد أصبح غاية فى الدقة ، بعد أن كان موقفه مع الملك على هذه الحال ، وهو الأمر الذى كان طبيعيا ومتوقعا ، بعد أن كان الأخير « غير مستعد لقبول دور الحاكم الدستورى بغير صراع ، ولما كانت قد ضايقته محاولات ثروت للحد من سلطة التاج بمقتضى الدستور الجديد ، فلقد بحث عن أول فرصة لالقاء الشقاق بين ثروت ودار المندوب السامى ، فى الوقت الذى يتعاطف هو مع الوطنيين ، فلقد أصر على أن يوصف فى الدستور بملك مصر والسودان ، وان كان ذلك لما يعد تعارضا مباشرا لواحد من التحفظات الأربعة ، ولا يمكن الاصرار عليه أمام معارضة الانجليز الا أنها كانت حركة ذكية من جانب الملك لأنه فى هذه المسألة على وجه الخصوص ، كان موقنا من تأييد كل شخص فى مصر فيما عدا أولئك الذين كانت لهم المسئولية الفعلية لادارة الأمور » • وكان أن حقق الملك ــ بالفعل ــ هدفه من وراء تلك الحرية ، حتى أن الأحرار الدستوريين ــ أنصار ثروت ــ تخلوا عن تأييده فى تلك المسألة ، اذ يبلغه رئيسهم عدلى بأنه لا هو ولا أتباعه على استعداد لتأييده فى تلك المسألة ضد القصر ، الأمر الذى أفضى به الى الاستقالة •

وجملة القول ان تدهور العلاقات بين ثروت والملك على الأقل ، من ناحية الأخير ، ومنذ أن علم بوجود خطابات تبادلها ثروت سرا مع دار المندوب السامى دون علمه قبيل صدور التصريح ، الى حادثة القبض على أعضاء الوفد ــ دون علمه ــ واقفال الليبرتية ، مما أوغر صدره على رئيس وزرائه ، ثم ما كان من عدم رضائه على ما جاءت به لجنة الدستور فى بعض النصوص ، الى ما كان قد أشيع من علاقة ثروت بالخديو عباس حلمى الثانى ، كان من الطبيعى أن يؤدى ذلك كله بالملك الى تلمس شتى السبل لاقصاء ثروت عن الحكم ، بعد أن فشلت محاولاته لاحراجه وأعضاء وزارته ، بغرض التوصل لنفس النهاية ، وبعد أن توفرت لهدفه التربة الصالحة ، والتى تمثلت فى عداء الوفد ــ الحزب الشعبى الكبير ــ لثروت • ثم كان أن جاء النص الخاص بلقب الملك فى الدستور ليحصل به الملك على بغيته فى اقصاء رئيس وزرائه عن الحكم ، واذا كان الملك قد قبل ــ فيما بعد ــ أن يشكل ثروت وزارة ثانية وذلك فى عام ١٩٢٧ ، الا أن قبول هذا كان بعد ترشيح من سعد زغلول ، واشارة من المندوب السامى فى ذلك الوقت (لويد) كما أن الظروف كانت قد اقتضته بعد استقالة عدلى ، على أن الملك ــ وعلى ما بدا لنا ــ قد ظل على عدم ميله لثروت ، اذ وجدناه يرفض اصطحابه فى رحلته الى أوربا فى صيف عام ١٩٢٧ ولم يعدل عن ذلك الا بعد تدخل من دار المندوب السامى •

ثالثا : علاقته بحزب الوفد :

لقد بدأت علاقة ثروت بزعيم هذا الحزب بداية حسنة ، حيث كان صديقا حميما له وكان أن اكتشف كفايته ابان أن كان يعمل (سعد زغلول) وزيرا للحقانية ، وتمكن من تعيينه نائبا عاما رغم معارضة زملائه فى مجلس الوزراء • ومع ذلك فقد كان من الغريب أن نرى تلك العلاقة تأخذ شكلا مغايرا مع قيام ثورة ١٩١٩ اذ يقف ثروت ضد سعد ، ويتهم بتحريضه الانجليز على نفيه ، واذا كان ذلك العمل كفيلا فى حد ذاته ـ كما نرى ـ يغرس بذور البغضاء والكراهية فى نفس سعد ووفده من ناحية ثروت ، فقد كان ما تلا ذلك من أحداث ما جعل من ذلك العداء مستحكما ، اذ تنقسم الأمة ـ وعند الشروع فى المفاوضات الرسمية ـ الى فريقين : فريق عدلى ، وفريق سعد • وبينما يناصر ثروت الفريق الأول ، ومفاوضاته الرسمية ، ويجد فى الحصول على تأييد البلاد لتلك المفاوضات ، كان سعد زغلول ينتقد هذا الوفد ويشن عليه هجومه ، وكان قد أعرض عن المشاركة فيه ، وهو الأمر الذى لم يكن غريبا بعد أن سبق له ، ومن معه من أعضاء الوفد عام ١٩٢٠ ، أن قرروا وقت أن كانت تدور مفاوضاتهم مع ملنر ـ عدم اشتراك الوفد ، لا مباشرة ، ولا بالوساطة فى المفاوضات الرسمية فى حالة عدم قبول التحفظات كأساس للمفاوضة ، بل وتصريحه بمحاربة كل وزارة تدخل المفاوضة ولو كانت من عدلى أو ثروت أو سواهما •

واذا كانت الوزارة العدلية ـ فى شأن هذه المفاوضات ـ قد انقسمت قسمين : أحدهما يسافر الى لندن لمباشرتها ، والآخر يبقى فى مصر لتوجيه الرأى العام الى الوجهة التى يتجه اليها القسم الأول ، فلقد تعرضت خطة القسم الذى بقى فى مصر ـ وكان تحت رئاسة ثروت ـ لانتقاد سعد زغلول ، اذ يصفها ـ فى احدى خطبه ، والتى كانت فى مناسبة ١٣ نوفمبر ـ « خطة تضليل وعنف وقسوة وارهاق » ، ولقد نفى فى هذه الخطبة أيضا أن تكون وزارة عدلى تريد المفاوضة الصحيحة للوصول الى الاستقلال التام « بعد أن يرى وزير داخليته (يقصد ثروت) يقتل الحرية فى الصدور ، ويطفىء جذوة الحمية فى القلوب ، ويملأ المعاقل والسجون من الأحرار ، ويجعل جزاء الهتاف للاستقلال الاعدام بالحديد والنار » • كذلك يشير سعد زغلول ـ فى خطاب له فى حفل أقامه تجار القاهرة لتكريمه ـ أن هذا القسم كان قلقا من الزيارة التى كان سيقوم بها للوجه القبلى ، حيث كان من شأنها أن تظهر أن الأمة لم تكن مع عدلى وشيعته ، ومن هنا كان بذلهم لجهدهم « فى بادىء الأمر لمنع الزيارة ، وازاء فشلهم فى ذلك يقول سعد زغلول انهم « سلحوا الأشقياء ضدنا ، سلحوا كل

متشرد ، كل ذى سابقة فى جرجا وفى أسيوط ، جمعهم الحكام عمال ثروت ، جمعوهم وأخفوهم وأكمنوهم فى مواضع مخصوصة حتى يهدموا الزينات ويقضوا علينا ، فيزهقوا أرواحنا ويزهقوا روحى خصوصا » ٠

واذا كانت المكائد قد دبرت لسعد زغلول فى أسيوط ، فانه يستفاد مما ذكره فى خطبته السالفة الذكر – ان ثروت كان من ورائها اذ قال أنه كان من اغرى عمال الادارة بان يدبروها ٠ ولعل ما يوضح لنا الى أى حد كانت الجفوة قائمة بين سعد زغلول وثروت ما ذكره الاخير فى احد برقياته لعدلى عن المقابلة التى قوبل بها سعد فى بورسعيد اذ وصفها بأنها كانت فاترة ، بل ان ثروت كان قد اقدم بالفعل على منع سعد زغلول من القيام برحلته الى الصعيد ، لولا أن عارض ذلك المستر سكوت، الذى أناب عن اللنبى أثناء قيامه بالأجازة ٠ فلم يكن فى وسعه الا التسليم (١) ٠

واذا كان ذلك – كما نرى – مما يعد انتصارا حققه سعد زغلول على سياسة ثروت تجاهه فقد كان أيضا لمجىء نواب المعارضين من حزب العمال الى مصر ، واصطحاب سعد لهم فى رحلاته للاقاليم حيث شهدوا « من استقبال الشعب ، كيف أن حكومة لويد جورج تفاوض حكومة عدلى يكن التى تمثل الأعيان فقط ! » انتصار آخر حققه سعد زغلول على ثروت حيث كان يرفض مجيئهم مصر « خشية أن يكون وجودهم سببا فى اضطراب الأمن العام » ٠ على أن ثروت ان كان قد تحرك مدفوعا بهذا الهدف فقط فاننا نراه قد جهل هدفا أكبر رنا اليه سعد زغلول من وراء مجىء هذه البعثة من النواب ، وهو أن « يتبين حقيقة شعور الأمة فى البلاد ٠ وقد يكون لنا أن نعد هذا الفشل الذى منيت به محاولة ثروت فى منع مجىء النواب فشلا لهدف أكبر كان قد سعى اليه من وراء تولى عدلى أمور الحكم فى البلاد ، واستبعاد سعد زغلول ، اذ كان (ثروت) ومعه صدقى قد عارضا الرأى الذى طرح على عدلى بحضورهما ، والقائل باستقالة الوزارة ، وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة ، مما قد يعالج الموقف ، وكانت أساس هذه المعارضة هى أن قبوله يكون معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى » ٠ واذا كان فى تولى سعد زغلول للحكومة وقيامه بالمفاوضة – فى رأى الدكتور محمد حسين هيكل – ما يعيد الى البلاد كلمتها الموحدة خيرا من استمرار انتشار

---

(١) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى ، مفاوضات عدلى – كيرزون القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٩٤ ٠

الفوضى والاضطراب ، دون أن يكون هناك من يعرف أثر ذلك كله فى مطالب البلاد ، الا أننا نراه فى الوقت نفسه معدا للحجة المقابلة ، فيعترف بقيمتها وقوتها ، وهو ما يبرره بما كانت ستعنيه استقالة عدلى من النزول على حكم كثرة غير معروفة لعدم وجود هيئة نيابية نظامية ، فرأى فى هذه الاستقالة نزولا على حكم العنف والثورة « ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا غلبت على أمرها » كذلك رأى فى معنى الاستقالة أيضا أن رجلا واحدا يستطيع من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلها ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون · وعلى ذلك فقد رأى أنه لا مفر من قمع عناصر الفوضى أولا ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون ، بينما عد التسليم لتلك العناصر قضاء أخيرا « على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على السواء » ·

ولقد رأى أحد مصادرنا فى هذه الحجج أنها هى نفسها التى كان يسوقها الانجليز لتبرير عدم الاعتراف بالوفد ، وعدم احترام التحركات الشعبية ، لأن الكثرة « الغير مالوفة ، أو الغوغاء » التى يشير اليها الدكتور هيكل ، انما هى المرادف لسواد الشعب الذى سقط منه الضحايا بالمئات والألوف فى مارس ١٩١٩ وبعد ذلك ·

وعلى أية حال قد يكون لنا أن نقول ان اقتناع ثروت بهذه الحجج ، وهو الذى كان قد سبق له أيضا أن أشار على الجانب البريطانى ـ قبيل قيام ثورة ١٩١٩ ـ بفرض ادارة مباشرة على البلاد للقضاء على الاضطرابات كان من الطبيعى أن تجعله متباعدا عن الجماهير الشعبية اذ كانت بدورها على عداء معه ، حتى أن مسألة قبولها لوزارة تؤلف برئاسته ، كانت من الأمور التى يحسب حسابها ، لقيام هذه الحقيقة ، وهو ما قد يؤكده لنا عدم تأييد الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى فى المفاوضات فكرة طرحها عليه الأخير ، فى حالة استقالة وزارته وهى « امكان التفكير فى وزارة يشكلها ثروت » وينضم اليها بعض أصدقائنا أمثال عبد العزيز ، اذ يجيبه بالقول « لا أدرى كيف تقابل مثل هذه الوزارة الثروتية من الشعب ؟ ولا يغرب عن رأيك يا باشا أن ثروت وصدقى كانا عاملى ضعف فى وزارتك » ·

أما عن رغبة ثروت فى المباعدة بين سعد زغلول والحكم ، فتتأكد لنا من رواية أخرى ننقلها عن ابراهيم الهلباوى ، اذ يقول فيها : « حدث أنى كنت ذات ليلة بنادى محمد على فى أوائل ظهور الخلاف بين المرحوم سعد وعدلى وثروت ، اذ سمعنا أن أنصار سعد باشا عزموا على تأليف جمعية تعقد ثانى يوم بدار السيد البكرى بالخرنفش ، لتعطى رأيها

بأن عدلى يجب ان يستقيل ويترك الحكم لسعد باشا فتساءلنا فيما بيننا، الا يحسن ان يوجد فريق منا يشترك فى مناقشات هذا الاجتماع ، فكان من رأيى انه اذا وجد عشرة منا لا تستطيع هذه الجماعة الاقرار على ما تريد « ثم يذكر أن ثروت سمى العشرة وأنهم كانوا جميعا حاضرين ، وأجابوا تلبية الدعوى وأنه كان واحدا منهم » .

ثم كان ان تطورت الأحداث بما يزيد من حدة الخصومة ، فيقدم ثروت على تأليف الوزارة فى وقت كان فيه سعد زغلول فى طريقه الى منفاه فى سيشل ، بل ان برنامج وزارته يجيء فى الصحف مقرونا ببلاغ رسمى ينبىء بقيام سعد الى سيشل ، ومع ذلك لم يجد ثروت حرجا فى ذلك الحين من أن يصدر ذلك البلاغ . وفضلا عن ذلك فقد جعل ارسال الخطابات للمنفيين من خلال دار الحماية ، ويأمر بمصادرة صورة سعد زغلول فى أى مكان توجد به ، ويمنع دخول زجاجات الرائحة والأطباق وغيرها من الدخول لمجرد حملها صورة سعد « كذلك يصدر أمر وزارة الداخلية الى دور السينما بمنع عرض ١٩ منظرا من مناظر استقبال سعد فى الاسكندرية ومصر والصعيد ، وكل منظر آخر يماثله ، ويصدر ثروت أوامره الى الصحف بعدم ذكر سعد أو حرمه ، أو زملائه ، ولا المكان الذى ينزل فيه . وفوق ذلك نرى سعد زغلول يدين ثروت بمسألة نفيه وزملائه ، حيث رأى « أن اللورد اللنبى لم يقدم على اعتقاله وزملائه ، الا بعد الايعاز من ثروت ، والاستئذان من انجلترا (١) . على أن ما نراه هنا ان موقف ثروت لم يصل الى حد الايعاز ، بل كان تأييد النفى المزمع اجراؤه من جانب السلطات البريطانية ، دون رفضه ، وهو ما يتأكد لنا من قول اللنبى — فى برقية أرسل بها لكيرزون — من أنه أطلع ثروت على الأوامر المتعلقة بزغلول ، قبل اصدارها ، وأنه (أى ثروت) كان مؤيدا للترحيل بشدة » . ولعل ثروت كان يجد مبرره فى عدم استطاعته تشكيل وزارة ، على الرغم من الجهود التى بذلها اللنبى فى اقناع زملاء عدلى بتأييده بسبب معارضة سعد زغلول وأنصاره . فى الوقت الذى يتيح له ابعاد سعد زغلول فرصة السيطرة هو وأنصاره المعتدلين على مقاليد الحكم والموقف السياسى فى البلاد ، ولعل ذلك ما قد يؤكده قول لويد بأن الهدف من وراء اعتقال سعد زغلول ونفيه هو تقوية العناصر المعتدلة » .

وعلى أية حال فلقد كان من الطبيعى وقد أدين ثروت وقتها فى هذا النفى ، فضلا عن خروجه عن اجماع الأمة بالاحجام عن الوزارة ، ألا يلقى من حزب هذا الزعيم المنفى (الوفد) سوى كل عداء وخصومة، فلم يتوان عن انتقاد سياسته مبتدئا بالشروط التى وضعها لتأليف الوزارة

---

(١) عبد الله محمود : مع الرئيس فى المنفى ، ص ١٢ .

ويلاحظ فى بيان أصدره فى شأنها أنها تنقصها الدقة فى عباراتها وان بها من اللبس ما يجعلها قابلة للتاويل · كذلك يلاحظ عليها خلوها من أهم المطالب المصرية ورأسها وهو الجلاء · وقد يكون لنا القول فى أمر هذا البيان الذى أصدره الوفد أنه لم يبن على مجرد التعصب ، وبغرض المعارضة لذات المعارضـة ، بل لقد كان محقا فيما أورده من انتقادات ، وخاصة ما كان متعلقا باغفال الحكومة المصرية مسانه طلب الجلاء ، بينما لم تكن الحكومة البريطانية تخفى اصرارها على بقاء جنودنا فى مصر · وعلى أية حال فاذا كان الوفد قد اتخذ هذا الموقف من شروط ثروت ، فلقد كان من الطبيعى الا يحمل رأيه وجهه مغايرة فى التصريح الذى أصدرته بريطانيا مبنيا على هذه الشروط ، أما زعيمه فقد وصفه « بأنه أكبر نكبة على البلاد » · وليس هناك ما هو أدل فى رأينا على ضعة شأن ما جاء به التصريح امام ما حمله من قيود فى نظر سعد من تمثيله اياه « بنـــاقة البدوى التى تباع بمائة درهم ، ونبـاع التميمة (الحجاب) التى فى رقبتها بألف درهم ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة » (١) · وعلى أية حال ، فلقد كان من المحتم أن يتبع الموقف الذى اتخذه الوفد من التصريح عداء حاسما « لحكومة تعلن أنها شكلت على أساسه » · وهو ما ظهـــر من الاضطرابات الخطيرة التى شهدتها طنطا يوم ٢ مارس أى اليوم التالى لتأليف الوزارة ، وما أعقبها من قرار المحامين بالاضراب خمسة أيام ·

ثم كان أن ظهر الخلاف بين ثروت والوفد بشأن مسألة ذات أهمية كبرى للبلاد ، وهى الخاصة بوضع الدستور ، اذ يعهد ثروت بهـــذه المهمة ، وكما سبق لنا أن ذكرنا الى لجنة حكومية ، وهو ما كان على غير رغبة الوفد ، اذ كان يرى المهمة لهيئة تأسيسية تنتخبها الأمة ، وعلى ذلك فقد شن حملة على لجنة الدستور ، وأطلق عليها « لجنة الأشقياء » مناديا بأن الدستور يجب أن تضعه هيئة تأسيسية تنتخبها الأمة » ·

على أن الأمر لم يكن — بطبيعة الحال — متوقفا عند حد اختـــلاف الاتجاه بين ثروت والوفد فى المسائل المتعلقة بمستقبل البلاد ، بل ان الحزب ، ومنذ تأليف ثروت لوزارته كان هدفا لاجراءات قمع شديدة بغرض خنق نشاطه السياسى ، وقد يتأكد لنا ذلك اذا علمنا أن كافة الأنباء التى كانت ترد عن حالة سعد زغلول الصحية كانت مراقبة ، كذلك وفود الأقاليم المؤيدة للوفد ، والأحاديث السياسية ، كما صـــار من الصعوبة الشديدة انعقـاد الاجتماعات السـياسية مما اضطر الوفد الى استخدام الأندية التى كانت — فى الظاهر — غير مستخدمة فى أنشطة سياسية ، لعقد الاجتماعات ، فضلا عن استغلالهم للمناسبات الدينيـة

---

(١) محمد صبيح : كفاح شعب مصر ، ص ٦٥١ ·

فى وضع احاديث تهاجم الوزارة ولجنة الدستور ، وتطالب بعودة سعد زغلول ، ويمتد الوفد بنشاطه ضد الوزارة خارج مصر ، حيث يتولى حامد محمود وعلى الشمسى الدعاية فى بريطانيا ، أما فى الداخل فان الحزب يشن حملة ضد الحزب الجديد ، والذى كان فى مرحلة التكوين من خلال عدلى والمنشقين عن الوفد ، وتمتع بالتأييد الكامل من الوزارة والادارة · ولم يتوقف الأمر بالوفد عند هذا الحد ، بل أصدر فى ١٨ يوليو نشرة تهـــاجم كلا من الوزارة والحكومة البريطانية ، لحكمها البلاد « بالحديد والنار » ومنع اطلاق سراح زغلول رغم خطورة مرضه ، على أنه يتم القبض على من وقعوا النشرة من أعضاء الوفد ثم محاكمتهم · ولقد كان الاتهام الذى وجه لأولئك الأعضاء ــ كما يذكر مرقص حنا أحدهم ــ هو أنهم قتلة وشركاء فى القتل بطريق التحريض ، أنهم جناة يستحقون الاعدام، أو على الأقل الأشغال الشاقة ، على أنهم لما ضاقت بهم سبل اثبات هذا الاتهام الشنيع ــ كما يقول ــ اضطر وكيل خارجية انجلترا أن يصرح فى البرلمان الانجليزى بأن السـلطة الانجليزية انما قبضت عليهم لأن الحكومة المصرية أرادت ذلك ، أى وزارة ثروت باشا ، حتى يخلو لها الطريق فى تنفيذ سياستهـــا الأثيمة ضد مصر « · ويضيف مرقص حنـا الى ذلك قوله أن ثروت فكر فى تهمة أخرى يلصقها بأعضاء الوفد المصرى، فاتهمهم بالطعن على الحكومة المصرية وهو ما أثار اندهاشه من « أن يساق أعضاء الوفد أو أى مصرى على الاطلاق الى المحاكم العسكرية الانجليزية بحجة أنه طعن على الحكومة المصرية ، ويساق أمام هذه السلطة باشارة الحكومة المصرية ونصيحة رئيس تلك الحكومة · »

وعلى أى حال ، فلقد انتهى الأمـر فى شأن محاكمة أولئك الأعضاء بصدور الحكم عليهم بالاعدام ، على أن اللنبى يخففه الى الأشغال الشاقة سبع سنوات علاوة على خمسة آلاف جنيه ·

غير أن الوفد لم يكن يركن الى اعتقال أعضائه سالفى الذكر ، بل سرعان ما ألف هيئة جديدة أخرى من المصرى السعدى ، والسيد حسين القصبى ، والأســـتاذ محمد نجيب الغرابلى ، والأميرالاى محمود حلمى اسماعيل ، والأستاذ راغب اسـكندر ، وسلامة ميخائيل ، وعبد الحليم البيلى ، ومصطفى الخياط · فكان أن اتبعت أيضا تلك الهيئة الجديدة سياسة مناوئة للوزارة ، وهو ما تبين لنا من اصدارها نشرة أخرى أدت الى اعتقال ستة من الوفديين المبرزين الذين كان ثلاثة منهـم أعضاء فى القيادة العليا للوفد · ولقد استمر الوفد ازاء اجراءات القمع من جانب الوزارة على صراعه من أجل تحقيق هدفه الأســـاسى ، وهو العمل على اسقاط وزارة ثروت وعودة سعد زغلول · ولم يلبث الوفد طويلا حتى

واتته فرصة تحقيق هدفه ، حينما ظهر الخلاف بين الملك ورئيس وزرائه بشأن الدستور ، حيث كان (الملك) رافضا أن يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية ، « ولتحقيق غاياته تعامل سرا مع الوفد · وبذلك يكون قد وجد كل من الملك والوفد ضالته في الآخر لعدائهما المشترك لثروت . وكان أن أفلح تعاونهما ضده في الافضاء به الى الاستقالة في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ من أولى وزارتيه ·

على أن ثروت يحاول — وبعد عودة سعد زغلول من منفاه — انهاء الخصومة القائمة بينهما من خلال تحكيم الأمراء فيما هو قائم بينهما من خلاف ، فيرسل خطابا في هذا المعنى ، على أن الخطاب وما قصده ثروت من ورائه حمل على غير معناه من جانب الكثيرين ، من ذلك ما رآه فيه العقاد من أنه دليل على طريقة ثروت في الكيد ، مع اصطناع الطيبة والبراءة · ويفسر قوله هذا ما أورده في موضع آخر بخصوص هذا الخطاب من أن غرض ثروت من ذلك هو الايقاع بين سعد والأمراء والوزراء » ليقول : أنظروا اليه يرفض اليد المبسوطة اليه ، ويترفع على قضاء المخلصين وانظروا الى أنا الرجل الوديع الودود اسالمه واناجيه ، ولا ألقى منه غير الاعراض والاحجام · فهي مكيدة جديدة وليست يد مبسوطة ، ولا مودة معروضة · ولقد كان للأستاذ مصطفى أمين رأى آخر فيما دعا ثروت الى توجيه هذا الخطاب لسعد زغلول ، وهو أن خروج الشعب عن بكرة أبيه لاستقبال سعد بعد عودته من منفاه في جبل طارق عودة الأبطال الفاتحين « واختفاء خصومه في الجحور » قد جعل ثروت يدرك بذكائه ودهائه أنه راهن على الحصان الخاسر ·

وعلى أى حال ، اذا كان ثروت قد أراد تصحيح مركزه مع زعيم كانت له كل الشعبية في البلاد ، فان مسعاه يصيبه الفشل ، اذ يرفض سعد زغلول دعوته بل وينكرها عليه ، كما تضمن رده عليه ، وازاء ذلك الاعراض من جانب سعد زغلول عن دعوة ثروت للوفاق ، تظل الخصومة قائمة بينهما ، وهو الأمر الذى كان يعنى بغير شك حرمان ثروت من اى تأييد شعبى ، ولعل ذلك ما يفسر قول أحد مصادرنا من أنه لم يجرؤ أن يرشح نفسه في أية دائرة انتخابية في انتخابات عام ١٩٢٤ · ولقد كان ذلك على ما بدا لنا كل ما تطلع اليه سعد زغلول انتقاما لنفسه من ثروت ، اذ عندما يقترح عليه نجيب الغرابلى — بعد تاليفه الوزارة عام ١٩٢٤ — تاليف محكمة لمحاكمة ثروت على جرائمه ، باعتباره عدو الشعب رقم واحد ، كان جواب سعد أن الحكم الذى أصدره الشعب في الانتخابات أقسى على خصومه من أحكام الاعدام · وفي ذات الوقت لا ينسى سعد زغلول سماع داعى الانصاف ، حتى مع خصمه ، فيرفض

محاكمته على اعتبار أن الدستور الذى ينص على تأليف محكمة لمحاكمة الوزراء صدر بعد استقالة ثروت من الوزارة « وليس من العدل أن تحاكم رجلا على جريمة لم ينص عليها القانون عندما وقعت الجريمة » ٠

وليس هناك من شك فى أن سعد زغلول قد ثاب الى هذه الحقيقة أو ارتاح اليها بعد أن جاءت نتيجة الانتخابات بفوزه على خصومه ، فرأى فيها خير واعدل قصاص من خصومه ، وعلى رأسهم ثروت ، وقد يؤكد قولنا هذا ما ذكره مكرم عبيد ، والذى كان قد لازم سعد فى سيشــــل من أنه كان من رأيه (سعد) وهو فى منفاه ضرورة محاكمة ثروت على جرائمه فى حق الثورة ، وانه كان يمضى الليالى مع زملائه المنفيين يكيف التهم التى يقدم بها ثروت الى المحاكمة ، ولكنه ما كاد يسحق خصومه فى الانتخابات ، ويتولى الحكم حتى أصبح أميل الى الصفح والنسيان »٠

على أن ذلك وبغير شك لم يكن ليعنى نهاية الخصومة بينهما ، وهو الامر الذى قد يؤكده لنا ترشيح كليهما لنفسه امام الآخر لانتخابات رئاسة مجلس النواب عام ١٩٢٥ ، تلك الانتخابات التى كانت « مقياس الأغلبية فى المجلس أهى للوفد ، أى لسعد زغلول باشا ، أم لخصــوم سعد » ، ولقد كان ترشيح ثروت لهــذه الانتخـابات من جانب أحزاب الحكومة ، حيث كان المنتظر أن تكون معركة الرياسة حاسمة ، وهو نفس ما دعى سعد زغلول لترشيح نفسه لها ٠ ولقد جاءت نتيجة الانتخابات مرجحة كفة سعد زغلول اذ يفوز بأغلبية ١٢٣ صوتا على ٨٥ لثروت ٠ على أننا نرى من بين مصادرنا من شكك فى نزاهة هذه الانتخابات ممــا جاء بالنتيجة على هذا النحو ، من‌ذلك ما ذكره الهلباوى من أن الحكومة فى ١٩٢٥ كانت أقرب ميلا الى الأحرار منها الى الأحزاب الأخرى ، الأمر الذى أدى فى تلك المرة الى فوز فوق الـ ١٢٠ نائبا من الأحرار والأحزاب الأخرى ، وان مرشحها لرئاسة مجلس النواب كان ثروت باشا الذى قال عنه بأنه انتخب فى هذه المرة عضوا فى مجلس النواب ، وأنه بحيلة غريبة ليلة انعقاد البرلمان تحول نحو الثلاثين نائبا لمطامع خاصــــة . فلما جرى انتخاب الرئيس فى الصباح لم ينـل ثروت الا ٨٤ صوتا ، وأخذ الباقى سعد فنال الأغلبية ٠

وأيا كان الأمر ، فقد كان لفوز سعد زغلول بالأغلبية فى انتخابات رئاسة مجلس النواب فضلا عن مجىء رئاسة المجلس من وكيلين‌ومراقبين وسكرتيرين من حزب الوفد أيضا ، مما حدا بالحكومة الى عدم امهـــال المجلس ــ كما يقول الهلباوى ــ الا بضع ســــاعات ، وفى مساء اليوم الذى انعقد فيه ، يقرأ زيور باشا رئيس الحكومة على المجلس أمر الملك بحله ٠

على ان ما يهمنا هنا هو ما ترتب على مسلك الحكومة تجاه سعد زغلول وأنصاره من التقريب بينه وبين خصمه ثروت ، اذ تخف حدة الخصومة بينهما مع صيف ذلك العام (١٩٢٥) بظهور فكرة الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة : الوفد ، والأحرار ، والوطني ، فاذا كانت النصيحة البريطانية من وراء ما تم من توافق بين الوفد والأحرار الدستوريين ، فلقد كان لسعد زغلول ـ كما بدا لنا أيضا ـ استعداد كبير للاقدام عليه، حيث رأى « أن يجرد الوزارة التي ضيقت عليه الخناق وعلى رجاله ـ من أقوى أسلحتها ، » وهو ما يتمثل في تأييد الأحرار الدستوريين لها ، الذين كانوا ـ وفي مقدمتهم وزرائهم الأربعة ـ أشد وطأة على الوفد من زيور والاتحاديين « هذا فضلا عن رغبة الوفد في اعادة الحياة النيابية ، لأنها كانت قد أصبحت مطلبا جماهيريا واسعا بعد ارتكاب وزارة زيور للكثير من المخالفات الدستورية ، وهو ما يؤكده قول سعد زغلول في مذكراته بتاريخ أول نوفمبر ١٩٢٥ « يلوح لى أن أجيب من يريدني أن أتفق مع عدلي وثروت ، ممن ليس بيني وبينهم خصومة شخصية بل سياسية ، ان كل ما أريده هو اعادة الحياة النيابية والانتخاب للبرلمان الجديد على قاعدة قانون نمرة ٤ بتاريخ ١٩٢٤ والغاء مرسوم الجمعيات السياسية » . ثم يستفاد مما يضيفه أنه اشترط لاتفاقه قبول ذلك واتخاذ الوزارة له أساسا « لبروجرامها » وقد رأى أن فوائد هذا الشرط » وأهميتها أحسن من رفض الاتفاق مع هذا أو ذاك » .
ومن ذلك يكون سعد زغلول قد قبل الائتلاف كأمر تفرضه مصلحة البلاد ، لا للرغبة في انهاء خلافه مع خصمه ثروت ، أو الأحرار الدستوريين ، بل انه من يوم التفكير فيه (أى الائتلاف) « وهو يخشى جانب ثروت خشية كبرى (١) » . هذا في الوقت الذي كان لا يقيم أهمية للاتفاق معه ، بخلاف ما ذكرناه اذ كان جوابه على جيرالد دلاني (مندوب وكالة رويتر في مصر) حينما طلب منه في ١١ يونية ضرورة الاتفاق معه نظرا لسفر عدلي يكن الى أوربا ، واعتزامه الاعراض عن العمل بالسياسة أن « ثروت وغيره لا قوة لهم بغير الانجليز ، ولا يمثلون في مصر الا أنفسهم » . كما أكد له ان الانتخابات لو تركت حرة لما اختارهم أحد لأن البلاد « كلها زغلولية » . وقد تبين لنا الى أى حد كان يرى اتفاقه مع ثروت بغير قيمة من قوله « واني لست كارها للاتفاق ، بل راغبا فيه ، ولكن الأحسن سلوك أقرب الطرق والاتفاق مع الانجليز » . وبذلك يكون ثروت في نظر سعد زغلول لا يعدو أن يكون أكثر من واسطة تمهد سبيل الاتفاق مع بريطانيا .

---

(١) محافظ عابدين : داخلية ، تقارير أمن ملف ٧ ، ص ١٠٥ .

وأيا كان الأمر فقد يمكننا أن نقرن قيام العلاقات بين الخصمين القديمين : ثروت ، وسعد بقيام الائتلاف ، وقد يعد من مظاهره تلك الزيارة التى قام بها ثروت لسعد زغلول فى فبراير من عام ١٩٢٦ والتى يردها سعد فى اليوم نفسه ، وذلك بعد « ان طالت الخصومة بين الزعيمين نحو الخمس سنوات » • ثم كان أن ساعدت الظروف التى كانت تمر بها البلاد فى ذلك الوقت على استمرار حسن العلاقات بينهما ، اذ تحتم (حكومة زيور) ضرورة اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب ، ولما كان الراى قد انقسم بشأن الاقبال عليها او مقاطعتها ، حيث كان الدخول فيها — فى نظر فريق — يعد اقـرارا للحكومة على صحة تصرفها بحل المجلس ، والذى كان فى ٥ مارس ١٩٢٥ مما لا يكون معه الخضوع لذلك الأمر ، والاصرار على بطلان أمر الحل ، بل وتطالب الحكومة بالاعتراف بالمجلس المنحل ، كأنه قائم وتتركه يؤدى واجباته الدستورية ، بينما رأى الفريق الآخر التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول الدخول فى الانتخابات الجديدة لمجلس النواب فرارا من استمرار التصادم مع الحكومة، نقول انه ازاء انقسام الرأى بشأن هذه المسألة ، رأى الزعماء « عرضها على مؤتمر يمثل الهيئات المختلفة ، ويشهده أعضاء مجلس النواب المنحل، ومجلس الشيوخ القائم » ، فكان ان جمع المؤتمر والذى كان تحت رئاسة سعد بينه وبين ثروت ، وفضلا عن ذلك فانه عندما انتهى الأمر بالأخذ برأى الفريق الثانى أى الدخول فى الانتخابات ، وأخذت الأحزاب المؤتلفة فى ترشيح من تقدم فى المجلس ، تالفت لجنة للانتخاب من الأحزاب الثلاثة برياسة ثروت مما يدلنا على أنه قد أصبح محل تقدير سعد زغلول ، وهو ما ينصرف أيضا على انتخابه ضمن لجنة تقوم بتنفيذ القرارات التى أرسلها المؤتمر ، وتبحث القرارات التى صادق عليها ، وهى وجوب تاليف وزارة موثوق بها ، من الأمة الى أن ينعقد البرلمان وايقاف اجراء أى عمل تشريعى أو النظر فى ميزانية الدولة للعام التالى ، فضلا عن ايقاف مباشرة كل ما من شأنه أن يحمل الخزينة نفقات ليست واردة فى الميزانية ، ويترتب عليه نقص فى حقوق الدوله أو فى أراضيها وعرض تلك الاقتراحات على المؤتمر •

ولقد كان العمل ضد الحكومة ما زاد من تقوية تلك العلاقة الحديثة النشأة بين ثروت وسعد اذ اتحدت جهودهما بقصد ابعاد الأمة عن مرشحى الحكومة ، وغيرهم ، وجذبها الى مرشحى الائتلاف • ولقد كان لقيام تلك المسألة الدستورية ما جعل دائرة الخلاف بين ثروت وسعد تنحصر الى حد التلاشى ، حتى أصبح سعد يسمع عن ثروت « ما يسره وينتزع الغل الأسود الذى زرعته الظروف الماضية » من ناحيته فى العهد

الاول ، وسرعان ما ظهر أثر ذلك حينما لم يبد سعد زغلول اصرارا على غلبه الأعضاء الوفديين بمجلس النواب ، اذ يذكر لنا الهلباوى انه لما وقفت مسألة تحديد عدد من يرشحون للمجلس ، من كل حزب « دون حل عدة أيام ، عرض على صاحب الدولة سعد زغلول باشا مشروعا آخر ، فرارا من مثل هذه الاختلافات ، وهو ان الأحرار والوفديين يؤلفون حزبا واحدا ، وان أعضاء هذه الهيئة يختارون بحسب الكفاءة وانه يقبل اذا قبلت هذه القاعدة تأليف الاعضاء ، ولو كانت اغلبيتهم من الأحرار الدستوريين ، وزاد على ذلك أن قال لى أنه مستعد لأن يستبدل بالأحرار الدستوريين أعضاء بدلا من أى وفدى غير متفق على بقائه ، وأنه يرضى بتغيير اسم الوفد باسم نختاره نحن ، وسلمنى نسخة بأعضاء الوفد المصرى وقال لى ها هى الأسماء تعرض على زملائك ولهم أن يستبدلوا منها ما يرون فيه المصلحة ، وأن يزيدوا العدد أو ينقصوا منه » . وقد يتضح لنا من ذلك أيضا أن سعد زغلول كان يتهافت على الأحرار الدستوريين ليشغل عدد منهم بعض مقاعد مجلس النواب الجديد حتى يسد الطريق على مرشحى حزب الاتحاد ، الذين كانت تؤيدهم الحكومة فى الوقت الذى لم يكن الوفاق تاما بينه وبين أعضاء الحزب الوطنى بعد أن كان اختلافهم معه على عدد المقاعد التى يشغلها حزبهم فى المجلس .

ومن هنا نرى سعد زغلول يقبل أن يترك للأحرار الدستوريين الدوائر التى فازوا بها فى انتخابات عام ١٩٢٥ دون أن يرشح لها أحدا من حزب الوفد ، وان كان قبوله هذا قد جاء « بعد جهد جهيد » .

وعلى أية حال اذا كانت الانتخابات قد تمت دون أن يقع ما يشوش على الائتلاف ، الا أننا وجدنا خلافا يقوم بين ثروت وسعد زغلول ، وان كان غير مباشر ، بشأن بعض الأسماء التى رشحت لمجلس النواب من كل من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، اذ بينما يرفض سعد زغلول ترشيح عبد العزيز فهمى ، كان ثروت يرى أن عدم ترشيحه فى الانتخابات القادمة يعتبر فى نظر الناس انهزاما كبيرا للأحرار الدستوريين وبرهانا على استسلامهم لارادة زغلول وأوامره ، الأمر الذى جعله يسعى لديه (سعد زغلول) من خلال فتح الله بركات باشا ؛ وعلى الشمسى بك حتى « يكون عبد العزيز فهمى فى مقدمة المرشحين من ناحية الأحرار الدستوريين » والى جانب عبد العزيز فهمى ، يتمسك الوفد ـ والذى نراه ممثلا بالطبع لرأى سعد زغلول ـ برفض مرشحين آخرين للأحرار الدستوريين . وهما توفيق دوس ، وعلى المنزلاوى ، على أن الوفد يعود مشترطا على الأحرار الدستوريين ترشيح عزيز ميرهم المحامى ، أمام عبد العزيز فهمى ، وأحمد بك خشبة أمام توفيق دوس ، أما فيما يتعلق بالمنزلاوى ، فقد عارض ومانع فى ترشيحه » .

وإذا كان ذلك من ناحية سعد ووفده ، فاننا نرى ثروت يحرم على السعديين ترشيح الدكتور أحمد ماهر حتى لو حكم ببراءته • ومع ذلك فقد كان ثروت شديد الحرص على اتحاد الأحرار الدستوريين بالوفد من خلال الائتلاف ، وهو ما تبين لنا من رجائه الأحرار الدستوريين ارجاء احدى جلساتهم لتفادى ما يمكن أن ينشأ من اعتراض أغلبية الحزب على الاتفاق الذى أبرمه محمد محمود مع الوفد المصرى بخصوص الترشيحات « ومن انفصال اتحاد الأحزاب ولو انفصالا غير رسمى بقرار » • ولقد كان ثروت فى ذلك مدركا — بغير شك — لذلك الاستياء الذى بدا يسود جبهة الأحرار الدستوريين من حليفهم الجديد (سعد) ، اذ كانت روح التذمر من استبداده قد بدأت تنتشر بينهم ، ولولا ارجاؤه (ثروت) اجتماع لجنتهم « لأعلن انفصال الحزب بأغلبية الآراء » •

ومع ذلك فليس هناك من شك فى أن حاجة سعد زغلول لتحالف الأحرار الدستوريين هو ما جعل ثروت يرسل اليه من مركز قوة قائلا ما معناه : « انى مرغم على استعمال القلم الأحمر وقت الكلام فى الترشيحات » أى أنه احتفظ لنفسه وللأحرار الدستوريين بالرأى والاختيار ، وعدم الرضوخ حتى ظفر بخمسة وأربعين كرسيا للدستوريين » وبذلك يكون الأحرار الدستوريين قد اعتزوا فى مسألة الترشيح بثروت ، الذى كان بدوره قد أوعز لدار المندوب السامى التى بسندهم اليها الايحاء بكل ما ظفر به للأحرار الدستوريين ، كما ظفر على حسابها بتسيير دفة الأحزاب المؤتلفة تسييرا مطابقا للخطة التى جرت عليها للآن وهى فى مجموعها ترجع الى أخذ الرأى من دار المندوب السامى •

على أن سعد زغلول لم يشأ أن يترك لثروت أو لأحراره الدستوريين مكان الصدارة فى هذا المجال ، اذ يوعز للصحفيين الملتصقين بمنزله أن يكتبوا فى جرائدهم وخاصة جريدتى كوكب الشرق والأهرام ، ان الانتخابات (الحاضرة) قد أثبتت بأجلى بيان أن الشعب المصرى كله يعمل بارادة سعد زغلول باشا ، ويتخذ ارادته حكما لا نقض له ولا معارضة ، حتى ان مرشحى الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى لا يعتمدون فى التأثير على الناخبين الا على اسمه ، فيهتفون به أمامهم بقصد التأثير عليهم ، ولقد كان دافع سعد من وراء ذلك ، على ما قيل وقتها ، والذى كان لا يقصد منه الا « تفهيم الشعب أن الأحرار الدستوريين كمية مهملة لا يحترمهم الشعب ولا يثق بهم ولا يركن اليهم ، أنه بدأ يوجس خيفة من زعماء الأحرار الدستوريين ، فهو يريد أن يهدمهم قبل أن تسنح لهم فرصة جديدة للقيام وتولى الوزارة من جديد • على أن

الأحرار الدستوريين – كما تبين لنا – كانوا يضمرون ذلك فى أنفسهم. وكانوا يرشحون لها ثروت ، ويزمعون تلقيبه « بأبى الدستور » ، على ان ذلك لم يكن بخاف على السعديين ، فكان أن عملوا معهم على حذر .

وقد يتضح لنا الى اى حد ساد التنافر قطبى الائتلاف اذا علمنا باتجاه ثروت للعمل مع الحكومة (حكومه زيور) ضد الوفد ، اذ يشير أحد تقارير الأمن الصادرة فى تلك الفترة الى ما أكده الكثيرون من أن مقابلة زيور للملك كانت ليعرض عليه ما تم الاتفاق بينه وبين عدلى وثروت واسماعيل صدقى من العمل يدا واحدة ضد السعديين ، بل ضد البلد ، وأن الوزارة ستتعدل قبل الانتخابات » . ولعل ذلك التعاون الذى بدأ يقوم بين ثروت والحكومة قد يفسره لنا عدم موافقته لمحمد محمود على ارسال مذكرة لزيور تطالبه بتنفيذ وعده فيما يتعلق بتعيين يوم افتتاح البرلمان ، وتكذيب ما أشيع عن اعداد وزارته لخطبة العرش .

واذا كان ثروت على ما بدا لنا ، كان قد بقى فى الظاهر على ارتباطه بالائتلاف ، الا أن هذا الائتلاف كان من الطبيعى له ان يعلن عن قرب انهياره ، اذ يجد سعد نفسه قد ضحى بأقصى ما يمكنه دون أن تقف مطالب ثروت عند حد ، فى الوقت الذى كانت فيه مطامع الأحرار الدستوريين قد وصلت الى الحد الذى « جعل الوفديين يكشرون عن نابهم » وكان أن أخذوا يسعون سعاياتهم لدى سعد ، اذ كان الأوان قد آن « لملء قلبه ودفعه الى المقاومة الكلامية مع زعماء الأحرار ، خاصة وأن ثروت قد اشترط عدم دخول فتح الله بركات عضوا فى الوزارة المزمع تأليفها ، بينما كان هو الوحيد الذى يجرؤ أن يخاطب سعدا بما يجيش فى صدور زملائه الوفديين ، ويزين له (أى لسعد) كما شاء أن يكون ، وبما أريد أن يكون له من النتائج » .

ومع ذلك ، فاننا نرى سعد زغلول – مراعاة لصالح البلاد – لا يرفض قبول ثروت للوزارة الجديدة ، اذ كانت هذه الوزارة ستبذل جهدها لالغاء قانون الانتخاب الذى أصبح من المستحيل تنفيذه بعد ما قررته الأمة من عدم الخضوع له ، وعند ذلك يدعى البرلمان لعقد أولى جلساته » . بل ان سعد زغلول يعجب كل الاعجاب بموقف ثروت فى المفاوضات التى دارت بينه وبين السلطات البريطانية ، لما قيل من أنه لم يشترط لرئاسة الوزارة فى تلك الظروف الاعتراف بالمجلس القائم فحسب ، بل اشترط عودة حالة السياسة المصرية الى مثل ما كانت عليه حين تركه للوزارة ، وهو ما أدى الى انقطاع المفاوضات معه بصورة نهائية لما كان عليه من تشدد . بينما كان عدلى يرتضى الاعتراف بالمجلس فقط كشرط أساسى . على أننا اذا بحثنا عمن كان منهما مفضلا لدى

سعد للوزارة أكثر من الآخر فاننا نجده عدلى وهو ما تبين لنا من جواب محمد محمود على مستر سمارت السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى. واذا كان ذلك من ناحيـة سـعد زغلول ، فلقد استبعد أحد الآراء وهو ما حمله مكاتب جريدة الديلى تلغراف قبول ثروت « لما كان يشترطه سعد زغلول لقاء تعضيده من اشتراك الوفد فى الوزارة ، فضلا عما لا ينتظر منـه من نقض تصريحاته العلنية وقبول قانون الانتخاب الذى لابد من أبطاله مقابل ما يقدمه من التعضيد اذ أنه بقبوله يجعل « من نفسه سلما يصعده الوفد الى منصب الحكم وعلى رأسه زغلول باشا» وفى هذه الحالة يتحول هو نفسه الى صفوف المعارضين . على ان مايلاحظ هنا هو ان المكاتب قد أظهر ثروت كما لو كان مختلفا مع سعد زغلول فيما يتعلق بقانون الانتخاب اذ كان المزمع ـ وكما سبق لنا أن ذكرنا ـ أن تبذل الوزارة التى يؤلفها جهدهـا لالغاء قانون الانتخاب . على أن من الطبيعى أن يرفض ما بلغه من اشتراط الوفديين ، وكان الحديث دائرا معه على تأليف الوزارة ، أن تكون لهم دون سواهم وزارة الداخلية ووزارة المعارف ، وأن يكون فى الوزارة أربعة منهم ، وألا يعين الوزراء الآخرون الا برضاهم واتفاقهم » .

وعلى أى حال ، فلقد انتهى الأمر بتأليف عدلى للوزارة فتـولى فيها ثروت وزارة الخارجية ـ كما سبق لنا أن ذكرنا فى موضعه ـ أمـا عن الائتلاف فأيا كانت الحالة التى أصبح عليها ، فليس هناك من شك فى أن بقاءه على الرغم من الخلاف المستتر الذى أخذ فى الظهور بين طرفى ذلك التعاقد حيث لم يكن اتحادهما سوى « اتحاد مصطنع خلقته غاية واحدة جمعت بين الفريقين « وهى اسقاط وزارة زيوار » . وليس من شك فى أن بقاءه هو ما شجع سعد زغلول على أن يرشح ثروت رئيسا للوزارة خلفا لعدلى ، عام ١٩٢٧ ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد ، بل امتد الى التأييد والمعاضدة فى الأزمات التى واجهته ، حتى أن تضـامنه معه فى أزمة الجيش احدى هذه الأزمات كان موضع اشادة من جريدة التيمس حيث قالت « وقد دلت الأدوار التى مرت بها التسوية على أن ثروت باشا ما كان ليستطيع الوصـول بالرغم من حكمته ومهـارته الى حل يقبله مواطنـوه فى الأحوال السـياسية الحاضرة ، ولو لم يجد مؤيدا له فى زغلول باشا ، الذى استخدم نفوذه فى المسالمة وتهدئة الخواطر ، بصورة تجلت واضحة فى الأدوار الأخيرة من هذه المسألة على أننا نرى أن ذلك التـأييد ـ ان كان قد أملاه الائتـلاف القـائم بين الوفديين والأحرار الدستوريين ـ الا أنه يعود أيضا الى تغيير سعد زغلول لسياسته مع بريطانيا ، وليس هناك ما هو أدل على حرصه على ايجاد علاقة طيبة له

مع بريطانيا ، من قوله لخلصائه « ان اتحاد صـــاحبى الدولة عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا معه واظهار ارتباطهما به للورد لويد قد قوى مركزه » .

وأيا كان الأمر ، فقد استمرت تلك الروح الودية تسود العلاقات بين ثروت وســعد ، فكان أن ايده فى وجوب مصاحبته للملك فى رحلته الى أوربا ، بل انه على هذا التأييد عولت الدوائر السياسية البريطانية اذ رأته « فضلا عن تجاربه ومهــارته السياسية فى معالجة المســـائل السياسية المختلف عليها ، كان ينظر اليه كرمز التعاون المؤيد من الوفد بصفة عامة ومن زغلول باشا بصفة خاصة » .

ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون سعد زغلول مطلعا على ما يدور لثروت من محادثات مع الخارجية البريطانيـة ، اذ كان يطالعه أمرهـــا وتفاصيلها ، ويرجع اليه فى شأنها كلما احتاج الى الاستمداد برأيه . بل ان الخطة السياسية لثروت ـ كما تقول الأهرام ـ كان قد رسمهـا من يوم توليه رياسة الوزارة باشتراكه مع سعد زغلول ، وأنه لولا ذلك ما تجاسر على أن يتصرف ذلك التصرف فى حادثة مفتش الجيش ، ولا أن يفتح بحال مع الدولة الغاصبة أى مفاوضـة أو مباحثة سياسية لم يقرها البرلمان . وما نراه هنا أن وجود ثروت بغير حزب يؤيده قد دعاه الى التماس ذلك التأييد عند زعيم الأغلبية البرلمانية سعد زغلول ، مما كان يحتم عليه العمل باتساق معه ، حتى انه أرسل له فى ٨ أغسطس ١٩٢٧ بمشروع المعاهدة الذى وضع .

ولقد كان على ثروت ـ وبعد وفاة سعد زغلول ـ أن يســير على نفس النهج فيما يتعلق بزعيم الوفد الجديد اذ قال لبعض أعضائه « انه يرحب بكل نظام يضعه الوفد لترتيب أعماله وانه سيستمر فى التعاون مع الوفد باخلاص أيا كان الرئيس الذى يختار للوفد ، وان هذا التعاون لن يختلف باختلاف الأشخاص ، وانه يسره أن يكون الوفد متحدا قويا مدعما للائتلاف . وليس هناك من شك فى ان الوفد من جانبه ما كان يرنو لغير هذا الاتجاه والذى سرعان ما بدا من خلال ذلك التأييد الذى منحه زعيمه الجديد مصطفى النحاس للمحادثات التى كان يجريها ثروت مع بريطانيا ، على أن نتيجة هـذه المحادثات قد أسفرت عن مشروع معاهدة لم يلق قبول النحاس اذ رآه قد بنى على أســاس لا يتفق مع الاســتقلال ، بل أقر مشروعية الاحتلال ، ولا يتفق احتلال مع استقلال .

ولما كان رفض المشروع من جانب الوزراء أيضا قد انتهى به الى الاستقالة فقد اختلف وقع خبر هذه الاستقالة على الوفد اذ جاء بأحد

تقارير الامن انه على أثر ذيوع خبر استقالة الوزارة امتلأ النادى السعدى بالنواب والشـــيوخ الوفديين ، فكانت تبـــدو على ملامح أحمد ماهر والنقراشى علائم الاغتباط من حركاتهما ، بينما تظهر على أمثال فخرى بك عبد النور وحسن بك هـــلال وراغب أفندى اسكندر علائم الوجوم والتفكير ٠

أما عن النقراشى فان التقرير يحمل لنا خبرا آخر عنه اذ يشير الى ايعازه للطلبة للقيام بمظاهرات وأنه طلب منهم الهتـــاف بقيام وزارة وفدية وسقوط المعاهدة والمشروع الذى قدمه ثروت للحكومة البريطانية٠

ومن ذلك قد يكون لنا الانتهاء الى القول بأن التيـــار المتشدد فى البلاد ، والذى كان ممثلا فى الوفد خاصة الجناح المتطرف منه ، ما كان بالذى ينضوى تحت ستار التيار المعتدل ، والذى تمثل فى ثروت ، فاذا كان ذلك الحزب الشعبى الكبير قد ركن الى الهـدوء والمسالمة لفترة من الوقت الا أن ذلك لم يكن ليعدو ــ فى رأينا ــ الا اذعانا لمشيئة ورغبـة زعيمه سعد زغلول ، على أنه لما كان خليفة ذلك الزعيم (النحاس) ليس له كل ما كان له من نفوذ وسلطان على أعضـــاء الحزب ، فلقد كان من الطبيعى أن يعانى ثروت كثيرا من جموح الفريق المتطرف من ذلك الحزب عن سياسة التفاهم والوفاق مع رئيس الوزراء حتى كان للوفد وزعيمه فى نهاية الأمر وبرفضهم لمشروع المعاهدة الأثر الأكبر فى الافضـاء بـه الى تقديم استقالته من ثانية وآخر وزارتيه ٠

رابعا : علاقته بحزب الأحرار الدستوريين :

اذا بحثنا عن صلة ثروت بالأحرار الدستوريين نجدها تعود الى ما قبل تاليف تلك الجماعة للحزب ، الذى اقترن باسمها ، وكان لثروت أكبر الأثر فى ظهوره ، اذ كان تأليفه لوزارته كما كان الأمر بالنسبة لعدلى راجعا الى خطة اتبعها الأحـــرار الدســتوريون ، وهى كسب ثقـة الانجليز وتعضيدهم وجعلهم يعتقدون انهم أكثر صنائعهم اخلاصا وولاء، وأقدرهم على تنفيذ الأغراض الانجليزية فى بلادهم ٠ على أننا اذا عدنا الى تلك الصلة كما هو معروف عنها ، نجدها تبدأ بشكل رسمى مع نشأة الحزب وظهوره فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ حيث يساعد على هذا الظهور راميا الى ايجاد أساس لتأييد وزارته ، بل ان فضل ثروت فى ذلك قد يبدو لنا بصـــورة جلية اذا علمنـــا أن تصريح ٢٨ فبراير ثمرة تفاوضه مع السلطات البريطانية فى مصر كان العـــامل الأكبر فى تأليف الحزب بايعاز منه ، وفضلا عن ذلك نرى وزارته تبذل جهدها فى تأييد تأليفه حتى أنها تســتعين بضغطهـــا الادارى لبيع أسهم جريدة السياســة للناس ٠

وليس هناك من شك في أن ثروت بتأليف هذا الحزب ، يكون قد حقق رغبة سابقة له كان قد طرحها على عدلى ـ الذى أصبحت له زعامة هذا الحزب ـ اذ كان والمنشقون عن الوفد قد اقترحوا عليه ان يكون رئيسا للحزب السياسى الجديد ، الذى كانـوا يعتزمون تأليفه ٠ على أن اتجاه عدلى اتسم بالتردد والحيرة ، نظرا لحاجته الى راحة بعد محادثاته مع كيرزون ، ولخشيته من استمرار الصراع بين أتباع سعد زغلول وجماعته ٠

وعلى أى حال ، فقد يمكننا القول بأن ثروت ان كان قد ســـاهم فى انشاء هذا الحزب بقصد ايجاد أساس لتأييد وزارته ، فلقد كان الحزب عند حسن ظنــه به ، اذ يعــد التصريح الذى أتى به خطوة فى سبيل الاستقلال التام ٠ على أن ذلك لم يكن بالأمر الجديد ، اذ كان أصحاب التيار المعتدل ، والذى كان يتزعمه عدلى ، والذى تبلور فى هذا الحزب ، قد نظروا الى التصريح على أنه « أساس طيب للاســـتقلال المصرى » ، وهو الأمر الذى يبدو طبيعيا وقد كان ثروت جزءا من هذا التيار ، حتى أن عدلى زعيمه يجيب اللنبى حينما سأله عمن يكون له منهما أمر الوزارة الجديدة بعد الانتخابات بقوله « ما يمكننى أن أقوله أن ثروت هو عدلى ، وأن عدلى هو ثروت » ٠

على أن نظرة الحزب الى التصريح على أنه خطوة فى سبيل الاستقلال التام ، قد جعلته يسعى ، فى سبيل أن يستكمل لها باقى الخطوات ، وهو ما يتأكد لنا من تضمن برنامجه النص « على الاستمرار فى العمل لاستكمال الاستقلال فعليا ، على أننا نرى أحد الاراء يرتب عليه القول بأنه يشعر أن « الحزب يرى أن ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير استقلال أو شىء يشبهه ، وأن ما يجب السعى له هو استكمال الاستقلال » ٠ على أنه اذا كان الأحرار الدستوريون قد رأوا الاستقلال فى حاجة بالفعل الى استكمال ، الا ان هذا الرأى ـ كما نرى ـ كان مع ذلك الوحيد الذى ناصر التصريح الذى حمل هذا الاستقلال وسط المعارضة السافرة التى وجه بها من حزبى الوفد والوطنى ٠

ولم يتوقف الأحرار الدستوريون فى تأييدهم لسياسة ثروت عند حد هذه المسألة ، بل ان هذا التأييد يتبدى حتى فى مواجهة ثروت لخصومه ، اذ يذكر لنا مرقص حنا أنهم لم ينكروا تعضيدهم لسياسة ثروت ،وأنهم فتحوا سجن الأجانب والمحاريق وغيره ٠

على أن هذه المساندة تعجز عن الظهور فى مسألة ظهر فيها الخلاف بين الملك وبريطانيا بشأن لقب الملك فى الدستور ـ كما سبقت الاشارة اليها ـ فبينما كان ثروت على اســتعداد ـ كما تبين لنا ـ للرضـــوخ

للاصرار البريطانى على حذف النص القائل بأن يلقب الملك ، بملك مصر والسودان ، والذى يكون قد رآه تنازلا لابد منه لاستصدار الدستور بينما كان هذا هو موقف ثروت ، تمسك الأحرار الدستوريون ببقاء النص ، وأعلن حزبهم وقف مساندته للوزارة فى حالة حذفه ، كذلك يقابل زعماء منهم ثروت ويلحون عليه بضرورة الاستقالة ، كما يبلغونه صراحة بخروجهم على وزارته ، ان هى تساهلت فى مسألة السودان ·
ومن هنا كان ذلك الانذار من جانب النصير الوحيد لثروت ووزارته ، هو فى رأينا ما زاد فى شدة احراج مركزه ، ودفع به الى تقديم استقالته بعد أن وجد نفسه فى مأزق لا يجد سبيلا الى الخروج منه ، وقد أصر كل من الملك وبريطانيا ممثلة فى سلطاتها على موقفيهما ·

ومع ذلك فقد ظل ثروت ـ وعلى ما بدا لنا ـ على علاقته الودية بالأحرار الدستوريين وهو ما اتضح لنا من دعوته أحدهم (ابراهيم الهلباوى) كى يشترك فى الانتخابات الجديدة التى كانت ستجرى لمجلس النواب على عهد وزارة زيور ، وكان وقتها فى تركيا ، وفى ذلك يقول الهلباوى : « ولما كان ثروت باشا يعلم فى ذلك الوقت مقدار اخلاصى لدولته واخلاصى لحزب الأحرار الدستوريين ، وقد كان هو روح هذا الحزب وان لم يكن عضوا فيه ، فقد رأى من المصلحة أن أدخل مرة ثانية معركة الانتخاب ، ومن أجل ذلك أخذ يراسلنى ويحثنى على العودة » ·

على أن علاقة ثروت بحزب الأحرار الدستوريين قد توقفت بعد الاستقالة من الوزارة ـ على ما يبدو لنا ـ عند حد صلته ببعض أعضائه وأنصاره ، اذ تشير جريدة الاتحاد ـ وهى تتحدث عن استقالة عدلى من رئاسة الحزب ـ الى أن ثروت وصدقى ، لم يكونا أقل منه كراهية للحزب « بل كانا أسرع منه فرارا وأشد تنصلا » بل اضطرا ـ كما تقول ـ فى سبيل اثبات البراءة منه الى التصريح باعتزالهما السياسة العامة ، وتفرغهما لشئونهما الخاصة ، ثم استمرا على ذلك حتى مجيء الانتخابات الثانية لمجلس النواب ، فرشحا نفسيهما مستقلين ، وأبيا كل الاباء أن يتقدما الى الأمة على أنهما من الأحرار الدستوريين « لعلمهما أن ذلك يجعل نصيبهما الخذلان » ·

وقد يمكننا ملاحظة استمرار صلة ثروت بالمنتمين لذلك الحزب من تنازل مصطفى صبرى ـ وهو من الحزب ـ له عن عضوية البرلمان فى انتخابات عام ١٩٢٥ ، ولقد قللت جريدة كوكب الشرق من شأن هذا التنازل لصدوره من دستور ، الى دستور ورأت أن الترشيح لو كان بتزكية من ثلاثين مندوبا لما ناله مصطفى صبرى ·

على أن ثروت يرفض سعاية رجال هذا الحزب لديه لقبول رئاسته ، اذ أنه أبى « الا أن يكون بعيدا عن الحزبية كل البعد » هذا على الرغم من كثير عطفه على « هذا الحزب المناصر » ، وعلى الرغم من الخدمات الكبيرة التي قدمها له الحزب « ويظل ثروت على موقفه حتى بعد الائتلاف حين عاد الحزب عليه رجاءه مرة أخرى » ٠

وبينما أعرض ثروت بذلك عن رئاسة الحزب ، فقد كان هذا الدور الذى نظر لأن يشغله (ثروت) مرفوضا من أحد أعضاء هذا الحزب ، وهو محمد محمود ، حتى أنه هدد بالانفصال عن الحزب ، وهدمه رأسا على عقب ان رشح ثروت لرئاسته ، وظل على ابائه رغم انكار زملائه عليه موقفه ، وتذكيره بتاريخ ثروت مع الحزب ومواقفه فى صفه وأياديه عليه ، بل ويهدد بانضمامه الى السعديين وقطع امداده ومعونته عن جريدة السياسة ان لم يرضخ الحزب لرأيه ، فكان أن اضطروا الى السكوت لاصابته منهم الوتر الحساس ٠ ولقد أخذ الدكتور حافظ عفيفى عليه هذا الموقف ، مصرحا « بأنه وهو أشد بلاء فى الحزب وأعظم كفاءة منه لا يستنكف أن يكون ثروت باشا رئيسه » ٠ على أننا نرى أن ذلك لم يكن بالأمر الجديد ، على محمد محمود ، اذ كان قد سبق له أن ألف وفدا من أنصاره فى أواخر أيام وزارة ثروت وطلب اليه باسم الأمة والبلاد أن يستقيل من الوزارة متعللا بحماية الدستور وتلبية صوت البلاد ٠

ولعل هذا الموقف ، الذى وقفه محمد محمود من ثروت فى تلك المسألة ، يماثل موقف عبد العزيز فهمى منه عند تعيينه (ثروت) عضوا بمجلس الشيوخ ، اذ أنه عارض فى التعيين ، وعده سوءا فى الاختيار ، وأشار الى ما يفيد تفضيله الهلباوى عليه ، كما استند أيضا على قوله بأنه « ليس من الأحرار الدستوريين ، فتعيينه لا يعد فوزا لهم ولا يعتبر تكثيرا لسوادهم » ٠

وعلى أى حال قد يمكننا الانتهاء الى القول بأن ثروت قد ظل — مع ذلك — على علاقته الودية بالأحرار الدستوريين وهو ما يتبين لنا مما سبق لنا ذكره عن فوزه لهم بخمسة وأربعين مقعدا من مقاعد مجلس النواب ٠ ولقد كان من الطبيعى أن تستمر العلاقات بينهما على طابعها الودى فيشارك ثروت زعيمهم السابق عدلى ، العمل كوزير للخارجية بوزارته الثانية عام ١٩٢٦ ، على أن الصلة الودية للأحرار الدستوريين بثروت لاتمنعهم من الوقوف موقف الرفض من مشروع المعاهدة ، الذى توصل اليه مع تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية ، كما سيجىء ذكره ٠

على أن الأمر الذى لا يقبل الشك هو أن الأحرار الدستوريين كانوا أكثر القوى السياسية فى مصر ميلا لثروت ، ومناصرة لسياسته ٠

خامسا : علاقته بالحزب الوطنى :

لم تكشف لنا مصادرنا عن علاقة واضحة لثروت بالحزب الوطنى قبل تأليفه لوزارته الأولى ٠ ولقد كان من الطبيعى ألا ينتاب هذه العلاقة سوى الخصومة بعد تأليف الوزارة ، وبعد أن كان هذا التأليف بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير الذى رفضه الحزب ، حيث لا يرى قيام مفاوضة الا بعد الجلاء ، وان كنا نطالع باحد تقارير الأمن ما يفيد تقدير الحزب ـ فيما بعد ـ لما أتى به التصريح لصالح مصر ، حيث قال « لا يريد أعضاء الحزب الوطنى اتفاقا مع الانجليز ، ولا تحالفا لانهم يعتقدون أن كل اتفاق مع الانجليز ، بعد أن الغوا الحماية واعترفوا بالاستقلال فى تصريح ٢٨ فبراير مضر بمصر ومفيد لانجلترا وآخذ من مصر معط لانجلترا » ٠

وعلى أى حال ، اذا كان التصريح ـ كما نرى ـ كان من وراء ذلك التنافر الذى ساد علاقة ثروت بالحزب الوطنى ، فعلى ما يبدو لنا أن الصلة التى كانت لكل منهما بالخديو عباس حلمى الثانى ، قد أوجدت تقاربا بينهما ازداد وثوقا بمرور الوقت ، وهو ما قد يتأكد لنا من استعانة سعد زغلول بوساطة الحزب عام ١٩٢٥ فى انهاء الخصومة بينه وبين ثروت ، اذ يجىء بتقرير أحد مندوبى الأمن العام القول : « بأن الرسول الذى أوفده سعد باشا الى ثروت باشا لايجاد العلائق بينهما هو حافظ بك رمضان » وقوله عن مهمة الحزب الوطنى فى ذلك الوقت ايجـــاد التعارف بين أشخاص الحزبين ، وأن السعديين كانوا يلقبونه بصديق الطرفين ٠

على أن تطور الأحداث جاء على نحو يضعف من ذلك التقارب الذى تم فى علاقة ثروت بالحزب الوطنى ، اذ يعتقد رجال الحزب والذى كان قد دخل فى الائتلاف أن السعديين والأحرار الدستوريين خانوهم وأخفوا عليهم سر المفاوضات التى دارت بين زعمائهم أمثال أصحاب الدولة عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا وسعد زغلول باشا ، وبين فخامـة المندوب السامى ، وكان الواجب أن يطلعوهم على كل شىء ماداموا مؤتلفين معهم ٠ كما يعتقدون أيضا أن المندوب السامى لم يقبل اعادة الحيـــاة النيابية وتشكيل وزارة جديدة فيها سبعة من السعديين الا بعد اتفاقه مع الزعماء الدستوريين ، والسعديين على أشياء كثيرة ضد مصلحة البلد ، وهو ما عللوه باخفاء الزعماء أمر المفاوضات عليهم « لأنها تشمل شروطا واتفاقات ضارة بمصالح البلاد » ٠

وليس هناك من شك فى أن اخفاء ما جاء بتلك المفاوضات عن الحزب الوطنى لما كان متوقعا ، منه من معارضته ما تم فيها • وما من شك فى أن ثروت ـ ولنفس السبب ـ قد أخفى نتيجة مفاوضاته مع تشمبرلين عن الحزب ، اذ أن (الحزب) فضلا عن رأيه المعروف بعدم المفاوضة الا بعد الجلاء ، كان يرى فى بريطانيا عدوا وأن السياسة المفضلة هى رفض أى نوع من المصالحة معها ، ونبذ ما يوعز به عن أى نوع من الحقوق لها فى مصر والسودان •

وعلى أى حال قد يكون لنا أن ننهى حديثنا عن علاقة ثروت بالقوى السياسية فى مصر ، بالقول بأنه لم يكن بمقدوره أن يعمل بمعزل عن تلك القوى ، لما كان لها من فعالية وتأثير بالغ على مجرى الأحوال فى البلاد ، والى حد جعلها تسهم بشكل أو بآخر فى اقصائه وأولى وزارتيه عن الحكم ، والى أن يكون لقوتين منهما وهما بريطانيا (ممثلة فى مندوبها السامى لويد) والوفد ، كل الفضل فى الاتيان به للحكم مرة أخرى ليؤلف ثانية وزارتيه •

ثروت والقضية الوطنية

الدور السياسي لثروت قبيل قيام ثورة ١٩١٩ ـ ثروت وثورة ١٩١٩ ـ موقفه من لجنة ملنر البريطانية ـ موقفه من مفاوضات سعد ـ ملنر ١٩٢٠ ـ موقفه من مفاوضات عدلي كيرزون ١٩٢١ ـ دوره في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ـ مفاوضات ثروت تشمبرلين ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨

اولا : الدور السياسي لثروت قبيل قيام ثورة ١٩١٩ :

لقد كانت الاتصالات بين السياسيين المعتدلين والانجليز تواجه مشكلة دقيقة ، وهي هل في استطاعة أى وزارة جديدة أن تواجه الرأى العام ، وقد كان ثروت يرى ان القضية الوطنية تتطلب سياسيا وطنيا مرنا معتدلا ، حتى يستطيع ان يستخلص ما يستطيعه من حقوق ، الا أن مثل هذا السياسي الوطني المرن عادة لا يكون مقبولا من جانب الرأى العام ، اذا ما نهض سياسي آخر مطالبا بكافة الحقوق الوطنية دون ما تنازل ، ولما كان هو نفسه لا يزال شابا ، فقد كان من مصلحته الانتظار لعرض أفضل ، فهو وان كان معتدلا ، فقد كان يهمه بالطبع ، ألا يبقى دون رصيد شعبي ، وهو لا يزال في مقتبل حياته السياسية ، ولكن الحسم في مثل هذه الأمور التي يتوقف عليها مستقبل شاب طموح ، ليس يسيرا ، اذ يستغرق بعض الوقت حتى يتوصل الى قرار واضح ، ومن هنا كان تردده بين قبول المنصب الوزارى ورفضه له ، فهو وان كان لم يرفض دعوة كل من السلطان والسلطات البريطانية ليكون أحد من اتجها اليهم ليكونوا نواة لحكومة جديدة ، وان لم تعرف شروطه الا أننا نراه وقد أصبح مرشحهما الوحيد للوزارة ، يحجم عن تحمل المسئولية في ظل الظروف التي كانت تمر بها البلاد وقتذاك ، مما جعل المجهودات التي بذلت لاثنائه عن ذلك الموقف تبوء بالفشل وقد فسر شيتام ذلك الموقف من جانبه بتعرضه ـ بغير شك ـ لضغط من الوطنيين » . وهذا ما يؤكد لنا كيف كانت السلطات البريطانية في مصر موقنة من رغبته واستعداده لقبول المنصب الجديد ، وان كل ما يمكن أن يباعد بينه وبين ذلك هو أن يتعرض لضغوط

خارجية ، تلك التى كانت تتمثل بالطبع فى الوطنيين ، وفى الواقع أننا لا نجد ما يفسر لنا ذلك الموقف المتناقض من جانب ثروت بين القبول والاحجام عن تشكيل الوزارة الجديدة ، الا أن يكون قد تعرض لذلك الضغط ، وقد يتأكد لنا ذلك من أن اعتذاره النهائى للسلطان عن قبول الوزارة ، الا فى حالة السماح للوفد بالسفر للخارج يجىء « بعد قيام سعد زغلول ورجال الوفد بزيارته فى بيته » • ولعل سعد زغلول ووفده قد وجدا فى قبول ثروت لرئاسة الوزارة الجديدة قضاء مبرما على آخر أمل لديهم فى السفر لأوربا للدفاع عن قضية استقلال البلاد ، اذ كان الاعراض عن الوزارة فى نظر الوفد والوطنيين — كما تبين لنا — بمثابة الورقة الرابحة التى تساوم عليها بريطانيا للتفاوض مع الزعامات الوطنية ، ومن هنا فقد كان فى تشكيل أية وزارة ما يفقد تلك الورقة قيمتها ، مما تصبح معه بريطانيا فى غنى عن الدخول كطرف فى تلك المساومة من خلال التفاوض مع ممثلى الحكومة الرسميين فى ذات الوقت ، الذى تكون قد أوجدت لنفسها مخرجا من مشكلة تؤرقها ، دائما ، الا وهى بقاء البلاد بغير وزارة ، هذا فى الوقت الذى لا بد ، وأن يكون ثروت — هو الآخر — وقد وجد فى بقاء الصعوبات التى تحول بينه وبين تولى الوزارة الجديدة ما يدفع به الى الاستجابة لطلب الوفد ، فضلا عما يؤدى اليه ذلك من اظهاره بمظهر الوطنيين ، فلعله قد أراد ألا يكون فى نظر الجماهير بأقل وطنية من رشدى وعدلى ، فتشير أحد الوثائق البريطانية أن رفضه كان لخشيته من أن يطلق عليه خائن القضية الوطنية • ومع ذلك فقد عد الأستاذ محمد حسين هيكل ذلك الرفض من جانبه عملا وطنيا خاصة ، وأنه كان مقدرا أنه سيحسب عليه « عند ذوى الكلمة والمراجع العليا فى مصر » ، وأنه لم يثنه عنه ما أبلغ اليه يومئذ من أنه (الرفض) يحول بينه وبين الوزارة بقية حياته ، وأصر على الوقوف الى جانب أمته •

وعلى أى حال فاذا كان ما تبين لنا من كل ذلك أن ثروت قد تنحى عن رياسة الوزارة تحت ضغط صعوبات لم يكن له قبل بمواجهتها ، الا أن عدم وقوف الرأى العام على ذلك الدافع الحقيقى لرفضه ، قد جعله فى عداد الوطنيين ، حتى لقد رأى محمد حسين هيكل — والذى قد يكون أيضا رأى سائر المعتدلين فى البلاد — أنه قد بدأ منذ ذلك التاريخ « نشاطه السياسى فى السعى لاستقلال البلاد بالطرق المشروعة ، التى أشار اليها فى مرافعته فى قضية قاتل بطرس غالى • وليس هناك من شك فى أن ثروت كان يرى الطرق المشروعة فى أسلوب التفاوض مع بريطانيا ، وليس فى العنف والثورة •

موقف ثروت من الوفد :

لم يكن الوفد وهو من أطلق على أعضائه « بالمتطرفين » موضع رضاء ثروت ، بل كانوا مدانيين فى نظره ، ويسود التفكك والاضطراب بين صفوفهم ، ويبدو أن ذلك ما جعله يعتقد مع عدلى بأنهم لم يؤمنوا ببرنامجهم ، بل انهم تبنوا فقط دعوة من أجل الاستقلال ، وذلك لعدم ثقتهم فى سعد زغلول الذى يتخوفون من أنه ربما يغرر بهم ويعمل شروطا لنفسه • ومع ذلك فقد كان هذا الارتباك الذى اعترى بنيان الوفد ، بمثابة الفرصة التى أتيحت لكل من ثروت والسلطات البريطانية لسد ثغرة تواجهها جبهة المعتدلين ، والتى لم تكن لها تلك الشعبية ، التى كان يتمتع بها أعضاء الوفد ، وقد شاعت بينهم المخاوف من زعيمهم سعد ، فلتعمل جبهة المعتدلين على اجتذاب عناصر من الوفد يسدون بها تلك الثغرة ويدعمون بها الوزارة ، ويستطيعون فى الوقت نفسه التفاوض مع الانجليز ، ولقد بدا ذلك من خلال موافقة ثروت على اقتراح طرحه برونيات بأن يقوم رشدى وعدلى « باستدعاء فريق من أعضاء الوفد الذين يريا فيهم المعقولية والمسئولية والتحدث اليهم بأن من صالح البلاد ذهابهما للندن فى الربيع القادم ، كممثلين لمصر ، ويطلب تأييدهم فى هذا الصدد ، فاذا ما نجحا فى الحصول على هذا التأييد انحلت المسألة ، واذا فشلا تتخذ بريطانيا الاجراءات الضرورية تحت سلطة قائد الجيوش ، أو خلافه ، ومن ذلك نرى أن ثروت ـ وان كان قد سبق له أن أدان من أسماهم بالمتطرفين (أعضاء الوفد) ـ الا أنه بموافقته على ذلك الاقتراح ، قد اعترف لهم ـ ولو ضمنيا ـ بقيمة التأييد الذى يمنحه بعضهم لممثلى الحكومة • وان كان قد أشار ـ كما بدا لنا ـ على ما كان عليه من سلبية واضحة ازاء أية اجراءات كانت بريطانيا تواجه بها الموقف المعارض لها ، من جانب الزعماء الوطنيين ، بل وتأييدها فى تلك الاجراءات ، اذ لا نجده يعترض على ما اشتمل عليه ذلك الاقتراح من اجراءات كانت بريطانيا تعتزم اتخاذها ، كبديل لرفض أعضاء الوفد سالفى الذكر منح تأييدهم لرشدى وعدلى ، والتى ما كانت لتخلو بالطبع من العنف ، ان لم يكن هو صفتها الوحيدة ، ولكن لن يكون ذلك بالأمر الغريب ، ان علمنا أنه كان يرى فى العنف الأسلوب الأمثل لمواجهة الجماهير الثائرة خاصة وانه لم يكن قد مضى وقت طويل على اشارته على برونيات باجراء عنيف يتخذ من جانب بريطانيا لتهدئة تيار الرأى العام • وعلى ذلك لا يبقى لنا مجال للشك فى أن ثروت كان مناهضا للوفد منذ فجر نشأته ، وهو ما تؤكده لنا تلك البداية المعادية الى حد كان شديد الرغبة معها فى الحيلولة بينه (الوفد) وبين احرازه النجاح النهائى فنراه وهو يوافق على اقتراح

برونيات ويرى فيه ما يحقق الغرض المنشود ، مما يشير أيضا الى التقاء أفكاره مع أفكار السلطات البريطانيـــة فى مصر يشترط « أن يتخلى المتطرفون عن أملهم فى تأييد خارجى أو النجاح النهائى » • ولقد كان لفرط اقتناع ثروت باقتراح برونيات أن شارك الأخير فى عرضه على عدلى باشا غير أن رفض عدلى قد كشف عن الاختلاف الذى كان يسود جبهة المعتدلين على بعض التفاصيل التى كانت تحول دون تشكيل الوزارة ،

فبينما كان ثروت يرى أهمية كبيرة لاجتذاب بعض أعضاء هيئة الوفد ، كان عدلى يرفض التعاون مع هذه الهيئة الفتية الوطنية ، اذ كان يستصغر شأنهم ، ويرى أنه وجيله وطبقته هم الأقدر على توجيه أمور البلاد ، خاصة فى هذه الفترات ، من أدعياء السياسة من الوفد « على نحو ما كان يتصوره » وهكذا أصبحت جبهة المعتدلين تضم رأيين مختلفين ، أحدهما يدعو الى الاستعانة برجال من الوفد ، والآخر يستبعد ذلك • ولعل ثروت وهو يوافـق على ذلك الاقتراح من جـانب ذلك المسـئول البريطـــانى « برونيـــات » كان يرمى الى تحقيق غرض شـخصى يخـــامره وهو استمرار عمله فى الوزارة من خلال تراجع زميليه رشدى وعدلى عن : استقالتيهما وبقائهما فيها ، حيث كان لا يشعر بالقوة الكافية للعمل بانفصال عنهما » • ولعل ما يؤكد ذلك أنه ازاء رفض زميليه التخلى عن موقفيهما يعتذر عن قبول العرض البريطانى بعجزه عن تشكيل الوزارة دونهما • وقد يدلنا ذلك على أن ثروت كان يرى أن زميليه أكثر منه وطنية فى نظر الرأى العام ، لما كان لهما من موقف ايجابى ازاء رفض السماح للوفد بالسفر الى أوربا للدفاع عن قضية استقلال البلاد ، وذلك بتخليهما عن الوزارة ، وما كان يستتبع ذلك من تأييد الرأى العام للوزارة التى يشاركان فيها ، فى الوقت الذى كان يجد فيه نفسه مفتقدا لذلك التأييد لعدم مشايعته لهما فى موقفيهما ، ومن هنا فان كان له أن يواصل عمله فى الوزارة ، فلا بد من عزوفهما عن الاستقالة ، « أما وقد أصرا على موقفيهما ، فقد كان على بريطانيا أن تمهد له سبيل الوصول اليها ، بدونهما ، فاذا كان قد سبق له وأشـار بخلع السلطان ، أيا كانت ، دوافعه الحقيقية فاننا نراه هنا وفى سبيل أن تتشكل الوزارة ، لا يتورع عن الحث على كبح جماح المتطرفين ، وذلك من خلال سيطرة بريطانية مباشرة على الادارة ، فى ظل قانون الأحكام العرفية ، لمدة طويلة ، بقدر كاف ، وذلك حتى تبرهن بريطانيا أن الوطنيين غير قادرين على انجاز وعودهم ، ورأى أن تأثير ذلك سوف يسهل معه تشكيل وزارة جديدة ، تلك الوزارة التى كان يعدهـا لنفسـه حيث يعرب للجانب البريطانى عن استعداده لتأليفها ، بعد اتخاذ ذلك الاجراء الذى أشار به وليس قبله » •

أما السلطات البريطانية فى مصر ، فعلى ما يبدو انها كانت تسعى لهدف آخر مغاير من وراء ذلك الاقتراح الذى طرحه أحد مسئوليها (برونيات) ذلك أنها كانت ترى بضرورة تفويت الفرصة على المتطرفين بحرمانهم من امكانية التعامل معها ، من منطلق شعبى ، ومن هنا فهى بعرضها ذلك الاقتراح على ثروت ، كانت ولا بد ترمى الى تحقيق هدفين. أولهما : أن تستعين به فى تحقيق (الاقتراح) من خلال اقناعه لزميليه عدلى ورشدى ، أما الآخر ـ وهو ما يهمنا ـ هنا ـ هو أنها قد وجدت فيه بما كان عليه من كفاءة ومقدرة « الرجل الذى يستطيع التغلب على الموقف باقناع رجال الوفد كى يعدلوا عن خطتهم » .

ولقد كانت السلطات البريطانية فى حاجة الى زعامات مصرية وطنية معتدلة ومرنة وتابعة ، تستطيع أن تلتقى معها لتحقيق وضع لمصر جديد ، يخدم المصالح البريطانية ، ويقدم شيئا يرضى به الوطنيون ، وهو ما قد يتضح لنا مما سجله برونيات فى احدى برقياته السرية من استخدامه للهجة مماثلة لتلك التى اتخذها السلطان فى التشديد بعبارات حازمة على كل من سرى وثروت ووهبة بأن واجبهم نحو بلادهم يحتم عليهم أن يكونوا نواة لحكومة جديدة . وفى ما جاء بأخرى عن المؤهلات التى رآها تؤهل ثروت للزعامة اذ يذكر منها فهمه وموافقته على السياسة البريطانية ، وأنه رجل بريطانيا ، وتفهمه للمسائل التى يجب عليه مواجهتها . فيبدو أن حاجة بريطانيا الى هذه الزعامات قد دفع بها الى تلمس طريق الى قلوبها ، وحثها على التعاون معها فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة أميل للاقبال على ذلك التعاون عن أن تنأى بنفسها مبتعدة عنها ، فاذا كان عبد الخالق ثروت احد هذه الزعامات قد أبدى رفضا للمشاركة فى الوزارة ، الا أن ذلك لم يمنع برونيات من أن يخرج من مداولاته معه بانطباع هو أن ذلك الرفض ليس نهائيا ، بل انه سيقبل وان كان لم يقطع فى الأمر . ومن هنا لم يكن هنالك ما هو أفضل لمصلحة السلطات البريطانية من التعلق بهذا الوضع وتحويل ثروت المتردد الى ثروت الموافق على المشاركة فى الوزارة ، خاصة وأنها كانت قد يئست من تقريب عدلى باشا والذى كان فى ذلك الوقت على اتصال وثيق بالمتطرفين ، وبعد أن كان قد تبين لها أن تكوين حكومة لها مركز وسمعة وتكون ذات فائدة لها فى تلك الظروف أصبح يعتمد على قبول ثروت لذلك المنصب الوزارى ، حيث لم يكن بامكان سرى ، أو وهبة قبول المنصب بدونه ، وفضلا عن ذلك فاذا كانت السلطات البريطانية فى مصر قد وجدت من خلال المحاولات السابقة التى قامت بها سواء من جانب الحكومة المؤيدة بموافقة السلطان ، أو من جانب الوفد المؤيد بالأغلبية الشعبية للتفاوض معها ، بأنه لا مناص

لها من ذلك التفاوض ، فقد رأت في ثروت الشخص المناسب ، لتولى هذه المهمة ، بعد فشل محاولاتها لاثناء رشدى وعدلى عن موقفهما « نظرا لنفوذه في دنيا القانون » ، مما كانت تتطلبه المفاوضات ٠

أما السلطان فؤاد ، اذا كان قد رأى أن الظروف تقتضى تأليف وزارة من المعتدلين ، وهو أمر التقى فيه مع السلطات البريطانية ، اذا كان اتصاله بنفس الوزراء المعتدلين الذين اتصلت بهم أيضا السلطات البريطانية ، وكانت غايتهم واحدة ، وهى أن يكون أولئك الوزراء نواة لحكومة جديدة ، الا أننا نراه فيما يتعلق بثروت ، والذى كانت علاقته معه على غير ما يرام ، وقد وجد نفسه مدفوعا الى اختياره تحت وطأة الظروف التى جعلت منه المرشح الأول للوزارة ، وهو ما يتأكد لنا من أن عرضه رئاسة مجلس الوزراء على الأخير كان بناء على نصيحة المعتمد البريطانى سير ميلن شيتام ٠

ثروت وثورة ١٩١٩ :

لما كانت الحاجة قد دعت الى تأليف وزارة للقضاء على ما احدثته ثورة ١٩١٩ من اضطرابات ، والتى رأى أعضاء الوفد فى تقريرهم لأللنبى « أنها انجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السليمة » ، على أن تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى يمكنها القيام « بأعباء الظرف الحاضر » فلقد كان ثروت أحد من رنت اليه أنظار الوفد للمشاركة فى هذه المهمة ، اذ يشيروا عليه مع كل من رشدى وعدلى ، بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة يمكنها القضاء على هذه الحركة المحيطة « والتى تخشى عواقبها المجهولة » وليس هناك من شك فى أن ثروت وزميليه لم يجدوا غضاضة أو ما يحول بينهم وبين تأليف هذه الوزارة ، بعد أن صرح لهم الوفد بذلك ، بل ان الأمر وقد جاء بناء على طلبه (الوفد) ما كان يكسبها تأييدا شعبيا ، ومن هنا فقد أظهروا استعدادهم للمفاوضة بشأنها « لرجال دار الحماية ، ولكن الأمر لم يتم »٠

ويبدو أن ثروت قد حاول المشاركة فى تهدئة الحال فى البلاد بطريق آخر ، غير طريق الوزارة ، الأمر الذى يتبين لنا من مشاركته رئيس الجمعية التشريعية وعدلى وقطبين من حزب الاستقلال فى تقديم وثيقة بتوقيعهم للجنرال بلفن فى ٢٤ مارس ، مقترحين نشرها « فى البلاد لتهدئة الشعب » على أن الوثيقة تبدو غير مرضية فى نظر شيتام ، حيث يراها مكتوبة بعبارات غامضة ، ولا تعبر عن أى رفض للحركة الاستقلالية ، وعلى ذلك فقد تم ابلاغهم بأن اللهجة المستخدمة من جانبهم غير مناسبة » ٠

ويبدو أن ثروت والمشاركين معه في ذلك العمل قد رأوا اتباع خط وسط متوازن يحوز رضاء الجانب البريطاني ، ويقبله الثوار ، وان كان يميل ـ على الأكثر ـ لمقابلة وجهة النظر البريطانية ، وهو ما يتبين لنا من قول شيتام ، القائم بالأعمال البريطاني ، انهم بعد المناقشة التى كانت لهم مع بلفين تركوه لاعداد ملاحظات جديدة على أسس تقابل وجهات نظر الجنرال بلفين ٠

وعلى أى حال فلقد قام ثروت والقائمون معه على أمر هذه الوثيقة بوضع ملاحظة جديدة ، ثم حصلوا لهـا على توقيع الأشخاص القياديين ذوى النفوذ ، وكان ما يعتزمونه هو طبعها وتوزيعها فى كافة أنحاء البلاد ٠ ولقد تضمنت الوثيقة ما يفيد مناشدة القائمين بالاضطرابات بالكف عنها ، لما توقعه بالبلاد من أضرار ، وحث الموقعين عليها الأمة المصرية بالاحتفاظ بارتباطها بالقانون « ولا تضع أية عقبة فى طريق أولئك الذين يخدمون بلادهم بطرق شرعية » ٠

موقف ثروت من لجنة ملنر البريطانية :

لقد قررت الحكومة البريطانية ارسال هذه اللجنة الى مصر بعد أن أعيت سلطاتها سبل القضاء على ثورة ١٩١٩ ، ولقد كان الهدف من وراء مجىء اللجنة ، والتى كانت برئاسة وزير المستعمرات لورد ملنر ، كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية كيرزون « التحرى » عن أسباب الاضطرابات فى مصر ، وتقديم توصياتها عن أنسب الأنظمة الدستورية فى نطاق الحماية ٠ ولما كانت اللجنة قد حددت عملها فى نطاق الحماية التى لا يعرف بها المصريون بل يطلبون الغاءها ، فلقد كان من الطبيعى أن تجابه بمقاطعتهم التـامة ٠ بل أن تنظيم عملية المقاطعة قد بدأ قبل وصول اللجنة ، ومزاولتها لمهمتها ، ولقد كان للجنة الوفد المركزية خاصة سكرتيرها عبد الرحمن فهمى جهدا ضخما فى هذا السبيل ٠ على أننا نرى أن لهذه المقاطعة الفضـل ـ بغير شك ـ فى ابراز دور وموقف بعض الزعامات المصرية ، والتى من بينها ثروت من اللجنة ذلك أنها لما كانت خطتها قد أحبطت وأنتهت جهودها للاتصـال بالمصريين الى غـير جدوى « وأغلق فى وجهها كل باب حاولت أن تطرقه » فقد انتهز « بعض رجال السياسة ممن عرفوا بالفضل والوطنية فرصة هذه الحيرة وأرادوا أن يجنوا ما يمكن اجتناءه من الخير لمصر » فاجتمع رشدى وعدلى وثروت ، وقابلوا ملنر « فوجدوا منه ميلا واستعدادا للاتفاق معهم على النقط التى قاطعت الأمة بسببها اللجنة ، وهو الأمر الذى جعلهم ـ بعد انصرافهم من عنده يدعون محمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا ، كى ينضما اليهم ، وكان

أن أقنعوهما بأن نية اللورد ملنر متجهة الى اسداء الخير لمصر ، فذهب جميعهم للتحدث معه ، غير أن المقابلة انتهت بانفصال سعيد عنهم ، اذ لم يقتنع ـ كما قال ـ « بما أكده له اخوانه » (١) • على أن سعيد ـ وعلى ما يبدو لنا ـ قد انفرد وحده بهذا الرأى دون أن يتأثر به زملاؤه فيذكر عبد الرحمن فهمى فى مذكراته أن مقابلات أولئك السياسيين قد توالت بعد ذلك مع اللورد ملنر وزملائه بعلم لجنة الوفد المركزية واطلاعها « وهو القول الذى يتبين لنا منه أمر آخر وهو أن أولئك السياسيين لم يكن بمقدورهم تخطى الوفد بزعامته الشعبية ، وهم يقدمون على ذلك العمل أو غيره ، مما هو متصل بأمر قضية البلاد واستقلالها ، اذ لا بد وأنهم كانوا يدركون أن مثل هذا التخطى يجعل ما يقدمون عليه من أعمال بغير طائل ، ومن هنا فلعلهم قد بذلوا جهدهم فى اقناع اللجنة وسكرتيرها بالموافقة على دخولهم فى محادثات مع ملنر ولجنته ، للتعرف على ما عنده وما ينتويه ، وقد يتأكد لنا ذلك من قول ابراهيم الهلباوى : « وأتذكر أن لجنة ملنر بعد اقامتها بمصر ستة أسابيع ، لم تتمكن من مقابلة رجل يعتد به من المصريين ، اللهم الا من قابلها بعد الاتفاق مع لجنة الوفد مثل عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا » • ويبدو أن لجنة الوفد ما كانت نرى أن هناك ما يثير المخاوف من وراء مقابلة أولئك الوزراء الثلاثة بملنر ولجنته ، خاصة وأنه كان معروفا ومفهوما « ان هؤلاء الثلاثة أصدقاء لسعد باشا والوفد ، وأنهم كانوا يحاولون حمل ملنر وزملائه الى مفاوضة الوفد فى باريس ، واقناعهم بأنه من العبث تضييعهم لأوقاتهم فى مصر بدون عمل جدى مفيد » • وفى نفس المعنى يقول الهلباوى أن عدلى ورشدى وثروت نصحوا ملنر ولجنته بالعودة « الى أوربا والتفاوض مع الوفد المصرى فى باريس ، أو فى أى جهة أخرى ، لأن المسألة السياسية صارت من خصائص الوفد المصرى » • ومع ذلك فيبدو أن ملنر قد أراد أن يقتصر فى اتصالاته على أولئك السياسيين ، مما يكفيه مشقة الالتجاء الى ذلك الطريق العسير ، طريق الوفد ، وأن ينفذ المخطط البريطانى من خلالهم ، على أنه ما كان ليدرك أبعاد ما يدركونه من استحالة تخطى الوفد ، وقد يتضح لنا ذلك من قول ملنر « ان كثيرا من المصريين ، بينهم عدلى باشا ورشدى باشا ، وثروت باشا ، قالوا بلهجة التأكيد انهم انما يعربون عن ارادتهم الشخصية ، وانهم لا يستطيعون أن يدعوا حق التكلم باسم السواد الأعظم من مواطنيهم ، وأن زغلول باشا ورجال الوفد هم الوحيدون الذين خولت لهم موافقة الرأى العام أن يمثلوا الشعب المصرى » (٢) •

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى : محفظة ٢ ملف رقم ٩ ، ص ٧٩٧ •

(٢) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ، ١٩٢١ ، ص ٢٢٩ •

ثم ان ثروت وزميليه رشدى وعدلى قد آكدوا لملنر على وطنيتهم حينما أفهموا ملنر بأنه ليس في البلاد من « مصرى يرضى بمفاوضته وهو يعرف أن لجنة ملنر جاءت تعمل فى دائرة الحماية ، كما أنه لا يوجد مصرى يرضى بالمساومة فى حقوق بلاده واستقلالها » ، ومع ذلك فقد كان من الطبيعى أمام تلك الحركة من المقاطعة للجنة والتى كادت أن تكون تامة ، ما عرف عن ثروت وزميليه من اعتدال أن تثير اتصالاتهم السرية مع ملنر ولجنته الخشية بين صفوف الحزب الوطنى ، واذا كان الجدل قد قام بين هذا الحزب والوفد ، عما اذا كان الأخير سيتفاوض مع لجنة ملنر أو لن يتفاوض، فعلى ما يبدو لنا أن النية كانت قد عقدت ، ومن خلال هذه الاتصالات التى جرت للوزراء الثلاثة مع ملنر ولجنته على قيام ذلك التفاوض ، فيقوم ثروت — وهو العمل الذى انفرد فيه بين زملائه ، بنقل آراء اللجنة ووجهات نظرها الى رجال الوفد بباريس ، كى يمهد لهم الوقوف على آرائها وخططها ، حتى اذا اتصلوا بها كان اتصالهم مثمرا · وليس هناك من شك فى أنه كان تحقيقا لنفس الغاية ، قيام الاتفاق بواسطة ثروت وعدلى على أن يبعث برسول الى سعد زغلول يحمل تفصيل الحديث الذى جرى بينهما وبين ملنر ، والذى اختير له كل من على ماهر وعبد الملك حمزة ، وقد لا يبدو غريبا هذا التطور الفجائى لموقف ثروت من الوفد ، بعد تلك المقاطعة التى كادت تكون مطلقة من جانب الرأى العام فى مصر ، للجنة ملنر ، والتى آكدت أن الوفد سيظل بزعامته الشعبية صاحب الأمر فى أية مسألة تتعلق بقضية استقلال البلاد ، وفى الوقت الذى لا بد وأن يكون ملنر هو الآخر أمام استمرار حركة المقاطعة ، وأمام ما آكده له الوزراء الثلاثة عن تمثيل سعد زغلول ، ورجال الوفد للشعب المصرى بتفويض من هذا الشعب ، يكون قد تبين له أن مفتاح القضية وحلها ليس فى يد أولئك الثلاثة ، بل لعله قد وجد فيهم سبيلهم الى الرأى العام المعرض عنهم ، اذ نجد اللجنة توسطهم فى « اقناع الناس للاقبال عليها ومفاوضتها » ·

ولقد كان من الطبيعى أن يقبل الوزراء تلك الوساطة خاصة وأنهم كانوا يرون أن البيان الذى استصدره ملنر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ كافيـــا للدخول فى مفاوضة مع اللجنة ، فقاموا يذيعون بين الناس — كما تطالعنا جريدة الأخبار — بأنه فتح بابا واسعا للمناقشة ، وأنه يلزم الدخول منه اليها » · وقد يتبين لنا الى أى حد كان ثروت مقتنعا بذلك الرأى ، من أنه كان هو « القائم بهذه الحركة » حيث يصرح للصحف بذلك ، غير أن الأخيرة تحمل عليه « حملة شعواء » ، (لم ينقذهم منها — كمـا تقول الجريدة ، الا ذلك التلغراف الذى أرسل به سعد زغلول للجنة المركزية للوفد يقول فيه : « ان أحاديثهم مع ملنر كانت حكيمة » ·

وعلى أى حال ، قد يمكننا القول أن ثروت كان يرى أن البيان قد أوجد حالة جديدة « لأنه فتح بابا كان موصدا أمامنا الى اليوم » وذلك لصراحته في الدلالة على دفع كل قيد وشرط للمطالبة والمناقشة ، وهو ما استدل عليه من قول البيان فى أحد فقراته : « وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للأمة الى القول ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ، ونهاية الحرية » ثم رأى أن البيان فى غير ذلك قد جاء بشىء لم يكن موجودا من قبل ، وهو أن يكون تقرير العلاقات بين مصر وانجلترا باتفاق ودى أى معاهدة لا تكون الا برضاء المتعاقدين ٠

كذلك كان ثروت يعول على ما جاء بالبيان ، وكما يستفاد من حديثه مع مكاتب وادى النيل من أن الدخول فى المناقشة لا يمكن أن يعتبر تنازلا عن رأى أو قبولا لمبدأ ٠ واذا كان ثروت ــ وكما يتبين لنا من الحديث الذى أجراه معه ذلك المكاتب ــ مؤيدا للبيان ولا يرى هناك ما يضير الأمة من قبول المفاوضة ، اذا حصرت المناقشة فى الهيئة التى تمثلها ، وأن قبول الاتفاق يعود الى رضائها عنه ، الا أنه يفشل فى اقناع الرأى العام المصرى فى الأخذ بما رآه واستخلصه من البيان ، وهو ما يتبين من تقرير لجنة الوفد المركزية لسعد زغلول والذى حمله على ماهر مع تقرير الوزراء الثلاثة ، اذ جاء فيه فيما يتعلق بالرأى العام : ان الاعلان لم يغير شيئا من الحالة (١) ، ومن قول عبد الرحمن فهمى فى تقريره للوفد ، أما ثروت باشا فالسخط عام عليه لتصريحاته التى صرح بها لمكاتب وادى النيل بالعاصمة » والتى رآها هو « بعيدة عما يجب أن تكون عليه تصريحات رجل عرك الدهر وحنكته التجارب » ٠

وعلى أية حال اذا كان بيان ملنر قد وقع موقع الرضا والاستحسان من نفس ثروت وزميليه عدلى ورشدى ولعلهم قد وجدوا فيه فرصة لابد من اغتنامها ، وطريقا تقتضى الحكمة ارتياده ، فقد كان للجنة المركزية للوفد رأيا مخالفا ، اذ رأت أنه يمكن اعتباره فقط مبدأ لطريق يوصل لمبدأ المفاوضة ٠ ولكن لما كان الوزراء الثلاثة ــ وعلى ما يبدو لنا ــ قد تبين لهم من خلال اتصالهم بملنر ولجنته جدوى المضى فى هذه الاتصالات ، فقد قاموا بتأييد من سعد زغلول باتصالات واسعة مع أعضاء لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراضها على بلاغ ملنر ، ولعل تأييد سعد زغلول للوزراء فى هذا الأمر يعود الى ما كان يواجه الوفد فى باريس من تعثر لمهمته ، حيث أغلقت فى وجهه أبواب مؤتمر الصلح المنعقد بها ، ثم ما كان

---

(١) مذكرات سعد زغلول : محفظة ٤ ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٧٨ ٠

من موافقة أمريكا ورئيسها ولسون على الحماية البريطانية المفروضة على مصر ، وازاء ذلك التفويض الذى لم يكن لأولئك الوزراء أن ينكروه عليه ، فيكتبون له بتفاصيل كل شيء ، وبمبلغ ما ظهر من لورد ملنر من الاستعداد وبرأيهم فى ذلك » • بل الأكثر من ذلك ، أنهم أعربوا عن استعدادهم فى تأييدا ما يكون لدى سعد زغلول من حل آخر أو ان كان فى حل آخر ، ويعضدونه فى الوصول اليه • فلعله أمام كل ذلك يكون قد وجد فى اللجنة مخرجا من مأزق تردى فيه الوفد ، ببقائه عاما بباريس بغير طائل •

وعلى أى حال فلقد انتهت المداولات بين الوزراء ولجنة الوفد المركزية بارسال على ماهر الى باريس ليحمل الى سعد زغلول ومن معه من أعضاء الوفد وجهتى نظر الفريقين فسافر اليها فى ٨ يناير ١٩٢٠ حاملا تقريرين يشتملان على تلك الوجهتين للنظر ، والتى كان واضحا ماهما عليه من تباين ، فبينما بعث فريق الوزراء يطلب رأى سعد زغلول فيما تم بينهم وبين لورد ملنر للحصول على استبدال الحماية بتحالف انجليزى مصرى يضمن للأوربيين عامة والانجليز خاصة مصالحهم فى مصر ، ويرون عودة لوفد كله أو بعضه للمناقشة والتروى فى شروط المفاوضة • رأت لجنة الوفد المركزية فى تقريرها عدم امكان فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف بالاستقلال التام ، « فهناك وهناك فقط يمكن أن يتفاوض الوفد فى دائرة واحدة هى طريق المحافظة على المصالح للأجانب ، وحرية الملاحة فى قناة السويس » • كما أعربت عن رأيها فى تقرير الوزراء وطلبت من سعد زغلول البت فيما يراه صالحا للقضية المصرية • ولقد كان من الطبيعى أن يكون ذلك التقرير أقوى من وجهة نظر سعد زغلول والوفد من تقرير ثروت وزميليه ، وأكثر تطابقا مع مبادئه ، وان كان الوفد قد استحسن أحاديثهم مع ملنر ، خاصة وأنهم كانوا الى ذلك الوقت من رأى الحماية ، فمع ذلك لم يأخذ برأيهم فيما يتعلق بعودته كله أو بعض أعضائه ، للمفاوضة مباشرة أو لمبادلة الآراء فى مقدمتها وشروطها ، كما كانوا يرغبون مع الالحاح » ، وفى صدد هذا الالحاح يقول محمد سليم سكرتير سعد زغلول الخاص « وقد ألح هؤلاء الأصدقاء الثلاثة على الوفد فى أن يعود فورا الى مصر للمفاوضة مع لجنة ملنر معتبرين أن بلاغها قد فتح الباب على مصراعيه للدخول فيها ، وأن الفرصة سانحة جدا لهذا الدخول ، وأن ملنر يرحب كل الترحيب بعودة الوفد كله أو بعض أعضائه • » ¹¹ على أن سعد زغلول لم يأخذ بهذا الرأى ، اذ أن الانجليز وقد عدوا « أن اللجنة قد فازت بمحادثتها عدلى وثروت ، فسوف تجعلهم عودة الوفد للمفاوضة يقولون « لأمتهم أن لجنة ملنر نجحت نجاحا باهرا » !

على أن ذلك لا يعنى أن رأى الوزراء لم يكن موضع دراسته هو ومن معه من أعضاء الوفد ، وهو ما يتأكد من قوله « وقد تداولنا مليا وقر الرأى على موافقة لجنة الوفد المركزية » • كذلك من قول محمد كامل سليم وبعد أن درس الوفد تفصيلات المحادثات الأدلة التى أوردها على استحسان عودته ، قرر بالاجماع رفض هذه العودة • وعدم الأخذ برأيهم فيها ، وذلك لعدم اختلاف البلاغ عما سبقه من البلاغات والبيانات الرسمية المحددة لمهمة لجنة ملنر ، الا فى الشكل فقط ، ولكنه يماثلها تماما من حيث الموضوع باعتبار لجنة ملنر لجنة تحقيق ، وموقف المصريين منها موقف المسئول ، أما المسائل الغاية التى تهدف اليها من تحقيقها هذا فهو وضع نظام لحكومة مصر فى دائرة الحماية البريطانية •

ومع ذلك ، فيبدو أن سعد زغلول قد لاحظ من خلال أحاديث ثروت وزميليه مع ملنر ، تحولا كبيرا فى موقفهم عما كان عليه هذا الموقف من قبل ، اذ يشيد بما اتسمت به أحاديثهم مع ملنر من حكمة ووطنية ، وكان الشعب ـ كما ذكر لنا محمد على علوبة فى مذكراته ـ قد « تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملنر ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الاتصال ، فبادرنا بارسال برقية الى المرحوم ابراهيم سعيد ـ وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة ، فى ٢٦ يناير ١٩٢٠ ـ بالاعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم ، واستهجان الحملة عليهم •

وعلى أى حال ، فعلى الرغم من رفض سعد زغلول لرأى ثروت وزميليه ، الا أنهم وعلى ما بدا لنا لم يتراجعوا عن ذلك الرأى ، وهو ما قد يتأكد مما جاء بخطاب عدلى الثانى لسعد زغلول ، حيث قال : انه وزميليه ، رشدى وثروت ما زالوا مصرين على الرأى الذى سبق أن بينوه فى خطابهم الأول • فاذا كنا نرى أن ذلك قد لا يبدو غريبا من جانبهم ، لما جبلوا عليه عن اعتدال ، والنزوع الى اتخاذ خط وسط ، فيما قد يثار من صعوبات مع بريطانيا ، الا أن غيرتهم على مصلحة البلاد تبدو لنا فى مناسبة أخرى ، وذلك حينما صرح ونستون تشرشل ـ الذى خلف ملنر فى منصبه بوزارة المستعمرات ـ تصريحه المشهور بأن مصر تدخل ضمن الدائرة المرنة للامبراطورية » • فقد كان أن أثار هذا التصريح احتجاج ثروت وزميليه وغيرهم من الوزراء حيث أعلنوا ـ من خلال رسالة وجهوها الى المستر لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى ـ على أن هذا الاحتجاج لم يحيد عن ذلك الأسلوب المعتدل ، وهو الذى سيجرى عليه ثروت وهو فى تناوله لأمر القضية المصرية ، واسلوبه فى تسويتها مع بريطانيا ، كما سيتضح لنا من بغض أسماء من وقعوا الرسالة ، حرص ثروت على أن يشاركه العمل أصدقائه ومن يشاركونه ميوله السياسية ، ذلك أنه قد استعان ـ

فيما بعد وحين تأليفه لأولى وزارتيه ـ ببعضهم كأعضاء فى الوزارة ، مثل اسماعيل صدقى ، كذلك فى اللجنة التى ألفها لوضع الدستور مثل يوسف سابا وأحمد حشمت والشيخ محمد بخيت .

وعلى أى حال فمن ذلك ، ومما سبق قد يمكننا القول أن الخط السياسى لثروت قد تحددت معالمه ، من خلال هذا الدور ، وهو الخط الذى اتسم بالمرونة والاعتدال والبعد عن التشدد ، ولعله ما كان ليرجو من وراء هذا الاسلوب الأخير « التشدد » سبيلا للقضية المصرية ، وهى فى سعيها لنيل استقلالها ، ومع ذلك فقد كان لقيام هذا الأسلوب على ركيزة أكثر شمولا وثباتا ممثلة فى الوفد ، ومن ورائه الجموع الشعبية ، ما سيجعله (ثروت) فى حالة تباعد ، بل وصدام معه طوال مرحلة عمله السياسى ، وحتى نهايتها .

موقف ثروت من مفاوضات سعد ـ ملنر ١٩٢٠

اذا كان ثروت قد لعب دورا ملحوظا فى الأحداث التى أعقبت قيام ثورة ١٩١٩ ، وذلك من خلال اتصاله وزميليه رشدى وعدلى بلجنة ملنر فقد ظهر له دور أيضا وان كان غير مباشر فى مفاوضات سعد ملنر ١٩٢٠ ذلك ان وصول عدلى الى باريس فى أواخر شهر ابريل عام ١٩٢٠ ليقوم بالوساطة بين الوفد ولجنة ملنر كان بناء على الاتصالات التى دارت بين الوفد ورئيسه من ناحية ، وبين الوزراء الثلاثة فى مصر من ناحية أخرى فكان ان قام عدلى بهذا الدور فضلا عن أنه طلب من ملنر أن يبعث برسول من قبله الى باريس ليكون همزة الوصل بينه (ملنر) وبين الوفد فكان له ما طلب ، حيث أرسل ملنر مستر هيرست ـ أحد أعضاء اللجنة ـ مندوبا عنه .

أما عن رأى ثروت فى المشروع الذى تقدم به ملنر للوفد فعلى ما يبدو انه لم يكن رافضا كلية لذلك المشروع وهو ما دلل عليه ورود المادتين المتعلقتين بالمستشارين المالى والقضائى فى مشروعه عام ١٩٢٧ مماثلة لتلك المادتين التى احتوى عليهما مشروع ملنر عام ١٩٢٠ فى الوقت الذى كان فيه معترفا بالمزايا التى احتوى عليهما مشروع الوفد وهو ما اتضح من مقارنته بينها وبين بعض مواد مشروعه عام ١٩٢٧ ، حتى ان جريدة روز اليوسف قد رأت وقتها انه يريد أن يحمل الناس على أن يؤمنوا بأن مشروعه فى عام ١٩٢٧ انما وضع على أساس مشروع الوفد فى عام ١٩٢٠ (١) .

---

(١) روزاليوسف : عدد ١١٩ فى ٢٠ مارس ١٩٢٨ ، ص ٥ .

ثالثا : موقف ثروت من مفاوضات عدلى ـ كيرزون :

لقد كان موقف ثروت من المشروع البريطاني المعروف (بمشروع كيروزن) والذى انتهت إليه مفاوضات الوفد الرسمي مع المفاوض البريطانى عام ١٩٢١ ، هو موقف الرفض لذلك المشروع ، وذلك من خلال تأييده للوفد الرسمى فى رفضه للمشروع ، وقد تبين لنا ذلك من قول ثروت في خطبه (الكنتيننتال) « ونقد أعلنا تضامننا مع الوفد فى رفضه للمشروع وفى رده عليه نعم أيها السادة ، كنا ومازلنا ولن نزل ، نقر الوفد على ما فعل ، فى هذا الرفض ، لأننا نأبى كل الآباء ان نقر أي اتفاق أو تعاقد ينقض استقلال بلدنا ، ولكن بريطانيا العظمى امسكت بالمشروع فى يدها ولوحت بالاستقلال أمام عيوننا ، وقالت : ها أنا ذا على استعداد للاعتراف لكم بالاستقلال والغاء الحماية المفروضة عليكم ، ولكن بشرط أن أنقاضى منكم ثمنه . ثمننا ما هو ايها السادة . ان تعطونى ما أطلبه من الضمانات المبينة فى المشروع ، فان فعلتم كان لكم ما تريدون، وان أبيتم فالحماية باقية فى أعناقكم .

قال الوفد الرسمى كلا . وقلنا نحن كلا . وقالت البلاد كلها بصوت واحد كلا . لاننا نريد استقلالا صحيحا ، ولان ما تعترف به انجلترا فى المشروع تهدمه هاتيك الضمانات » .

واذا كان من الطبيعى لثروت أن يوافق عدلى ووفده الرسمى فى رفض المشروع البريطانى حيث كان من أعضاء الوزارة العدلية كوزير للداخلية ، فضلا عن كونه رئيس للوزراء بالنيابة أثناء غياب عدلى عن البلاد كرئيس لوفد المفاوضات ، الا أنه قد انتقد الخطة التى سارت عليها بعثة عدلى فى لندن ، إذ تشير جريدة المحروسة الى حديث له ـ وقبل توليه مقاليد الوزارة ـ مع مكاتب الماتن نقلته شركة هافاس بقولها حرفيا كما تذكر المحروسة :

« ان ثروت باشا وافق على الخطة التى سلكتها بعثة عدلى باشا فى لندن ، ولكن الحالة التى كانت هذه الخطة سببا فيها تسير بمصر الى الفوضى والتضارب ، ولذلك رأى معاليه أن الطريق التى رسمها هو الوحيدة التى يمكن السير فيها » ، ولقد استخلصت الجريدة من ذلك قول ثروت صراحة « ان الخطة التى سلكتها بعثة عدلى باشا ساقت البلاد الى الفوضى وأن الخطة الأخرى التى رسمها ، وهى وحدها التى تنقذ البلاد من تلك الفوضى » ، ثم تعزز قولها بما ذكرته جريدة الليبرتى فى ذلك والتى رأت أنها أصابت فيه من أن أشد خصوم عدلى باشا من الزغلوليين لم يطعنوا عليه بمثل الطعن » . على أنها تبرر تصرفه متهكمة بقولها : « ولكن ثروت باشا كان فى احتياج كبير بفضل خطته الجديدة على خطة رئيسه السابق

ليبرر تهالكه على السعى الى رئاسة وزارة جديدة ، فلم يتأخر عن أن يرمى عدلى باشا بما رماه به » ٠

دور ثروت فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

لقد كان ظهور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثمرة للاتصالات التى أجراها ثروت وزميله صدقى مع السلطات البريطانية فى مصر ، وان كان الأساس فى ذلك يعود الى فكرة طرحها عدلى على كيرزون فى الجلسات الأخيرة من مفاوضاتهما ، وهى أن تسلم انجلترا لمصر بالحقوق التى أبدت استعدادها لأن تسلم لها بها ، على أن يعلق ما بقى من خلاف بين الدولتين لمفاوضات مماثلة ، على أن عدلى ان كان لم يتلق من كيرزون مايفيد قبولها ، الا أنه قام بابلاغها الى السلطان وزميله ثروت بعد رجوعه مصر ، فكان أن أقنع بها الأخير اللنبى وبأنها وحدها صخرة النجاة لمصر وانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج ، اذا لم يعالج بالحكمة والسياسة وبالتسامح من جانب بريطانيا ٠

وليس هناك من شك فى أن ما ساعد على اقتناع اللنبى والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية وهو ما لمسوه من اعراض المستوزرين عن تولى الوزارة الجديدة تحقيقا لما طالبتهم به الامة ، مما جعل البلاد تبقى بغير وزارة مدة تزيد على شهرين ، حكمتها فيها بريطانيا حكما مباشرا تحت ظل الأحكام العرفية ، وتحملت بالتالى المسئولية عن أعمال رجال الوفد وضربات الفدائيين ٠ وفضلا عن ذلك نرى أن تعرض حياة الموظفين الانجليز فى مصر للخطر كان فى حد ذاته يضعف مركز بريطانيا فى مصر أمام الدول، اذ يدل على عجزها عن حماية أرواح رعاياها فى مصر ، فما بال يكون الأمر فيما يتعلق بأرواح الأجانب ، يضاف الى ذلك قولنا أن السلطات البريطانية فى مصر ، قد رأت أن الاعراض عن الرزارة بعد استقالة عدلى بضغط الوطنيين قد امتد ليشمل بعض الزعامات المعتدلة ، ففضلا عن رفض عدلى الاستمرار فى الوزارة بعد فشله فى مفاوضاته مع كيرزون أعرض ثروت فى بادىء الأمر عن قبول تشكيل الوزارة بعد أن كانت السلطات البريطانية قد نفت سعد زغلول ، ليخلو له السبيل لتحقيق هذه الغاية ، اذ يذكر ابراهيم الهلباوى فى ذلك أن الانجليز قد نفوا سعد زغلول مرة ثانية الى جزائر سيشل مع ثمانية من أصحابه ، ثم نقلوه وحده الى لجبل طارق ، ليسعى صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا لأن يشكل وزارة ، فرفض بتاتا ، وبعد الحاح متكرر ، وتوالى الأيام والأسابيع ، والأشهر عرض شروطا بقبوله الوزارة » ، على أن مانراه هنا أنه اذا كان بطبيعة الحال

أن يرفض ثروت فى بادىء الأمر عرض تشكيل الوزارة تحت وطأة ذلك الضغط الشعبى المناوىء لتشكيل وزارة ، الا أن هذا الاباء لم يطل به طويلا، على نحو ما يستفاد من الذى ذكره لنا الهلباوى ، بل ان الأمر كان معدا لتولية الوزارة خلفـــا لعدلى ، فاذا كان الأخير قد قدم اســـتقالته فى ٨ ديسمبر ، فقد كان الراجح أن يخلفه ثروت ، وقد يتأكد ذلك من تلك البرقية التى بعث بها اللنبى الى كيرزون يشير فيها الى حديث دار له مع عدلى فى ٧ ديسمبر ١٩٢١ بخصوص اعتزام الأخير تقديم استقالته الى السلطان ، فى اليوم التالى لهذا الحديث ، وترجيحه (اللنبى) عــرض السلطان فى هذه الحالة رياسة الوزارة على ثروت ، والذى يقول عنه انه كان يعانى صعوبة من حيث البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به هذا المنصب ويؤلف الوزارة » • أى أن الاستعداد ــ كما هو واضح ــ كان موجودا لدى ثروت ، ولكن كان البرنامج الذى يمكنه من تولى المنصب ، هو وجـــه الصعوبة الوحيد ، ولعل مسألة القوات العسكرية البريطانيــة ، ووضــع البريطانيين والأجانب فى مصر ، كانت أهم ما يواجهه من عقبات فى سبيل تقديم برنامج يقوم من خلاله بتشكيل الوزارة ، وهو ماقد يتبين مما تذكره جريدة الاجيبسيان مايل عن برقية لمراسل التيمس بالقاهرة والتى يقول فيها « ان ثروت وأصدقاءه لا يطلبون الآن تغييرا فى الموقف العسكرى ، أو فى الوضع الحالى للبريطانيين والأجانب فى مصر ، لأنهم يعلمون أنه ليس فى استطاعتهم اعطاء ضمانات يمكن أن ينفذها الشعب المصرى ، اذ أن زغلول باشا نفسه فى عام ١٩٢٠ حينما تحدث من منطلق تلك الشرعية التى كانت له ، شعر بأنه من غــير المتيقن امكان قبــول الشعب المصرى مقترحات لورد ملنر » ، على أن مشروع كيرزون كما وضع كان على ما يبدو لنا أهم تلك العقبات ، اذ يصرح ثروت لوفد من الطلبة بأنه لن يوافق على الاطلاق على مشروع كيرزون كما هو قائم ، ولقد رأت جريدة الاجيبسيان جازيت التى أوردت ذلك بأنه كان يتطلع الى ضمان تعديلات مرضية ، وتضيف بأنه تبعا للشائعات المستقاة من دوائر سياسية وطنية ، فانه يود الغاء الحماية فعلا واقامة برلمان للبلاد •

وعلى أى حـــال فان الأمر لم يطل بثروت أمام ما كان يواجهــه من صعوبات فيما يتعلق ببرنامج وزارته ، اذ لم يلبث أن عرض عليه اللنبى فى ١١ ديسمبر البرنامج الذى صرح باستعداده لتولى الوزارة بناء عليه• ولقد كانت النقطة الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية كما يشير اليها اللنبى فى برقية بعث بها الى كيرزون كالتالى :

١ ــ الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمى على تعهد الحكومة البريطانية بانهــاء الحمــاية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، ومع عدم استطاعة قبول المذكرة أو الاشارة على البلاد بقبولها ، فسيكون هم الوزارة ــ معتمدة فى ذلك على موقف البلاد ــ أن تثبت لبريطانيا العظمى أن لا حاجة بها الى زيادة الضمانات ، أو كثرتها ، اذ كان حسن نية مصر ومصلحتها التى تتطلب احترام التعهدات المقدمة ، هى خير الضمانات للمصالح البريطانية والأجنبية الأخرى ، وافعلها ٠

٢ ــ ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ــ ليس فقط على عدل القضية الوطنية ــ بل كذلك على روح الانصاف بين الأمة البريطانية ، وعلى التقدير العادل للمصالح المتبادلة بين البلدين ٠

٣ ــ والوزارة مقتنعة بأنه لن يكون ثمة عقبة فى المستقبل القريب فى سبيل اعادة النظام العادى فى مصر ، الذى يسمح بمنح دستور للبلاد، يضمن التعاون الجدى الفعال بين الحكومة وممثلى البلاد المنتخبين ٠

وتنــوى الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضــع مشروعا للاصــلاح الدستورى ، لكى تعتمد فى مهمتها السياسية على تمثيل وطنى صحيح ، وتقوم سلسلة من الاصلاحات الضرورية التى يتطلبها ٠

٤ ــ ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لاعادة وزارة الخارجية التى عطلتها ظروف الحرب مؤقتا ٠

٥ ــ وأخيرا ، لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها ، فستقف نفسها على حمل ذلك العبء وادارة شئون البلاد وفق ما تقتضيه المصالح الوطنية وحدها ٠

٦ ــ واذا كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التى تنطوون عليها لخير البلاد ، فهى لا ترتاب فى أنها ستلقى من عظمتكم التأييــد فى انفاذ هذا البرنامج وهى تعول كذلك على ثقــة البــــلاد فى مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها (١) ٠

واذا كان ثروت قد جعل الأساس الأول لهذا البرنامج الغاء الحماية واعلان الاستقلال ، الا أنه وعلى الرغم من أن مشروع كيرزون قد ســـمح بهما ، قد حــاول أن يجعـــل من ذلك المطلب بالأمر المقبول للحـــكومة

---

(١) F.O. 407/191, No. 45, Allenby to curzen, December 12, 1921, p. 93-94.

البريطانية ، وهو مايتبين مما يذكره اللنبى عن النقطة الأولى من برنامجه من انه « يرجو أن تجد الحكومة جلالة الملك طريقة لالغاء الحماية فى المستقبل القريب ، وان كان لاينتظر أن تفعل هذا حالا » • كذلك فيما يتعلق بالنقطة الرابعة لم يبد أى اعتراض على تعيين من يخلف المستر كريج فى وزارة الخارجية ، ولا على أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذى كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب •

ولقد كان ثروت فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ــ وعلى نحو ما يرى أحد الأقوال ــ على استعداد لقبول ظل من الاستقلال ، وذلك بالعودة للوضع الذى كان سائدا فى العلاقات الانجليزية المصرية المبكرة • ورأى أن فى ذلك كان يكمن الخلاف الجوهرى بين رؤية زغلول لاستقلال مصر ، كما تطورت بعد عام ١٩٢٠ ، وتلك التى كانت للمعتدلين ، كما مثلت من خلال ثروت ، اذ كان الأول يرغب فى رؤية مصر حرة فى ادارة شئونها الداخلية والخارجية ، بدون اى تدخل من بريطانيا • على أن ثروت لما كان يرى مع ذلك أن هناك ما يشوب برنامجه اذ يذكر اللنبى أنه (ثروت) كان واثقا من استطاعته تأليف وزارة على قاعدته ، ويصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدما • فكان أن جاء رأى هذه الحكومة بالموافقة على أن كيرزون يطلب الى اللنبى ــ فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا من كل سوء تفاهم ــ ملاحظة أن الحكومة البريطانية لم تقدم تعهدا بالغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وانما عرضت فقط انتهاج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر • وعلى ذلك فقد أشار عليه بأنه قد يستطيع الحصول على الاعتياض من لفظة « تعهد » كلمة « عرض » فى البرنامج الذى اقترحه ثروت • ولعل هذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية فى مسألة الحماية من عدم اتخاذ قرار فعال فى شأن الغائها ، قد يفسر قبولها ما اقترحه عدلى من طريقة توصل الى الغاية المقصودة ، من وراء مشروعهما ، دون أن تتعرض للمسئولية عنه ، وهى طريقة المنح من جانب واحد والقبول الضمنى ، اذا وجدتها وافية بغرضها ، ان لم تكن بأزيد منه • أى أنه لم يكن هناك مايضيرها من وراء انتهاجها هذا السبيل ، بل انها ــ وكما رأينا ــ كانت حريصة على اعفاء نفسها من أى تعهد يلزمها •

وعلى أى حال يمكننا القول أن ثروت قد مضى فى اتصالاته من أجل تشكيل وزارة جديدة وكان الهدف الأساسى له هو أن يكسب لبلاده شروطا معينة يحدد بها موقف السياسة البريطانية من القضية الوطنية تحديدا

صريحا ٠ وان كانت هذه الشروط قد نظر اليها من جانب متطرفى الوفد على أنها مساومة غادرة بين الانجليز والسلطان وثروت باشـــا ، وهى كالتـــالى :

أولا : عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به ٠

ثانيا : تصريح الحكومة البريطانيـة بالغـاء الحمـاية ، والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء ٠

ثالثا : اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل ٠

رابعا : انشـاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه ٠

خامسا : اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة ٠

سادسا : لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشارى ، وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء ٠

سابعا : حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقانية ، فانهما يظلان الى مابعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة ٠

ثامنا : استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية ، والصـــحة ، والزراعة ، والأشغال ، والمواصلات ، والخارجية) ٠

تاسعا : رفع الأحكام العسكرية ، والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة ، فى ســـحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية ، بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين واعادة المبعدين ٠

عاشرا : الدخول فى مفاوضـــات جديدة بعـد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية ، بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان، للنظر فيما لايتناسب مع استقلال البلاد ، من الضمانات لانجلترا والأجانب ولحـل مســألة السودان ، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها٠

حادى عشر : يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحروف الانجليزية ٠

ولقد كان وضع ثروت شروطا لتاليف الوزارة ، واشتراط قبولها قبل أن يؤلفها كما يقول الرافعى ، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى

فى ولاية الحكم ، اذ كانت الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل وفى عهد الثورة تؤلف غالبا بغير برنامج ، لمجـــرد الرغبـــة فى تولى الحكم ، والتهافت على المناصب ، مما يجعـــل اشتراط ثروت أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ، ويضمن تحقيقه فى ذاته عملا محمودا ، وهو الذى تمثل فيه بخطة عدلى ، اذ كان قد سبقه الى وضع برنامج لوزارته قبـــل أن يؤلفها ٠

ولقد كان ثروت مقتنعا تمام الاقتناع بشروطه ، ويرى فيهـــا السبيل الى الخروج من الأزمة الوزارية ، اذ يذكر الهلباوى فى مذكراته أنه أقنع مستشارى الوزارات الست بمهارته وحسن أساليبه السياسية ، وكانوا قد اتصلوا به « بأنه لايمكن اخضاع مصر وسير الحكم فيها على مايرام بغير اجابة هذه الشروط » فكان أن بذل أولئك المستشارون جهدهم فى اقناع اللورد اللنبى بصحة هذه السياسة التى يشير بها ثروت باشـــا ، وطلبوا اليه أن يكتب لوزارة الخارجية الانجليزية بقبولها ٠ وحينما اقتنع اللنبى بذلك الرأى كتب لوزارة الخارجية التى أثـــار الحاحه فى القبول استغرابها ٠

على انه يفسر موقف اللنبى قول أحمد شفيق أنه لما رأى أن لا مناص له من الاعتماد على ثروت باشا عضده وأيده ، هذا فى الوقت الذى كان يرى فى شروط ثروت أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية والاحتلال » ٠ وعلى أى حال انتهى الأمر بالخارجية البريطانية الى الخروج من جمودها وان كانت قد ظلت فى تردد ، اذ طلبت من اللنبى ومن معه أن يضعوا الصيغة التى تعلن بها بريطانيا تصريحا من جانبها ، يحتفظ بكافة مصالحها الجوهرية ، وتبيح لحكومة مصرية أن تقوم بعد أن يتحقق لمصر شىء من مطالبهـــا ، ثم يبقى الباب مفتوحـــا للتفاهم على ماتبقى من مطالب ، وكان كل من ثروت وصدقى على اتصال باللورد اللنبى ومن معه ، فكانا « يعاونانهم على وضع الصيغة التى تخرج بمصر وبانجلترا من مأزق لم يكن له غير هذا المخرج ، الا أن تلجأ انجلترا للقوة المسلحة ، وتعود من جديد لتجربة الوزارات الادارية التى أخفقت من قبل اخفاقا ذريعا » ٠ على أن الخارجية البريطانية استمرت على ترددها بعد أن كان قد تم الاتفاق بين اللنبى والمستشارين البريطانيين من ناحية ، وثروت باشا وأصدقائه السياسيين من ناحية أخرى « على صيغة التصريح الذى تعلنه بريطانيا » ٠ وهنا سافر اللنبى الى لندن وقال لمن كانوا فى توديعه عند ســـفره : اذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها . فلن أعود الى مصر » ٠ ولقد صحب اللنبى فى سفره الى لندن والذى كان فى ٣ فبراير ١٩٢٢ كل من

مستشارى الداخلية والحقانية ، جنرال كليتون وسير شلدون ايموس ،. وكانا يتفقان معه فى الرأى بقبول شروط ثروت ، ثم كان أن قابل اللنبى فى لندن المستر لويد جورج رئيس الوزراء البريطانية ، واللورد كيرزون وزير خارجيتها ، وقد تم تباحثهم في الاتجـــاه الذى تتخذه السياسة البريطانية تجاه مصر ، فكان أن انتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت واعلان التصريح المعــروف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فغـــادر اللنبى لنـــدن فى ٢٢ فبرايــر ١٩٢٢ الى مصر ، فكان أن وصـــلها فى الثـامن والعشرين فقابل السلطان عقب وصـــوله مباشرة ، وقدم له وثيقتين رسميتين ، أولاهما كتـــاب منه اليـــه ، والثانيـة التصريح المذكور سابقا ، موضوع حديثنا والذى بمقتضاه أعلنت بريطانيا انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وأن تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، والغاء الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٤ ، حالما تصدر حكومة السلطان قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، واحتفاظها بأمور أربعة الى أن يتسنى ابرام اتفاق بشأنها مع الحكومة المصرية ، وقد تمثلت تلك الأمور فى النص على تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانيـــة فى مصر ، والدفاع عن مصر من كل اعتـــداء أو تدخـــل أجنبى بالذات أو الواسطة ، حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وحماية الأقليـــات ، والســـودان • فرأت ابقــاء هذه الأمور على ماهى عليه ، حتى تبرم هذه الاتفاقات • وقد تبين لنـــا من بنود التصريح أنها لم تخرج عن المبادىء التى كانت سياسة الحكومة البريطانية مبنية عليها أثناء وجود الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلى بلندن ، حيث نرى أن الشروط التى طلبت الحكومة البريطانية الوفاء بها لترفع عن مصر حمايتها والاعتراف بها دولة ذات سيادة وايجاد البرلمان واعادة وزارة الخارجيـــة قد تم الاحتفاظ بها لمفاوضات مقبلة بين مصر وبريطانيا اللهم ما أضيف من الاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، وليس الاقتصار على القول بســـيادتها فقط ، ولقد كان مجىء التصريح على هذا النحو ما جعـــل سعد زغلول يرى فيه مشروع كيرزون « ان لم يكن أقل مزية منـــه للمصريين » • وان غاية مافى الأمر هو أن يحمل بالمزايا (أى التى كانت انجلترا قد اقترحتها فى مشروعها) لمصر ووقت الالتزامات التى كانت قد اشترطتها مقابل تلك المزايا « بوقت يســـاوى التأبيـــد » واكتفى منه بالقبول الضمنى وليس الصريح • كذلك يرى سعد زغلول فى صـــدد انتقاده لما اشتمل عليه التصريح بانه لايصلح أن تكون نقطة الارتكاز فى

المفاوضات الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال لأن التصريح وقد نص على حرية المفاوضة بين الطرفين ، مما لا يتأتى معه للمفاوض المصرى أن يتمسك بهذا الالغاء ، ولا بهذا الاعتراف كذلك المفاوض الانجليزى لايتأتى له أن يتمسك بالتحفظات » ٠

أما ثروت فقد كان يرى التصريح خطوة لها مابعدها ، واستقلال يتطلب الاستكمال٠ كذلك يرى زميله فى استصداره ـ اسماعيل صدقى ـ أن مصر اجتازت بمقتضاه طورا جديدا من أطوار حياتها السياسية ، وقطعت مرحلة من مراحل جهادها الوطنى كان لها أثرها ، وان الحوادث دلت فيما بعد على أن التصريح ساعد مصر على دخول المفاوضات ، وأتاح للوزارة أن تبدأ عهدا جديدا ، وأن تضع لنفسها دستورا على أحدث المبادىء الدستورية ، وأن تتصرف فى ادارة شئونها كدولة مستقلة ذات سيادة ٠

على أن الأمر كان ـ بطبيعة الحال ـ مختلفا فيما يتعلق بحزب الوفد والحزب الوطنى ، اذ يستنكره الوفد ويعده نكبة وطنية ، ولم يكن هذا الموقف غريبا من الوفد بعد أن صدر التصريح فى غيبة زعيمه ، هذا فضلا عن أن الهيئة التى كانت تمثل الوفد فى غيابهم ، والتى كانت مؤلفة من حمد الباسل ، وويصا واصف ، وعلى ماهر ، وجورج خياط ، ومرقس حنا ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريعى ، وواصف غالى ، كانت قد رفضت شروط ثروت مما يعنى أن الوفد « قد رفض مقدما تصريح ٢٨ فبراير » ٠

ولقد ظل الوفد على رفضه الاعتراف بالتصريح ، كما أن زعيمه بعد الافراج عنه وعودته الى مصر ان كان لم ير مايمنع من دخول الانتخابات على أساس الدستور ، الا أن ذلك كان دون قبوله للتصريح ٠

كذلك لم يكن من الغريب للحزب الوطنى ، والذى ينتهج سياسة اللا مفاوضة الا بعد الجلاء أن يقف موقف الرفض من التصريح ، فيعلن عن هذا الرفض فى ٢ مارس ١٩٢٢ ، ويلتزم مبدأه المعروف الذى يقوم على الجلاء أولا ثم المفاوضات ٠

كذلك يتعرض ثروت ، وبسبب التحفظات التى اشتمل عليها التصريح ، لمناهضة الغالبية الساحقة من الأمة ٠ وتظل تسوية تلك التحفظات مسألة المسائل فى السياسة المصرية ، وتتوالى عليها عدة مفاوضات رسمية يبدأها سعد زغلول فى صيف عام ١٩٢٤ ويستأنفها

ثروت فى أواخر عام ١٩٢٧ ، ثم محمد محمود في صيف عام ١٩٢٩ ، فمصطفى النحاس فى ربيع عام ١٩٣٠ ، وكان أن انتهت الى نتيجة حاسمة بوضع مشروع محمد محمود ـ هندرسون ، ثم المشروع المعدل له الذى انتهت اليه مفاوضات ربيع ١٩٣٠ ، على ان الاتفاق بشأنه لم يتم بسبب الخلاف على تأجيل مسألة السودان ، وبعض مسائل ثانوية أخرى.
أما عن ثروت فيمكننا الانتهاء الى القول بأنه قد تطلع من وراء المفاوضات التى احدقت بالبلاد ، وعلى ذلك فلعل ثروت قد رأى فى تلك الخطوة ، للمسألة المصرية البريطانية ، من ذلك الجمود الذى تردت فيه ، والذى كان يتوقع له أن يطول بها بعد فشل مشروع كيرزون ، والأثر السيء الذى أحدثته فى البلاد المذكرة التفسيرية التى ألحقت به فى الوقت الذى وجد فيه السلطات البريطانية تسعى للاتفاق خروجا من الأزمة الوزارية التى احدقت بالبلاد ، وعلى ذلك فلعل ثروت قد رأى فى تلك الخطوة ، خطوة المفاوضات مع السلطات البريطانية فى مصر ، تحقيقا لهدفين فى آن واحد ، ايجاد مخرج للأزمة الوزارية بتشكيل وزارة تتولى أمور الحكم والادارة فى البلاد ، ودفع المسألة المصرية البريطانية خطوة الى الأمام من خلال ماقد ينتج عن التفاوض ، هذا فضلا عما كان يترتب على تحقيق الهدفين من استتباب الأمن والهدوء في البلاد ، على أنه اذا كان الهدف الأول قد تحقق بأن تشكلت وزارة برئاسته بعد أن ظلت البلاد أكثر من شهرين بغير وزارة بعد استقالة عدلى ، واذا كان الهدف الثانى قد حقق لمصر اعتراف انجلترا لها بالغاء الحماية المفروضة عليها واستقلالها الا أن تقييد ذلك الاعتراف بالمسائل المحتفظ بها قد أفقده قيمته فى أعين غالبية المصريين ، وجعل منه محلا لمطاعن الوفد وحملاته عليه .

سادسا : مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين (١٩٢٧ ـ ١٩٢٨) :

لقد تسنى لثروت باشا الدخول فى محادثات سياسية مع الحكومة البريطانية من خلال وزير خارجيتها تشمبرلين ، وقت مصاحبته للملك فؤاد فى رحلته الى أوربا ، ولقد مرت هذه المحادثات بأدوار ثلاثة ، جرى الأول فى انجلترا أثناء زيارة الملك لها ، من ٤ الى ٣١ يوليو ١٩٢٧ ، والثانى فى لندن أيضا خلال المدة القصيرة التى أقامها ثروت بها فى أعقاب زيارة الملك لمدينة بروكسل ، فكان أن شهدت أهم المحادثات فيما اقترحه كلا الطرفين ، أما الثالث فكان فى القاهرة ، والذى كان أهم ماهدف اليه تبادل الرأى استكمالا لما سبق من أحاديث ، والسعى الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة ، وقد بدأ هذا التبادل شفهيا ثم عاد كتابيا ، وكان الوسيط فيه اللورد لويد .

واذا تناولنا الأدوار السابقة بشيء من التفصيل ، نجدها تبدأ بصورة فعالة عندما يلوح تشمبرلين لثروت بامكانية الوصول الى اتفاق فى حالة ما اذا أدركت مصر حاجة بريطانيا لبعض الضمانات لحماية مصالحها الجوهرية ، ومع أن ثروت كان يسعى ـ على مايبدو لنا ـ لعقد مثل ذلك الاتفاق ، حتى لو كان ذا صفة مؤقتة حيث عرض عليه المشتغلون بالسياسة المصرية ـ كما تروى لنا جريدة البلاغ ـ وقبل سفره الى لندن جعل الاتفاق مؤقتا ، فكان أن ارتاح لهذه الفكرة ، اذ رآها تذلل كثيرا من العقبات » . الا أنه يخفى فى جوابه على تشمبرلين هذه النية ، فيلاحظ له عدم تكليفه باجراء أى مفاوضة ، بينما كل ما يستطيعه ـ اذ اذن له ـ أن يتعرف رأيه ونوع الضمانات التى يراها ضرورية من الوجهة البريطانية ، فان رآها مقبولة أبلغها الى سعد زغلول زعيم الأغلبية ، والذى يستتبعه النظر فيما اذا كان فى الامكان الدخول فى مفاوضات رسمية تعرض نتيجة الاتفاق عند تمامها على البرلمان ، اما اذا كان الأمر على خلاف ذلك فلم تبد الاقتراحات مقبوله « بقيت الأمور على ما كانت عليه ، واتقينا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية ، ولقد لاقى هذا الرأى من جانب ثروت قبول سير تشمبرلين ، اذ قال ثروت فى ذلك أنه بعد اتفاقهما تماما على هذه القاعدة ، طلب منه السير أوستن تشمبرلين أن يقدم له مشروع معاهدة . ولقد كان ثروت حريصا ازاء فشل مفاوضات أعوام ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، على الا تجابه مطالبه ـ بادىء ذى بدء ـ بالرفض ، وهو ما كان يعده من أهم واجباته ، فقد رأى بحتمية جعل الفكرة الأساسية فى وضع مشروعه أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، الأمر الذى كان يدعو ـ كما رأى ـ الى أن تذكر المسائل بقدر الامكان على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ذلك ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام فى الشرح والتدليل ، وذكر الشواهد والأمثال فى استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التى تستلزم لأهميتها عناية خاصة . ولم يكن من الغريب بعد ذلك أن نراه يؤثر عدم التعرض لمسألة استقرار الجنود البريطانيين فى قناة السويس ، الا بعد الاتفاق على بقية المسائل « اذ يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها وليس هناك من شك فى أن ثروت كان يركن الى موقف أحسن حالا من المفاوض البريطانى بعد تلك المحادثات التمهيدية التى جرت بينهما والتى اتسمت بجو من الودية ولكنه على العكس من ذلك « صدم حينما رد عليه الجانب البريطانى فى ٢٩ يوليه بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فشله فيما أراده من كسب ثقة

الانجليز ومنه تحديد المسائل المعلقة معهم تحديدا وافيا ، يتجنب به وقوع حوادث الاحتكاك والصدام » (١) . فاذا كان ثروت قد رنا الى تحقيق هذه الغاية ، الا أنه قد رأى بعض نصـــوص المشروع البريطـاني ـ وكما أعرب لتشمبرلين « لايمكن أن يـكون لهـا بالرغم من صراحتهـا ووضوحها ، مدلول العبارات الواردة فيها ، وانه يجب أن تؤول طبقـا للمقاصد الحسنة التي سبق له (تشمبرلين) ابداؤها » الأمر الذى دعاه الى أن يعد تشمبرلين بوضع مذكرة على النصوص الأساسية لمشروعه ، وارسالها له .

على أن تشمبرلين لم يترك ثروت وشأنه في ابداء ملاحظاته ، بل ذكره بما تعتقده الحكومة البريطانية فى علاقتهـا بمصر . او على الأقل تكثر من ترديده ، ولعله قد أراد بذلك ألا يغالى ثروت فى ملاحظاته على المشروع البريطانى اذ ورد بأحد المذكرات قول كاتبهـا ج . هربرت ان تشمبرلين نبه ثروت مرة أخرى على أنه من مصلحة مصر أكثر مما هو مصلحة الامبراطورية البريطانية تبنى ســياسة تعاون فعال بدلا من سياسة مليئة بالشك والارادة الضعيفة (٢) ، ولقد كان الانطباع الذى خـرج به تشمبرلين هو تبين ثروت لقوة حجته اذا أدرك (ثروت) أنه فى تلك الأمور الحيوية التى لبريطانيـا من أجل الدفاع عن مصـالحها ، وتحمل تعهداتها ، فانها سوف تأخذ طريقها سواء قررت مصر المساعدة أو استمرت على الاعاقة كما تبين لتشمبرلين انه لو كان له (ثروت) الأمر وحده ، وللملك فؤاد ، فان المحادثات سوف تثمر بالفعل .

وعلى أية حــال فان ذلك لايمنـع من القول بأن ثـروت قد بحث المشروع البريطانى بحثا دقيقا وافيا كما اتضح من المذكرة التى رفعهـا للمفاوض البريطانى بملاحظاته عليه ، كما لم يتوان عن انتقاد ما جاء به انتقادا صريحا بغير الركون لأساليب المجاملات السياسية ، ولكن لما كان قد تجاوز بملاحظاته تلك ما كان يتوقع منه فى نظر المفاوض البريطانى ، فلقد جاءت تلك الملاحظات على غير ما كان يروق لذلك المفاوض ، وما تطلع فيلاحظ له سلبى أنه قد أثار فيها من المسائل ما يخشى أن يحول دون الوصول بالمحادثات الى نتيجة مرضية ، على أن ثروت ، وكما أجابه لم يغفل الضمانات التى لا غنى عنها لبريطانيا . أما عن تشمبرلين فيقول ثروت عن المقابلة التى كانت له معه بعد عودته الى لندن فى ٣٠ أكتوبر ،

---

(١) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٦٣٦ .

(٢) F.O. 407/205, No. 74 Memorandum by G. Herbert, July 30, 1927, p. 139.

كي يستأنف معه المحادثات أنه لم « يخف على بادىء ذي بدء ما كان لمذكرتي من أثر لايقوى الأمل في نجاح محادثاتنا ، وذكر أنه يخال له أني بلغت في مذكرتي حدا لم أترك معه له سوى أمل ضعيف جدا » .
على أن ثروت كان متيقنا مما أبداه من ملاحظات ، وهي التي تبين لنا منها رأيه في المشروع البريطاني ، والذي تبدى لنا أيضا مما ذكره لتشمبرلين من مناقضته كل المناقضة لأساس الفكرة التي بنى عليها ، اذا كان المقصود اقامه استقلال مصر على قواعد وطيدة ، وحل المسائل المعلقة منعا للتداخل في شؤوننا الداخلية ، وتفاديا من خطر وقوع البلدين في مشاكل « كما رآه فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية ـ يتعارض مع هذه الأغراض الأساسية ، بل يهدم بالفعل أساس الاستقلال لوضعه مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد في أسباب التداخل في شئونها الداخلية والخارجية .

ولقد دافع ثروت دفاعا بليغا عن وجهة نظره التي ضمنها هذه الملاحظات ويدعونا الانصاف الى أن نذكر له ذلك الموقف الوطني الذي وقفه وهو يدافع عن هذه الملاحظات ، حتى أنه يعرض على تشمبرلين ترك الأمور على ما هي عليه ، خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم ، ويلاحظ له أن بعض وجوه التداخل في الشئون المصرية مما تعتبره مصر تداخلا غير مشروع سيصبح بمقتضى المشروع البريطاني مشروعا » . وقد يتأكد لنا حرص ثروت على التوصل الى مشروع معاهدة يراعي فيه صالح مصر ، ويكون محلا لقبولها مما جاء باحدى البرقيات البريطانية عن تصريح لثروت بما يعتزمه من طي مسألة المفاوضات كلية واحتفاظه بالمسودات المتبادلة لنفسه ، ان هو لم يتمكن من ضمان قاعدة مناسبة في لندن . وليس هناك من شك في أن ثروت كان يعني مايقوله حيث كان من الطبيعي له ألا يطمع في اقناع الشعب في مصر بما هو دون هذا الأساس .

وعلى أي حال ، اذا كان المشروع قد جاء على صورة لاتجعل محلا لقبوله ، الا أنه لم يكن كذلك من وجهة نظر واضعه ، فيجيب تشمبرلين ثروت ردا على ملاحظاته بانه لم ير المشروع قد جاوز المعقول في أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى .

وعلى أي حال قد يكون لنا القول في صدد المشروع البريطاني أنه جاء في نفس الوقت دالا على حرص واضعه على التوصل لاتفاق ، فكان أن بذل لنظيره المصري بعض الامتيازات التي لم يقدم على بذلها

سابقيه ملنر وكيرزون ، فنراه يقرر لمصر مسألة خلا منها مشروعى السابقين ، وهى بذل بريطانيا وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم ، وتعضيدها الطلب الذى تقدمت به لهذا الغرض ، كما أبدى المفاوض البريطانى استعداده للاتفاق من خلال مسألة أخرى ، وذلك حينما جعل ممثله فى مصر بلقب سفير وجعل اعتماده بالطرق العادية المتبعة ، لاعتماد الممثلين السياسيين • فكان مشروع كيرزون قد استبقى لقب المندوب السامى لممثل انجلترا فى مصر • على أن المشروع البريطانى قد احتفظ له بما نص عليه هذا المشروع وسابقه (ملنر) من أن يكون له حق التقدم على الممثلين الأساسيين ، وان كان قد نفى عنه هذا المركز الاستثنائى الذى خلعه عليه الأول وتلك الصفة الخاصة التى اشترطها له الآخر ، وان كنا نرى فى الوقت نفسه أن حق تقدمه على غيره من الممثلين كان يحقق له ذلك دون أن يحتاج الأمر الى النص عليه ، ولقد كان المفاوض البريطانى فى تقريره لذلك اللقب يعمل على تحقيق رغبة ثروت الذى رأى بوجوب تغيير لقب ممثل الحكومة البريطانية من المندوب السامى الى سفير ، كامتياز يوافق المصريين الذين كانوا يعلقون أهمية كبيرة على هذه النقطة وهو الأمر الذى اتضح من الاستجوابات البرلمانية واتجاهات الصحف •

وقد يمكننا القول أيضا أن المفاوض البريطانى قد أبدى استعداده للاتفاق فى مسألة أخرى ، وهى مسألة السياسة الخارجية ، فاذا كان مشروع كيرزون قد أوجب على وزير الخارجية المصرى أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى وهو ما فسره الرافعى بخضوعه المباشر لرقابته فى ادارة الشئون الخارجية • فلقد جاء المشروع البريطانى المقدم لثروت أقل تقييدا لمصر فى هذا المجال ، حينما اكتفى بالنص على المشاورة التامة والصريحة بين الطرفين المتعاقدين ، فى كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون فيها المصلحة مشتركة بين البلدين • ومع ذلك فقد كان النص يتنافى مع الاستقلال الذى حصلت عليه مصر ، وعلى وجه الخصوص مع ما منحه لها هذا الاستقلال من اعادة منصب وزير الخارجية ، وما يعنيه وجوده من تمام حريتها واستقلالها فى ادارة شئونها الخارجية ، لذا فقد كانت المادة المشتملة عليه (الثامنة) من بين ما تناولته ملاحظات ثروت ، كما سبق لنا الذكر ، والذى رأى أن تستهل بعبارة « اذا طرأ » حتى يتوافر معنى التحالف ، وينتفى معنى الحماية أو الوصاية • فكان أن أبدى الجانب البريطانى مرونة فى تلبية ذلك ، حينما جاء مشروع المعاهدة فى مادته الرابعة ناصا على ما يحمل معنى تلك العبارة ، اذ استهل هذه المادة بالقول « اذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر مابين

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الأجنبيـــة من حسن العلاقات ، أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر ، يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانيـة لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الأشكال • على أن ذلك الموقف الذى وقفه ثروت من هذه المسألة لم يكن بالأمر الجديد اذ كان قد سبق لسعد زغلول أن طلب فى أحد المطالب التى تقدم بها الى مكدونالد ـ أثنـاء المحادثات التى دارت بينهما عام ١٩٢٤ ـ زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولاسيما فى العلاقات الخارجية الذى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، قائلة : ان الحكومة البريطانية تعد كل مسعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى » •

واذا كان مايتبين لنا ـ مما سبق ـ أن المفاوض البريطانى قد قدم من خلال مشروعه لنظيره المصرى ما لم يقدم عليه سابقوه ، الا أننا نراه يفـرض على مصر ومن نفس المشروع تعهـدين لم تطـالب بهمـا مصر فى المفاوضات السابقة وقد تمثلا فى موافاة مصر بريطانيا بوسائل التحقيق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم ، واحتفاظها فى الادارة المصرية بعنصر أجنبى يفى بضمان هـذه الحماية ـ كما سبق القول ولكن لما كان ثروت قد اعترض فى المذكـرة التى رفعهـا الى المفاوض البريطانى بملاحظاته على المشروع على ايراد هذين التعهدين ، فقد وجدنا مشروع المعاهدة يجىء خاليا من النص عليهما وهو ما نعده تنازلا جديدا أبداه المفاوض البريطانى لتمكينه الالتقاء ـ بقدر المستطاع مع ما ينشده وتطلع اليه مفاوضه المصرى ، ذلك أن بريطانيا ـ وكما بدا لنا ـ كانت ذات اهتمام واضح بالتوصل الى مشروع معاهدة على نحو ما كان يرتو ثروت ويسعى ، فنطالع بأحد المذكرات البريطانية قول كاتبها « انه من الواضـح أن سياستنا الخاصـة يجب أن تكون بذل ما نستطيع لمعاونة ثروت ، أو أى مصرى آخر فى أى جهد قد يبذلوه لتشكيل حزب مؤيد للمعاهدة من أشخاص معقولين ، وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل ـ كما رأى ـ هو تزويد ثروت باشا بوثيقة ترضى الشعور المصرى دون أن يكون هناك ما يضر بالمصالح البريطانية ، من وراء الاقدام على ذلك • أما عن رغبة ثروت فى التوصل لمعاهدة مع بريطانيا فتتضح لنـــا من المشروع الذى تقدم به لمفاوضـة البريطانى ، فاذا كان هذا المشروع قد تضمن بعض المزايا لمصر ، الا أنه لم يغفـل تلك الضـمانات التى تصر وتشدد عليها بريطانيا •

واذا تناولنا المزايا التى رأى أن يحققها المشروع لمصر ، فاننا نجدها تتمثل فى نصه على استبدال نظام الامتيازات بآخر أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر ، وأيضا على ما طالب به بريطانيا من بذل وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم ، وتعضيدها الطلب الذى تتقدم به لهذا الغرض ، وان كنا نرى هذه الوساطة ماكانت بالتى تطلب لتنافيها مع ما أصبح لمصر من استقلال كان تحقيقه على يد ثروت نفسه ، وواضع هذا المشروع ، على أنه ـ على ما يبدو لنا ـ أن احتفاظ بريطانيا بتلك الأمور التى نص عليها فى تصريح ٢٨ فبراير كان يحيط هذا الاستقلال بالكثير من القيود ، وان كان ذلك تدفعه حقيقة أن مفاوضاته الأخيرة كانت بقصد حل وتحديد تلك المسائل ، كما يستفاد مما أشار اليه فى الديباجة التى مهد بها لمشروعه ، مما كان لايبقى محلا لتلك القيود .

وقد يعد من مزايا المشروع المصرى أيضا ، ما جاء فى المادة الأخيرة منه بخصوص تحكيم جمعية الأمم فيما يكون من خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من أحكام المشروع مما يفوت على بريطانيا فرص الاستبداد بالرأى واللجوء الى تأويل مالم تحمله النصوص .

ويمكننا أن نضيف الى تلك المزايا أيضا ما جاء فى مادة المشروع الحادية عشرة الخاصة بالسودان حتى وان كان قد استبعد منها تقرير الوجه السياسى لتلك المسألة ، وذلك بعد ما كان من أمر أحداث عام ١٩٢٤ والتى أقدمت من جرائها الحكومة البريطانية على احداث تغييرات أساسية فيه ، وعلى وجه الخصوص طلبها اخلاء السودان من الجيش المصرى .

واذا كانت هذه الأمور ينظر اليها على أنها مزايا لصالح مصر ، ان هى تحققت بموافقة الجانب البريطانى عليها ، الا أننا وجدنا ثروت حريصا فى الوقت نفسه على أن تجىء مواد المشروع الأخرى بكل ما يطمئن بريطانيا على مصالحها الجوهرية ، التى مابرحت مصر تشدد عليها ، أو بمعنى آخر كان حريصا على أن يكون مرضيا من جانب بريطانيا ، مما يشجعها على المضى فى محادثاتها معه ، وقد يتأكد لنا ذلك مما ذكره فى بيانه وقبل أن يأخذ فى وضع هذا المشروع بقوله : « كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح المحادثات . ولعل المادة السادسة من المشروع والتى جاءت لترخص لبريطانيا بابقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية طرق مواصلاتها

الامبراطورية ، دون أن تحدد أجلا ومكانا تستقر فيه هذه القوات ، كان راجعا الى هذا القصد ، بازالة أى عائق من طريق المفاوضات . على أن ثروت يحتاط لما يمكن أن يجلبه عليه ذلك من انتقاد ، فيقرن بين الفقرة الثانية من مادته السادسة والمادة الثانية من مشروع الوفد عام ١٩٢٠ ، فيشير الى تطابقهما مطابقة تامة وهو ما يؤكده بقوله ان « هذه المادة الأخيرة عندما تشير الى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية بعد انقضاء مدة (لم تحددها) من تاريخ العمل بالمعاهدة لم تقصد فى الواقع بالرغم من طبيعتها المطلقة القاطعة ، الا الى الأراضى الواقعة فى غير المنطقة الشرقية لقناة السويس ، لأن احتلال هذه المنطقة وهى جزء من الأراضى المصرية قررته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

فمن الواضح أن ثروت كان يبرر موقفه من هذه المسالة تمثيلها بما كان موقف الوفد منها وهو الحزب الشعبى الكبير الذى يسعى لصالح البلاد . ثم يشير الى ما آثره من أن يكون الكلام فيه فى سياق الأحاديث التى ستكون له فيما بعد مع تشمبرلين ، بل يؤكد على حرصه على عدم تركه لهذه المسألة بغير تعيين ، بقوله « والواقع أنى عند تقديم مشروعى اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث الى خمس سنين ، وأن يكون استقرار الجنود بمكان فى منطقة القنال » ، كما ينفى أن يكون معنى هذا الاغفال هو تصوره « أن الاحتلال البريطانى لتلك الشقة من الأراضى المصرية احتلال دائم ، اذ أن السكوت فى هذا الصدد لايفيد بحال من الأحوال القبول » . ثم يبرر موقفه بقوله : « ولقد كنت أوثر ألا اتعرض لهذه المسألة الا بعد الاتفاق على بقية المسائل ، اذ يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها ، وكان أبسط وجوه الحذر والاحتياط يقضى على بسلوك هذا المسلك ، اذ ليس من الحكمة حينما يقضى معالجة مشاكل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يعرض الانسان جهوده الى الفشل دون أن يضعف وجوه الاحتمال وأسباب الأمل فى تعرف الصعوبات جميعا وفى حلها » .

من كل ذلك نرى أن ثروت قد قصد ــ بوضعه لهذه المادة ، على النحو الذى جاءت به الى تذليل الصعاب من طريق مفاوضاته . كذلك نرى أن ما جاء بالمادة الثانية بخصوص تعليم الجيش المصرى وتدريبه وفق الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى كان وجها آخر من الوجوه التى رآها موصلة لتحقيق قبول بريطانيا لمشروعه ، على أن تقريره ذلك كان يجعل مصر تسير فى اطار من التبعية لبريطانيا فى أمر من أمور البلاد الحيوية ، وقد يمكننا أن نضيف الى ذلك أيضا ما حفلت به المادة السابعة

من مشروعه من ضمانات تعهدت بها مصر لبريطانيا بشأن موقفها منها في البلاد الأجنبية ٠

ويبدو أيضا أن ثروت قد سعي لتحقيق نفس الغاية حينما أعطى لبريطانيا من خلال ممثلها ـ كما تضمنت المادة الثالثة من مشروعه حق التدخل لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات ٠ وعلى أى حال يمكننا القول أن ثروت ـ وقد كان حريصا على التوصل لمعاهدة مع بريطانيا ـ قد جاء بمشروع لا يعرقل طريق الوصول اليها ، فبذل جهده أن يجىء خط وسط بين ما تسعى مصر لتحقيقه لاستكمال استقلالها ، وبين تلك الضمانات والمصالح التى لا غنى لبريطانيا عنها واذا كان ثروت ـ كما تبين لنا ـ قد حرص على أن يجىء بمشروعه موفقا بين وجهة النظر المصرية والبريطانية ، الا أننا وجدنا المشروع الذى تقدم له به نظيره البريطانى قد جاء أشد غلوا فى مسألة الضمانات التى تشدد عليها بريطانيا ، وهو ما يتبين من ترك المفاوض البريطانى مسألة القوة العسكرية التى تبقيها بريطانيا فى الأراضى المصرية بغير تحديد بل ولتقدير الحكومة البريطانية ، كذلك نرى المادة الثامنة للمشروع تفرض على الحكومة المصرية موافاة الحكومة البريطانية فى كل وقت بوسائل التحقيق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة فى مصر وابقاءها فى ادارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية ، ثم تفرض المادة الحادية عشرة من المشروع على الحكومة المصرية فرضا آخر وهو وجوب طلبها وساطة الحكومة البريطانية لسد حاجتها من الموظفين الأجانب ، كلما دعتها الحاجة الى ذلك ، وفضلا عن ذلك نرى المشروع فى ملحقه يحدد عدد رجال الجيش المصرى زمن السلم بـ ١٢٫٢٥٠ رجلا أثناء مدة العشر سنوات التى أشارت اليها المادة الخامسة من هذا المشروع ، والتى بعد انقضائها من تاريخ العمل بالمعاهدة ، ينظر الطرفان المتعاقدان فى مسألة الجهات التى تستقر فيها القوات البريطانية هذا بينما كان تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية وكما لاحظ ثروت أمرا ليس له نظير ولا مبرر له أبدا ٠

وعلى أى حال ، فقد يكون لنا القول فى أمر المشروع البريطانى وكما جاء بأحد مصادرنا أنه مع قبوله المبدأ العام للتحالف ، وقبول مصر فى جمعية الأمم الا أنه تتطلب نظاما للضمانات أبعد كثيرا مما جاء بالمشروع المصرى ٠

المرحلة الثانية للمحادثات الممهدة للمعاهدة :

على الرغم من المرحلة الدقيقة التى بلغها المفاوضان المصرى والبريطانى من خلال مشروعيهما ، والتى كان من المحتمل أن تؤدى الى احباط مسعى التوصل لاتفاق بين البلدين ، الا أن ذلك المسعى قد مضى فى طريقه حتى مع تغير الظروف السياسية فى مصر بوفاة سعد زغلول ، والذى كان ثروت يعتمد على تاييده ، اذ لم يبد فى الأفق ما يشير الى أن الوفد سيقف عائقا فى سبيل مواصلتها بل أن البيان الذى أصدره فى ١٩ سبتمبر تضمن لمحة ودية نحو بريطانيا · هذا فضلا عن انتخاب مصطفى النحاس ـ والذى كان يعول كثيرا على العلاقات القائمة بينه وبين ثروت ـ رئيسا للوفد وزعيما للجنة البرلمانية · ومع ذلك فقد كان هناك ـ من غير شك ـ اختلافا ملحوظا من حيث درجة التأييد التى كان فى مقدور كلا الزعيمين تقديمها لثروت ·

فاذا كان ثروت قد تلقى من سعد زغلول تاكيدات بالتأييد ، تجعل مركزه مرضيا تقريبا ، الا أن سعد زغلول كان « قوة » يذعن لها الجميع ، وهو من كان يمكنه الزام الطاعة لاتباعه اذا تطلبتها الظروف ، أما ما كان يتوقع من النحاس ، فقد كان أقل من ذلك بكثير ، فلم يكن بالأمر المؤكد امكان حصوله على تأييد الوفد لثروت · كما كان من المشكوك فيه أيضا ، ما اذا كان سيمكنه السيطرة على الغيرة والتطلعات داخل الحزب ، والتعامل مع استياء المتطرفين من كون ادارة الحكومة فى يدى حر · وقد يتبين لنا مدى الفارق بين زعامة كل من سعد زغلول والنحاس للوفد ، بالنسبة لثروت أو لغيره ، من أن تعاطف زغلول كان يعنى تعاطف مصر ، بينما كان النحاس غير معروف بقدر يجعله تحت رحمة أتباعه الجامحين بشكل أو بآخر على أنه ومع ذلك كانت وحدة الائتلاف تامة ·

وعلى أى حال يمكننا القول ان ثروت قد استأنف محادثاته مع تشمبرلين فى نهاية أكتوبر وهو معتمد على تأكيدات بثقة الوفد فيه ثقة تامة · ولقد كان يعتزم الحصول فى هذه المحادثات على مسودة ثالثة لمشروع معاهدة · وليس هناك من شك فى أن ثروت كان يعول كثيرا على هذا الدور من المحادثات فى سبيل التوصل لغايته ، فتشير احدى الوثائق البريطانية الى ما صرح به من أنه اذا تسنى له التوصل الى معاهدة مع وزارة الخارجية وأخذ المسودة معه ، فانه يثق بأنه فى امكانه جعل زملائه يتضامنون معه ، وأن البرلمان سوف يصدق على عودته ثم تشير الوثيقة أيضا الى ما كان عليه ثروت من تصميم للتوصل لمعاهدة فى حالة امكان ذلك ·

وقد تتراءى لنا أهمية هذا الدور للمحادثات مما تم فيه من اتساع نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ، ومسـألة الامتيازات ، وهو ما كان ثروت قد احتفظ له به ، كما يستفاد من قوله ، فكان أن حصل على حلول « لم تعالج في المفاوضات السابقة بشيء من الأمل في نجاحها»٠

ومما حققه هذا الدور أيضا لصالح مصر ، الاتفاق على جعل الفصل في مسألة تحديد أجل تنتقل بعده القوات العسكرية الى منطقة القنـال لجمعية الأمم ٠ بل ان ثروت يحصل من خلاله على أن يتضمن المشروع نصا خاصا يشير الى المكان ووضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في معسكرها بمنطقة القنال ٠ واذا كان ذلك لم يكن بالأمر الجديد بالنسبة لمشروع عام ١٩٢٠ ، حيث تضمن الاشارة الى مثل ذلك الامكان ، الا أنه ــ وكما يقول ثروت ــ لم يرتب حكما للحالة التى تقضى فيها عصبة الأمم لغير مصلحة مصر ، مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القنال الى غير أجل معين ٠

على أنه مع ذلك التعارض في وجهتى النظر ، تنقطع المحادثات دون نتيجة ، على أن ثروت ــ مع ذلك ــ لم يشأ أن يركن لليأس ، ويتوقف بالمفاوضات عند ذلك الحد ، فيكون نصيبها الفشل ، مثل ما سبقها من مفاوضات ، فنراه يحث مفاوضه البريطانى على الاستمرار فيها ، توصلا لاتفاق بين مصر وبريطانيا ٠ ويلقى هذا النداء صدى لـدى المفـــاوض البريطانى ٠ فيكلف تشمبرلين سلبى باللحاق بثروت فى باريس لاستئناف المحادثات فى المسائل التى لم يكن قد تم التوصل فيها الى اتفاق ٠ وليس هناك من شك فى أن ما شجع الحكومة البريطانية على مواصلة المحادثات كان يعود الى شخصية مفاوضها المصرى (ثروت) ، فهى اذا كانت تتعاطف وشعبها تعاطفا حقيقيا مع كل مصرى متقدم ، فقد كان ثروت يمثل تقدما هاما فى التحول السياسى المصرى ، ويثبت أن هناك رجالا فى مصر من الممكن التفاوض معهم بشروط متساوية ٠ وقد يضاف الى ذلك القول أيضا ما أوجده ثروت فى لندن من انطباع لطيف ، وما كان لوزارة الخارجية من ثقة تامة باخلاصه ٠ هذا فضلا عن أن وقوف ثروت على حقيقة الموقف الى جانب ما له من اتجاه ودى وشخصية مبهجـــة ، ما جعل الساسة البريطانيين يميلون الى المضى بأقصى استطاعتهم لمقابلة المقترحات المصرية٠

ويبدو لنا أن أكثر ما كان يعول عليه هو ضمانة استعداد الحكومة البريطانية للمضى فى سبيل التوصل لمشروع المعاهدة ، بينما وضع جانبا ما كان يمكن أن تواجه به من اعراض المتطرفين المصريين معتمدا على وجود فئة مفكرة فى مصر ، يضمن تأييدها للمعاهدة ، وهو ما يتضح لنا من قوله فى آخر أحاديثه ، أنه على الرغم من وجود متطرفين فى مصر كأى

بلد ، الا أن المفكرين المصريين ينظـرون الى انجـلترا كأحسن صديق ، ويريدون تسوية مع بريطانيا العظمى والتى تتشابه مصالحها فى مصر فى اعتبارات كثيرة مع مصالح الشعب المصرى • على أننا نطالع رأيا مغايرا عند نيومان اذ يرى ثروت على رأس عسره ، والتأييد الذى يعتمد عليه لم يتطور بقدر كاف ليشاركه وجهة نظره •

وعلى أى حال ، قد يمكننا القول انه مع ما بدا لنا من صدق رغبة كلا المفاوضين البريطانى والمصرى فى التوصل لاتفاق ، الا أن ذلـك لم يمنع الأول من تمسكه بتشدده بازاء مسألتى قوات الاحتلال والسودان ، بينما لم يتراجع الثانى وهو ما يتبين لنا من قول أحد مصادرنا عن بحث المفاوضان فى هذا الدور عن اتفاق لذلك البند المتعلق بقوات الاحتـــلال والسودان •

أما فيما يتعلق باصلاح نظام الامتيازات ، فقد تقـــدمت الخارجيـة البريطانية بمشروع مذكرتين لثروت باشا تحملان وجهة نظر الحكومة البريطانية فى شأن اصلاح هذا النظام•وعلى أية حال فلقد انتهى الأمر بهذا الدور للمحادثات الى التوصل لمسود ةمشروع نهائى لعقد معاهدة مصرية بريطانية تضمن النص على عقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين ، وعلى تعهد ملك مصر الا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة او يثير صعوبات لملك بريطانيا ، وألا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها فيها بريطانيا ، والا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية ، كما تضمن المشروع أيضا النص على انجاد بريطانيا لمصر فى حالة تعرضها لغارة و اعتداء أيا كان نوعه ، وعلى تشــاور ملك مصر مع ملك بريطانيا اذا حدثت ظروف تجعل فى خطر ما بين مصر واحدى الدول الأجنبية ، من حسن العلاقات أو فى حالة تهـــدد حياة الأجانب وأموالهم ، كذلك نص المشروع على تعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى ، وأنه اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضبـــاط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، وعلى أنه فى حالة ما اذا تهدد بريطانيا وقوع حرب أو وجدت فى حالة حرب تقدم لها مصر كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها حتى ان لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوقها ومصالحها ، ثم نص المشروع فى مادته السابعة على ترخيص مصر لبريطانيا بأن تبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحـــة ما ترى ضرورة وجوده لحماية طرق مواصلاتها الامبراطورية ، وذلك « ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة

صاحب الجلالة ملك مصر ، مهمة تحقيق هذه الحماية » (وقد وضعت هذه العبارة الأخيرة بناء على طلب ثروت) ، على ألا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال ، ولا ان تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية، ثم يعيد الطرفان المتعاقدان بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات ، على ان تعرض المسأله على مجلس جمعيه الأمم فى حالة عدم الاتفاق • كما تضمنت المعاهدة النص على تخويل الحكومة المصرية للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين ، وعلى بذل ملك بريطانيا لنفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات لتعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر ، وبذله لوساطته لقبول مصر فى جمعية الأمم ، وتعضيده الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض • ثم نص المشروع على أن يمثل بريطانيا فى مصر سفير تخوله مصر حق التقدم على أى ممثل أجنبى آخر • كما نص المشروع على أن أحكام المعاهدة لا تخل بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم ، وعلى أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أى حكم من أحكام المعاهدة ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة ، يكون الفصل فيه وفقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم •

ولقد تضمن مشروع المعاهدة ملحقين نص الملحق الأول منهما على أنه ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس يحتفظ فى الجيش المصرى مدة العشر سنوات المشار اليها فى المادة السابعة من المعاهدة ، بموظفين بريطانيين « من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية ، وبالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها ، كما فرض على الحكومة المصرية ، ألا تدرب رجال الجيش المصرى فى الخارج سوى فى بريطانيا ، وأن تكون أسلحة الجيش المصرى من نفس الطراز المستعمل فى الجيش البريطانى ، ونص على احتفاظ القوات البريطانية فى مصر (بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات) ، وعلى أن تخطر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على جانبى قناة السويس » ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك • ولقد نص الملحق الثانى على تعيين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، مستشارا ماليا وآخر قضائيا وعلى أنه الى أن يجرى العمل باصلاح نظام الامتيازات لا تغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يعملون بادارة الأمن العام والبوليس الا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية •

وقد يعد من مزايا المشروع النهائى للمعاهدة بالنسبة لمصر ما جاء بمادته السابعة بخصوص الرجوع الى مجلس جمعية الأمم فى حالة عدم

اتفاق الجانبين البريطاني والمصرى بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية ٠ بل انه فى حالة عدم موافقة هذا القرار لمطالب الحكومة البريطانية وكما نصت المادة « جاز ـ بناء على طلبها ـ وبالشروط نفسها اعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات من تاريخ صدور القرار المذكور » ٠

وقد يكون لنا أن نحتسب مزية أخرى حققها مشروع المعاهدة لمصر نصه فى مادته الرابعة عشرة على تحكيم جمعية الأمم فى كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من أحكام المعاهدة نعذر حله بمفاوضات مباشرة بين مصر وبريطانيا ، وقد يتبين لنا قيمة ما جاء بهذه المادة بالنسبة لمصر من قول ثروت فى بيانه « وان مبدأ تدخل عصبة الأمم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش ، وهو ما لست بحاجة الى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت ـ حتى الآن ـ تصر على رفضه ، وهو ما رضيت به فى مشروع المعاهدة ، يعد فيما يتعلق بمستقبل علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر » ٠

كما أن مشروع المعاهدة يأتى خاليا من النص على تحديد عدد رجال الجيش المصرى زمن السلم كما تضمن المشروع البريطانى الأول ٠ كما قيد المشروع بذل بريطانيا لوساطتها لتسهيل توريد الأسلحة من بريطانيا لمصر بناء على طلب الحكومة المصرية لتلك الوساطة ، وليس هناك من شك فى أن تقييد وساطة بريطانية على ذلك النحو قد جاء أخذا بملاحظة ثروت عليها اذا كان قد رأى فى ذلك النص « تقييدا لا وجه له » ٠

وعلى أى حال قد يكون لنا القول ان المفاوض البريطانى ان كان قد سمح لنظيره المصرى بهذه المزايا فى آخر مطاف لهما فى تلك المفاوضات ، الا أننا نراها مع ذلك جاءت طفيفة أمام ما أبقى عليه مما جاء فى مشروعه الأول ، كمسألة القوة العسكرية التى تبقى فى الأراضى المصرية ، والتى بدت كما لو كانت من الأمور المسلم بها ، حتى اننا نرى ثروت لا يجعل لنفسه حق مجرد مناقشة وجودها أو عدمه ، بل كل ما كان يشغله ـ كما لاحظنا ـ هو تحديد أجل تنتقل بعد انقضائه القوات العسكرية البريطانية الى منطقة القنال ٠

كذلك يمكننا القول بأن الاذعانات التى قدمها المفاوض البريطانى تعد ضئيلة ان هى قورنت بتلك القيود التى أحيطت بها تصرفات الحكومة المصرية فى البلاد الأجنبية ، أو فى علاقاتها بها ، والتى تضمنتها المادة الثانية من مشروع المعاهدة ، هذا فضلا عن ذلك التعهد المبذول من جانب

الحكومة المصرية فى المادة الخامسة من المشروع ، بخصوص تعليم الجيش المصرى • ومع ذلك لم نر ثروت يلقى بالا الى تقيد مصر بتلك الأمور ، بل على العكس من ذلك ، نطالع قوله « وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطابقا لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئيا على المشروع لكان هذا المشروع فى مصلحة مصر ، وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية ، على أثر ذلك القبول ، على ادخال بعض تحسينات فيه ، وقوله : « ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء فى الشئون الخارجية مادامت ادارة تلك الشئون مطابقة لروح المعاهدة أو فى الشئون الداخلية اذ هى غير مقيدة من هذه الوجهة سوى ادخال أساليب التدريب والنظم المتبعة فى الجيش الانجليزى واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه ، فى الجيش المصرى ، وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية ، التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اخصائيين أجانب، مادامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تلزم عن المحالفة •

أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلا ابتدائيا عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد كل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله •.

وأخيرا فان المعاهدة مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلا لم يتيسر فى المفاوضات السابقه ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر فيه بشىء من الأمل فى نجاحه • وقد يبدو من الغريب استهانة ثروت بتلك الأمور التى تعد مقيـــدة لشئون البلاد الداخلية ، هذا فى الوقت الذى خلا فيه المشروع من مسألة ذات أهمية كبرى لمصر ، وهى مسألة السودان ، بينما كان قد سبق النص عليها مع المشروعين المصرى والبريطانى • ولعل بحث هذه المسألة قد أثار الكثير من الصعاب فى وجه الاتفاق مما رغب الى كلا المفاوضين الاحجام عن تناولها والاكتفاء بمعالجة فرع منها وهو توزيع مياه النيل • على أن ثروت لما كان قد رأى أن غموضا قد شاب بعض نصوص مشروع المعاهدة فلقد انقضت معظم الفترة من ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ الى ٢٧ فبراير ١٩٢٨ ، فى مكاتبات متبادلة بين تشمبرلين ولويد وبينه بشأن استيضاحاته عن ذلك الغموض غير أنه تخلل تلك الفترة رسالة أرسل بها تشمبرلين لثروت تسلمها فى ٦ فبراير ١٩٢٨ وقد حملت لهجة التحذير بقطع المفاوضـات من الجانب البريطانى ، وذلك حينما قرر تشمبرلين قول حكومته كلمتها الأخيرة • على أنه لما كانت بعض استيضاحات ثروت قد تأخر الوصول الى الاتفاق بشأنها وهى الخاصة بمسائل مياه النيل والجيش والبوليس ،

فقد أعرب تشمبرلين فى رسالته عن استعداده للاستمرار فى المفاوضة قبل التوقيع على المعاهدة وبعده ، فى تأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية فى مصر ، وفى توزيع مياه النيل ، وكذلك فى أى مسألة ثانوية من مسائل اصلاح نظام الامتيازات لم تزل معلقة بينما نفى ان يكون ممكنا لحكومته تقدير أية مناقشة أخرى فيما يتعلق بنص هذه المادة نفسها . ثم كن آن نحى تشمبرلين برسالته الى أسلوب جمع بين الترغيب فى قبول المعاهدة والتهديد بما يترتب على الاعراض عنها ، ونمثل للنغمة الأولى بما جاء فى الفقرة الثانية منها من قوله « وقد أدركنا أننا نضمن بهذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانها اللائق فى جماعة الأمم ، مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا العظمى وللامبراطورية البريطانية ، وعلى تعهداتها » .

أما الأخرى فتتمثل فى توعده بتشدد الحكومة البريطانية وتدقيقها فيما احتفظت به فى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، من حقوق فى حالة رفض الحكومة المصرية للتسوية . ومن ناحية أخرى يؤكد تشمبرلين ــ بطريق غير مباشر ــ على توقف حكومته عن الاستمرار فى المفاوضة حينما يطالب ثروت فى نفس الرسالة بالمسارعة بعرض المعاهدة على زملائه ومباشرة « توقيعها فى أقرب وقت » . واذا كان لما يبدو من الغريب أن يطالبه بتوقيع « معاهدة غير كاملة » الا أن رسالته الثانية اليه فى ٢٤ فبراير ١٩٢٨ تتضمن نصا صريحا باعترافه فى جلاء تام بأن يأسه من تذليل الصعاب الداخلية هو الدافع وراء هذا الاستعجال الذى يشبه انهاء المباحثات على أن ذلك يكون موضع تعجب ثروت وهو ما أفصح عنه رده عليه ، اذ يلاحظ له فيه ما طلب اليه من عرض المسألة على زملائه قبل أن تسوى أو توضح مسائل مياه النيل والجيش والبوليس . ولقد كانت المسألتان الأخيرتان ــ وكما يستفاد مما ذكره ثروت فى رسالته ــ هما ما بقيتا بغير حل ، على أننا نراه يعده ــ نظرا لاستئناف المحادثات ــ بأن يوافيه فى خصوصهما بمذكرتين تكميليتين عن طريق لويد ، والذى سيشترك ــ كما قال ــ معه فى بحث مسألة المياه التى اتفقا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد .

واذا كان لما يشاد به لثروت موقفه من مسألتى الجيش والبوليس ، كما كشفت عنه المذكرتين اللتين تقدم بهما الى مفاوضه البريطانى ، خاصة وأن الاقتراح الذى طرحه لاحلال المصريين محل الموظفين الأجانب فى البوليس والأمن العام ، كان يعد حلا معقولا فيما اذا أصر المفاوض البريطانى على عدم تسوية المسألة مع المعاهدة ، الا أن الأمر الذى يبدو غريبا هو أن ثروت لم يكن على نفس الموقف أثناء وجوده بلندن ، يتحادث مع

مفاوضيه البريطانيين ، كما اتضح لنا من رسالة تشمبرلين الثالثة اليه فى ٢٤ فبراير ١٩٢٨ والتى جاءت رد' على ما أثاره فى مســـالتى الجيش والبوليس ، اذ يقول فيها « على أنى لم أستطع ـ فيما يختــص ببعض المسائل أن أساير دولتكم فيما جاء بالرسالة التى بعثتم بها الى من التدليل والاشارات فقد وضع الملحق (أ) والملحق ٢ (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، واتفقنا فى لندرة اتفاقا تاما على النصوص ، ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ، ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمة مســألة تفسير نصوص ، ومع ذلك فرغبة فى اجابتكم الى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجوه التساهل ما لو نفذ لعد مخالفة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندرة . كما يتأكد أيضا من موضع آخر من تلك الرسالة اذ يقول تشمبرلين : « ولقد صرحتم دولتكم بالموافقة على المبادىء الواردة فى المشروعات الملحقة بالمعاهدة ، فاذا كانت التفاصيل بحاجة الى الوضـــع والتحديد فلا بد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة » ، وما يهمنا من هذا القول الأخير اشارته الى موافقة ثروت على المبادىء الواردة فى المشروعات الملحقة بالمعاهدة ، والتى من بينها المسألتان سالفتا الذكر ، ولعل موقف ثروت يفسر بما يكون قد لاقاه من معارضة النحاس لما جاء فى شأنهما ، فضلا عن نصوص أخرى حملها مشروع المعاهدة ، وكان ثروت قد أطلعه عليه حيث سنراه يصفه « بأنه احتلال رسمى » على أنه مع ذلك وكما بـــدا لنا كان موضع رضـــاء ثروت ، وهو ما سبق لنا التدليل عليه من موافقته على مسودة المشروع ، وتعهده ببذل كل ما فى مقدوره لضمـــان الموافقة عليها من جانب الحكومة والبرلمان فى مصر ، بل لقد يبدو لنا قبول ثروت للمعاهدة كما وضعت دون مجرد التفكير فى اجراء تعديلات عليها من قول لويد لتشمبرلين فى ٥ دسمبر ١٩٢٧ انه (ثروت) أعـــرب عن تفاؤله بما يرجى من المعاهدة . وانه يجد صعوباته أقل بوجه عام مما كان يتوقع . على أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن ثروت كان قد رفض فى شأن مركز موظفى البوليس البريطانيين اقتراحا لتشمبرلين بتحكيم عصبة الأمم فى تلك المسألة عند الحاجة حيث يلاحظ له بأن نص المادة ١٤ الذى يســـتند اليه قائم أصلا على فرض جواز حدوث صـــعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة ، لا صعوبات موجودة فعلا قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها » كذلك كان رفض ثروت القاطع لتحكيم عصـــبة الأمـــم فى شأن تلك المسألة راجعا الى نظرته اليها كمسألة داخلية وأنها لا تعنى عصبة الأمم . .

وعلى أى حال لما كان مشروع المعاهدة قد جاء بتلك القيود التى تجعل من الأمل فى امكان قبوله بمصر ضعيفا ، فلقد ابقى ثروت عليه دون اعلان ، اذ أنه كان ــ بغير شك ــ يطمع فى ادخال تحسينات عليه من جانب بريطانيا تجعله مقبولا ، على أنه قد اضطر الى العدول عن موقفة هذا بعد مطالبته تشمبرلين له بالاسراع بعرض المعاهدة على زملائه الوزراء ومباشرة توقيعها • فضلا عن مطالبة النحاس له بمشروع المعاهدة تحقيقا لمشيئة الوفديين والاحرار الدستوريين على أن نتيجة عرض المشروع قد جاءت بغير شك على غير ما كان يروم اذ بينما كان هو مستحسنا لقبول المشروع ، حيث صرح لبعض أخصائه بأن مشروع المعاهدة الذى عرضه على زملائه وعلى الهيئات السياسية ، لا يمكن الحصول على خير منه ، وان الأيام كفيلة باظهار هذه الحقيقة ، وستعلم الأمة وفى المستقبل هل كان من صالح البلد الموافقة على هذا المشروع أو رفضه » •كان الموقف العام فى البلاد يتبنى الوجهة المغايرة ، أى رفض المشروع والتى مثلها الوفد ، حيث كان زعيمه النحاس قد انتهى من دراسته بأنه « لا يتفق فى أساسه ولا فى نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » وانه « يوجد حالة خطيرة بسبب الانذار الذى شفع به فى رسالة تشمبرلين المؤرخة ٦ فبراير » وهو ما صارح به ثروت فى حضور عدلى ، بل أنه لم يكن ليقبله ، وقد كان يراه ضارا بالبلد ،واحتلالا رسميا •

كذلك لم يكن الموقف فى صالح ثروت من ناحية زملائه الوزراء ، والذى يقول له أحدهم وهو زكى أبو السعود « أتركتنا يا باشا طوال هذه المدة فى جهل تام عن محادثاتك حتى تخرج لنا هذا المشروع الغريب الذى لا يرضى به أحد » • واذا كان ذلك هو رأى الوفد والأحرار الدستوريين فى المعاهدة التى أبلغت لهم فلقد كان من الطبيعى أن يكون نفس الموقف للحزب الوطنى ، وحزب الاتحاد حيث لم يعرض عليهما من الأصل ما جاءت به •

ولقد كان ابلاغ ثروت المعاهدة للنحاس ثم للوزارة بمثابة التراجع لنفوذه فى المفاوضات الدائرة ، اذ يشير أحد مصادرنا بأنه توقف منذ اللحظة التى أبلغ فيها المعاهدة للنحاس ثم للوزارة ، عن القيام بدور متسلط فى المفاوضات ، فكان أن استأنفه زعيم الوفد ، ثم انتهى الأمر بأن اجتمع مجلس الوزراء فى ٤ مارس ١٩٢٨ ، وقرر عدم قبول المشروع لعدم اتفاقه « فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » ولجعله الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا وعهدوا الى ثروت

ابلاغ هذا القرار الى وزارة الخارجيــــة البريطانيــــة ، ففعل من خلال خطاب وجهه الى المندوب السامي في ٤ مارس · وقد يتبين لنا كيف كان ثروت حريصا على تبرئة نفسه من مسئوليــة رفض مشروع المعاهدة ، والقاء هذه المسئولية على زملائه من قوله في ذلك الخطاب انهم (زملائه) رأوا « ان المشروع لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقـــلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » ·

بناء على ذلك عهد الى زملائى فى ابلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية انهم لا يسعهم قبول هذا المشروع ·

وليس هناك من شك في ان ثروت كان مؤيدا لقبول مشروع المعاهدة على الرغم من ذلك الاعراض العام الذى ووجه به ، وقد يتبين لنا ذلك من قوله « وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطابقا لوجهة نظرى ، ووافقت الحكومة والوفد مبدئيا على المشروع ، لكان هذا المشروع فى مصـــلحة مصر ، وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية على أثر ذلك القبول ، على ادخال بعض تحسينات فيــــه » ·

على أن بريطانيا لم تترك لمصر حرية قبول المشروع أو رفضه ، اذ يدفع بهــــا الرفض الى توجيـــه مذكرة لمصر ، بتـــاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ « استباحت لنفسها فيها التدخل فى التشريع الداخلى ، بحجة أن المفاوضات قد فشلت وأنها تحفظ لنفســـها الحق فى اتخاذ ما تراه من الاجراءات لتمكينها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وكان ان اجتمع الوزراء للنظر فى المذكرة ، فكان أن اتفقت آراؤهم عـــلى أنهـــم مستقيلون من مناصبهم ، ولما كان ثروت قد قدم استقالته ، فلا يسعهم أن يتولوا الرد عليها ، بل يتركون تلك المهمة للوزارة المقبلة ·

واذا كانت المفاوضات تكون بذلك قد فشلت ، الا أننا نرى نيومان يضفى عليها أهمية بقوله أنها على الرغم من حبوطها ، الا أنها لم تكن فشلا سياسيا ، اذ يرى أن تشمبرلن وثروت قد ألقيا العلاقات المصرية البريطانية على اسس من المحتمل أن تؤدى الى اتفاق فى المستقبل ·

وليس هناك من شك فى أن ثروت قد سعى بجد واخلاص ، فى حل المسائل القائمة فى طريق العلاقات المصرية البريطانية والتى احتفظت

بها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، الا أنه يتعثر بتشدد بريطانيا فى بعض مسائل لم تقابل بتراخ أو اذعان من جانب مصر وزعاماتها ، سواء المتشددة منها أو المعتدلة ، مما لم يجد لنفسه معه من قبل سوى الاذعان ، لرفض المشروع الذى أتى به على أن الأمر لم يتوقف عند ذلك « بل لقد حمل الكثير من المصريين مفاوضات ثروت وتشمبرلين المسئوليـة المباشرة لما أعقبها من بلاغ نهائى بخصوص قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات ولهذا السبب رأوا أن مفاوضات المعاهدة قد خلقت مزيدا من الصعاب فى العلاقات المصرية البريطانية » .

الخاتمــة

لقد كان عبد الخالق ثروت باشا أحد الزعامات المصرية المعتدلة ، التى ولجت ميدان السياسة المصرية فى فترة تعــد من أهم الفترات فى تاريخ مصر الحديث • ولقد هيأت له نشأته ، فضلا عن تعليمه ، المجال لبلوغ هذه الذروة من العمل السياسى ، حيث أهلته شـخصـية مكتملة الجوانب ، وتعليم قانونى ، لأن يشغل كرسى الوزارة كوزير للحقانية على امتداد فترة لا تعد بالقليلة ، كانت له منفذا للعمل السياسى ، هذا فضلا عما كان قد أتاحه له هذا التعليم من الاتصال ـ فى بواكير حياته العملية ـ ببريطانيا من خلال سلطاتها فى مصر ، حيث عمل سكرتيرا للمستشارين القضائيين جون سكوت ، ومكلريث ، فليس هناك من شك فى أن ما أبداه من كفاءة قانونية كان معها موضع الثقة البالغة ، لهذا الأخير ، فضلا عما جبل عليه من اعتدال قد جعل منه مرشح بريطانيا لرئاسة الوزراء قبيل قيام ثورة ١٩١٩ وبعدها •

ولقد كان سبيل بريطانيا الى ثروت للقيام بهذه المهمة سهلا ميسورا ، اذ كان لا يرى فى الامتناع عن تولى الوزارة ـ وهو المظهر الذى اتخذته الحركة الوطنية فى ذلك الوقت كسلاح فى وجه بقاء الاحتلال ـ بالذى يحقق مصلحة البلاد ، بل كان التفاوض فى نظره هو الأسلوب ، وهو قد يعود الى ايمانه كباقى أعضـاء حزب الأمة ـ والذى كان أحدهم ـ بأن الاحتلال الانجليزى قوة أتت به ظروف سياسية مرتبة ، وتذهب به ظروف سياسية مرتبة كذلك ، على أن هذا الأسلوب ، اذا كان مرفوضا وقتها من الوطنيين ، فلم يكن له وهو فى مقتبل حياته السياسية ، أن يخـاطر بتلك القوة المرهوبة الجانب ان أراد لنفســه مكانا على المسرح السياسى المصرى ، ومن هنا كان تنحيه عن هذا الأسلوب قليلا قبيل قيام الثورة باستجابته لضغط الرأى العام المطالب بالاعراض عن الوزارة •

على أن ثروت ـ ان كان قد خـرج بأسلوبه الى حيز التنفيذ حينما فاوض ملنر مع زميليه رشدى وعدلى ـ الا أن قيام حقيقة ما عليه الرأى

العام من قوة قد جعل منه فى تلك المرحلة من الجهاد الوطنى مجرد سبيل بين بريطانيا ـ ممثلة فى ملنر ـ والشعب المصرى ـ ممثلا فى سعد زغلول ، غير أنه ـ وبطبيعة الحال ـ لم يكن من المنطقى أن يظل التيار المعتدل ، والذى كان ينتمى اليه ثروت ، يعمل فى اتساق مع التيار المتشدد ، والذى يمثله الوفد برئاسة سعد زغلول ، لما كان عليه التياران من تباين من حيث الأسلوب الذى تحل به القضية المصرية فبينما كان التيار الأخير لا يرى ثمة بديلا عن جلاء القوات البريطانية عن مصر يكتف ثروت أحد ممثلى التيار الأول بذلك التحسن الذى طرأ على السياسة البريطانية ممثلة فى اللنبى تجاه مصر ليقبل على التعاون مع بريطانيا من خلال قبوله تأليف الوزارة ، فى وقت أحجم عنها المستوزرون تحت ضغط الرأى العام المصرى ٠

وليس هناك من شك فى أن ما سهل على ثروت مهمته هو أن ما كان يتطلع اليه هو التوصل الى حل وسط ، بين مطالب مواطنيه والمطالب البريطانية من خلال تسوية مؤقتة تلغى الحماية ، وتبقى على مركز بريطانيا مع عودة الأحكام الدستورية ، الأمر الذى يؤدى الى تحسن الحال تدريجيا٠

ولقد كان نجاح ثروت فى جعل بريطانيا تصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ما حقق مرمى سياسته فى هذا السبيل ، على أنه ـ وعلى الرغم مما كان يعنيه صدور التصريح من جانب بريطانيا وحدها ، من عدم تنازل مصر لها عن حقوق تملكها ـ ومع أنه بمقتضاه أعلن الاستقلال المصرى ، الا أن ما نص عليه من أمور احتفظت بها بريطانيا الى حين تتم تسويتها بمفاوضات بين البلدين ، قد قيد وحد من هذا الاستقلال ، اذ كان قيام هذه التحفظات يمكن بريطانيا من التدخل فى شئون مصر الخارجية والداخلية ، غير أن ثروت ما كان يغافل عن حقيقة التصريح أو ما يشوبه من نقائص ، اذ يعده خطوة لها ما بعدها ، واستقلالا يتطلب الاستكمال ، هذا فضلا عن أنه كان ينظر الى هذا الدور من حياة مصر السياسية فقط على أنه دور انتقالى ٠

واذا كانت الظروف السياسية القائمة فى مصر قد مكنت له من تناول قضية الاستقلال مرة أخرى حينما عهد اليه برئاسة الوزارة للمرة الثانية والأخيرة ، حيث تسنى له الدخول فى جولة ثانية للمفاوضات مع بريطانيا عام (١٩٢٧ ــ ١٩٢٨) الا انه لم يعمل سيرا على خطته فى الاعتدال ، واعترافه بحقيقة المصالح التى لبريطانيا فى مصر ، على زعزعة ذلك المركز الوطيد الذى كفله التصريح لبريطانيا بالتحفظات ، بل لقد أقر حقوقا كانت تدعيها بريطانيا لنفسها فى مصر ، فيسمح لها ـ من

خلال المشروع الذى تقدم به لمفاوضها ــ بابقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية ، وأن يكون لها بمصر مستشاران أحدهما مالى والآخر قضائى ، وتميز ممثلها على غيره من الممثلين ، فيكون له حق التقدم عليهم • هذا فضلا عن قيود أخرى اشتمل عليها هذا المشروع ، لم تكن لتدفع بحال الاستقلال المصرى خطوات الى الأمام كتلك التى اشتملت عليها المادة الثانية من أن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه ، وفق الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى ، وقصرها استخدام مصر لضباط أو مدربين من الأجانب على الرعايا البريطانيين دون غيرهم من الأجانب ، هذا فضلا عن المادة السابعة والتى جعلت مصر فى مركز التابع لا الحليف حينما قيدت تصرفاتها فى البلاد الأجنبية وفق اتجاه سياسة بريطانيا ومصالحها فيها •

واذا كان ثروت قد حرص ــ فى الوقت نفسه ــ على أن يأتى المشروع ببعض المزايا لمصر فيما يتعلق بنظام الامتيازات والحاقها بجمعية الأمم ، من خلال وساطة بريطانيا ، وفى مسألة السودان ، حينما أراد أن تعود الحال فيه الى ما قبل عام ١٩٢٤ ، وتسوية مسألة مياه النيل ، بينما قد تأجل نظر هذه المسألة فى مفاوضات الوفد مع ملنر ، الا أن هذه المزايا كانت ضئيلة الشأن الى جانب ما سمح به لبريطانيا ، حيث كان يجعل بقاء الاستقلال المصرى مقيدا بالسيطرة البريطانية • ومع أنه قد حاول التخفيف من بعض الضمانات التى حفل بها المشروع البريطانى ، الا أننا نراه يتوصل مع المفاوض البريطانى لمشروع نهائى للمعاهدة يشتمل ــ بشكل غير صريح ــ على التحفظات التى أريد بهذه المعاهدة تسويتها ، اذ سمح فى المادة السابعة منها لبريطانيا بأن تبقى قوات لها بمصر ، بغرض حماية طرق المواصلات البريطانية ، وكان التحفظ الأول من التحفظات البريطانية قد نص ــ كما هو معلوم ــ على تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ، كما حملت المادة الثالثة من المشروع ــ والتى نصت على انجاد بريطانيا لمصر فى حالة تعرضها لاغارة أو اعتداء ، كثيرا من معنى التحفظ الثانى والقائل بدفاع بريطانيا عن مصر ، من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو الواسطة ، كذلك كان نص المعاهدة على تعيين مستشارين بريطانيين (مالى وقضائى) لمراقبة الأمور التشريعية والقضائية المتعلقة بالأجانب ، ما يحقق معنى التحفظ الثالث فى التصريح والقائل بحماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وحماية الأقليات • يضاف الى ذلك مجىء المشروع خاليا من النص على مسألة السودان ، مما كان يبقيها على حالها كتحفظ من التحفظات التى اشتمل عليها التصريح ، هذا فضلا عن الكثير من القيود الأخرى التى تضمنها مشروع المعاهدة ، والتى كان معها ومع غيرها جديرا بالرفض • وهو الموقف الذى لم يكن

له بديل حتى من عدلى باشا الذى كان يشارك ثروت فى الاعتدال ، على أن ثروت ــ وكما يستفاد من أسلوب معالجته للقضية المصرية ، كان يتطلع أمام اصرار بريطانيا على ما لها من حقوق ومصالح فى مصر ، وحيويتها لها الى التدرج فى استرداد الحقوق المصرية خيرا من التشبث بكلمة الجلاء التى تغلق أى سبيل للاتفاق معها .

أما عن الحياة النيابية لمصر ، فقد كان ثروت حريصا على أن يضع لها نظاما دستوريا ، يكون لها بمقتضاه برلمانا له الرقابة على الحكومة التى تكون مسئولة أمامه ، وكان أن جاء الدستور على نحو يجعل السلطة مصدرها الامة ، بينما ينتقص تلك التى للملك ، مما أسخطه عليه ، اذ رآه يغل سلطته ويجعل الحكم الى الشعب .

على أن ما يؤخذ على ثروت فى هذا المجال ، هو تنكبه عن الطريق الصحيح لوضع الدستور ، وهو أن يكون من خلال جمعية وطنية تأسيسية ، وعهده بالمهمة للجنة حكومية على الرغم من سبق اقراره لبرنامج عدلى ، والذى تضمن أن يكون وضع الدستور من قبل جمعية وطنية تأسيسية ، ومن الطبيعى ألا يكون هناك سوى تفسير واحد لهذا الاتجاه من جانب ثروت ، وهو أن حرصه على سرعة استصدار الدستور ، قد جعلته يتجنب ما يمكن أن يثار فى الجمعية الوطنية من أفكار ونزعات تخالف تلك التى تكون للحكومة ، مما يعرقل العمل أو يعوقه عن الخروج الى حيز التنفيذ . وعلى الرغم من الحملة الواسعة من الانتقادات التى أثيرت فى وجهه لسلوكه هذا الطريق دون الطريق المعتاد فى تحقيق هذه المهمة ، الا أنه لم يعبأ بها ، وهو ما لم يكن بالأمر الغريب عليه ، وقد ألف أولى وزارتيه رغم مطالبة الرأى العام المستوزرين بالأحجام عن تأليف الوزارة ، وفى وقت كان سعد زغلول ــ الزعيم الشعبى ــ فى طريقه الى منفاه فى سيشل ، كما أن الأمر لم يتوقف به عند ذلك الحد من التجاهل والتغاض عن ارادة الرأى العام ، بل انه رفض قيام معارضة من أى من قطاعاته فمنع اجتماعات خصومه ، وصادر حرياتهم ، واتخذه موقفا سلبيا من تعسف السلطة العسكرية البريطانية مع أعضاء الوفد ، فتركها تقدم بعضهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وهو الأمر الذى كان يتعارض مع الاستقلال الذى حمله للبلاد فضلا عن اعتقالها للبعض الآخر .

ولقد كان موقف ثروت المناوىء لذلك الحزب الشعبى الكبير ، ما جعله يفتقر الى مساندته وتأييده ، وهو ما أسهم بالطبع فى اسقاطه من أولى وزارتيه . على أن علاقة ثروت بالحزب تأخذ فى التحسن بقيام الائتلاف عام ١٩٢٥ ، وبعد سنوات غير قليلة من الخصومة ، حتى ان الوفد يقبل ، بل ويشير به لشئون الحكم (عام ١٩٢٧) خلفا لعدلى .

واذا كانت حقائق الموقف القائم فى البلاد ـ وقتذاك ـ قد فرضت على الوفد ذلك ، الا أن الأمر الذى لا يقبل الشك هو أن حدة الخصومة بينهما كانت قد خفت كثيرا بقيام الائتلاف ٠

ولقد أربأ ثروت بنفسه عن الحزبية ، فلم يشـارك فى حزب من الأحزاب ، غير أنه كان يميل الى حزب الأحرار الدستوريين ، حتى أن الحزب قد تألف فى ظل تأييده ومعاونته ، ولم يكن ذلك بالأمر الغريب ، وقد كان القائمون عليه يمثلون التيار المعتدل والذى كان ثروت جزءا منه ، واذا كان ذلك قد يبدو أساسا كافيا لأن يبذل ثروت تأييده ومعاونته للحزب ، الا أنه كان يسعى فى ذات الوقت لأن يتخذ منه سندا ومعضدا لوزارته ، وسرعان ما أظهر الحزب تأييده ومناصرته لسياسته باستحسانه لتصريح ٢٨ فبراير حيث رآه خطوة فى سبيل الاستقلال التام ، فى وقت قوبل فيه بالاعراض والرفض من جانب الحزب الشعبى الكبير (الوفد) فضلا عن الحزب الوطنى ٠

على أن ثروت ـ وانطلاقا من اعراضه عن الحزبية ـ يرفض مسعى رجال الحزب لديه لتكون له رئاسته ، وان كان قد ظل على مناصرته له ، وهو ما يتبين من اتخاذه جانبه فى مسألة عدد المقاعد التى تكون له بمجلس النواب وفوزه لأعضائه بخمسة وأربعين مقعدا ٠

أما فى مجال السياسة الخارجية ، فنرى أن ثروت كان حريصا على أن يكون لمصر تمثيل خارجى بسفراء وقناصـل ، وأن تعاد لها وزارة الخارجية ، التى ألغتها بريطانيا ، مع اعلانها الحماية عليها عام ١٩١٤ ، حتى أنه جعل ذلك شرطا من شروطه التى قيد بها قبوله للوزارة فى أول عهد له برئاستها ، كما كان حريصـا على مشاركتهـا فى المؤتمرات والاحتفالات الدولية ٠

وفى اطار تلك السياسة نذكر لثروت عدم تركه فرصة انعقاد مؤتمر لوزان تمر دون مشاركة مصر ، حتى يكون لها ما تتنازل عنه تركيا من حقوق فى مصر ، والسودان ، على أن اضطراره الى الاستقالة قد حال بينه وبين تحقيق هذه الغاية ٠ يضاف الى ذلك دخول ثروت ـ وأثناء أن كان وزيرا للخارجية بوزارة عدلى الثانية ـ فى مفاوضات مع ايطاليا لانهاء ما بين البلدين من خلاف حول حدود مصر الغربية ٠

ولقد كان ثروت بالغ الاهتمام بالحاق مصر عضوا بجمعية الأمم ، وهو ما استعان فيه بوساطة بريطانيا ، فيضمن مشروعه الذى تقدم به للمفاوض البريطانى نصا من أجل تحقيق ذلك الغرض ٠

والى جانب ذلك ، يذكر لثروت اهتمامه بايفاد البعثات العلمية الى الخارج ، فيلتحق الكثير من خريجى المدارس العليا بالجامعات الأوربية والأمريكية ، بغرض أن يكونوا اخصائيين يتولون الوظائف الفنية ، وتلك التى احتكرها البريطانيون والأوربيون على عهد الاحتلال والحماية ٠

واذا كان ذلك لما يدل على رغبة ثروت فى التمكين للاستقلال المصرى وابرازه فى معنى حقيقى ، الا أن سياسته المعتدلة ــ فى معالجة القضية المصرية بدفعها الى الأمام من خلال خطوات تدريجية ، وهو الأسلوب الذى كان مغايرا لما تعتنقه الجماهير المصرية ، مساقة وراء الاتجاه المتشدد لحزبها الكبير الوفد ــ قد باعدت بينه وبين تلك الجماهير ، بل جعلها ترفض أسلوبه ، ولما كان ثروت يجد نفسه دائما عاجزا وبغير سلطة عن اجابة مطالب بريطانيا وهى التى كان على استعداد للاعتراف بها ، فى سبيل بعض الحقوق لمصر ، فقد كان يفقد بالتالى معاونتها ومساندتها هى الأخرى ، مما كان يضطره الى التخلى عن الحكم ، قبل أن يعمر به طويلا ٠

المؤلفات العربية والبحوث

اولا : العربية :

- أحمد زكريا الشلق (دكتور) : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٩ .
- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية . تمهيد ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، ١٩٢٧ ، تمهيد ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، ١٩٢٨ ، الحولية الرابعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٢٨ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .
- ———— : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الكتاب الأبيض الانجليزى : ترجمة ابراهيم المازنى ، الطبعة الأولى ، ١٩٢٢ .
- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية الى انهيار الملكية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- تيودور روزشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، القاهرة ، ١٩٢٣ .
- جاد محمد طه (دكتور) : بريطانيا والجيش المصرى ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .
- جولييت آدم : انجلترا فى مصر ، الطبعة الأولى ، ترجمة على فهمى كامل ، القاهرة ، ١٩٢٥ .
- حسن صبحى : اليقظة القومية الكبرى (يوليو ١٩٥٢) اصولها وأبرز مظاهرها وانجازاتها ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ .

- حسين مؤنس (دكتور) : دراسات في ثورة ١٩١٩ . سلسلة اقرأ ، عدد ٤١٨ . دار المعارف ١٩٧٦ .

- خليل صابات (دكتور) وآخران : حرية الصحافة في مصر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- زكريا سليمان بيومي (دكتور) : الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

- شهدى عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٦) . الطبعة الأولى ، ١٩٥٧ .

- عبد العظيم رمضان (دكتور) الجيش المصرى في السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) هيئة الكتاب ، ١٩٧٧ .

- صالح على عيسى السوداني : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ، القاهرة ، (د.ت) .

- عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية . القاهرة ، ١٩٣٦ .

- عبد الخالق لاشين (دكتور) : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (١٩١٤ ـ ١٩٢٧) الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، دار العودة ببيروت ، ١٩٧٥ .

- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ١٩٤٩ .

- عبد العزيز رفاعي (دكتور) : ثورة مصر ١٩١٩ ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٦ .

- عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

- على سلامة : ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- قاسم أمين اسماعيل الهوارى : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٥٣ رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، دار المعارف ، ١٩٧٩ .
- محمد السباعى : أبطال مصر ، ١٩٢٢ .
- محمد جمال الدين المسدى : دنشواى ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، الطبعة الأولى ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ .
- ———— : محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٥ .
- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٧ .
- محمد صبيح : كفاح شعب مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ط٢ ، ١٩٦٦ .
- محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، كتاب اليوم ، رقم ٩٥ . مايو ١٩٧٥ .
- ———— : صراح سعد فى أوربا ، كتاب اليوم ، رقم ٩٦ ، يونيو ١٩٧٥ .
- محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد : القاهرة ، ١٩٢١ .
- محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، دار الفكر الحديث ، ١٩٦٩ .
- مصطفى النحاس جبر (دكتور) : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ ـ ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

مصطفى أمين : الكتاب الممنوع (أسرار ثورة ١٩١٩) الجزء الأول ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ .

- ———— : من واحد لعشرة ، الطبعة الأولى ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .
- محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ، ط٢ ، القاهرة ، (د . ت) .
- محمد نصر : دنشواى والصحافة ، الطبعة الأولى ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٨ .

- مرقص حنا : كشف القناع عن دسائس العدليين ، القاهرة ، ١٩٤٣ .
- مكى الطيب شبيكة : بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٧٦ .
- يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، (مفاوضات عدلى ــ كيرزون) ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- يونان لبيب رزق (دكتور) : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ــ ١٩١٤) ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ــــــــــــ : تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٨ ــ ١٩٥٣) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

ثانيا : الافرنجية :

- Deeb Marius : Party Politics in Egypt, The Wafd and its Rivals Ithaca Press, London, 1935.
- Elgood P.M. : Egypt, Bristol 1935.

  ———— : The Transit of Egypt, London, 1928.

Holt P.M. : Political and Social Change in modern Egypt, London, 1968

- Lloyd, Lord : Egypt Since Cromer ; Vol. II, London, 1934.
- Marlowe J. ; Anglo Egyptians Relations, London Cresst press, 1954.
- Marshal / The Egyptian Engma, London, 1928.
- Newman : Great Britain in Egypt, London, 1928.

R. II : An Information paper, No. 19, Great Britain and Egypt, 1914-1953.

- RichMond J C.B. : Egypt 1798-1952, Her Advance Towards A Modern identity, Great Britain, 1977.
- Young, George : Egypt, London, 1927.
- Youssef, A. : Independent Egypt, London, 1940.
- Zayed, M. Egypt Struggle for Independence, Beirut, 1965.

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٢١٦٧

ISBN ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٢٠٦٢ ـ ٦